ملحم قربان

تاريخ لبنان السياسي الحديث

الجزء الاول



الاهلية للنشر والتوزيع

للمؤلف

١ — كتب

آ — **أزمة السياسة في لبنان** . طبعة ثانية مزيده ومنقحة ، تحت الطبع .

ب — **المنهجيّة والسياسة** . طبعة ثالثة مزيده ومنقحة ، دار العلم للملايين ، بيروت . ١٩٧٧ .

ج — **الحقوق الإنسانيّة** . طبعة ثانية . بيروت . ١٩٦٩ .

د — **الواقعيّة السياسيّة** . دار النهار للنشر . بيروت ، ١٩٧٠ .

ه — **اشكالات** . دار الرنحاني للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ .

٢ — بحوث

آ — « العلمانيّة والاسلام » التي ونوقش في المؤتمر العالمي المنعقد في كراتشي ، باكستان . ١٩٥٩ ، لبحث « الإسلام في العالم المعاصر » . بدعوة معا من الحكومة الباكستانية والمؤتمر العالمي للثقافة .

ب — « الحوقق الطبيعية » **في العقد الاجتماعي** لجان جاك روسو التي ونوقش في المؤتمر الثاني عشر للفلسفة . المنعقد في فيينا ، النمسا ، ١٩٦٨ .

ج — « المواقف الحاسمة » . خطبة تخرج في الكلية اللبنانية ، الشويفات ، **مجلة العدالة** . عدد ممتاز . كلية الحقوق والعلوم السياسيّة والاداريّة ، في الجامعة اللبنانية ، ١٩٧٠ .

د — « الأخلاق والمجتمع » . بيروت . طبعة ثالثة . ١٩٧٤ .

ملحم قربان

تاريخ لبنان السياسي الحديث

الجزء الاول

الاهلية للنشر والتوزيع

الأهلية للنشر والتوزيع
بيروت ١٩٧٨
بناية الدورادو – شارع الحمراء – بيروت – برقياً : شارادكوتا – ☎ ٣٥٤١٥٦ – ٣٥٤١٥٧

المحتويات

مقدّمة

وضعت هذه الدراسات في تاريخ لبنان السياسي الحديث قبل الاحداث مباشرة. وها هي ، مباشرة بعد الاحداث ، تشق طريقها الى القراء. فمن الطبيعي ان نسأل : ماذا كان تأثير الاحداث عليها ؟

لا شك بأن التفكير بالاحداث المؤلمة التي مرّت بلبنان يقود ، لدى المتعمقين فيها والمدققين ، الى عبر كثيرة. ولكن غالبية هذه العبر لا تنطبق على التاريخ بقدر ما يُعتَبر مغامرة انسانية تحاول ان تتقرب من العلمية بقدر المستطاع. اننا نرى لتلك العبر مجالا رحبا في حقل الاخلاق. وان شئت ، ففي حقل الاجتماع كذلك. اما في فلسفة التاريخ — وخصوصا التاريخ اللبناني — فلم تخلق مبتكرا ولم تتمخض عن جديد. وكذلك في التاريخ الساعي ، عن وعي وتصميم ، الى اعتماد المبادىء المنهجية التي تحاول ربطه بالعلم وشده اليه.

لقد سجل تاريخ لبنان الحديث ، واثناء هذه الاحداث بالذات ، كثيرا من الاعمال الوحشية والمعارك البربرية الدامية والافعال اللاإنسانية. واما السياسة اللبنانية ، خصوصا عندما تضيق عليها الخناقَ مطالبُ الدقة العلمية كما هي الحال معنا ، فلم تستفد من تلك التسجيلات شيئا يستحق الذكر. صح ان البعض من الناس ، ومنهم من كان ذا بريق وهاج ، قد انكشف ، وصح ان بعض الاتجاهات السياسية قد ضعف ، وبعضها الاخر قد قوي واشتد ساعده ، وكثيرا من الاحزاب التي كان الرأي العام يقدرها ويحترمها قد اخفق في ان يرتفع الى مستوى احترامه والتقدير ؛ وبالمقابل كثيرا مما كان الرأي العام لا يحسب له حسابا قد استأسد وأثبت جدارته فاستحق ، لذلك الاحترام. ان المفاجآت كانت كثيرة من هذا المطل الكاشف على خريطة التطورات. والمؤرخ المهتم بتسجيل الحوادث وتصوير تطور المعارك ومراحلها المتتابعة وانعطافاتها المفاجئة ، ووصف بشاعاتها يجد الكثير الكثير من المواد التي تصلح لتفي باغراضه. غير ان هذا ليس مقترنا.

اما المفتش عن الاحداث والمستقصي للاخبار والمنقب وراء اصولها واسبابها ، وربما الشرائع التي تتحكم بتصرفاتها ومسيرتها ، بغية استخلاص العبر منها ، بعد ان يخضعها طبعا للنقد العلمي الصارم ، فيخيب ظنه باحداثنا التي مرت على ما رافقها من همجية وتنكر لمُثُلِ

الانسانية ، وبالتالي على ما ادت إليه من تكاليف مادية ومعنوية . ولذلك كانت خيبتنا بها مزدوجة على صعيدين اثنين : حدوثها ، وحدوثها للامغزى ، حدوثها ، وعبثية هذا الحدوث .
اننا لم نستفد منها شيئا يستحق الذكر — وأشدد على ذلك من زاويتين اثنتين : العلمية والمنهجية المرتبطة بها ، والفلسفة السياسية الضاربة في العمق .
رب دارس غيرنا رأى في الاحداث المشؤومة تلك عبرا كثيرة يستفيد منها التاريخ السياسي عامة وتاريخ لبنان السياسي خاصة . ننتظر منه الاعلان عن هذه العبر لنقدر ان نأخذ منها موقفا . اما نحن ، فاننا نرى فيها العقم يكاد يكون كاملا بالنسبة للمبادىء العامة ، والقواعد الخاصة ، والاتفاقات ، والمواثيق ، والنُظُم ، ووسائل التعاون ، واتجاهات المسيرة ، وتقرير المصير .
ومن هنا رأينا اننا لا نحتاج لا الى اعادة بناء هذه الدراسات على أسس جديدة او معدلة ، بفضل استقرائنا لتلك الحوادث المريعة ، ولا الى اعادة النظر في المبادىء او القواعد التي تلمسناها في مسيرة تاريخ لبنان السياسي الحديث السابق لحصولها . ففي الجوهر والتصميم والهندسة لم يطرأ عليها اي تغيير يذكر او تحوير — نعني ان الامانة الفكرية والموضوعية العلمية والتعمق الفلسفي لم تضطرنا الى ادخال اي تغيير من هذا النوع . اما فيما يتعلق بالتفاصيل ، وبالحواشي ، وباسقاط جملة من هنا او مقطع ، واثبات جملة هناك او فصل — اما من هذه الناحية التجميلية فلم يخل الامر من بعض التعديلات والزيادات . وكذلك فيما يتعلق بالمعلومات .
ولاسبابٍ طباعية ارتؤي ان تنشر هذه الدراسات جزئين :
يشتمل الأول ، **الاستقلال السياسي** ، على ما يتعلق منها بمسيرة لبنان السياسي الحديث حتى الاستقلال .
وينطوي الثاني ، **بناء دولة الاستقلال** ، على ما يتعلق منها بتقريره مصيره بعد الاستقلال .
يتقدم الجزءَ الاولَ مدخلٌ يبين محور الدراسات ، والمبادىء التي نستوحيها ، والاسس التي نبني عليها ، والطريقة في المعالجة التي نتوسلها . وذلك بقصد تنظيم المعلومات المتعلقة بالقضية المحور تنظيما يحقق ثلاثة اهداف اولية على الاقل .

الاول : تنظيم هذه المعلومات تنظيما يصبح الاوضح والافضل حسب تقديرنا ،
الثاني : يُخضع هذا التنظيم لمبادىء المنهجية العلمية والتعمق الفلسفي ،
الثالث : يبتعد ، بقدر المستطاع ، عن السطحية الفكرية متجلية بالاستنتاجات المسبقة ، « والايديولوجية » بمعناها السلبي .

ويتقدم الجزء الثاني بحثٌ في « علمية التاريخ » يتناول ادعاء الاستاذ المؤرخ جواد بولس (والذي يرجع صداه الاستاذ ميخائيل نعيمة) بالتحليل والنقد مبينا الهوة السحيقة التي تفصل بين « العلم » بمعناه العلمي الدقيق ، وبين التاريخ . المرمى الابعد من اثبات هذا البحث هو التوضيح — توضيح الذهنية التي تكمن وراء هذه الدراسات عَلَّ معرفة تلك الذهنية سهلت فهم هذه الدراسات ، وقللت من فرص سوء فهمها او سوء تفسيرها — ويصحُّ هذا كذلك

تعبيرا عن الغاية القصوى من تناولنا في بداية الجزء الاول (المدخل) بعض الاراء في التاريخ للدكتورين : المرحوم نبيه امين فارس وكمال الصليبي .

ثم ان قيمة ذلك البحث تتعدى اطار التاريخ السياسي اللبناني . إنها مسألة عالمية يواجهها مثقفو العصر الحديث المتيمنون بعلميته وانجازاتها الايجابية : «هل التاريخ علم؟». وحسبنا هنا ان نكون قد أسهمنا ، ولو باليسير اليسير ، ببعض من الاسباب التي تصح عناصر جواب على هذا السؤال الكبير .

وبعد ، هل ندعي اننا اوضحنا حقائق التاريخ اللبناني السياسي الحديث؟ او اننا قدمنا قصة هذا التاريخ كاملة؟ اننا لابعد ما نكون عن هذا الادعاء. ومن هنا نرحب بكل محاولة تبغي الاستزاده او التصحيح. بالاحرى اننا نستثيرها .

ومن هذا المنطلق ، وتبديدا للتساؤلات أو بعضها التي لا بد ان اثارتها تأكيداتنا على عبثيّة الحوادث الاليمة التي مرت بلبنان وعلى عقمها ، نستميح القارىء عذرا لبحث مجتزء جداً لبعض تلك «العبر» التي اعتقد البعض انها مستمدة فعلا من إعمال العقل في الاحداث . وهذا الاعتقاد اذا صح ، يضرب تأكيداتنا في الاساس .

لقد ذهب بعضهم الى ان الصيغة اللبنانية انهارت او تزعزعت . وذهب هذا البعض ، وبفضل المنطق ذاته ، الى ان الميثاق الوطني تخطاه الزمن ، وان اركانه تداعت تحت ضغط الأحداث المفجعة وبتأثيراتها . وهم يقصدون من ذلك طبعا لوم الصيغة ، والميثاق ، والنظام ، والوحدة الوطنية ، على ما ادت اليه من نتائج كأن مكمَن الاخطاء يتمركز فيها .

وفات هؤلاء ، لا لنقص في الذكاء ، على ما نظن ، وانما لزيادة في التذاكي ، ان تلك إنْ هي الا مجرد وسائل وحسب . والوسيلة قد يُحسَن استعمالها كما قد يُسَاء . وفي كلتى الحالتين يُوجَّه اللوم كما ينصب الثناء لا على الوسيلة بل على القوى التي تستخدم الوسيلة ، نعني ، على الانسان الذي يستعملها . «السر في الساعد لا في السيف وفي الغاية التي شهر من اجلها» . بالاحرى ، السر يكمن ابعد من الساعد وحتى من الغاية . انه في الالتزام الانساني الذي يقرر الثانية ويوجه الاول . والانسان هو المحاسب على ذلك سيان سلبا كان الحكم ام ايجابا . وما عدا ذلك فهو ضرب من الهروب .

وهل يحق للصياد ، عندما يخفق في اسقاط الطريدة ، ان يلوم سلاحه؟ واذا فعل الا يحق للناس المنصفين ان يتهموه بالتهرب من المسؤولية؟

ايعني هذا اننا ننفي ، ولو ضمنا ، بفضل هذا الاصرار الموضح ، ان هنالك سلاحا خيرا من سلاح ؟كلا . ولكننا نعود فنصِرّ على ان الحكم على اي من السلاحين افضل هو حق يتمتع به ذوو الاختبار والمعرفة وحدهم — وأنه على كل حال ، ليس حقا مشاعا .

ويتضمن الاعتراف بافضلية سلاح على سلاح اعترافا بعدم قدسية اية وسيلة يستخدمها الانسان لتحقيق غاياته المبَّررة . عندها تستمد الوسيلة قيمتها معا من حسن تأديتها لدورها

في تحقيق تلك الغايات المبتغاة ، ومن أهمية الغايات تلك وتحقيقها . ومن هنا تصبح جميع هذه الوسائل مواثيق ومعاهدات ، ودساتير ، ومنظات — عرضة ، دائما وابدا ، لاعادة النظر المتفحّصة والمسؤولة والهادفة الى الافضل .

ويقاس هذا الافضل بالدور الذي يقوم به تقريبا من الانسان الافضل !

ضهور الشوير

٢٢ تشرين الاول سنة ١٩٧٧

ملحم قربان

مدخل

الاستقلال ، كما نفهمه ، هو محور القضايا الاولية التي يتناولها تاريخ لبنان الحديث ، وهو بالتالي المحور الذي تدور حوله هذه الدراسات فتركز عليه الاهتمام .

لو اردت اختزال تاريخ لبنان السياسي اختزالاً يبغي التوكيد على اللب وحده ، لما ترددت بان اعلن ان قصته الجوهرية هي قصة التحرر والتحرير : تحرير الأرض وتحرير الانسان المواطن وتحرره . واذا كان النجاح يقاس بمدى جعل المرتجى المأمول واقعاً يعاش ، لما ترددت بالقول ان اللبنانيين نجحوا نجاحا شبه تام في تحرير الارض ، بينما يبقى نجاحهم ، وعلى ما لهم في هذا الحقل من مآثر ، محدودا في معركة تحرير الانسان المواطن . لقد حقق لبنان استقلاله السياسي وربح معركة تقرير المصير والسيطرة على السيادة الوطنية في العام ١٩٤٣ — وذلك بعد نضال دائب ومستمر دام ما يقارب نيّف واربعة قرون — منذ ١٥١٧ . لقد نجح في معركة نيل الاستقلال . ولكنه لا يزال في منتصف الطريق في معركة بناء دولة الاستقلال وتنمية انسان الاستقلال : الانسان المعاصر .

والاستقلال ، كما نفهمه ، هو عملية دائبة مستمرة [١] تتخطى عملية تحرير الارض

---

(١) تساند هذا الموقف اعتبارات متعددة :

أ — «ورب تطور يخلق حاجات فيما هو يلبي حاجات ، ويزيد اعباء جديدة فيما يؤمن موارد جديدة» . (شارل حلو ، في مؤتمر المغتربين ، ١٥ تموز ١٩٦٨) .

ب — «أيها المغتربون الاعزاء ،

«لقد أعطيتم لبنان قوتكم فاسهمتم في تحريره واستقلاله ، واستقراره وازدهاره . وانتم اليوم مدعوون الى عطاء جديد ، لا يقل شأنا وأثرا عن سابق ما قدمتم . انتم مدعوون للاسهام في الذود عن سلامته ودفع الأذى من حدوده» (المرجع ذاته) .

ج — «... وما كان **الاستقلال وحده هو نهاية البناء**...

ان الغد المرجو **لم يزل بعد في فجره الاول** . وقد عاق اكتمال نوره انه كان على هذا الوطن ، مع انتقاله من وضع دولي الى وضع دولي اخر ، ان ينتقل من عقلية في الشؤون العامة الى عقلية ، ومن أسلوب في الحياة الى أسلوب ، ومن طراز في العمل **الى سواه** ، **وليس ذلك كله** بالامر اليسير .

واذا كان من المحن التي مر بها لبنان والتجارب التي تعرّض لها ، ما يهدده بشتى الاخطار ، فقد كان فيها كذلك ما ينبه الضمائر الى ضرورة العمل الجذري في تجديد مناهج الحياة العامة» ، (فؤاد شهاب ، بمناسبة ذكرى الاستقلال ١٩٦٢ ، **مجموعة خطب** ، ص ٩٩) . (التوكيد لنا) .

د — «ان المرحلة التي تدخلها البلاد لبناء المجتمع الجديد .. مرحلة لا تقل خطورة عن المرحلة التي=

وتوحيدها والسيطرة عليها باسم السيادة وحق تقرير المصير. هذا هو البعد السياسي «للاستقلال»، وهو بعد هام من ابعاده المتعددة ولا شك. ولذلك، وربما بمقابلته بعدويه: الاستعمار والانتداب اللذين استشريا في الحقبة الماضية القريبة، تاريخيا، من هذا المنعطف الحديث من تاريخ الانسانية، قد اخفى هذا البعد السياسي «للاستقلال» في ظله الابعاد المغايرة — قد ظللها الى حد انه غيبها عن رؤية الكثيرين من دارسي التاريخ عامة والتاريخ اللبناني خاصة. غير ان حصر «الاستقلال» بهذا البعد وحده خطأ لا يغتفر. على كل، لن نرتكب نحن هذه الخطيئة. اننا نصر على اهمية الابعاد جميعها للاستقلال: النفسي او السيكولوجي والاخلاقي والاقتصادي والاجتماعي والانساني او الحضاري — وان لم تتح لنا فرصة معالجتها جميعها بما تستحقه من الاهمية والتركيز.

ومن هنا، من هذا المنطلق، يصبح لزاما علينا الاعتراف بان الجملة «الاستقلال التام النهائي الناجز المطلق» هي جملة تخضع، لتصبح صحيحة لانسجامها مع الواقع، لكثير من التحفظات والقيود. فكما هي الحالة مع الانسان الفرد، بالنسبة لهذه القضية، كذلك هي الحالة مع الدولة المستقلة السيّدة. كلاهما لا يتمتع بالحرية المطلقة في الواقع التاريخي والعمل اليومي. تحد هذه الحرية حدود كثيرة ومختلفة واعتبارات واقعية لا مهرب منها ولا مفر.

وعلى استمرارية معركته المتعددة الجبهات وعلى عدم امكانية الوصول فيها الى نهاية نهائية وقاطعة، يظل الاستقلال، كما توضح، المحور المركزي للقضايا الهامة في تاريخ لبنان.

هذا فيما يتعلق بالهدف وبالغاية.

= سبقت وحققت الاستقلال». (فؤاد شهاب، في مناسبة عيد الاستقلال، ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠).

هـ — «ايها اللبنانيون،

في ذكرى الاستقلال الذي قيل فيه انه يؤخذ ولا يعطى، ما اراني الا معبّرا عن تجارب لبنان حين أقول:

ان الاستقلال الحق لا يؤخذ ولا يعطى، ان الاستقلال يبنى...

فليكن حبكم للبنان، واخلاصكم له، وحرصكم على استقلاله، عملا، وعملا لا يكل.

ان استقلالكم هو عمل كل منكم، وهو عمل كل يوم». (فؤاد شهاب، في مناسبة عيد الاستقلال ٢١ تشرين الثاني ١٩٦٠).

و — «واذا كنا قد تغلبنا على أشد المصاعب التي واجهتنا في معركة استقلالنا هذا، فعلينا ان نضع نصب أعيننا ان نضالنا في سبيل ترسيخ هذا الاستقلال هو عمل يومي لكل فرد منا». (فؤاد شهاب في نادي الضباط، عشية عيد الاستقلال من عام ١٩٦١).

ز — «ان الاستقلال الذي نحتفل هنا بذكرى ولادته هو اليوم امنع منه في اي وقت مضى... وانه لما يزيد اغتباطنا بهذه الحقيقة انها لم تكن كسبا بغير مشقة...». (فؤاد شهاب، في نادي الضباط، عشية العيد العشرين للاستقلال).

إن الأمة تخلق نفسها بنفسها جيلاً بعد جيل، بالعرق والدم أحيانا، وبالتجارب والمحن في غالب.. الاحيان وبصورة خاصة. (بيار الجميل ٢٩ ايلول ١٩٦٧، **لبنان واقع ومرتجى** ص ٤٨) الجزء الأول.

اما الوسائل التي ساعدت لبنان على تحقيق ما حقق فكانت اقواها الوحدة الوطنية بوجهيها : الديني ، المتمثل بابرز ما يكون التمثيل بالميثاق الوطني ، والسياسي ، المتمثل بالديموقراطية اللبنانية . نعم تشوب هذه المفاهيم ، على الصعيد الفكري ، كما تشوب المؤسسات التي تربطها بالحياة اليومية للمواطنين ، على الصعيد العملي ، شوائب كثيرة ونواقص قد لا تحصى . والتخلص [1] من هذه النواقص والشوائب هو عمل صعب ، فكريا وعمليا ، ويتطلب الكثير من الجهود والتضحيات والتعاون المستمر بين جميع المخلصين . غير ان هذا ينبغي ان لا يعمينا عن قوة الوسائل الأولية وجوهريتها ومقدار أهميتها ومدى حسمها في قضايانا المصيرية . ينبغي ان لا نكفر بالجوهري او ان نقلل من قيمته [2] اذا تبين لنا ، وهو أمر واضح كل الوضوح ، ان ممارستنا له ومقدورنا على تحقيقه ينقصها الكثير مما نشتهي ونتمنى .

وتظهر محاسن وحدتنا الوطنية في كثير من المظاهر — على ما هي عليه من شوائب . وليس أقل هذه المظاهر شأنا التعايش الطائفي الذي نتمتع به والذي كثرت الإشارات اليه معا من قبل رجالاتنا ومن قبل رجالات [3] مرموقة في العالم . ويزيد في اهمية هذه الاشارة انها تجرح بالصميم اشرس عدو في منطقتنا — اسرائيل العنصرية . وتقدّم مثلا حيا حضاريا «لما تناضل الثورة الفلسطينية من أجله» [4] .

كما وان هذه الوحدة هي اليوم ، علة ومعلولا معا ، من الروابط العضوية بين اللبنانيين فيما بينهم من جهة ، وبينهم وبين اشقائهم واخوانهم العرب بمن فيهم الفلسطينيون ، من جهة ثانية . ان القضية الفلسطينية لتستمد قوة ودعما من الوحدة الوطنية اللبنانية . وظهر ذلك بسفر الوفد المرافق للرئيس فرنجية الى الولايات المتحدة لالقاء كلمة العرب في الجمعية العمومية للامم المتحدة . وتزداد الوحدة اللبنانية الوطنية هي بدورها قوة ومتانة ، وفي هذه المرحلة

---

(١) هذا من جملة الاعتبارات التي تساند موقفنا من الاستقلال : انه عملية دائبة مستمرة .

(٢) يلي مثل واحد من امثلة تعددت :
«لذلك لا بد للذين سيوكل اليهم ، بعد العاصفة ، امر اعادة تنظيم الدولة اللبنانية ، وامر اعادة النظر في دعائم المجتمع اللبناني الاساسية ... ان يعدوا ، للاضطلاع بهذه المسؤولية ، **نظرة جديدة شاملة للمجتمع والدولة تحل محل المفاهيم القديمة المتبعة**» .. (منوال يونس ، **آراء في اصلاح لبنان** ، ص ٥٠ — ٥٢ . التوكيد لنا) .

(٣) احدث هذه الاشارات ما جاء في رسالة الرئيس فورد الى الرئيس فرنجية بتاريخ العاشر من كانون الاول سنة ١٩٧٤ .

(٤) «إن الثورة الفلسطينية ، انطلاقاً من مبادئها واهدافها ، كذلك من ايمانها المطلق بان استقرار لبنان وأمنه ومستقبله يرتبط ارتباطا وثيقا باستمرار الثورة الفلسطينية ، بل **تتعدّى ذلك الى الشعار الحضاري العظيم الذي تناضل الثورة من أجله ، وهو انشاء الدولة الديموقراطية الفلسطينية التي يعيش فيها الجميع بمساواة واخاء وعدل** ... انطلاقا من ذلك ادعو الجميع الى تحمل مسؤولياتهم القوميّة والتاريخية للالتزام بهذه الاهداف السامية» . (ياسر عرفات ، **النهار** ، الأحد في ١ حزيران سنة ١٩٧٥ ، ص ٨) . (التوكيدات لنا) .

بالذات ،[1] من مناصرتها للقضية الفلسطينية .

وتسهم ، كذلك ، في تقريب العرب بعضهم من بعض من جهة ومن اللبنانيين من جهة ثانية . ان القضية الفلسطينية ، في هذه المرحلة من مراحل تاريخها وتاريخ العرب ، تشد اواصر الوحدة العربية وثوقا وقوة . هذا مغزى ، من مجموعة المغازي التي ينطوي عليها ، نجاح مجلس الدفاع العربي الذي انعقد منذ ايام في القاهرة . ويأتي هذا النجاح حلقة في سلسلة من الاحداث ، ابرزها نصر تشرين ونفط العام الماضي وعشوائية القصف الاسرائيلي لجنوب لبنان . وتتآزر جميع هذه الاعتبارات ، مع غيرها طبعا ، لتبلور اكثر فاكثر الرابط العربي في شخصية لبنان المستقل . ولهذا انعكاسات ايجابية على الوحدة اللبنانية الوطنية .

ويبقى لهذه الوحدة ، وحدتنا الوطنية ، ان تستجيب لمطالب العصر الحديث وتحدياته استجابة موفقة لتبقى وتقوى . وكثرت الشروط التي ينبغي ان تتوفر لمثل هذه الاستجابة . أولها وأبرزها للعيان حاضراً ، وأوضحها استنتاجاً ، تاريخياً ، ان تتوفر الحياة الكريمة لعامة الشعب ، وبخاصة للطبقات الشعبية الواسعة . وقد لمحت جهات رسمية ، اخذا بهذا الاتجاه ، الى تخطي الميثاق الوطني ذي الوجه الطائفي الى ميثاق اجتماعي ينصف الطبقات الدنيا في سلم تركيب لبنان الاجتماعي ويرحرح احوال ذوي الدخل المحدود . بكلمة ، ينصف المحرومين ، وهذا جزء من معركة لبنان التي لم تنته بعد — معركة «الاستقلال» — معركة تحرير جميع اللبنانيين بدون استثناء من العوز وتوفير شروط الحياة الكريمة لهم .

وفي هذا الاطار تكتسب حركة الامام موسى الصدر أهمية خاصة ، وهي ، وان تكن شيعية المصدر وجنوبية المنطلق ، مشحونة بالروح الانسانية . ولا شيء يمنع تطويرها الوطني . ومن تقاليد التاريخ اللبناني العريقة تطوير المطالب الطائفية لتصبح مطالب وطنية . هكذا اتيحت لطوائفه الكبرى[2] فرص المساهمة في اعلاء صرحه وتوطيد كيانه . وان لم تكن هذه الاسهامات جميعها قد انصهرت بعد في بوتقة الوطنية الكاملة[3] ، فهذا امر يدعو الى تكاتف جميع المخلصين للتغلب عليه . وفي الحالين ، تبقى «حركة المحرومين» احدى الصيحات المدوية في ضمير الواقع اللبناني المعاصر. وتتعدى الاستجابة المسؤولة السمحة لها نطاق البحث في قضية لبنانية معينة : انها تشمل اكثر من قضية في آن معا . فان هي احسنت العناية بها ضربت اكثر

---

(١) ان تقييم الاحداث الاخيرة (في النصف الثاني من أيار ١٩٧٥ وما بعده) تقييما موضوعيا لتقدير محملها الصحيح على هذا الموقف لأمر يستحق الاهتمام الكلي .

(٢) ستتوضح صورة هذه الاسهامات بعض الشيء في مايلي من الدراسات . يحسن ان يرجع كذلك الى : الاب يواكيم مبارك ، «حركة الامام موسى الصدر الشعبية واللبنانية» جريدة النهار ، السبت ١٤ كانون الأول سنة ١٩٧٤ ص ١٣ .

(٣) وهذا ايضا من جملة الاعتبارات التي تساند الموقف القائل بأن الاستقلال عملية دائبة مستمرة .

من عصفور بحجر واحد : انصاف المحرومين ، وقضية الانماء ، وقضية المشاركة — لنذكر بالبعض فقط من تشعباتها ذات العلاقة المباشرة بحياتنا المعاصرة [١] .

لقد صح القول بان للاستقلال السياسي أهمية بحد ذاته ، ولكنه صح كذلك ان اهميته تزداد بصفته خطوة مصيرية وفعّالة في طريق تحرير الانسان من جميع ما يشوب حياته الكريمة من شوائب . الاستقلال السياسي وسيلة ، من أقوى الوسائل ، في معركة التحرر الحضاري . [٢]

ولما كان التطور قانون الاجتماعيات العام ، اصبح من الطبيعي ان تتغير بتغيير الظروف والمراحل مطالب المعركتين : معركة الاستقلال السياسي ومعركة الاستقلال الاجتماعي والانساني .

من هنا ينشأ مبدأ منهجي هام يفتح امامنا ، في هذه الدراسات ، كوّة واسعة امام سؤال فكري : ما هي الثوابت ، او بعضها ، اذا كانت هنالك ثوابت ، في تاريخ لبنان ؟ يستتبع هذا

---

(١) — «واصارحكم اليوم انني منذ اضطلعت بمسؤوليات الرئاسة واعبائها كانت الادلة تتوالى امامي وتتوافر على اننا لا نستطيع ان نعزل اية مشكلة من مشاكلنا الرئيسية عن القضية الاجتماعية . وانه لا يمكننا ان نفكر في شفاء اي داء او تحقيق أي خير دائم وثابت ما لم نتغلب بطريقة جدية وعلمية ، على مشكلتنا الاجتماعية . (**فؤاد شهاب** ، رسالة الى اللبنانيين بمناسبة ذكرى الاستقلال ، **٢١ تشرين الثاني ١٩٦١**) .

—«في سبيل هذه الغاية دعوتكم وادعوكم ابدا للنظر الى المساعي المبذولة في معالجة المشكلة الاجتماعية على انها من صميم الواجب الديموقراطي وتدعيم لنظام الحياة الحرة ، والى ان تعتبر المساهمة مع الدولة في هذا الميدان ترسيخا لديموقراطية الدولة ، وعنوانا بارزا من عناوينها» (المرجع ذاته) .

(٢) — «الاستقلال الذي انتزعه اللبنانيون بالنضال الطويل الصلب العنيد ، بالجلد والصبر ونكران الذات ، بالدموع والدماء والتضحيات الغوالي ، والاستشهاد ، **ليفقد كثيرا من نوره ومجده وقدسيته . ان فهمناه اسما وراية ، ورضينا غاية بذاته ونهاية ،** وان لم نجعل منه منطلقا وقدرة ، ونشاطا حيويا متجدداً دائماً لخير الانسان ، وسعادة الشعب ، ومنعة الوطن وجماله» . (**فؤاد شهاب ، في مناسبة عيد الاستقلال ٢١ تشرين الثاني/١٩٦٠**/التوكيد لنا) .

— «ان شعوبنا لا تقنع بالاستقلال علما ونشيدا وصوتا في عداد الاصوات في الامم المتحدة فحسب ، ولكنها تريد الى جانب ذلك ان يكون الاستقلال مضمونا اجتماعيا يصون كرامة البشر كما يصون الاستقلال كرامة ارضهم» (جمال عبد الناصر ، ١٧ تموز ١٩٦٤) .

– «كلنا ينادي ويطالب بالعدالة الاجتماعية .

«بانصاف كافة ابناء الشعب ومختلف المناطق اللبنانية لاسيما المحرومة منها . بتأمين الضمانات الاجتماعية ، ضمانات المرض والشيخوخة والعجز والبطالة» . (بيار الجميّل ، في بيان افتتح به شهر «الوحدة الوطنية» أول ايار ١٩٥٩) .

— «وانني في هذا اليوم الذي نذكر فيه جميعا بخشوع واكبار تضحية شهدائنا الابرار ، ونذكر مؤازرة الدول الشقيقة والاجنبية الصديقة ، لست اجد تحية اجدر بالشعب الباسل الذي حقق بجهاده وصموده مجد هذا اليوم ... من تجديد العهد لكم على وقف النفس للوفاء بفروض الامانة التي حملني اياها شعب لبنان ، بناء الدولة والمجتمع ، **البناء الذي كان ولم يزل هدفنا الاكبر من الاستقلال**» . (**فؤاد شهاب** ، «الى اللبنانيين في ذكرى الاستقلال» عشية ٢١ تشرين الثاني ١٩٥٩) ./التوكيد لنا) .

السؤال سؤالا ملازما : ما هي المتغيرات ، او بعضها ، اذا كانت هنالك متغيرات في تاريخ لبنان؟ ولما كنا ندرس تاريخ لبنان السياسي الحديث ، فاننا سوف لن نرجع ، الا في حالات الضرورة القصوى ، الى قصة هذا التاريخ في الزمن السابق للفتح العثماني اي للعام ١٥١٦ . ولكننا ندرس تاريخنا السياسي الحديث ، لنفهم تاريخنا السياسي المعاصر ، هذا على الاقل . ولذلك وانطلاقا من أهم القضايا التي نعاني منها اليوم ، نود ان نرجع الى سوابقها فقط عندما نرى ان تلك السوابق تزيد في امكانية تفهمنا لها ، وبالتالي في توضيح مواقفنا منها ومن الاقتراحات المطروحة والمخططات الموضوعة لحلها . اننا نحاول تفهم تطور تاريخنا السياسي لا تفسيره . اننا نعالج الامور التاريخية السياسية لا فلسفة التاريخ - والحدود بين المنطقتين بينة على الرغم من صعوبة مسحها وتخطيطها . وتفهمنا له يسهل ، هذا افتراضنا ، سيطرتنا على مسيرته المستقبلية . وتبقى هذه السيطرة ، وامكانياتها ، ومداها ، من واجباتنا في كل عمل مسؤول نقوم به .

وان صورة ذلك التطور التاريخي لتقترب اكثر واكثر لا من الفهم وحسب بل وكذلك الى العلمية ، عندما نشير الى مجموعة من الثوابت التي تتكرر عبره ، والى سلسلة من المتغيرات التي تتلبسها تلك الثوابت ، عبر ذلك التطور ، على مرّ الزمن بفضل تتابع الاحداث وتنوعها وبفعل تبدل الظروف وتجدد المستحدثات .

ومن أهم هذه الثوابت وأبرزها للعيون المدققة الصراع الدولي وتأثيراته المتشابكة عبر هذه المنطقة تلبية لحاجات استراتيجية ومغانم سلطوية ومادية معا . اننا لسنا بمعزولين عن العالم . وشئنا ام ابينا ، كنا وما زلنا وستبقى تعصف بنا رياحه واعاصيره . والتلويح باحتمال الآجتياح الاميركي لمنابع النفط في هذا الجزء من العالم ليس سوى ظاهرة حديثة جدا لثابت قديم ممعن في القدم . ونظرة سريعة على النقوش التي تحملها صخور نهر الكلب تبرز ذلك بوضوح .

تصبح ، من هذه الزاوية ، المسألة الشرقية فصلا لا ينفصل عن كتاب تاريخ لبنان السياسي خصوصا وقد دخلت ، عبر نوافذها ، رياح عاصفة غربية بعثرت محتويات البيت اللبناني ، بحجة الدفاع عنها والاهتمام بحفظها سليمة ، وزرعت فيه الفوضى .

ومن الثوابت الظاهرة ، بل من معطيات [1] ، تاريخ لبنان السياسي تعدد طوائفه [2] . وتطورت علاقات هذه التعددية عبر مراحل متعددة تحكمت فيها ، مع هذا الثابت ، عوامل كثيرة واحداث مختلفة وظروف .

نكتفي بهذين المثلين [3] تنفيذا لمبدأ منهجي ثان : يهمنا هنا وضع المبدأ أو المسألة ،

(١) كمال سليمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٠ .

(٢) جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ص ٢٥٨ وص ٣٣٧ وص ٣٧٨ .

(٣) يشير المقتبس التالي الى ثابت ثالث :

« ان النكسة لا يمكن ان توهن ارتباطنا العربي ، بل على العكس تفرض ازدياده وثوقا لانه نابع ، لا من علاقات ظرفية تتأثر بالاحداث العابرة ، بل من علاقات مصيرية لانها تاريخية وجغرافية ، **اذن ثابتة ودائمة** » . (شارل حلو ، في مؤتمر المغتربين ، ١٥ تموز سنة ١٩٦٨ . التوكيد لنا) .

والتركيز على اهميتها ، وتقديم الامثلة عليها لتوضيحها وحسب . اما معالجتها معالجة كافية وشافية فليست هذه وهنا ، لاسباب كثيرة ، مناسبتها .

هذا فيما يتعلق بالثوابت التي تتكرر في تاريخ لبناني السياسي .

ننتقل الى المتغيرات . فمن المتغيرات المرصودة في تاريخ لبنان السياسي الحديث الوهن الذي تفشى تدريجيا في جسم السلطنة العثمانية . كان هذا الضعف سببا مباشرا لاستيلاء عدد من المغامرين العسكريين من ذوي المطامح السياسية على الحكم في بعض الولايات — مما احرج الباب العالي اشد الاحراج .

وقد كان هذا الضعف ذاته سببا في تطوير المسألة الشرقية تطويرا هبت رياحه في اتجاهنا . وبعد ان كان اهتمام الدول الاوروبية بالسلطة العثمانية وسيلة للحفاظ على التوازن في القوى في اوروبا نفسها ، اصبح تسابقا على المكاسب في بقاع السلطنة الخصبة والغنية بالموارد الطبيعية . فكان ما عرف خطأ باتفاقية «سايكس — بيكو» . وكانت الحرب العالمية الاولى وما جرّته علينا من ويلات .

ومن المتغيرات التي اثرت في تاريخ لبنان السياسي ازدياد [1] النفوذ الماروني الى حد افضى الى جلوس الشهابيين على كرسي الامارة ، بعدما كانت للدروز : «من الصعب التكهن متى افاق الدروز على واقع فقدانهم السيطرة» [2] .

ثم انعكست الاية مرة ثانية في مصلحة الدروز في عهد القائمقاميتين : العهد الذي عرف بعهد الفتنة .

وان كانت التعددية الطائفية من الثوابت في تاريخ لبنان السياسي الحديث فان استئثار احدى هذه الطوائف بالصدارة السلطوية لم يدم ليصبح ثابتا بل تغير وتبدل مع الاحداث والزمن ، فبقي على لائحة المتغيّرات .

ومن المتغيرات التي تستحق الذكر — المتغيرات الاحدث والاقوى فعالية — نشوء المقاومة الفلسطينية . فانتقال هذه الحركة بالشعب الفلسطيني من «شعب لاجيء» الى فصائل مقاومة وتحرير قد اثر تأثيرا قويا في نظرة العالم اليهم ، فقلبها رأسا على عقب ، وفي مدى تأثيرهم على محيطهم . وكان من نصيب لبنان ان يتداخل تاريخه الحديث وتاريخ هذه القضية كما لم

---

(١) اما اسباب ازدياد ذلك النفوذ فاهمها :

أ — ارتباط الموارنة بصناعة الحرير اللبناني . فازداد ، لذلك ، ثراءهم .

ب — نزوح عائلات كثيرة ، سرا ، من بلاد الشام من طائفة الروم الكاثوليك الى لبنان ، وتحالف هذه مع الموارنة ، بسبب اتحادهما مع روما .

ج — العلاقة الوطيدة لكنيستهم مع اوروبا (اتحدت مع روميه حوالي ١١٨٠ وانشيء المعهد الماروني في سنة ١٥٨٤) .

د — الامتيازات التي حصل عليها عام ١٥٣٥ فرنسيس الاول من سليمان القانوني . راجع فيليب حتى ، **تاريخ سورية ولبنان وفلسطين** ، دار الثقافة بيروت ، ١٩٧٢ ص ٤١٢ .

(٢) كمال الصليبي ، المرجع المذكور ، ص٤٣.

تتداخل قضية اخرى سابقة . وربما كانت هذه القضية بالذات من اخطر ما يجابهه لبنان المعاصر — بمعنى انها ، اذا لم تحسن معالجتها وتضبط بالحكمة الواقعية وبالروية وبعد النظر — ضربت وحدته الوطنية في الصميم ، وعرضته هكذا لاخطر العواقب . وهي ، وحتى ان عولجت على المستوى اللائق بها حيث تصح الصفات التي ذكرت ، تظل عاملا مفجرا لكثير من مشاكله القائمة . فعليه اذن ان يكون دائم اليقظة [1] وفي منتهى الحذر حتى يتمكن من نزع الفتيل لتعطيل جميع تلك المتفجرات . [2]

واذا كان الصراع الدولي إطاراً لا يستغنى عنه ، كوسيلة تربوية تفهمية على الأقل ، في عملية تفهم تاريخ لبنان السياسي الحديث ، بصفته أحد الثوابت الدائمة التأثير على قرارات ذوي القرارات فيه ، فان هذا التاريخ ذاته ، واذا نظر اليه من الداخل ، كما ينبغي أن ينظر ، زيادة في التفهم واستكمالاً للصورة ، من جميع زواياها ، هذا التاريخ بالذات يصبح مغامرة طويلة ومضنية ومتطلبة في محاولة لاكتشاف الذات ، في التفتيش عن هوية ، وبالتالي باستلهام رسالة معينة والاضطلاع بها . انه قصة تنمية لشخصية ذات ميزات خاصة ومعترف بها .

اننا نضع هذا المخطط لمنهاج أمامنا ونحن نعلم علم اليقين تقريباً باننا سوف لن نقدر على تنفيذه بجميع حذافيره كاملاً وبالتفصيل . ومع ذلك يظل وضعه هكذا ذا فائدة لنا وللقارىء

---

(١) يزاد هذا الاعتبار الى لائحة الاعتبارات التي تدعم النظرية القائلة بان « الاستقلال عملية دائبة مستمرة » .

(٢) « هذه الحرب تهدد لبنان بالانفجار ! ولن يكون ذلك بانتصار اسرائيل عليه واجتياحها للاراضي اللبنانية بمقدار ما تكون الهزيمة — ويكون الانفجار نتيجة المضاعفات الوطنية والاجتماعية والاقتصادية لاوضاع الجنوب : الجنوب المحتل بالرعب ، النازح معنويا ثم سكانيا ، الكافر بلبنان اكثر فاكثر ، الزاحف على الدولة لاكلها لانها لم تطعمه ، ولاحتلالها لانها لم تعرف كيف تحميه ... فكيف يحافظ عليها ، وهي التي لم نحافظ عليه ؟ » غسان تويني ، « لماذا نذهب الى القاهرة؟ ! » النهار ، الاثنين ٢ شباط ١٩٧٥ .

من الواضح اننا نعمم منطق هذا المقتبس الذي حصره الكاتب ، كما واننا ينبغي ان ننوه بان لنا بعض التحفظات على بعض افكاره . نقتبسه لصحة فكرته الاساسية ومنطقه ، وان حصر .

ولم يكن هذا المنطق ، وبتعديلات وجيهة ومسؤولة ، غريبا على من تسلموا اعلى مراتب المسؤولية في لبنان :

« **ان الهزات العديدة التي تثيرها المأساة الفلسطينية محدثة شتى الانعكاسات في صميم حياتنا ،** ومواجهتنا للعدو الاسرائيلي ، وتدارك اعمال العنف واليأس التي تبعثها النقمة على الظلم ، وسعينا الدائب لدفعها او لحد اثارها ، كل ذلك قد عانيناه بوحي من الضمير الوطني والمسؤولية العليا ناظرين الى الفداء في اطار محاولة ترد عنه وعنا ما امكن من شدائد واخطار وتوفق بين مشاعرنا ومسؤولياتنا ، ولقينا فيه التجربة الشاقة التي توقعناها وبذلنا الجهد في سبيل ايجابية وسلامة نتائجها . ان المأساة **الفلسطينية تثقل حاضرنا ومستقبلنا وتضع على كاهل الحاكمين المقبلين قسطا من المشاغل والاعباء ليس باليسير ،** ولهم علينا ان نفهمهم وان نساعدهم وسع ثقتنا بانفسنا وبهم » (شارل حلو ، « لمناسبة انتهاء قوة اضطلاعه باعباء الرئاسة الاولى » ، ٢٠ ايلول ١٩٧٠ . التوكيدات لنا) .

معاً — وذا فائدة كبرى : انه البوصلة التي نتوجه باتجاهاتها ونجمة القطب التي تهدينا سواء السبيل .

ولا شك بأنه أصبح واضحاً أن القضايا التي نعالج في هذه الدراسات هي قضايا مختارة لاهميتها ولعلاقتها بالقضية المحورية — قضية الاستقلال بمفهومه الموضح . واننا لا ندعي ان هذا الاختيار بمحوريه : القضية المحورية والقضايا ذات العلاقة ، كما نفهمها بهذا المحور — اننا لا ندعي ان هذا هو الاختيار الوحيد لدراسة تاريخ لبنان ، بأبرز وأهم مشاكله ، دراسة تكاد تكون وافية وشاملة . هنالك ولا شك اختيارات مغايرة كثيرة ولكننا ندعي ان هذا الاختيار هو أفضلها . ولهذا تبنيناه . ويظل مدعانا هذا قائماً حتى يتبين لنا العكس .

وهكذا فاننا ندل الناقدين على منفذ لدخول عمارتنا ظافرين . واننا لنرحب على دخولهم علينا من هذا المنفذ . ونفعل ذلك باسم العلمية من جهة ، وباسم الترحيب بالافضل من جهة ثانية .

وزيادة في التوضيح ، سيتناول الجزء الاول : **الاستقلال** ، الفصول التالية :

الفصل الأول : مقدمة عامة
الفصل الثاني : الضغوطات العثمانية وعهد الامارة .
الفصل الثالث : المسألة العثمانية وعهد الامارة .
الفصل الرابع : الصراع الدولي وعهد المتصرفية .
الفصل الخامس : مؤتمر الصلح : ملتقى الصراع القومي والدولي .
الفصل السادس : دولة لبنان الكبير

كما يتناول الجزء الثاني ، الفصول التالية : (وذلك عدا الاستهلال)

الفصل الأول : علميّة التاريخ
الفصل الثاني : النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية .
الفصل الثالث : المشاركة .
الفصل الرابع : تشاد القوميات
الفصل الخامس : الواقع اللبناني .
الفصل السادس : رسالة لبنان .
الفصل السابع : رحلة تفتيش عن هوية

ويظهر من هذا المخطط أن «الاستقلال» ببعده السياسي قد تركز عليه البحث أولاً ، مع عدم اهمال الأبعاد الأخرى في البداية — ثم ومع تقدم البحث ، اصبح التركيز يميل ، وبحكم طبيعة الحال ، على أبعاد «الاستقلال» الباقية — أو بعضها .

وهكذا فعلينا أن نتنبه الى ان على لبنان ان يخوض ، في وقت واحد معاً ، معركتين

متلازمتين : معركة الاستقلال السياسي ، ومعركة الاستقلال الانساني أو الحضاري . فاذا ما حصل على الأول ، يبقى عليه ان يحافظ عليه ، ويعالج ، قضايا الاستقلال الثاني . وكلاهما معركة مستديمة وقائمة ابداً . واذا ما اجتمعتا ، وهما بطبيعة الحال مجتمعان ، زادت صعوبة مواجهتهما مواجهة مسؤولة .

وهمنا من الناحية المنهجية ، خلق الصلة المباشرة بين القارىء وبعض الوثائق الاولية التي تفترش الاساس لمادة هذه الدراسات . ومن ثم ، الانطلاق معه من هذه الوثائق الى تتبع سير المعركتين المذكورتين في اطار القوى والعوامل ، داخلية وخارجية ، التي اثرت فيهما تأثيراً حاسماً .

ونعتبر أننا نجحنا ، نوعاً ما ، اذا توفقنا بتبيان الجو العام للصراع الدولي ، والتيارات الداخلية المتجاذبة والمتضاربة ، التي كانت نتيجتها ما نحن عليه الآن من شروط حياة وما يحيط بنا من قوى دعائية تتطلب الصراع الشرس بغية تحقيق غد أفضل يكون لنا فيه ، بقدر ما يحق لنا أن نطلب ، اثر فعّال .

ومن هذا الأمل الطموح فكرياً ، نعود الى توضيح طموح كذلك ، منهجياً .

ذكرنا اننا ننطلق ونحن نكتب تاريخ لبنان السياسي الحديث بنصه هذا وفي اطار المخطط الموضح ، من وثائقه الاساسية . يهمنا ان ننوه الآن باننا لن نكتفي برواية الواقع . اننا أحياناً نبرّر ذلك الواقع . وأحياناً ندينه . وفي غالبية الحالات نستخلص منه ومن الأحداث العبر. ذلك لأننا نعتبر الادانة والتبرير واستخلاص العبر من الأحداث هي الجوهر من كتابة التاريخ ومن دراسته . وعلى كل لا يمكن المؤرخ أن يميل ميلاً تاماً الى حد الانقطاع عن هذه جميعها وهو يكتب تاريخاً — خصوصاً متى قرب هذا التاريخ من واقعه الذي يعيش ، كما نعيش نحن اليوم تاريخ لبنان ، وبالتالي من مقياس القيم وسلم التفضيلات التي يتبنى .

ولنا ، مصداقا على صحة هذا الاعتقاد ، حال أحد مؤرخينا المعروفين . فهو ، وبالرغم من اعترافه عن وعي وسابق تصور وتصميم بأنه لا يبغي الدخول في تلك الأبواب التي ذكرنا ، ينتهي بولوجها جميعاً .

فهو يقول في مقدمة كتابه : «وقد حاولت ، في معالجتي موضوع الكتاب ، أن أرى واقع التاريخ ، دون تبرير أو ادانة . كما اني حاولت ان لا استخلص من الاحداث عبرة» [١] .

ونقول نحن : «قد اخفقت المحاولة» — لماذا؟

ينهي هذا المؤرخ كتابه الذي صدره بهذا الاعتراف بما يلي :

«وكان المجلس الذي انتخب الرئيس شارل حلو لرئاسة الجمهورية ، في صيف ١٩٦٤ ، قد جاء نتيجة انتخاب شعبي هو الثاني عشر من نوعه في لبنان منذ ١٩٢٠ . ولئن دلّ ذلك على شيء ، فهو يدل على ان الجمهورية اللبنانية بفضل اوضاعها الخاصة ، لا يزال في وسعها ان تمارس الحياة الدستورية ممارسة حرة في منطقة اصبح الحكم العسكري فيها هو القاعدة» [٢] .

---

(١) كمال الصليبي ، المرجع المذكور ، ص ١٠.

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٥٢.

فهل نتجنى على الكاتب المؤرخ اذا قلنا ان في هذا المقتبس للمطلعين استنتاج وادانة مبيتة وتبرير في آن معا ؟

وما رأي القارىء بالمقتبس التالي ؟

« ومن هذا يتضح انه (اي الامير بشير الشهابي) كان ، وهو في اوج مجده ، قادرا على الوقوف حاميا للنصارى والدروز المضطهدين في جميع الانحاء الشامية »[1] .

وبالمقتبس التالي : ؟

« فاذا كان لاي نظام ان يعمل في لبنان ، اعوزه قدر من التعاون بين طوائفه الكبرى » .[2]

واخيرا بالمقتبس التالي : ؟

« .... فان دل ذلك على شيء فانما يدل على ان المشاكل الاجتماعية العميقة الجذور ، كالفساد ، لا تحل بالعمل التشريعي وحده »[3] .

وخوفا من وقوعنا في مثل هذا التضارب في المواقف المتناقضة ، نعلن منذ البداية اننا نريد ان ندين وان نبرر وان نستخلص العبر — لا لان كتابة التاريخ لا يمكن ان تستغني عن هذه الامور— الامر الذي يمكن ان يحققه بعضهم — وليس هذا بالمأثرة الكبيرة في نظرنا ، بل لان هذه الامور[4] من جملة الوسائل التي توجه تصرفاتنا الحاضرة والمستقبلة . اننا ، وفوق ذلك ، نريد ان نستلهم ماضينا دفعا لحاضرنا على طريق التقدم بما يتناسب ومعطيات واقعنا وتقاليدنا المبررة وامكاناتنا العملية ، ولذلك وجبت الادانة ، كما وجب التبرير ، كما وجب استخلاص العبر من الاحداث .

غير اننا نريد في الوقت ذاته ان لا نتعدى حدود العلمية والمنهجية المسؤولة في جميع تلك المحاولات . وبالرغم من اننا نعتقد مخلصين بان التاريخ ، كالسياسة ، ليس علما بعد بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة ، فاننا سنحاول جهدنا ان نقرّب تبريراتنا واداناتنا واستخلاصاتنا للعبر من الاحداث المدروسة الى الدقة العلمية ما استطعنا الى ذلك سبيلا . واننا لنعتبر ان هذه المسؤولية هي من اضخم التحديات التي تواجهنا ، اساتذة وتلامذة ، نخبة سياسية ومخططين اجتماعيين ، مؤرخين ودارسين للحضارة الانسانية المعاصرة . وربما كانت المسؤولية الاولى والاهم ، لانه بدونها ، او بالاستهتار بها ، تصبح جميع هذه المحاولات الانسانية التي تستحوذ على اهتماماتنا المعاصرة — وعلى الاخص كتابة التاريخ ودراسته — ضروب من « التهريج » او الدعاية المبيتة .

(١) المرجع ذاته ، ص ٥٤.

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٠٠

(٣) المرجع ذاته ، ص ٢٤٢.

(٤) طبعا ضمن اطار مدروس ومحدد فلسفيا ومنهجيا واخلاقيا . ولذلك تراجع لصاحب هذه الدراسة :

آ — المنهجية والسياسة ، طبعة ثانية مزيدة ومنقحة ، دار الطليعة ، بيروت ١٩٦٧.

ب — اشكالات ، دار الريحاني للطباعة والنشر ، بيروت ١٩٦٨.

ج — الواقعية السياسية ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧٠ .

وأخيرا ، وملاحظة منهجية اخيرة : اننا نقوم بهذه المحاولات بالاستناد الى مقاييسنا نحن[1] ، مقاييس هذا العصر ، مع اخذ القرينة التاريخية ، طبعا ، بعين الاعتبار.

وهكذا يصبح تقييمنا للماضي ، من زاويتنا نحن بالطبع وبالاستناد الى مقاييس هذا العصر ، محاولة تقصد بالدرجة الاولى توجيه تصرفاتنا بالاستفادة من أسلافنا سلبا ، اي بالتنبه الى اخطائهم كي نتحاشاها ، وايجابا ، اي بالاقتداء باعمالهم المحقة ومبادئهم المصيبة . ان التقييم ليس لهم وقد ذهبوا ومضوا . انها لنا ولمن يأتي بعدنا . وحسبه ان يكون توجيها مفيدا لمجابهة عاديات المستقبل — عدا عن تحصيننا حاليا وفي الحاضر القائم — ضد الدعايات الزائفة والعقائديات المسمومة ، هذا على صعيد الفكر ، وضد المزالق السياسية واخطار المنعرجات الصعبة التي تكثر على مشارف حياتنا الاجتماعية — هذا على صعيد العمل والممارسة اليومية .

---

(١) ويتعارض هذا الاستناد ، ولو بعض الشيء ، مع الاستناد الذي يدعو اليه الاستاذ نبيه امين فارس في المقتبس التالي :

«ويبدو من دراسة الكتب والمقالات التي حاولت تقويم هذه الثورة ، ان اصحابها وقعوا في خطأ دارج وهو : اصطناع مقاييس العقد السابع من القرن العشرين للحكم على ما جرى في العقد الثاني منه ، دون اخذ القرينة التاريخية بعين الاعتبار» . (نبيه امين فارس **الثورة العربية في الميزان** ، في الثورة العربية الكبرى ، عدد خاص للحياة البيروتية ، في ذكرى مرور نصف قرن على الثورة ص٨٣) .

ان موقفنا ليتناقض حتما مع الانطباع الذي تركه هذا المقتبس على مخرج العدد والذي يريد ان يؤكد عليه وعلى ما يبدو : «الحكم على الثورة العربية الكبرى ، يجب ان لا يقوم على مفاهيم الحاضر ، بل على مفاهيم الفترة التي قامت فيها تلك الثورة» .

ولنا مبررات منهجية كثيرة ومهمة تدعم رفضنا لهذا الطلب — غير ان عرض هذه المبررات الان ليس بمبرر .

الفصل الأول

مقدمة عامة

قصدنا من هذه المقدمة التركيز على توضيح ثلاثة من المفاهيم الاولية للسياسة عامة، وللسياسة اللبنانية بوجه خاص: الواقعية في السياسة، والجغراسيا، والوضع الخاص للبنان.

ولهذا التوضيح فائدتان: سلبية، وهي اختزال الانتقادات الموجهة من زاوية قانونية او اخلاقية ضد الاتفاقات التي تمت في غير مصلحة اللبنانيين او العرب. وايجابية، وضع الاطار العام للبحوث التالية التي تتناول قضايا ذات علاقة مباشرة بحياة اللبنانيين.

١ — السياسة والواقعية

بكلمة موجزة، تقوم هذه السياسة على ركيزتين اثنتين: المصلحة والقوة[١]. هذا هو اللب والجوهر. وكثيرا ما يتلّبس هذا الجوهر كما يحيط بذلك اللب قشور خارجية مهمتها الاصلية التمويه لا اضفاء صفة الجدية على اللب والجوهر. من هذه القشور القانون، والمبادىء الاخلاقية والقيم الانسانية.

من هنا يصبح ثانويا جدا ان نعرف، في عالم السياسة الواقعية. من هو على حق او من هو على ضلال. الامر الاولي، هو التفتيش عن مصالح[٢] ذوي العلاقة، وعن قدرتهم على تحقيق هذه المصالح. ومن هنا تصبح السياسة مرادفة لحفظ التوازن بين الاطراف ذوي العلاقة والمصلحة بقضية ما او بين القوى التي يتمتعون بها، وهم مستعدون. للمغامرة بالضرب بها، على ايدي المتطفلين او اصحاب ذوي المصالح المعاكسة.

(١) وما السيف الا اية الملك في الورى ولا الأمر الا للذي يتغلّب

احمد شوقي، مقتبس في «اروع الايام في تاريخنا». قدري قلعجي في **الثورة العربية الكبرى**، عدد خاص للحياة البيروتية، بمناسبة مرور نصف قرن على الثورة ص ٦٩

«واذا كانت انكلترا قد خانت عهده فلم تف بالوعود التي قطعتها له، فما يلحقه من ذلك نقد او غميزة اذ ما كان لاي كان سواه في مثل موقفه ان يستوثق باكثر مما استوثق **ولطالما خانت السياسة ومارت وضربت بالمواثيق عرض الحائط**. لقد وضع الحسين لامته الاساس وفتح في وجهها السبل، وعليها استكمال البناء والانتهاء الى حيث تشاء». (التوكيد لنا) (الدكتور احمد قدري. **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، دمشق ١٩٥٦. ص ٢٨١ — ٢٨٨).

راجع كذلك سليمان موسى. الثورة العربية الكبرى، وثائق واسانيد، عمان ١٩٦٦، ص ١٩٤.

(٢) من الواضح ان هذا التعريف «**للواقعية السياسية**» هو غير المفهوم الذي ندافع عنه في كتابنا الواقعية السياسية، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٠ للتمييز بين المفهومين نصف هذا المفهوم التقليدي «للواقعية»

والمنتصر ، سياسيا ، هو ذاك الذي ، بحكم القوة التي يتمتع بها على انفراد ، وبحكم المركز الذي يمكنه ان يشغله في موازين تلك القوى وتصارعها وتساعدها بعضها لبعض ، يقف في موضع او يسير في طريق يسانده فيه التيار العام .

من هذه الزاوية يصبح غير واقعي القول التالي للرئيس ولسون — القول الذي يدافع فيه عن نقاطه الاربع عشرة [1] التي اعلنت في ١٨ كانون الثاني ١٩١٨ . هذا قول «مثالي» . وقد بينت تسويات الحرب والسلام في هذه البقعة من العالم صحة هذه التهمة . «لن يكون هناك ضم اراض ، ولا هبات ، ولا الحاق ضرر بقصد العقاب» ...

«ان تقرير المصير ليس مجرّد عبارة جوفاء . ان تقرير المصير مبدأ الزامي على السياسيين منذ الآن ان لا يتغاضوا عنه ، واذا فعلوا فخطورة الامر تقع على كواهلهم ... ان كل تسوية اقليمية لها علاقة بهذه الحرب ينبغي ان تتم لصالح السكان المعنيين ومنفعتهم لا ان تتم كجزء من تعديل اقليمي ، أو كتوفيق بين المطالب المتضاربة التي تطالب بها الدول المتنافسة» [2] .

وفوق انه مثالي (غير واقعي) يشرّع هذا المبدأ للآخرين — الامر الذي لا يصح . غير ان هذه التهمة الثانية ، هي موضوع آخر يخرج عن اطار هذه الدراسات .

وتصح التهمة ذاتها ، المثالية الطوباوية ، على تصريح لويد جورج التالي (تشرين الثاني ١٩١٤) : «ان بريطانيا لا ترغب في هذه الحرب في امتلاك شبر واحد من الأراضي العثمانية ، وانها تتحمل اعباءها الجسيمة راضية للذود عن الضعفاء» [3] .

وكذلك تصح على القول التالي لرئيس الحكومة الفرنسية ارستيد بريان : «اننا نحارب من أجل نشر المدنية ومنح الشعوب استقلالها ، ولن نغمد سيوفنا الا حين تتحقق هذه الغاية» [4] .

ويكون القول التالي ، كذلك ، مثالياً طوباوياً : «... وان المبادىء الشريفة التي صرّح بها

---

(١) من أشهر هذه النقاط الثانية والخامسة — هذا عدا عن مبدأ حق تقرير المصير .

النقطة الثانية : ان حل كل مشكلة ، سواء كانت مشكلة أرض أو سيادة أو نظام اقتصادي أو علاقات سياسية ، يجب ان يقوم على استعداد السكان لقبول ذلك الحل عن طيبة خاطر لا على اساس دعاية المصالح المادية ، أو على أساس المنافع لأي أمة أو شعب يرغب في ايجاد حل آخر يتلاءم مع نفوذه وسيطرته على تلك البلاد .

النقطة الخامسة : تسوى جميع المطالب الاستعمارية بروح من النزاهة والتجرد التام . تقوم على احترام المبدأ الذي يقول ان جميع القضايا المتعلقة بسيادة البلاد وبمصالح سكانها يجب أن تكون لها أهمية تكافأ مع المتطلبات العادلة للحكومة التي تقرر تسميتها فيما بعد .

(٢) من خطاب في مجلس الشيوخ بتاريخ ١١ شباط ١٩٦٨ .

John Keynes, *The Economic Consequences of the Peace*, London 1919, pp. 57-58.

(٣) عادل اسماعيل ، **السياسة الدولية في الشرق العربي** ، الجزء الرابع ، ص ١٩١ .

(٤) المرجع ذاته من خطاب القي في مجلس النواب الفرنسي بتاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩١٥ .

الرئيس ويلسون لتجعلنا واثقين كل الثقة من ان رغائبنا الصادرة من اعماق القلوب ستكون هي الحكم القطعي في تقرير مصيرنا »[1] .

لقد بين تطور التاريخ التابع لهذه المقتبسات ان الأول كان تعبيراً عن حلم ، وانه اصيل بمصدره ومقصود ومعني ، اثبت انه بعيد جداً عن واقع السياسة الدولية لذلك الحين . وانه لكذلك الآن ايضاً على أغلب الظن . وان الثاني والثالث كانا مجرد ذر رماد في العيون ، اذ لو اريدا تحقيقهما لما اخفقا ، وبالتالي فانهما اعلنا ، في وقت يعرف المعلن عن كليهما انه لا يقصد غرس وعده في أرض الواقع . أما الرابع ، فبرهن عن خيبة أمل المعلنين له بكل اخلاص وصدق . العلة ؟ ضعفهم المادي — عصب الواقعية .

وننتقل الى مستوى ثان من الواقعية الخشنة كما يمارسها اللبنانيون ، وهي بالتالي بعد من أبعاد الواقع اللبناني وتألم المسؤولين منها واقتراحهم باستبدالها بغيرها من « السياسة » التي لو تحققت لرفعت ولا شك مستوانا الحضاري — ومنه كيفية ممارستنا السياسية .

« فالادارة هي في خدمة الجميع ، وولاء الموظف هو للوطن والقانون . وهذا الوجه الجديد للادارة الى جانب ما يرعاه من كرامة الموظف واعداده ، ومصلحة المواطن ، يسهم في تطوير ذهنية العمل السياسي في لبنان ، فتصبح السياسة دراسة ورأياً ، وتوجيهاً ومسؤولية ، وتمثيلاً ورقابة ، وضميراً ووطنية ، وتتخلص من اثقال الوساطة والاستعلاء على القانون »[2] .

في هذا المقتبس وصف لبق للمفهوم الدارج غير المرضي عنه « للسياسة » . وهو جزء مما نعنيه « بالواقع اللبناني » . واذا كان لذلك ما يقصد بالواقعية اللبنانية فان هذه الواقعية ، ولا شك تحتاج ، الى بردخة وتشذيب وتهذيب .

وهذا أيضاً عنصر ثان من العناصر التي تجعل المقتبس المدروس ايجابياً وبناء . انه يرى الداء ، أو جزءاً منه على الأقل ، ويصف معه الدواء ، أو بعضه . وبهذا ، فهو يشذب الواقعية المخشوشنة ، ويهذبها .

وبذلك ، فهو لا يصف واقعاً ، بقدر ما يعبّر عن امل ورجاء . ويصح ان نقول ان هذا أيضاً هو جزء من الواقع اللبناني . فالواقع الاجتماعي ، ومنه الواقع اللبناني ، لا تكتمل عناصره ، بدون الاشارة الى ما يصبو اليه الناس وما يأملون بتحقيقه . ومن هؤلاء من تربعوا على سدّة الحكم فأصبح ، لذلك ، لتخطيطاتهم المؤملة ولآمالهم ، وزن وقيمة عمليين .

وانه لتحصيل حاصل ان يكون ما يدعو اليه هذا المقتبس رياضة نفسية تتطلبها التربية

---

(١) من القرار الذي اتخذه المؤتمر السوري ليوجه الى لجنة الاستفتاء الاميركية بتاريخ ٢ تموز ١٩١٩ .
راجع :
آ — ساطع الحصري ، **يوم ميسلون** ، ص ٢٦٣ .
ب — زين نور الدين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣١٩ — ٣٢٠ .

(٢) فؤاد شهاب ، في العيد العشرين للاستقلال .

الوطنية ، مطلباً مشروعاً . وهذه اشارة عابرة الى أهمية الاستقلال النفسي بالنسبة لنجاح الاستقلال السياسي وثبوته ومد جذوره في نفوس الناس وعن طريقها في تصرفاتهم الاجتماعية .

ويكمل المقتبس التالي مقاصد المقتبس السابق :

« ايها اللبنانيون ! ان جامعتكم التي نشأت لكل نبيل من الغايات ، لا يمكن أن تعيش وتزدهر الا بروح عالية من الانسانية والمحبة ، وفي ظل شعارات الفضيلة والخلق . الدين عندكم تقوى وصلاح لا عصبية وتفريق ، والسياسة مسؤولية وبناء لا غوغائية واستثمار »[1] .

انه يظهر مظهراً آخر من مظاهر السياسة عندنا — المظهر الذي يسعى جميع المخلصين الى تصفيته ، أو على الأقل ، تصفية آثاره الاجتماعية .

ولنا في الواقعة التالية مثلا حياً على واقعية اللبنانيين .

كان روبير دى كاي ، السكرتير العام للمفوضية العليا الفرنسية ، قد اعدّ مشروعاً يقضي باقامة دولة ساحلية تمتد من الناقورة جنوبا الى الاسكندرون شمالاً . وطواه غورو بعدما عارضه اللبنانيون.الاسباب ؟

لقد رأى اللبنانيون في مشروع هذه الدولة الساحلية خطراً على استقرارهم وازدهار بلادهم :

اولا ، لأنه يضم اليها مناطق لم تكن يوماً في التاريخ جزءا منها ، وهذه حجتهم التاريخية ضده .

وثانيا ، لانه يحرم جيرانهم في الداخل ، وعن قصد ، من أي منفذ على البحر . وهذه حجتهم الجغراسية .

و يظهر ان اللبنانيين القدماء لم يكونوا بعيدين كل البعد عن التفكير الواقعي — ولو باشكاله غير المبردخة والمتعوب عليها . ومهما يمكن ان يقال في الصفات التي يعزوها المؤرخ الكبير فيليب حتى لجدود اللبنانيين ، تظل هذه ، وبمعنى ما ، ذات صلات وثيقة جدا بالواقعية السياسية الخشنة .

« ولقد عمد زعماء لبنان الاقطاعيون الى مزاولة الفن السياسي المكيافلي ببراعة فائقة ، قبل ظهور ساسة البندقية بزمن طويل . فلعبوا لعبتهم هذه في غضون القلاقل التي أدت الى قيام الفاطميين والايوبيين والافرنج والمماليك والتتر اسياداً عليهم . وعندما احتل الصليبيون بيروت وصيدا ، استولى امراء الغرب من بني بحتر على بعض الاراضي المجاورة واتبعوها في قطاعاتهم ، وقدموا خدمات عسكرية للافرنج . ولم يترددوا مع ذلك في انشاء علاقات مماثلة مع المماليك . وكان بين اقطاعات البحتريين قرى صغيرة نظير شملان وعيناب وبيصور ، لم يسبق لها ذكر في التاريخ ، وهي معروفة الى اليوم . وفي غضون النزاع الذي نشب بين التتر والمماليك ، كان لهؤلاء الأمراء احيانا ممثلون في الجهتين — وهو موقف يضمن لهم ان يكونوا في الجانب الفائز اياً كان

---

(١) فؤاد شهاب ، من « الرسالة الموجهة الى اللبنانيين في المؤتمر العالمي الثاني للجامعة اللبنانية في العالم » مجموعة خطب ص ١٢٣ ، ٢٠ آب ١٩٦٤ . المرجع ذاته ص ١٤٠ .

هذا الجانب . وهكذا فان سياسة الانتظار والحذر والمداهنة ، التي زاولها ابناء هذه السواحل في القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، استمروا عليها حتى عهد فخر الدين والامير بشير» [٢] . .

بقي علينا ، حتى نقلل من خيبات املنا على الاقل ، ان نخضع المبادىء الاساسية للواقعية السياسية لاعادة نظر شاملة [١] ، لا هذا وحسب ، بل وان نقيس تصرفات الدول معنا على اساسها . واذا ما اتيحت لنا فرص ممارستها فانها ستكون لنا ، بعد التقييم والترميم ، خير واق من العثار .

٢ ـــ الجغراسيا

هي تأثير الجغرافيا ، في بلد ما ، على سياسته .

ومن أثبت العوامل التي تؤثر على قوة البلد مجموعة ما يقدر ان يستخدم من موارده الطبيعية . ومركزه الجغرافي يقرر ، على الغالب ، دوره في لعبة توازن القوى بين الدول ـــ جيرانه ، والبعيدين عنه ، خصوصا في عصرنا الحاضر عصر الصواريخ العابرة للقارات .

لقد تنبه كثير من الكتاب الافذاذ القدماء الى علاقة الجغرافيا بالتاريخ وبالسياسة وبالاقتصاد وبالفلسفة وبجميع المغامرات الحضارية . وقد اشاروا فيما اشاروا ، الى خطورة الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي في مشكلات العالم القومية منها او الداخلية والدولية او الخارجية على حد سواء . ولا تنحصر هذه الاهمية بالموقع الجغرافي لبلد ما ـــ ان الصفات الجغرافية الاخرى ، طبيعته الجبلية مثلا وسهوله الخصبة ، ووجود البترول او عدم وجوده فيه هي ايضا ذات اعتبار هام في هذه القضية .

وقد ذهب هيرودوتس وسترابو ومونتسكيو، لنذكّر فقط ببعض الامثلة ، الى ان دراسة الجغرافيا هي امر ضروري لفهم تطور السياسة في مطلق بلد من بلدان العالم .

وعلاقات الجغرافيا هذه ـــ ذات الوشائج القوية بالسياسة ـــ لمطلق بلد بسياسته هي ما نعنيه بالجغراسيا ـــ جغراسيا ذلك البلد .

واذا صح ذلك على مطلق بلد في العالم فهو يصح ، طبعا ، على لبنان .

جغراسيا لبنان

وربما كانت منطقة الشرق الادنى ، الاطار الجغرافي للبنان ، فريدة في العالم من حيث الموقع الجغرافي وما يترتب عليه من خطورة استراتيجية ، وبالتالي من حيث الدور الاساسي الذي يلعبه هذا الموقع في تقرير مصائر الشعوب التي تستوطن اجزاءه الطبيعية .

ولتبيان هذه الاهمية نشير الى بعض المقتبسات بهذا المعنى :

«ان شبه جزيرة آسيا الصغرى الواقعة جسرا بين اسيا واوروبا كانت منذ بدء التاريخ ساحة حرب بين الشرق والغرب . عبر هذا الجسر انتقلت ديانات الشرق الادنى وفنونه وحضارته الى

(١) فيليب حتي . **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، دار الثقافة ، بيروت ، ١٩٧٢ ، الجزء الثاني ، ص ٢٧٩ ـــ ٢٨٠.

(٢) راجع **الواقعية السياسية** ، ملحم قربان ، دار النهار للنشر، بيروت ١٩٧٠ .

بلاد الاغريق. وحضارة الاغريق مرّت فوق هذا الجسر في رعاية الاسكندر المقدوني في طريقها الى فتح الشرق والاستيلاء عليه . وعلى هذه الطريق ذاتها مشت شعوب عديدة : الايرانيون والعرب والمغول والاتراك في محاولاتهم لاخضاع الغرب للشرق » .

« ان الحرب تأتي من الشرق ، والحرب ستندلع بسبب الشرق ، وتحسم في الشرق » [1] .

وكتب الكولونيل تشرشل في منتصف القرن التاسع عشر يقول : !

« اذا كانت بريطانيا ترغب في الحفاظ على سيطرتها في الشرق ينبغي لها ، بشكل او آخر ، ان تدخل سوريا ومصر في نطاق نفوذها وسيطرتها » .

« أعلن نابليون انه سيجعل من مدينة عكا مفتاحا للشرق . وكانت عبقريته العسكرية على صواب في تقديرها اهمية هذه البلاد (الشرق الادنى) التي عبثا حاول الاستيلاء عليها ليجعل منها مرتكزا ومنطلقا في اعماله الحربية ضد امبراطوريتنا الهندية . واذا كانت اسوار عكا تنطوي على مصير عظيم لاعداء بريطانيا ، ولن يجرؤ على القول ان حلم نابليون كان وهما وخيالا ؟ — فما قولك بجبل لبنان ، هذه القلعة الطبيعية الكبيرة القائمة بين العالم الشرقي والغربي ؟ » [2] .

وفي اثناء الحرب العالمية الثانية كتب السيد لويس فرتشلينغ Fretchling بمناسبة تقييمه لستراتيجية الحلفاء في الشرق الادنى في الاول من شهر شباط سنة **١٩٤٢** ما يلي :

« ان منطقة الشرق الادنى التي تقع جنوبي الجبهة الروسية الطويلة ، وشرقي مساحات المعارك الصحراوية في ليبيا ، وغربي منطقة الصراع الشاسعة في القسم الجنوبي الشرقي من آسيا ، تحتل اليوم مركزا رئيسيا في الستراتيجية العالمية . فان طرق النقل تخترقها برا وبحرا ، مما يوفر نقل الجيوش والمعدات من جبهة الى اخرى ، كما تخترقها ايضا طرق المواصلات التي تضمن تنسيق العمليات المختلفة لجيوش الحلفاء . ولذا فان منطقة الشرق الادنى تعتبر حجر الزاوية في خطط الحلفاء الدفاعية » [3] .

وقال الرئيس الاميركي ترومان بمناسبة خطاب الجيش في ٦ نيسان ١٩٤٦ :

« في هذه المنطقة (الشرق الادنى) موارد طبيعية هائلة ، فضلا عن انها منطقة تقع عبر أفضل الطرق البرية والمواصلات الجوية والمائية . فهي لذلك بقعة ذات اهمية اقتصادية واستراتجية عظيمة » .

وجاء في جريدة التيمز اللندنية ما يلي : « ان مجرى الحرب باكمله قد اظهر لنا بوضوح اهمية الشرق الاوسط بالنسبة الى المصالح البريطانية . وفضلا عن هذا فاننا قد تعلمنا ان بلدان المشرق ، ولاسيما لبنان ، من اعظم المناطق الحيوية . فان اهميتها بالنسبة الينا لا تقتصر على كونها

---

(1) W.M. Ramsay, *The Historical Geography of Asia Minor*, London, 1890, p. 23.

ارنست جاخ Deutche Politik بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩١٦

(2) Churchill, *Mount Lebanon, A Ten Years Residence from 1842-1852.*, Vol. 1. London, 1853, pp. VII-IX

(3) Foreign Policy Report, Vol. 17, No 22, 1942.

مناطق تقع على خطوط مواصلاتنا الى الشرق . ولكن اصبح من الواضح جدا انه لو تمركزت قوة جوية كبيرة لاعدائنا من قاذفات قنابل في الجبال المنيعة الواقعة بين سلسلتي جبال لبنان الغربية منها والشرقية ، مع جميع امكانات تحصينها تحصينا قويا ، تستطيع السيطرة فورا على قناة السويس ، وعلى حقول البترول في كركوك وخطوط الانابيب »[1] .

وفي المؤتمر الوطني لحزب العمال المنعقد في ٢٩ ايار ١٩٤٧ قال وزير الخارجية البريطانية انذاك السيد ارنست بيفن ما يلي : «ليس من صالح بريطانيا ان تفقد مكانتها في الشرق الاوسط » .

وعلى السؤال ما هي مصالحها في ذلك ؟ — يجيب الملحق الصحافي البريطاني في بيروت وذلك بمناسبة مؤتمر لندن للديبلوماسيين البريطانيين في احدى عشرة دولة من دول الشرق الاوسط — ١٩ حزيران ، ١٩٥٢ — « المحافظة على حرية المواصلات الدولية الحيوية التي تشكلها منطقة الشرق الاوسط جغرافيا ، والابقاء عليها مفتوحة . والمحافظة على حرية الانتفاع بمخزون حقول النفط لصالح العالم الحر ولمنفعة الشرق الاوسط » .

وكما في الغرب كذلك في الشرق بالنسبة لهذا القلق على هذه المنطقة لاهميتها الستراتيجية .فمنذ عهد بطرس الاكبر والامبراطورة كاترين اثناء القرن الثامن عشر ، وللروس اهتمامات مباشرة في هذه البقعة من الارض . فقد وصل الاسطول الروسي الى البحر الابيض المتوسط واحتل مدينة بيروت من شهر تشرين الاول ١٧٧٣ الى شهر شباط ١٧٧٤. واليوم للروس قوة عسكرية في البحر المتوسط . وذلك « حفاظاً على سلامة الحدود الجنوبية للاتحاد السوفياتي وأمنها » . وقد جاء في جريدة البرافدا التي تتكلم بلسان الحزب الشيوعي الحاكم في روسيا ان للاتحاد السوفياتي «حقوق سيادة لاستخدام هذا البحر المفتوح من وجهة نظر تاريخية وسياسية واقتصادية وجغرافية »[2] .

وهكذا فقد انتقلت حلبة المنافسة بين الشرق والغرب الى مياه البحر الابيض المتوسط .

ومن احدث المقتبسات الدالة على جوهر ما نقول ما جاء في خطاب رئيس الجمهورية اللبنانية امام الجمعية العمومية بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٧٤ : «ان العالم العربي ، ارض الوحي ، ومفترق القارات الثلاث ، صاحب الموقع الاستراتيجي الفريد ، ومالك الثروة الروحية والمادية التي لا تنضب ، مؤهل لان يسهم اسهاما كبيرا في التطور الانساني في مختلف وجوهه اذا توفرت له اسباب التعاون المخلص الامين في جو من السلام[3]

وليس من المستغرب أن يأتي هذا الكلام بمعرض عرض قضية فلسطين في اطار التفتيش عن الحل العادل للقضية الفلسطينية التي ارتبط بها لبنان الحديث المعاصر ، ارتباطاً وثيقاً وشديداً . كان هذا ولم يزل حلم المصلحين ورجال الدولة من ذوي الرؤيا وبعد النظر .

---

(١) لندن ، ٢٤ تشرين الثاني ، ١٩٤٣.

(٢) موسكو ، ٢٧ تشرين الثاني ، ١٩٦٨.

(٣) الرئيس سليمان فرنجية ، النهار ، تاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٤.

غير ان الخطى التي سارها التاريخ ، ومنه تاريخ هذه البقعة بالذات ، لم ينطبق تماماً على مقاييس هؤلاء .

ويظل مجرى السياسة متصلاً بشكل أو بآخر بالاخلاق — سلباً ام ايجاباً . وربما كانت هذه القضية من خير ما نختتم به هذه المقطوعة في جغراسيا لبنان . وانها لتصح على كل جغراسيا .

« من الذي بدأ الشر ؟ » هو سؤال ثانوي . السؤال الأكثر اهمية هو « ما سبب الشر ؟ » .

« انتم تعلمون ان معظم الناس يقولون ان آدم كان السبب في بدء الشر والخطيئة ، ولكن آدم ، كما تذكرون ، كان يقول ان السبب في ذلك هي حواء المرأة . فانها هي البادئة ، أي أنها هي التي اقتطفت التفاحة الممنوعة . غير ان حواء ادعت ان الحية اغوتها ، فالحية اذن هي المسؤولة عن الشر . ومنذ ذلك الحين وانتم ، ايها القسس ، مقتنعون راضون عن السبب : انها الحية ، أي الشيطان . واما أنا فأريد ان أبرهن لكم ان التفاحة ذاتها هي السبب » [1] .

وأما الدكتور بادو ، فيعلق على هذه القضية بالتالي : « ما دام هناك ثمرة شهية متدلية من شجرة في جنة عدن ، فان قطافها سيغوي أحد الناس . وهذا هو السر في تورط منطقة الشرق الأدنى في الشؤون العالمية . فلقد كان في هذه المنطقة ، التي هي جنة عدن ، بكل ما في المصطلح من معنى ، « تفاح » شهي يود كل امرىء ان يقطف منه : تجارة يريد احتكارها ، وموارد طبيعية يرغب في تطويرها والانتفاع بها ، ومناطق يريد بسط نفوذه عليها ... لان العوامل الجغرافية تعمل عملها في هذه المنطقة ، فشعوبها لم تستطع يوماً ان تتصرف بشؤونها حرة طليقة دون أن تكدر صفو عيشها مصالح الدول العظمى فيها » [2] .

غير ان جغراسية لبنان ، وان حدّت من استقلال لبنان التام ، وان استجليت الانظار الى المغانم التي يجنيها الطامعون من التحكم بمقدراته ، وبالتالي استجلبت للبنانيين الكثير من المتاعب — فوق ذلك ومعه لعبت دوراً كبيراً في تحديد « دوره » . ان الرجوع اليها ، يوضح ولا شك « رسالة لبنان » . وهذه ملاحظة ، من عدة ملاحظات تشير في ذلك الاتجاه :

« ان لبنان والمغرب اللذين يمسكان بطرفي النصف الجنوبي من حوض البحر المتوسط ، كان لهما ولم يزل ... دور متشابه جليل في خدمة الحضارة والتفاعل بين الشعوب .

« فانتم ونحن شاركنا منذ فجر التاريخ في تذليل البحار ، وجعلها اداة اتصال بعد ان كانت علّة انفصال ، واسهمنا في نشر ما استطاعت ارضنا وأرض الشرق كله ان تعطي في مجالي الروح والمادة ، كما عملنا في تعبيد الطرق ، لمرور الفكر والعلم والتجارة ، واقامة الجسور لعبور المعرفة والمحبة بين الأمم والقارات .

« واليوم ، حين نفكر في ما يمكننا تقديمه لخدمة شعبي بلدينا والشعوب العربية جمعاء ، مغاربة ومشارقة ، ولخدمة الانسانية ، نجد اننا مدعوون لدور جديد مماثل بطبيعته لدورنا القديم .

---

(١) *The Autobiography of Lincoln Steffens*, N.Y., 1931, p. 574.

(٢) John S. Badeau, *East and West of Suez, the Story of the Modern Near East*, N. Y., 1943, p. 58.

«وفيما انتم ونحن نسعى ، وسائر اخواننا ، لاعادة الانسجام والاتصال الى بلدان العالم العربي ، ولاقامة الاستقرار فيه والطمأنينة والسلم على أسس الحق والعدل ، نحرص ونعمل ، بتفكير متفتح عالمي ، مماش لروح العصر ، على ان يقوم نوع جديد من التعامل ، والنفع المتبادل ، بين الأمم مبني على التفاهم والاحترام والكرامة »[1] .

وهذه ملاحظة ثانية : «فمن بلدكم العريق ، لبنان ، من البقعة الطيبة التي هي ملتقى طرق المواصلات العالمية ، انطلق اباؤكم واجدادكم في طموح جريء موفق ، يحملون الى الدنيا رسالة وطنهم الكبير ، ويمعنون في جوانبها ، كسائر ابنائها ، نهضة وانشاءاً وعمراناً ... وساهمتم في نهضتها الشاملة مساهمة جعلتكم رسلاً صادقين للبنان ..»[2] .

٣ ـــ وضع لبنان الخاص

كثيراً ما نسمع ، عبر الاذاعات المسؤولة والبيانات ، كما نقرأ في كبريات الصحف ما يشير الى «وضع لبنان الخاص» . فماذا يعني هذا ؟

بمعنى ، يختلف لبنان عن غيره من دول المنطقة ، وربما دول العالم كذلك ، بان تاريخه السياسي كان متأثراً نتيجة للعناصر البشرية السكانية فيه ، بتركيبه الاجتماعي ، أكثر مما كان متأثراً بجغراسيته . على ما للجغراسيا من أهمية ، تبقى من وجهة النظر اللبنانية ، امور أكثر أهمية[3] .

ويبقى اثبات هذه النظرية عملية تتطلب الوقت والجهد الذين لا يتوفران لنا الآن . فهي تقدم هنا مجرد اقتراح يجدر التفكير به .

ولنا ، في الموضوع نفسه ، اقتراح ثان : ان تأثير التركيب السكاني للبنان على سياسته كان

---

(١) فؤاد شهاب ، من خطاب القي اثناء مأدبة العشاء التي اقيمت على شرف ضيف لبنان الملك محمد الخامس في قاعة الجامعة اللبنانية ، **مجموعة خطب** ، ص ٤٢ .

(٢) فؤاد شهاب ، رسالة الى اللبنانيين المغتربين لمناسبة انعقاد مؤتمرهم في لبنان ، ١٥ أيلول ١٩٦٠ .

(٣) «ايها الحفل الكريم ،

«من لبنان تطلون على عالم عربي يرفض ، كما نرفض ان نعتبر مجرد مركز استراتيجي أو مجموعة ثروات مادية . فنحن أولاً وأساساً طريقة عيش انسانية وهيكل للروح .

«الم ينقل من بلينيوس الشاب في العصور الغابرة نصحه لكل روماني : «اذا كنت ذاهباً الى الشرق فاحترم الآلهة» .

«ان الشرق العربي بوصفه مفترقاً لقارات ثلاث وملتقى بين الحاضر والماضي ومهداً للديانات الموحدة العالمية يريد اليوم ودائماً ويستطيع أن يؤدي للحضارة خدمة جلى» . (شارل حلو ، في الندوة العالمية للمسيحيين من أجل فلسطين ، ٧ أيار ١٩٧٠) .

«وعلى ايماننا ايماناً عميقاً ناشطاً بمصير هذا الوطن وما يرمز اليه . وبعد التواصل الهنيء ، **المستمر بين الأرض والسماء** .

«وعلى هذا المنبسط وكأنه مهد تتلاقى **فيه المادة والروح** ، **والزمن واللازمني** ..» (مهرجانات بعلبك ١٩٧٠ تموز) . (التوكيدات لنا) .

أكثر ظهوراً ، لا بالنسبة لجغراسيته ، بل بالنسبة لهذا التأثير ذاته كما يتجلى في بلدان اخرى ، كالأردن أو سوريا أو مصر مثلاً .

ما هي الفوارق ؟

ربما تطول لائحتها . ولكن الفارق الابرز والأظهر للعيان هو التركيب الطائفي [1] . فلبنان متعدد الطوائف . وينقسم مناصفة تقريباً بين المسلمين والنصارى وهذه النسبة المتوازية بين مسلميه ومسيحييه لا توجد في بلدان المنطقة . وكان لهذه الظاهرة نتائج متعددة في تاريخه السياسي .

من أشهر هذه النتائج القاعدة المعروفة باسم «٦ و٦ مكرر» .

وهذا الاسم يشير الى الرسالة رقم ٦ والرسالة رقم ٦ مكررة التي بعث به رئيس الجمهورية حينذاك أميل أده للمفوض السامي الفرنسي دي مارتيل الذي كان مسؤولا عن تدبير شؤون البلد باسم الدولة المنتدبة ، على اثر المعاهدة التي كان عقدها منوبا بين لبنان وفرنسا سنة ١٩٣٦ . وكان من المفترض ان تلحق هاتان الرسالتان بالمعاهدة . اما جوهرهما فهو الوعد بتوزيع المناصب الادارية المهمة بالعدل بين طوائفه كما بين جميع مناطقه .

وهذا يعكس الاهتمام الواعي من قبل المسؤولين عن سياسة الدولة اللبنانية بتقسيم المناصب والاهتمام بالمناطق اللبنانية بشيء يشبه المناصفة العادلة بين جناحي تركيبها الاجتماعي الطائفي المسلم والمسيحي .

---

(١) آ — يراجع بالنسبة لتفصيل هذه الأمور :

أ — جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، دار النهار للنشر ، ص ٣٣٢—٣٣٦ .

ب — عبد العزيز نوّار ، **وثائق أساسية في تاريخ لبنان السياسي الحديث** ، الجامعة العربية ، ١٩٧٤ ، ص ١٤ .

ج — جريدة النهار ، بتاريخ ١٤ كانون الأول ، سنة ١٩٧٤ .

د — Volney, *Voyage en Egypte et en Syrie,* 1959, pp. 20-246.

ب — «ان الأوطان المسيحية كثيرة ، والأوطان الاسلامية كثيرة ، ولكن ليس في العالم وطن يلتقي فيه الاسلام والمسيحية كما يلتقيان ويتفاعلان في لبنان» (بيار الجميل ، «جوهر الوجود اللبناني» ، ٢٩ ايلول ١٩٦٧) .

«في لبنان وفي لبنان وحده ، يستطيع كل انسان ان يكون حراً ، سواء أكان مسلماً أم مسيحياً أم يهودياً أم ملحداً — ونقصد بالحرية هنا حرية الضمير . .» (بيار الجميل ، «جوهر الوجود اللبناني» ، في ٢٦ أيلول ١٩٦٩) .

ج — «ولا يبدو ان لهذا الواقع اللبناني : المعايشة بين الطوائف اللبنانية مثيلاً في العالم . . .» (ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ٢٢٩) .

وذهب هذا التفكير الى حد جعل مهمة الجيش اللبناني تتميز عن مهمة باقي الجيوش [1].

ولنا مثل آخر على هذه الظاهرة في تركيب المجلس النيابي . ينقسم مجموع عدد مجلس النيابي الحالي ، ٩٩ ، على الرقم ١١ . وينقسم هذا الرقم ، ١١ ، الى فئتين شبه متكافئتين : ٦و٥ ، ٦ للجناح المسيحي اللبناني و٥ للجناح المسلم .

وقد اصبح هذا شبه تقليد في السياسة اللبنانية . متى بدأ؟

كان ذلك في عهد كاترو الذي «عين ايوب ثابت كرئيس للجمهورية ورئيس للدولة في وقت واحد ... فبدأ باعداد العدة للانتخابات بتحديد عدد المقاعد النيابية وجعلها اربعة وخمسين مقعدا ، اثنان وثلاثون منها للطوائف المسيحية واثنان وعشرون للسنة والشيعة والدروز . وكان هذا التوزيع اجحافاً صريحاً بحق الفئة الاسلامية ... اقيل ايوب ثابت من منصبه في ٢١ تموز وعين مكانه الوجيه الارثوذكسي بترو طراد . وللحال ، تقرر ان يزاد عدد المقاعد في المجلس الى خمسة وخمسين مقعدا ، ثلاثون منها للمسيحيين وخمسة وعشرون للمسلمين والدروز . فبقيت هذه النسبة ، البالغة ستة الى خمسة ، معمولاً بها حتى اليوم» [2] .

وبالرغم من تقارب القسمين تظل كفة الميزان تميل الى ترجيح الجناح المسيحي ٥/٦ . وربما كان هذا من جملة الاسباب التي ادت بالبعض الى اعتبار لبنان ، مميزا عن دول المنطقة ، «بطابعه المسيحي» .

«ان لبنان ليس منفصلا عن باقي البلدان العربية الا لان له طابعا مسيحيا دوليا معروفا ، مما يقضي بان يكون رئيس جمهوريته ممهورا بهذا الطابع» [3] .

---

(١) «ولكن لكل بلد خصائص مميزة ، ولعل لبلدنا من هذه الخصائص ما ليس لغيره فاذا كان الواجب الأول الملقى على عاتق الجيش هو ان يتعلم كيف يحارب ... فان للجيش في لبنان مهمة اخرى قد لا تقل نبلا عن مهمته الاصلية .

«ان بالاضافة الى دوره الاصلي ، له شأن البوتقة التي تأتي لينصهر فيها كل عام الالوف من الشبان اللبنانيين ...

«هنا تفعل روح الجيش فعلها في نفوس هؤلاء المواطنين ، بما تنفحهم من فضائل الوطنية العالية ، ومن شعور الاخوة في الحياة وامام الاخطار ، ومن ذهنية الانضباط ، ومن الاخلاص الذي يبلغ حد التضحية بالنفس في سبيل الوطن ...

«ان بلدا كلبنان ، تعددت مذاهبه وطوائفه ، وتضافرت عوامل عديدة ، في قرون مديدة ، على زرع بذور التفرقة في ارضه وبين اهله ، يحتاج اول ما يحتاج الى ما يجمع بين شتات ابنائه ، ويؤلف ما بين قلوبهم ، ويحل المحبة في نفوسهم ، ويوحد صفوفهم وجهودهم الخيرة لخيرهم وخير وطنهم .

«وليس كالجيش في لبنان مؤسسة تؤدي هذه الرسالة وتقوم بهذه المهمة الخطيرة» (فؤاد شهاب ، في نادي الضباط ، عشية عيد الاستقلال من عام ١٩٦٠) .

(٢) كمال سليمان الصليبي ، المرجع المذكور ، ص ٣٣٤.

(٣) اسكندر الرياشي ، **قبل وبعد** ... ، ص ١١١
مقتبسة في كمال الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ٢٢٠ .

وفي لبنان المعاصر تقليد اخر يدعم هذا الانطباع ويذهب اكثر من الامثلة السابقة في التخصيص ، وهو كون رئيس الجمهورية مسيحيا مارونيا [1] . ويقضي هذا التقليد ذاته ان يكون رئيس الوزارة مسلما سنيا ورئيس مجلس النواب مسلما شيعيا .

ويكتسب هذا الطابع المسيحي للبنان بريقا اكثر عندما يقارن ، افقيا (البعد الجغرافي) ، بدول المنطقة حيث يغلب عليها الطابع الاسلامي ، وتاريخيا ،(البعد التاريخي) بماضيه ، وخصوصا القريب منه ، حيث خضع ، وان بطريقته الخاصة والمميزة للسلطنة العثمانية ، التي كانت هي ايضا ترتدي الحلّة الاسلامية ، فكان للاستقلال ، ومحاولات الاستقلال ، نكهة مسيحية ظاهرة — هذا مع الاعتراف الصادق بان لا الاستقلال ، ولا بناء دولة الاستقلال كان ممكنا لولا الجهود المخلصة في التعاون المخلص بين الجناحين اللبنانيين . وربما كان هذا وراء المغالات بالاعتزاز بالتعايش الطائفي اللبناني — عدا عن كون هذا الاعتزاز «يزعج» اسرائيل عالميا على الاقل . وينجد المقاومة الفلسطينية بالتدليل على ان الهدف الذي تسعى اليه — اقامة دولة ديمقراطية متعددة العنصريات — ليس مجرّد حلم يوتوكوبي [2] .

ويظهر ان هذا الوضع الخاص بلبنان لم يكن صيغة حديثة جدا . ويظهر ذلك في المقتبس التالي،ومن المحبّذ ان يلاحظ القارىء ، استنتاجا من هذا المقتبس بالذات ، اقتراحا ثالثا بالنسبة لعلاقة جغراسيا لبنان وتركيب سكانه تفسيرا لوضعه الخاص . وهذا الاقتراح يجعل «وضع لبنان» الخاص نتيجة طبيعية لتفاعل جغراسيته وتركيبه الديمقراطي وتعاونهما ، وربما كان هذا الاقتراح ، لذلك ، افضل من الاقتراحين السابقين .

«على ان لبنان ، بمن فيه من الدروز الاشداء والموارنة المعتصمين بالجبال ، كان حريا بمعاملة خاصة . فقد قضت الضرورة على السلطة بوجوب اعترافها بمكانة الامراء الاقطاعيين من اهله ، لاسيما والخطر الحقيقي انما كان مبعثه مصر وفارس . وكان السلطان سليم قد استقبل ، وهو في دمشق ، وفدا من امراء لبنان على رأسه فخر الدين الاول المعني من أهل الشوف ، وجمال الدين التنوخي من الغرب ، وعساف التركماني من كسروان . «وكان فخر الدين ، قد نصح لاصحابه في معركة مرج دابق ان يتريثوا ، ريثما يتبين الجانب المنتصر فينضموا اليه... فتأثر السلطان سليم بلسانه البليغ وصدقه الظاهر ، وثبته وباقي الامراء اللبنانيين في اقطاعهم [3] ... ودرج سلاطين بني عثمان بعد ذلك على حكم الجبل ، اما مباشرة بالاعتماد على اتباعهم من حكامه الاهليين ، او بواسطة احد الولاة السوريين المجاورين . وكان هؤلاء الحكام ، بوجه العموم ، مستقلين استقلالا داخليا ، يخلفون اقطاعاتهم ارثا لبنيهم ، ويمارسون السلطة المطلقة على رعاياهم ، ويجبون الرسوم والضرائب على هواهم ، ولا يلزمون مع ذلك بتأدية اية خدمة

(١) هل جاء هذا في الميثاق؟ هكذا يزعم بيان الرابطة المارونية . **النهار** ١٩٧٥/٦/٢٣ ، ص٣ .

(٢) راجع المقتبس من ياسر عرفات في حواشي الصفحة ١٥ سابقاً .

(٣) «اما غرب لبنان ، فكان قد اقطع الى زعماء من اهله البحتريين من بني تنوخ» هذا في عهد المماليك «نيابات» ، (فيليب حتي ، ص٢٧٦) .

عسكرية الى السلطان ، بل قد عمدوا احيانا الى عقد المعاهدات مع الدول الاجنبية »[1] .

ومن الجدير بالذكر ان دعاة العروبة والوحدة السورية يعترفون بهذا الوضع الخاصّ .

« لبنان عربي وهو مستقل اداريا منذ ستين عاما استقلالا يحترمه العرب وليس معقولا ان يهدد لبنان اليوم وقد كفل لكل الشعوب حق التصرف بمقدراتهم والبت في امور بلادهم ، ولكن لبنان ليس سوى جبل والجبل بالطبع يريد ان ينبسط على السهل ، لذلك ترون أهل لبنان يطلبون ان تضم الى بلادهم ديار واسعة يقولون انها تؤلف جزءا منه وحدودا جغرافية له ، ولكن السيئة التي تأتيها هذه القضية والخطأ الذي يرتكبه اتباعها هو ان اللبنانيين يطلبون ان تضم اليهم ديار فيها اقوام غير مسيحية فيصبحون بهذا العمل اقلية وهم اليوم في لبنانهم اكثرية تؤثر على هذا الجبل الذي يثير تضاربا في الاراء لا تحمد مغبته . وارى ان يحرز هذا الجبل دستورا يلائم ما يطلبه اهله دون ان يفصل عن سوريا . ماذا تكون هذه الجزيرة الصغرى في وسط القصر السوري واي شأن لها ؟ ان لسوريي الجبل وسوريي السهل احتياجات مشتركة لا يسدّها الا الوحدة السورية »[2] .

« فنحن اعضاء هذا المؤتمر (المؤتمر السوري) ... فاعلنا باجماع الرأي استقلال بلادنا السورية بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالا تاما لا شائبة فيه على الاساس النيابي ، على ان تراعى اماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي ، ورفض مزاعم الصهيونية في جعل فلسطين وطن هجرة لهم ... »[3] .

والواضح ان هذا الاعتراف من قبل العروبيين والوحدويين السوريين « بالوضع اللبناني الخاص » ترافقه شروط تبقى معالجتها فكرياً وحلها عملياً من أهم المسؤوليات التي يواجهها لبنان الحديث .

---

(١) فيليب حتي ، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين** ، دار الثقافة ، بيروت ١٩٧٢ ، عن ٣٠٩ — ٣١٠.

(٢) من مقابلة مع الملك فيصل اجرتها جريدة الانفورماسيون الباريسية ، ونشرتها في عددها الصادر في ١٢ شباط ١٩١٩ . ترجمتها ونشرتها كذلك جريدة **الاستقلال العربي** العدد ١٣١ .
راجع كذلك سليمان موسى ، **الثورة العربية الكبرى** ، وثائق واسانيد ، عمان ١٩٦٦ ، ص ١٢٩ .
— « ما قلت فقط ولا حلمت بتشييد امبراطورية عربية وليس ذلك من شأننا ، بل اني اؤمل فقط باقامة اربع دول يمتاز بعضها عن بعض في الحجاز واليمن والعراق وسوريا » المراجع المذكورة ذاتها ص ١٢٨ .
— « ما انا بانكليزي وما كنت فرنسويا . انا عربي ، ولست الا عربيا ، لا اعمل لمصلحة دولة ما ، بل انا اخ لأخواني في القومية والدين ، ومثلي الاعلى توطيد دعائم استقلالهم وان اكفل لهم حريتهم » المراجع المذكورة ذاتها ص ١٢٧ .
— « ان سلطتي قائمة بالعكس على الارادة العامة التي وكلتني ، وهي ان اكفل استقلالا تاما مطلقاً للحجاز واليمن والعراق وسوريا وفلسطين ، لا حماية ولا مناطق نفوذ » . المراجع ذاتها ص ١٢٧ .

(٣) من قرار المؤتمر السوري باعلان استقلال سوريا الطبيعية بتاريخ ٨ آذار ١٩٢٠ . سليمان موسى المرجع المذكور ، ص ١٦٤ .

وهكذا ترتبط هذه المقطوعة ببحوث الفصل الرابع من الجزء الثاني ارتباطاً لا يصح بتره .

ويربط المقتبس التالي وضع لبنان الخاص بانفتاحه على الغرب وتأثره السريع به ، ويزيد من قيمة هذا التأثر صلة بموضوع بحثنا — اذ «كان أقوى ما تسرّب من الأفكار الجديدة وأعظمها حيوية دون نزاع اليقظة القومية والديمقراطية السياسية» .

«كان لبنان أقل المناطق الشرقية في الامبراطورية العثمانية تأثراً من العراقيل التي فرضها العهد الحميدي . فقد ضمن له الحكم الذاتي الذي ظفر به بعد سنة ١٨٦١ ، استمرار تدفق الأفكار وسائر المؤثرات الثقافية من المصادر الغربية — ذلك التدفق الذي كان قد بدأ منذ أقدم الأزمنة ، وعززه في ما بعد فخر الدين المعني والأمير بشير الشهابي . ثم احتل ابراهيم باشا (١٨٣١ — ٤٠) سوريا ، وكان أبوه أسبق الحكام الى انشاء صلات حيوية بين مصر والغرب ، فاتسع بهذا الاحتلال المجال المفتوح في سورية للمؤثرات الغربية . وقد عمد ابراهيم باشا الى ازالة بعض القيود المتعلقة بالملابس والمطايا التي كان النصارى في سورية يعانون منها لاجيال كثيرة خلت . وفي هذه الاثناء بالذات (١٨٣٢) تسنى لارسالية الجزويت ، بعد فترة من خطر ، ان تعود الى ربوع لبنان ، وسنح لمشاريع الارسالية الاميركية ان تجد مستقراً ذاتياً . وقد احتفلت الكنيسة الانجيلية في سورية بعيدها المئوي التذكاري سنة ١٩٤٨ ، وتأسست المطبعة الاميركية في مدينة بيروت سنة ١٨٣٤ ، فجرت في اثرها مطبعة الجزويت الكاثوليك بعد ذلك بتسع عشرة سنة ... وانتهى بالجزويت جهدهم التعليمي ، الذي كانوا قد بدأوه في أوائل القرن السابع عشر ، الى تأسيس جامعة القديس يوسف سنة ١٨٧٤ ببيروت حيث كانت الارسالية الاميركية قد سبقتهم سنة ١٨٦٦ الى تأسيس كلية تعرف الآن بالجامعة الاميركية في بيروت . وكان أقوى ما تسرّب من الافكار الجديدة واعظمها حيوية دون نزاع اليقظة القومية والديمقراطية السياسية»[١] .

ولنا اشارة أخرى الى وضع لبنان الخاص[٢] .

وهكذا نستنتج ان «وضع لبنان الخاص» يشير الى معادلة خاصة بتركيب لبنان الاجتماعي ، وخاصة الطائفي ، من جهة ، وبجغراسيته من جهة ثانية . وكان من نتائج هذه الأمور جميعها ان خلقت للبنان ، كما لم تفسح المجال لمثله في باقي دول المنطقة ، بعداً دولياً ، بانفتاحه على الغرب — الانفتاح الثقافي الذي حمل بين امواجه المتعددة افكاراً سياسية تمحورت حول القومية والديمقراطية .

وهذه بدورها تركت آثاراً بينات وسمات ظاهرة تميّز لبنان المعاصر وتستجلب المتحمسين له ، خصوصاً ان تعدوا حدود الواقعية ، أكثر من وجعة رأس .

---

(١) فيليب حتي ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٣٥١ — ٣٥٢ .

(٢) في بداية الفصل الخامس من هذه الدراسات .

الفصل الثاني

الضغوط التركية وعهد الامارة

١ — لعبة توازن القوى

التقسيم التركي للبلاد

يعتبر الفتح العثماني للبلاد العربية بداية عهد جديد في تاريخ هذه المنطقة .

قسم العثمانيون البلاد العربية الى ولايات . فكانت مصر ولاية واحدة . وانقسمت بلاد الشام الى ولاية حلب وولاية طرابلس وولاية دمشق . المهم من وجهة النظر اللبنانية في هذا ، ان ولايتي طرابلس ودمشق كانتا تدعيان تبعيّة جبل لبنان ، أو اجزاء منه ، لها[1] . وبين السنة ١٥٩٠ والسنة ١٦٠٥ كان فخر الدين يوطّد امارته في مواجهة التدخلات التي كان يمارسها والي طرابلس ، يوسف سيفا ، ووالي دمشق العثماني . وكان الامير فخر الدين ، كلما انزل بيوسف سيفا ضربة موفقة ، يثير انتباه السلطات الحاكمة في دمشق ومخاوفها .

فخر الدين[2] ولعبة توازن القوى

لم تخف على فخر الدين لعبة توازن القوى التي كانت تقوم بها السلطات العثمانية ضده . كما وانه هو لم يتوان في الدخول عملياً في هذه اللعبة . فلما رأى أن السلطات العثمانية في الشام تتكتل

---

(١) وبعد القضاء على فخر الدين المعني الكبير أسس الباب العالي ولاية صيدا .

(٢) آ — « وكان قانصوه الغوري سلطان المماليك ، ولخوفه من غزو السلطان سليم التركي عام ١٥١٦ ، قد طلب المعونة من امراء لبنان فلباه الحزب اليمني تحت لواء التنوخيين ، اما الحزب القيسي المؤلف من آل معن وشهاب وعساف فقد فضلوا التريث ريثما ينجلي غبار المعركة بين المماليك والعثمانيين» . (انور الخطيب ، **الدولة والنظم السياسية** ، **دستور لبنان** (٢) السلطات العامة ، بيروت ، ١٩٧٠ ، ص ب — ج) .

ب — « ... وحقق الوحدة اللبنانية بين سنة ١٥٩٠ و ١٦١٣ .

ثم ان فخر الدين وسع حدود حكمه ، فاستولى على سوريا وفلسطين — ... » ص ج .

ج — « فقد تولى الحكم وقلبه مفعم بثلاثة مطامح : اقامة لبنان على نطاق أوسع وقطع آخر صلة له بالباب العالي ثم السير بلبنان في طريق التقدم والازدهار» . (فيليب حتي المرجع المذكور ، ص ٣٢٧) .

د — « وهذا الحكم الذي راوده بانشاء « لبنان اكبر مستقبل » ونجح في وضع أسسه ، حاول تحقيقه ثانية أحد افراد ذريته ، الأمير بشير الشهابي ، الا ان هذا الحلم لم يتحقق كاملا حتى سنة ١٩٤٣ » . (فيليب حتي ، ص ٣٣٣) .

ضده ، وتنسّق الخطط بين دمشق وطرابلس للاطاحة به ، عمل على تكوين حلف بينه وبين والي حلب . وكان هذا ، علي جنبلاط ، قد اغتصب حكم حلب من يد العثمانيين . واستطاع فخر الدين ، بواسطة هذا التحالف وبفضله ، أن ينزل هزيمة نكراء بوالي دمشق سنة ١٦٠٦ .

وكان لهذا النصر ، من الوجهة الواقعية ، عواقب لو خفيت على الباب العالي ، لوضعته تحت رحمة امير الجبل — امير لبنان . ذلك لانها تضع الطريق البري بين مصر والجزيرة العربية من جهة والاستانة من جهة أخرى تحت سيطرة فخر الدين .

غير ان تلك العواقب لم تخف على الباب العالي . لذلك تقرر التخلص من المحور الجنبلاطي (الحلبي) — المعني (اللبناني) . فقضت القوات العثمانية على سلطة آل جنبلاط في حلب وشردتهم الى جبل لبنان . ثم حشدت قوات كثيفة في دمشق زحفت على أمير الجبل — مما اضطره الى الهجرة الى فلورنسا عام ١٦١٣ .

ولم تكن الجولة المار ذكرها الجولة الوحيدة في لعبة توازن القوى التي دخلها أمير الجبل . ففي العام ١٦٢٣ ، وعلى أثر انتصاره في عنجر على والي دمشق مصطفى باشا ، الذي وقع أسيراً في قبضة الأمير ، أدرك فخر الدين انه يمكنه الاستيلاء على دمشق . ولكنه امتنع عن ذلك ، مستفيداً من اختباره السابق ، وخشية أن يصبح استيلاؤه على دمشق سبباً في هجوم الجيوش السلطانية عليه — الأمر الذي لا يمكنه أن يتحمله .

غير أن هذا الحذر لم ينقذه من لعبة الصراع القووي في منطقة الشرق الأوسط وفي الاستانة بين القوى التي لم يكن للامير مطلق تأثير عليها .

ففي الاستانة ، اعتلى العرش السلطان مراد الرابع — آخر السلاطين العظام ، وقرر هذا القضاء على فخر الدين لسببين جوهرين : الأول ، استعادة هيبة الدولة العثمانية في هذه المنطقة ، والثاني ، التطورات الخطيرة التي حدثت في العراق في أوائل القرن السابع عشر .

فكان قد ظهر في بلاد فارس شاه عزم ، لقوة شكيمته ، أن يفرض سيطرته على العراق . هذا الشاه هو عباس الأول . واستولى هذا على العراق في السنة ذاتها التي انتصر فيها فخر الدين في عنجر على والي دمشق (١٦٢٣) ، ولم تستطع الجيوش العثمانية عن زحزحته . فجاء مراد الرابع ليحشد قوى الدولة مجنداً جيوشها للكفاح ضد ايران .

غير ان استخلاص العراق من السيطرة الايرانية كان يتطلب ، من وجهة النظر الستراتيجية التركية ، تصفية الجيب المعني المتمركز في جبل لبنان أولاً .

ولما كان الأمير فخر الدين يميل الى عقد تحالف بينه وبين الشاه عباس وبين توسكانا والدول الاوروبية التي ترغب في ذلك ، وذلك لوضع الاتراك بين شقي الرحا ، وخصوصاً لأنه لا يملك اسطولاً بحرياً يتمكن بمساعدته من صد العمارة العثمانية التي ستوجه ضده في وقت ما ، فانه ، وحين حدث ذلك ، طلب العون ، عبثاً ، من الغرب . فاضطر الى مجابهة الاتراك وحيداً ، فوقع في الأسر وأعدم في الاستانة سنة ١٦٣٤ .

غير ان نهايته لم تكن نهاية الامارة المعنية . اذ استمرت حتى السنة ١٦٩٧ حين اضمحلت من تلقاء ذاتها . توفي آخر أمير منها دون عقب . وكان مؤتمر السمقانية . وكان ان بويع الامير بشير الشهابي الأول .

الامير بشير الشهابي وتوازن القوى

وكان الصراع بين القيسية واليمنية من أهم العوامل التي نغصت على هذا حكمه . وبقي هذا الصراع حتى موقعة عين داره سنة ١٧١١ التي صفى فيها الأمير حيدر الشهابي اعداءه اليمنيين .

ولم ينج هذا القضاء على اليمنية عهد الامارة من الصراع الداخلي . ذلك لأنه تقمص هذا الصراع الحزبي بصراع آخر بين اليزبكية والجنبلاطية من جهة ولان بيت الامارة ذاته مني باقتتال امر وأقسى : اقتتال رجاله طمعاً بالاستيلاء على السلطة .

وكان ادهى انواع ذلك الاقتتال الداخلي ذلك الذي استغله والي صيدا ، احمد باشا الجزار ، بين الأمير بشير الشهابي الكبير (١٧٨٨ — ١٨٤٠) من جهة ، والأمير يوسف الشهابي واولاده من جهة ثانية . وكان يدعم هؤلاء معاً الفرنسيون والموارنة بفضل دعاوة جرجس باز ، مدبر امورهم ، لهم .

وكذلك لم يناصر الامير بشير الشهابي الكبير نابوليون في حصاره لعكا . بل فضّل التريث والوقوف على الحياد يدعمه في موقفه هذا الانكليز .

ولم يستقر حكم الامير بشير على الجبل الا بعد موت الجزّار سنة ١٨٠٤ .

غير ان تفوق حركة الموحدين في قلب الجزيرة العربية وضغطها العسكري على العراق وعلى الشام واستيلائها على الحجاز في سنة ١٨٠٦ ، كان من المتغيرات الجوهرية في المنطقة — المتغيرات التي خلقت تيارات جديدة في لعبة ميزان القوى — اللعبة التي لم توفر للبنان عناء الدخول في دوامة تياراتها المتضاربة ولا الابتعاد عن نتائج هذا التضارب .

فعند خروج والي دمشق ، يوسف كنج ، الى مجابهة حركة الموحدين تلك كان بشير الشهابي ، امير لبنان ، وسليمان باشا ، والي صيدا ، قد اغتنما فرصة ذهابه ليستوليا على ولايته .

وكان فشل والي دمشق في اخماد حركة الموحدين مدعوما باخفاق والي بغداد في القيام بهذه المهمة ذاتها مما دفع السلطان الى تكليف والي مصر الجديد — محمد علي باشا — بالقيام بالمهمة الشاقة .

وارتفعت اسهم محمد علي على اثر حملته في شبه الجزيرة العربية . فاستجذبه كل من بشير الشهابي ، ووالي صيدا عبدالله باشا ، للتخلص من ضغوط العثمانيين عليهما . ففعل .

وكان هذا الدعم الذي تلقاه الامير بشير من ابرز العوامل التي مكنته من ضرب بشير جنبلاط وجرجس باز — اكبر شخصيتين بعده في جبل لبنان. وكان هذا العمل مما وطد سلطة الامير على لبنان وقصم ظهر الاقطاع .

كما ان ذلك الدعم الذي قدمه محمد علي للامير بشير كان جزءا من سياسة اوسع وأبعد — سياسة كانت لتحدث تطورات كبيرة وخطيرة في المنطقة .

ادرك محمد علي ان الشام ومصر متكاملان عسكر يا وسياسيا — ولم يخف ذلك على الباب العالي. فكان كلما الح محمد علي بالحصول على ولاية الشام ، كلما امعن السلطان في رفضه لهذا المطلب .

ودخلت لعبة توازن القوى في هذه المنطقة مرحلة جديدة : كان قصد التنسيق بين السلطان محمود الثاني ووالي صيدا ، عبدالله باشا ، مجابهة تنسيق مقابل بين محمد علي باشا والي مصر وبشير الشهابي أمير لبنان .

وعرض محمد علي ، بعد انتصاره ، ان يحكم الامير بشير الشهابي [1] لبنان الجبل وما حوله من الارض الا ان بشيرا فضل الاحتفاظ بامارته دون توسيع لها . وتبقى اسباب هذا الرفض موضع استقصاء وبحث مستجد .

والواقع ان الموارنة والدروز ثاروا على الحكم المصري الشهابي معا . واخلص بشير الشهابي في تعاونه مع المصريين حتى قبيل نفيه من البلاد سنة ١٨٤٠ . وللعبة توازن القوى على يد الامير بشير بعد داخلي كذلك .

تسلم الامير بشير زمام الحكم على لبنان بمساعدة احمد باشا الجزار حاكم عكا . وثبت اقدامه فيه كذلك بوشايته على الامير يوسف وبرشوته لحاكم عكا حتى يطيح برأس الامير يوسف . ودفع ثمن ذلك مبلغا باهظا من المال . فتم شنق الامير يوسف عام ١٧٩٠ في سجن قلعة عكا . [1]

ونتيجة لذلك بقي الى حين (حتى ١٨٠٤) خاضعا لسيطرة احمد باشا الجزار او هاربا منه — على اثر غزو نابليون لعكا ووقوف الامير بشير محايدا في هذا العراك .

اما بعد وفاة الجزار، وكانت قد ازدادت خبرة الامير بشير وحكمته الواقعيتين فقد تمكن ان يلعب دور الحكم في القضايا السورية فوق دفاعه عن استقلال لبنان ١٨٠٤ — ١٨٣١ — فثبت علاقات طيبة مع ممثلي الباب العالي ، وظل ، بفضل مرونته ، الشخصية الاكثر نفوذا في القضايا السورية حتى العام ١٨٤٠ .

فقد قاوم ، مثلا ، تطاول يوسف باشا حاكم دمشق على سهل البقاع مقاومة عنيفة تجلى فيها بأسه الشديد . كما وانه رفض محالفته ضد بربر آغا حاكم طرابلس ١٨٠٨ — ١٨٠٩ ، وفي العام ١٨١٠ [2] نقل الباب العالي يوسف باشا ووضع مكانه حاكما على دمشق حاكم عكا

---

(١) جواد بولس **تاريخ لبنان** ، ص ٣٣٩

(٢) دامت السيادة الدرزية التي توطدت في لبنان ، منذ اوائل القرن السابع عشر ، مدة طويلة دون منازع . مع ان بعض اعيان الموارنة توصلوا الى احتلال مراكز النفوذ ، كمساعدين ومستشارين للامراء ، الا ان زعماء الدروز الاقطاعيين ظلوا دعامة الامارة اللبنانية ، على ان النفوذ الدرزي بدأ يضعف مع الايام . فما ان انتصف القرن الثامن عشر حتى اصبح ارتفاع الموارنة في العدد والمكانة الاجتماعية امرا على جانب من الخطورة السياسية . أضف الى ذلك ان الانقسام الداخلي الذي عكس التنافس بين الاسر الدرزية الاقطاعية ، والذي سارع الشهابيون الى استغلاله ، اوهن صفوف الدروز .

«وكان الدروز ، اسوة بالفئات الاخرى في بلاد الشام ، منقسمين ، لزمن طويل ، الى قيسيين =

سليمان باشا . وتوقع هذا ان لا يتنحىّ يوسف باشا الا بالقوة ، فاستنجد بالامير بشير . فدخل هذا دمشق على راس ١٥ الف محارب لبناني . ونصب فيها الحاكم الجديد .

وهكذا فان لعبة القوى وتوازن القوى لم تكن دائما في مصلحته . في العام ١٨٢٠ ناصر بشير حاكم عكا ضد باشا دمشق وباشا حلب بالرغم من ان الباب العالي قد اعلن تأييده لهذين الاخيرين . فقامت في وجه المير بشير معارضة لبنانية قوية ، برئاسة بشير جنبلاط . «فوجد بشير الثاني ، الحل في لجوء جديد (١٨٢١ م) الى القاهرة ، لدى محمد علي باشا ، حاكم مصر . وهذا الذي كان يطمع بسوريا كسائر اسلافه في وادي النيل [١] منذ الفراعنة ، خص الامير اللاجىء باستقبال ، وكسب تأييده سراً لمشاريعه المقبلة وتفاوض في مصالحته مع الباب العالي» [٢] .

وفي عام ١٨٢٢ ، عاد بشير الى لبنان ، وفي نفسه نهم الى الانتقام من الاقطاعيين الذين اسقطوه عن الحكم عام ١٨٢١ .

«وبفضل مساعدة المدافعين الاتراك الذين ارسلهم له باشا عكا ، سحق العصاة وقتل رئيسهم بشير جنبلاط (١٨٢٥) ثم وضع حدا كما يليق بمستبد عادل مثله ، لطغيان الرؤساء الاقطاعيين ، فقتل معظمهم او ابعدهم الى المنفى . وعاد الامن الذي حققه للبلاد ليجعل لبنان ، من جديد ارض ملجأ [٣] مفتوحة لجميع المضطهدين في البلدان المجاورة ، وساعد على اعادة ازدهار مرفأ بيروت ، الذي كان اقفر في عهد احمد باشا الجزار لصالح مرفأ عكا» [٤] .

«وهكذا اصبحت بيروت ، منذ ذلك الحين ، مركزا لهجرة السوريين ، ومشت تدريجيا نحو الازدهار المتزايد الذي تنعم به اليوم ، والذي لا تكفي حسنات الموقع الجغرافي [٥] لتعليله» [٦] .

ومنذ ١٨٣١ حتى ١٨٤٠ كان عهد خضوع الامير بشير لباشا مصر .

«كان لبنان في ظل السيطرة المصرية ينعم بنظام خاص بادارة اميره ، حليف مصر . اما سوريا [٧] فاصبحت ولاية مصرية . وتنظيمها غدا نسخة عن تنظيم وادي النيل . لكن دور لبنان المستقل انتهى ، كما يبدو . فالمدن الساحلية ، صور ، وصيدا ، بيروت وطرابلس التي كانت قد

ويمنيين. ودام ذلك حتى معركة عين داره ، ١٧١١ ، التي وطدت حكم الشهابيين وقضت على الخلاف القيسي اليمني . ولكن بعدها انقسم هؤلاء الى جنبلاطيين و يزبكيين » (كمال سليمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٣٤ ، وص ٤٣) .

(١) آ — والجغراسيا

ب — وبعد انغماسه بالمغامرة استسلم محمد علي الى المصير الذي كان ، منذ الفراعنه ، يدفع بقوات مصر الزاخرة نحو سوريا .

(٢) جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، ص ٢٧٤٢

(٣) دور لبنان ، ملجأ للمضطهدين ، للحرية ،

(٤) جواد بولس **المرجع المذكور** ، ص ٣٤٢.

(٥) حدود الجغراسيا .

(٦) Lammens, op. cit. II, p. 149.

(٧) تنمية الشخصية اللبنانية بالاستقلال عن سوريا .

الحقت في البدء بادارة الامير بشير ، ما فتئت ان الحقت بادارة سليمان باشا ، مستشار ابرهيم باشا العسكري ، الذي اتخذ بيروت مقراً له » .

ولما قامت الثورة ضد الحكم المصري نال بشير الثاني ، الحليف الوفي لهذا الحكم ، حظّه من نقمة الشعب .

« اما ابراهيم باشا ، الذي اعتاد على سلبية الفلاحين المصريين ، فلم يفهم هذا العصيان من جانب اللبنانيين ، الذين يعتبرون الحرية خبزا مقدسا لا بديل عنه . وعندما اراد ان يصلح الحال ، كان الاوان قد فات . وهذه الثورة ، التي امتدت الى مجموعة المناطق اللبنانية والسورية ، اقلقت باشا مصر اكثر بكثير من التدخل الانكليزي » [(١)] .

وللتدليل على هذا الرأي يقتبس القول التالي : « اني اضبط القوات الاوروبية في علبة عطوس . والذين يعذبونني ، انما هم الملاعين السوريّون . انهم سبب جميع مصائبي » . قد يكون محمد علي افضى بهذا القول الى احد مستشاريه [(٢)] .

ويسجل للامير بشير الثاني ، من الوجهة الوطنية اللبنانية ، ما يلي من المواقف : اولا ، ضرب الاقطاع . « وحصر بشير الثاني اهتمامه ، بعد ١٨٠٤ ، بتوطيد مركزه في لبنان . وكان تدخل الجزار في شؤون لبنان ، لمدة ثلاثين سنة ، قد اضعف كثيرا من مكانة الامارة ، اذ كان يدعم هذا الفريق الاقطاعي او ذاك ضد الامير . حتى انه ، بعد ١٧٩٩ ، اثار الجنبلاطيين انفسهم ، وهم اول من ايد الامير ، على معارضته وتأييد منافسيه من الشهابيين . فلما مات الجزار سارع الامير بشير الى كسر شوكة الاسر الاقطاعية ، لاسيما الدرزية منها ، واعادة الامارة الى سابق عهدها من السيادة الداخلية التامة » . [(٣)]

وان كان الاستاذ صليبي يجعل ضرب الاقطاع من قبل الامير قضية شخصية : « بتوطيد مركزه في لبنان » ، وربما كان على حق في ذلك ، فان هذا العمل كان ، فوق ذلك ، مأثرة وطنية . وربما تلازمت الاسباب لتفسير جميع الاحداث الاجتماعية والسياسية . ولا ضير ، سياسي او علمي ، في ذلك .

ثانيا ، وهذا ما ينتج عن الاول ، « اعادة الامارة الى سابق عهدها من السيادة الداخلية التامة » .

ثالثاً ، للامير بشير مآثره في حقلي العمران « والعدالة الصارمة » . « وانصرف الامير بعد ان انتهى من كسر شوكة مناوئيه ، الى تعزيز مكانته بالابهة ومظاهر الفخامة . فبنى ، في ١٨٠٦ ، قصرا فخما على هضبة بيت الدين ، القريبة من دير القمر . ثم لم يلبث ان نقل اليه مقر حكومته . وما زال هذا القصر ، والقناة التي بنيت بين ١٨١٢ و١٨١٥ لجر المياه اليه من ينابيع نهر الصفا ، ينطقان حتى اليوم بنشاط المير في حقل العمران . واقام الامير ايضا جسورا ما برحت

(١) جواد بولس **تاريخ لبنان** ، ص ٣٤٤.

(٢) Adel Ismail, *Histoire d'un Peuple*, p. 137.

(٣) كمال الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٦٧ ، ص ٥١.

الى اليوم ، وطرقا معبدة للبغال محل الطرق القديمة غير المعبدة ... اضاف الى امجاد حكمه عنايته بما يعود بالخير على رعاياه ، واستبداله طغيان الامراء والمشايخ الاقطاعيين بعدالته الصارمة » . [1]

رابعا ، وكان بعد موت الجزار الحكم في القضايا السورية [2] ، ومعركة المزة في ٢٦ ايار سنة ١٨٢١ شاهد على ذلك ، .

خامسا ، وكان في ١٨٢٠ صد عسكريا ، طموح درويش باشا ، والي الشام ، في البقاع الذي كان تحت سيطرة الامير اللبناني .

كما يسجل عليه استعداؤه للدروز ، وخضوعه للمصريين ، وعدم تقديره تقديرا صحيحا لموقف العثمانيين من معركة المزة . ولكن جل من لا يخطيء .

٢ — مآثر عهد الامارة [3]

تحقيق وحدة الاراضي اللبنانية

عندما تولى الامير فخر الدين الحكم مكان ابيه سنة ١٥٩٠ ، كانت له مطامح ثلاثة اولية : توسيع رقعة الاراضي اللبنانية ، وتحقيق استقلال تلك الرقعة بقطع صلاتها بالباب العالي ، اي بالامبراطورية التركية ، ودفع لبنان على طريق العز والتقدم والازدهار .

وكان له ، مع بعض التحفظات ، ما اراد . وذلك بفضل التزاوج حينا ، والدس ، والرشوة احيانا وبالحرب كذلك .

فقد انتزع لبنان الشمالي من والد زوجته يوسف سيفا بعد معارك قوية ، وكان ذلك بعدما تسلم من السلطان سنجقي بيروت وصيدا .

واخضع بني حرفوش من شيعة بعلبك ، وزعماء البدو في البقاع والمنطقة الجنوبية وساعده على ذلك ، عدا عن الاساليب المنوه عنها سابقا ، انهماك السلطان احمد بمقاتلة الهنغاريين .

---

(١) المرجع ذاته ، ص ٥٠

(٢) جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، وكمال الصليبي ، المرجع المذكور .

(٣) آ — ومن بعد فخر الدين الثاني الكبير (١٥٨٥ — ١٦٣٥) م كان بشير الثاني الملقب بالكبير ، ثاني من اعاد للبنان حدوده الطبيعية والتاريخية (جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، ص٣٤٥) .

ب — «لم تكن اراضي المعنيين والشهابيين ، ولندعها تسهيلا بالامارة اللبنانية ، وحدة واضحة الحدود . كان جزؤها الاساسي يتألف من المقاطعات المارونية والدرزية التي اقتطعتا للامراء ، ثم شكلت فيما بعد متصرفية جبل لبنان . لكن كثيرا ما كان الامراء المعنيون والشهابيون يبسطون نفوذهم على المناطق المتاخمة ، اما بالتزام الجباية للباب العالي او بغرض سيطرتهم العسكرية عليها . وطالما حكم المعنيون مدينتي بيروت وصيدا ، واختاروا احداهما عاصمة لهم ، مع انهما لم تكونا تماما جزءا من الامارة اللبنانية . ودخلت مدينة طرابلس ... ومع ان البقاع لم يكن رسميا ، جزءا من الامارة اللبنانية ، فقد كان الامراء اللبنانيون يسيطرون باستمرار على القسم الاوسط منه ... وعلى سهل عكار» . (كمال الصليبي ، المرجع المذكور ، ص١٣) .

كما وان اتفاقه مع والي حلب قد ساعد على تجنيبه بعض المشاكل الداخلية والخارجية .
وما ان مرّ الرحّالة الانكليزي جورج سانديز من هنا حتى كتب :
« ان ساحل البحر من نهر الكلب الى جبل الكرمل ومدن صفد وبانياس وطبرية والناصرة كانت داخلة تحت سلطة الامير فخر الدين » .

وهكذا ومعنى ، تحقق للامير اكثر مما اراد خصوصا من جهة الجنوب . وكان ذلك ولا شك قبل ما استولى على لبنان الشمالي .
وفي سنة ١٦٩٧ عقد اعيان لبنان مؤتمراً قومياً في السمقانيّة (قرب بعقلين) وانتخبوا الامير سنة ١٦٢٤ ثبته سيدا على عربستان من حلب الى حدود مصر .
غير ان هذا التوسع لم يدم طويلا . وكذلك التوحيد . اذ ان علي علم الدين ، وكان قد عينه كوتشك احمد باسم السلطان على لبنان الجنوبي ، قد اتبع سياسة موالية للسلطة . وكان هذا من جملة الاسباب التي خلقت قلقا وفوضى في الامارة .
وفي سنة ١٦٩٧ عقد اعيان لبنان مؤتمرا قوميا في المسقانية (قرب بعقلين) وانتخبوا الامير بشير الشهابي ، من راشيا ، حاكما عليهم .
ولهذا المؤتمر مغزى مزدوج : الاول ، انتقال الامارة من المعنيين الى الشهابيين ، والثاني ، والدرجة من الوحدة القومية ، اي التاليف بين القلوب ، الى حد يسمح بعقد مثل هذا المؤتمر .
غير اننا ينبغي لنا ان لا نتمادى في التركيز على الوحدة القومية ، التي جاءت شبه نتيجة لوحدة الارض وما رافقها من ازدهار وعز ومفاخر ، ذلك لان القضاء على حزب اليمنية جاء نتيجة لمعركو عين داره ١٧١١ في ايام الامير حيدر موسى شهاب . (سنبحث نتائج هذه المعركة الاجتماعية في مقطع آخر . يهمنا هنا الآن التقرير ان المحازبة القيسية اليمنية تقمصت محازبة جنبلاطية يزبكية . وبالتالي انقسمت الوحدة المدروسة) .

الوحدة الوطنية

« وكان ، منذ عهد الامارة ، ان عاش الموارنة ، والدروز ، والسنة ، والشيعة ، والروم الارثوذكس ، والروم الكاثوليك ، معا في لبنان وقامت بينهم روابط سياسية . ثم انضمت اليهم في حينه طوائف اخرى ، منها طائفة انجيلية صغيرة (اي طائفة البروتستانت) تحوّل معظم ابنائها اليها ، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر من طائفة الروم الارثوذكس بتأثير الارساليات الاميركية والبريطانية . وكانت الانشقاقات التي حصلت في الكنيسة الارمنية بكليكيا ، في العقد الرابع من القرن الثامن عشر (١٧٣٧ — ١٧٤٠) قد أدت الى نزوح فئة كبيرة من الارمن الكاثوليك الموالين لرومية الى ربوع لبنان . ونتج عن الاضطهاد الذي الحقه الاتراك بالارمن ، في نهاية القرن التاسع عشر ، لجوء عدد كبير من هؤلاء الى لبنان ، اكثرهم من اتباع الكنيسة الارمنية الارثوذكسية التي اصبحت ، بعدد ابنائها ، تحتل المرتبة السابعة في البلاد ، بعد الموارنة والسنة والشيعة والروم الارتوذكس والروم الكاثوليك والدروز . وكان الى جانب ذلك ، قد استوطن لبنان على مرور الزمن قلة من اليهود واليعاقبة واللاتين والنساطرة والسريان الكاثوليك وسواهم ،

ممن يشكلون اليوم ما يعرف بـ «الاقليات».

«وفي العهد الشهابي عاشت الطوائف اللبنانية المتعددة جنبا الى جنب بسلام، تشدها روابط الولاء المشترك الى الامير الحاكم، وكانت كل طائفة تدّبر امورها بسلام، تشدها روابط الولاء المشترك الى الامير الحاكم، وكانت كل طائفة تدّبر امورها الداخلية بنفسها، مفاخرة بهويتها المستقلة، حريصة على حقوقها الخاصة. لكن العادات والتقاليد القديمة ضمنت بين مختلف الطوائف علاقات حسنة، وهيأت لها الاسباب لتسوية خلافاتها بالود.

من هذا يتضح أن الشعب اللبناني لم يكن في الماضي أمة واعية لكيانها، موحدة في اهدافها، وانما كان مجموعة من الطوائف جمع بينها حلف هو أقرب ما يكون الى «العقد الاجتماعي». وتاريخ لبنان، منذ القرن الثامن عشر، هو، في المقام الأول، تاريخ تطور هذا «العقد الاجتماعي» واثره في نمو البلاد [1].

«كما ان امارة فخر الدين الثاني اللبنانية (١٥٨٥ — ١٦٣٥) اعادة بناء فينيقيا القديمة، وكانت تمثل المعالم الأولى للبنان الحاضر، كذلك فان مجموعة التكتلات الطائفية التي كان يتألف منها سكان هذه الامارة، كانت تمثل المعالم الأولى للجمتمع الوطني أو للأمة اللبنانية الحاضرة، التي كان نموّها قد بدأ منذ العهود الماضية. ومنذ ذلك العهد، اخذت هذه الجماعات الطائفية المختلفة تتطور معاً، تارة يحالفها التقدم وطوراً التأخر، باتجاه وحدة تزداد عراها وثوقاً وتكون، في الواقع، اتحاداً تضامنياً ينشأ عنه تدريجياً مجتمع متضامن وثابت» [2].

«ان ... انكشاف البلد السوري باجمعه لمؤثرات الحضارة الغربية ... وتحول لبنان الى وحدة سياسية قائمة بنفسها هما حدثان من أبرز الأحداث التي استجدت في العصر العثماني» [3].

«... فان الاتحاد السياسي والقومي، أو بالاحرى وحدة الجماعات والكتل الاجتماعية المختلفة في لبنان، قد تحققت نوعاً ما بسهولة في عهد فخر الدين الثاني، ثم بعده بقليل، في عهد الأمير بشير الثاني الشهابي» [4].

الاستقلال الداخلي

«ان امراء لبنان كانوا يتمتعون بامتيازات تسمح لهم من جهة بالسيطرة على باقي الامراء الاقطاعيين ومن جهة ثانية تعطيهم استقلالاً داخلياً لا بأس به».

هذا ما قاله جودت باشا [5] المؤرخ التركي في استقلال لبنان في حقبة الامارة.

---

(١) كمال الصليبي، **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٦٧، ص ٢٧ — ٢٨.

(٢) جواد بولس، **تاريخ لبنان**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٢، ص ٣٣٦.

(٣) فيليب حتي، **تاريخ سوريا ولبنان وفلسطين**، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧٢ ص ٣٢٥.

(٤) جواد بولس، المرجع المذكور سابقاً، ص ٣٣٨.

(٥) ترجمة فيليب الخازن في كتابه **لمحة من استمرار استقلال لبنان التشريعي والقضائي من سنة ١٦١٥ حتى اليوم**.

وزكى هذه الشهادة الكولونيل تشرشل (شرشربك) بقوله :

«كان ابناء الجبل يعيشون في جو من الحرية ، ولم يكونوا خاضعين للخدمة العسكرية . وكانوا يأتمرون بأوامر رؤسائهم المحليين ويعيشون بصورة حرة ومستقرة أكثر من ابناء أية دولة أخرى تعيش تحت السيطرة العثمانية» .

وظهر هذا المطمع في أهداف الأمير فخر الدين الثاني .

غير ان قطع صلاته بالباب العالي ورطه بمشاكل معقدة . ففي سنة ١٦٠٨ عقد معاهدة مع فرديناند الأول دوق توسكانا الأكبر . واشتملت هذه المعاهدة على بنود عسكرية سرية موجهة ضد الباب العالي . فما كان من السلطان الا أن يقرر اتخاذ تدابير رادعة بحق «الامير الوقح» . وذلك ليضع حداً لحركته الانفصالية . ولم تكن سياسته التوسعية بمرضي عنها كل الرضى . فجاء من دمشق سنة ١٩١٣ جيش . ولو لم تساند هذا الجيش عمارة بحرية من ٦٠ بارجة حاصرت الشاطيء ، لما اضطر الأمير الى مغادرة لبنان الى ايطاليا ، وبقي فيها حتى العام ١٦١٨ .

ولم يتمكن من اقناع البابا والدول الاوروبية من ان يرجعوه بالقوة الى امارته . ويدخل هذا الفشل في قصة المسألة الشرقية .

غير انه تمكن من أن يحقق استقلالاً داخلياً من الباب العالي جعله موضع اعتزاز للبنانيين .

«مُنذ تأسيس الدولة اللبنانية . فالمرحلة الأولى من تاريخ لبنان الحديث وتأسيسه على التحرر والتميّز السياسيين ... هي مرحلة درزية صرفة . انها ارادة الدروز الطامحة ليس الى حرية التميز الروحي فحسب بل الى حرية الدعوة في نطاق الاسلام ، وخارجه ، التي تحولت في ارادة فخر الدين واتباعه ، من معنيين وشهابيين ، الى ارادة سياسية وسعي دؤوب وراء الاستقلال السياسي داخل الامبراطورية العثمانية [1] .

«الاقطاع» اللبناني

لم يكن الاقطاع الشرقي عامة والاقطاع اللبناني بوجه خاص كالاقطاع الغربي . ميزة تفرّق بينهما وتهمنا بوجه خاص . كان الفلاح اللبناني يتمتع بملكية [2] لارضه وكان يحق له أن يتظلم من الاقطاعيين للأمير .

وهذا يعني ، من جهة ، ان الامير كان مسيطراً على الزعماء الاقطاعيين سيطرة تسمح له بالمقاضاة وبفرض العقوبات .

وعلى اثر موت الأمير بشير الأول الشهابي مسموماً ١٧٠٧ استلم الامير حيدر موسى شهاب الحكم بنفسه وحكم من ١٧٠٧ الى ١٧٣٢ .

وتميز حكم حيدر هذا بقضائه قضاء مبرماً على اليمنية . وذلك في معركة عين داره ١٧١١ .

(١) الاب يواكيم مبارك ، «حركة الامام موسى الصدر بين الشيعية واللبنانية» جريدة النهار ، بتاريخ ١٤ كانون الأول ، ١٩٧٤ .

(٢) عندما أراد الأمير بشير أن يجر الماء الى قصره في بيت الدين اشترى من الفلاحين الارض اللازمة لذلك . يجد الباحث تلك الصكوك والوثائق محفوظة في المقر الصيفي لمطرانية صيدا ، بيت الدين .

لهذه الواقعة اثر كبير على الاقطاع اللبناني . فبعض اليمنيين هاجروا الى حوران وانشأوا جالية جديدة . ثم تعقب الحيدريون اخصامهم آل علم الدين وابادوهم .

وكانت من نتائج هذه المعركة ترفيع آل ابي اللمع الى مصاف الامراء ، واعادة تنسيق الصلات الاقطاعية مع احلاف الامير حيدر من آل جنبلاط والخازن — وخصوصاً فيما يتعلق بالادارة العليا ، وجعل سهماً لآل تلحوق في اقليم آل ارسلان .

وادى سحق حزب اليمنيين الى قيام وضع جديد في تركيب لبنان الحزبي والاجتماعي والاقطاعي ، وتقمصت المناوءة بين القيسية واليمنية بمناوءة بين الجنبلاطية واليزبكية .

وقد انتشرت هذه العدوى من الدروز الى الموارنة . كما انها تسربت من الطبقات الارستقراطية الى العامة .

وكان الاقطاع الارضي مستشرياً ، واغلب الاملاك الزراعية يسيطر عليها أفراد معدودون آلت اليهم الأرض عن طريق وضع اليد بحماية النفوذ العشائري والعائلي أو عن طريق الهبة من قبل الدولة لخدمة قاموا بها أو لاسترضائهم وشراء سكوتهم [1] .

وكان يشرف على المزروعات والمزارعين لا الاقطاعي بنفسه بل وكيله الذي كان يعامل الفلاحين كما يعاملهم سيده : معاملة الاقنان أو العبيد . فالفلاح كان يأخذ جزءاً معيناً من الانتاج لا يتعدى نصف المحصول . وذلك لقاء عمله . غير ان الاقطاعي كان يقتطع من هذا النصف اجزاء متعددة باسماء مختلفة : باسم اجور الشوباحي (أي مرافق الاقطاعي) والوقاف (اي ثمن قهوة وذبائح) . ولا تنحصر بهذه اللائحة الطويلة لمطاليب الاقطاعي على الفلاح . وفي النهاية بالكاد كان يبقى للفلاح ما يسد رمقه ..

غير ان المهم في هذا الباب ، من الناحية الوطنية ، هو قصم ظهر «الاقطاع» [2] على يد الامير بشير .

---

(١) فقد وهبت الدولة التركية مثلاً مصطفى باشا التركماني مساحات واسعة من الأرض قسمت فيما بعد الى نحو مئة قرية زراعية في المنطقة الممتدة الى الشرق من خط حمص حماه . وذلك مكافأة له على اخضاع البدو في بادية الشام ومنع تعدّيهم على القرى المجاورة وعلى قطعان الماشية .

(٢) «والظاهرة التي نطلق عليها خطأ عبارة «النظام الاقطاعي» في الامارة اللبنانية ، لم تكن ، الا مجرد توزيع مسؤولية الجباية المنوطة بالامير «الملتزم» (لجباية الاموال) بين الأسر النافذة في المناطق المختلفة ، وهم الامراء والمقدمون والمشايخ المقاطعجية (وليس الاقطاعية) ... وكانت للأسر «المقاطعجية» هذه ، اضافة الى نفوذها المحلي ، املاك شاسعة مما جعلها تبدو كأنها أسر اقطاعية في المعنى الاوروبي للكلمة ، مع العلم بان الاقطاع في معناه الاوروبي feudalism أي السيطرة العقارية — السياسية والعسكرية الوراثية على الأرض بمن عليها من شعب . لم تكن معروفة في الدولة العثمانية ، على الأقل من الناحية النظرية ، لأن الشرع الاسلامي لا يقرها بل يضمن حق الملكية الفردية في شكل واضح لا يقبل الجدل . اما الاقطاع الذي عرف في الدول الاسلامية ، فلم يكن الا تدبيراً ادارياً لتوزيع الأموال الاميرية من مقاطعات معينة على أرباب الدولة عوض الرواتب . «والاقطاع» الاداري المالي هذا لا يتنافى مع الملكية الفردية التي يقرها الشرع الاسلامي اذ لا علاقة له الا بالاموال الاميرية» . (كمال=

ومن أهم هذه المنجزات ائتلاف الطوائف اللبنانية . فقد اتحدت فيما بينها الى حد اصبح معه صيرورتها شعبا واحدا امرا طبيعيا .

وقد كان للتطور والتقدم في الحياة اللبنانية يد في تقريب هذا الائتلاف كما وان اضطرار اللبنانيين للاتحاد — دفاعا عن حريتهم — فضل على جمعهم في بوتقة الشعب الواحد .

وكان لالحاق سهل البقاع الخصيب بمنطقة نفوذ الامير فخر الدين الثاني الكبير يد طولى في عملية الصهر الاجتماعي التي قام بها الامير فخر الدين ، وكذلك في تحقيق احد احلامه الكبيرة ، دفع عجلة الازدهار والتقدم في لبنان .

فقد زاد دخله . ومكنته هذه الزيادة من ان يعد جيشا مدربا ومنظما .

وقد ساعدت هذه الزيادة في تنشيطه للتجارة التي كانت هي بدورها موردا اخر من موارد ثروته القومية . فقد كانت ، مثلا ، سفن تجار فلورنسا تؤمن الاسواق الخارجية والصفقات الرابحة لمنتجات لبنان من الصابون وزيت الزيتون والحرير والقمح وغيرها من الحبوب .

وكان لذهاب الامير الاضطراري الى ايطاليا ورجوعه بعد خمس سنوات (١٦١٣ — ١٦١٨) تأثير كبير على حلمه برفع المستوى الحضاري للبنان ، فارسل في طلب الماشية لتحسين الاصناف المحلية . واستقدم من ايطاليا خبراء زراعيين ومهندسين مدنيين متخصصين بقضايا الري وارساليات من توسكانا لتوجيه الفلاح اللبناني في تحسين وسائل الحراثة .

ومن المنجزات الوطنية زراعة شجرة التوت لتربية دود الحرير . ادخلها الامير فخر الدين ثم توسعت زراعتها حتى غطّت الجبال الساحلية ، وعمل بها عدد كبير من المواطنين . وكانت صناعة الحرير تعطي اكثر من مليون وستمئة الف فرنك ذهبياً لمنطقتي طرابلس وصيدا [١] . وبلغ عدد معامل الحرير اربعماية معمل منها ٧٥ معملاً كبيراً تشغل ما بين ١٠ و ١٢ ألف عامل وذلك على منعطف القرن العشرين (١٨٩٩) [٢] .

وهذا عزز التجارة . فاصبحت تجارة شرانق الحرير رائجة الى اوروبا .

وكانت بيروت تعيد بيع القطنيات الى سائر الولايات الامبراطورية العثمانية خاصة انقرة واضنه وسائر البلاد العربية . وكان ذلك مصدر مدخول قومي وافر يساعد على تنمية الموارد الداخلية ورفع مستوى المعيشة .

وبنى في صيدا نزلا للفرنسيين . وعكف على تجميل بيروت ، وتحصينها . وبنى له فيها قصراً فخماً أحاطه بحديقة غناء . « ان فخر الدين أدهش ملوك اوروبا عندما كان في فلورنسا . ولدى

= سليمان الصليبي ، « العثمانيون انتقوا الشهابيين ليتسلموا التزام كسروان والمناطق اللبنانية الدرزية » . جريدة النهار ، الجمعة بتاريخ ٢٨ شباط ١٩٧٥ . ص ١٠ .

(١) جبرائيل منتشى ، **الاقتصاد اللبناني** . محاضرات في الاكاديمية اللبنانية سنة ١٩٥٣ ، ص ٧ .
(٢) المرجع ذاته ، ص ١١

عودته الى بيروت اراد جعل بيروت مدينة جميلة فحاربته الاستانة »[1] .

ونشط الزراعة . وقرب منه الارساليات الاوروبية .

وكان فخر الدين المعني وبشير الشهابي هما اللذان حكما قطعة الارض التي اصبحت فيما بعد الدولة اللبنانية . كما انهما تمكنا من اخضاع رجالات الاقطاع لسيطرتهما .

٣ — الصراع الدولي

آ — حملة نابليون على مصر (١٧٩٨ — ١٧٩٩) وعكا

غزا نابليون مصر واتجه منها الى سوريا منتظرا مساعدة الامير .

وتصمد عكا في وجه الغازي بقيادة الجزار وبمساعدة الاسطول البريطاني له .

وكانت لهذه الغزوة نتائج مباشرة ونتائج غير مباشرة على هذه البقاع . من هذه النتائج تحريك النهضة .

النهضة : من بواكيرها نقولا الترك وبطرس البستاني اللذين كتبا للامير بشير ثم تلاهما الشيخ ناصيف اليازجي والارساليات الدينية : عين ورقه ، وعين طوره على يد المرسلين الكاثوليك ، و ١٨٣٧ على يد المرسلين الاميركان .

غزوة نابليون لمصر (١٧٩٨) وعكا .

كان من آثار هذه الغزوة المباشرة انعكاسات على السياسة اللبنانية . فقد ، اراحت ، ولو موقتا ، امير لبنان من مضايقات وضغوط والي عكا ، احمد الجزار .

ثم انها ، ثانيا ، شدت من حمّى التوتر بين الموارنة والدروز . فانتظر الموارنة ، بصفتهم اصدقاء تقليديين للفرنسيين . وصول بونابرت الى لبنان ببالغ الشوق . وبالمقابل داخلت الدروز خشية شديدة من ذلك .

وما ان تراجع القائد الفرنسي الى مصر ، ومن ثم الى فرنسا ، حتى ارتد الجزار الى الامير بقصد الاقتصاص منه لعدم تلبيته استجداءه واستنجاده به . وبالتالي تدخل الجزار بعنف ، ثالثا ، بالشؤون الداخلية اللبنانية . فوقع لبنان في فوضى لم يعرف لها مثيلا . واستدعى ، بغية مناوأة الامير بشير ، خمسة شهابيين ، بالتتابع ، لجعلهم يتربّعون على كرسي الامارة . ووصل ضغط الجزار على الامير حدا جعله يترك لبنان على اسطول بريطاني .

هذا عدا عن ان غزوة نابليون لمصر فتحت عيون ذوي الشأن في هذه المنطقة على انجازات الغرب العلمية والفنيّة . وكان ذلك سببا مباشرا لاعتماد حكام الاستانة والقاهرة ، منذ مطلع القرن التاسع عشر ، على ادخال تغييرات هامة في انظمة الحكم وفي مختلف وجوه الحياة العامة .

اما في لبنان فقد ساعدت في انفتاحه على الغرب .

---

(١) سعيد عقل . «اربع حقبات صنعت استقلال لبنان» جريدة النهار ، الجمعة ١٩٧٤/١١/٢٢ .

«وفي اثر التجار الاوروبيين ، جاء المرسلون والمعلمون والسائحون والمستكشفون ، وهكذا فتحت الابواب في وجه المؤثرات الحديثة ، وهي ظاهرة من اخصب الظواهر في تاريخ سورية العثمانية . وكان هؤلاء المرسلون جماعات من الجزويت والكبوشيين واللعازاريين ، وافراد من بعض الرهبنات الكاثوليكية الاخرى . وكان مركز نشاطهم في الاوساط المسيحية الاهلية ، وانتهى بهم الى تأسيس الكنائس المعروفة «بالاتحادية» التابعة للكرسي الرسولي من سريان كاثوليك وروم كاثوليك وذلك في غضون القرن السابع عشر والثامن عشر . وقد تقبل لبنان ، في عهد فخر الدين الثاني وخلفائه المؤثرات الثقافية الغربية ، بصورة خاصة . فاقدم الجزويت ، الذين يعود نشاطهم في المنطقة الى سنة ١٦٢٥ ، [١] بالاشتراك مع الموارنة ، على انشاء اول مدرسة يجوز اعتبارها حديثة ، وذلك سنة ١٧٣٤ في قرية عين طورا من قرى لبنان . وعندما حملوا على ايقاف عملهم ، الى حين ، بعد ذلك باربعين سنة ، حل اللعازاريون في مراكزهم» .

ب ــ الاحتلال المصري

حدث ذلك في عهد الامير بشير الثاني . احتلت الجيوش المصرية بقيادة ابراهيم باشا لبنان عام ١٨٣١.

خارجيا ، ادخل هذا الاحتلال لبنان في اطار المسألة الشرقية .

داخليا، خضّ[٢] الحياة اللبنانية اجمالا والسياسية خاصة ، بطريقة جذرية مهدت لكثير من الحوادث التي تمخض عنها عهد القائمقاميتين .

ومن هذه النتائج المباشرة نفي الامير بشير الثاني حليف ابراهيم باشا .

ومنها كذلك سيطرة الاتراك سيطرة مباشرة على الادارة اللبنانية وشؤون البلاد .

فكان ان نقم الشعب على الادارة العثمانية التي كان لها هم اولي واحد ــ هو الحصول على اكبر كمية ممكنة من المال . عزز هذه النقمة فرض الضرائب الثقيلة على الشعب . وزاد في

(١) نجد البعض من اقدم تقاريرهم في

Antoin Rabbath, *Documents inédits pour servir à l'Histoire du Christianism en Orient*, Vol. I, Paris. 1905, pp. 38

(٢) «وكان على اثر خضوع الامير بشير لباشا مصر ان انتهى دور لبنان المستقل» .
«ومن ناحية أخرى ، فان مشاريع ابراهيم باشا الكبيرة كانت تتطلب المزيد من المال ومن الجنود . وبشير الذي كان اداة هذه السياسة الجائرة بدأ ينال حظه من نقمة الشعب . فالوحشية في جمع الضرائب ، وارغام الاهلين على السخرة والتجنيد الاجباري ، والمطالب الظالمة ، وحدت في مقاومة مشتركة المسيحيين والدروز الذين كان العملاء المصريون قد توصلوا في وقت ما الى زرع الشقاق فيما بينهم ، وقام رؤساء من الموارنة والدروز ، من صفوف الشعب ، برفع لواء الثورة ، في محاولة لمنع دخول الجيوش المصرية المحتشدة في صيدا وطرابلس الى الجبل . وبقصد تشجيع العصاة ، توجه اسطول انكليزي نحو بيروت ، واتصل بهم» (جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، ص ٣٤٤) .

الطين بلة انها كانت تجبى بالقوة . وكانت ترفق باعمال السخرة .

وتدخلت اليد الاجنبية . فالبريطانيون اوفدوا الى لبنان اكثر دبلوماسييهم حذقا ونعني به الكولونيل ريتشارد وود . فاختار هذا بيروت مركزا لسكنه . كما انه اختار الطائفة الدرزية لحمايتها ولاستعمالها لخدمة غايته القصوى : تقليص النفوذ الفرنسي في البلاد .

واما الروس فاوفدوا السيد باسيلي الذي اعتمد على الروم الارتوذكس .

وكان على رأس الحكومة النمساوية مترنيخ فاراد ان يستغل ما تتركه خيبة السكان من فرنسا والفرنسيين . وهو الذي اقترح تقسيم لبنان الى قائمقاميتين .

اما فرنسا (ووزيرها غيزو) فاعتمدت على الموارنة ورجال الاكليروس .

واندمجت المؤثرات الخارجية — ممثلة الصراع الدولي حول هذه المنطقة — بالمتناقضات الداخلية .

وعمر باشا النمساوي ، منطلقا من مبدأ فرّق تسد ، المبدأ الذي اصبح التقليد المتّبع من قبل السلطنة العثمانية في هذه البقاع ، رأى ان الظروف — داخلية وخارجية ، مؤاتية لتطبيق مبدأه بسهولة . فاوغر صدور الدروز على الموارنة وصدور الموارنة على الدروز .

ويعتقد بان تركيا ابتهجت لتقسيم لبنان الى قائمقاميتين .

وهكذا فقد كان الاحتلال المصري لسوريا ولبنان من الاسباب التي ادت الى تقسيم لبنان الى قائمقاميتين . وللمنطق نفسه كانت سببا في انعقاد مؤتمر اسطمبول عام ١٨٤٢ ، وبالتالي لتدخل الدول العظمى الخمس [١] الرسمي بامور الامبراطورية العثمانية .

اثار الحكم المصري

كان للغزو المصري الآثار التالية :

اولا : ازدياد التوتر بين الموارنة والدروز .

«وكان لزحف الجيش المصري على عكا رد فعل مباشر في لبنان ، نظرا لصلة الود بين بشير الثاني وبين محمد علي . فما ان اقترب ابراهيم باشا من عكا حتى وقع الخصام بين الموارنة والدروز في البلاد . ونشب القتال بين الفريقين في دير القمر والمتن والبقاع ، فيما حاول الدروز تنظيم ثورة ضد الامير بشير ... وهم لم يكتفوا بذلك ، بل ان عددا من مشايخهم غادر لبنان للانضواء تحت لواء الجيش العثماني الزاحف لملاقاة المصريين . اما الموارنة ، فاعتبروا الفاتح المصري صديقا لهم ،... وكان ابراهيم باشا كلما احتل بلدا الغى القيود المفروضة على النصارى واليهود ووضعهم على قدم المساواة مع المسلمين ...» [٢] .

ثانيا : وكما يتبين من المقتبس السابق ، وضع المسيحيين واليهود والمسلمين في حالة مساواة — الامر الذي اثر فيما بعد على تطور الاحداث اللبنانية .

وهنا ، تجدر الملاحظة عن ارتباط القضية الطائفية بالصراع الدولي وبالاعتبارات الجغراسية

(١) وكانت النمسا وبروسيا وروسيا وفرنسا وانكلترا .

(٢) كمال سليمان الصليبي ، المرجع المذكور سابقا ، ص٥٨ .

وبالمنافسات الداخلية ارتباطا يجعل التحليل العلمي العميق لها امرا صعبا .

ثالثا : كان لهذا الغزو ان ربط سياسة هذا البلد الصغير بالمسألة الشرقية [١] . واثر كذلك بتطوير هذه المسألة تطويرا هاما .

في المقام الاول اجبر انتصار ابراهيم باشا السلطان محمود على ان يدفع للروس ثمن تلبيتهم طلبه لردع جيوش القائد المصري عن الاستانة ، بنود معاهدة خنكار اسكله سي ، في ٨ تموز ١٨٣٣ . وفي هذه المعاهدة ثبت الروس اقدام نفوذهم في الامبراطورية العثمانية . فقد نصت احدى موادها ، وكانت سرية ، على ان الباب العالي ، يغلق مضيق الدردنيل ، مساعدة للروس ، في وجه اساطيل مطلق دولة ثالثة . وكانت هذه المعاهدة من اهم ما اقلق بريطانيا وفرنسا معا .

وفي المقام الثاني ، دقت هذه الانتصارات ، وبفضل المعاهدة السابقة وبفعل اعتبارات كثيرة مغايرة ، اسفينا قوياً بين بريطانيا وفرنسا . فبينما صممت فرنسا على تأييد مطالب والي مصر رافضة القبول بأية تسوية على حسابه ، وقد كان الفرنسيون ينظرون اليه خليفة لبونابرت في مصر ، فقد قررت بريطانيا ، تحاشيا لرجوع الروس الى تركيا ، على الحد من مطامح محمد علي .

ولما طالت المفاوضات ولم تغيّر فرنسا موقفها بينما تمكنت بريطانيا من اقناع الدول بموقفها عقدت تلك الدول مع الباب العالي معاهدة لندن في ١٥ تموز سنة ١٨٤٠ . وكان هذا الامر من جملة الاسباب التي شجعت الثورة في لبنان على بشير الشهابي والحكم المصري فيما بعد ، الثورة التي اجمع عليها الدروز والشيعة والمسلمون والمسيحيون ، الثورة التي وحدت ، بكلمة ثانية ، كلمة اللبنانيين .

تقييم الحكم المصري

«وكان الحكم الذي اقامه ابراهيم باشا في بلاد الشام ، اول الامر على الاقل ، افضل مما سبقه . فأنشأ الفاتح في البلاد ادارة حازمة ، ونظاما فعالا للأمن والعدل ، ومجالس تمثيلية في المدن والقرى الكبرى فسحت لاهالي البلاد مجال المشاركة في الادارة . وبذل ابراهيم ايضا جهده في محاربة المحسوبية والفساد ، وهما الآفتان اللتان اعتبر ان سكان عربستان يميلون اليهما بشدة [٢]. وحاول كثيرا رفع مستوى الشعب ، فاصر ، في الاخص ، على توطيد دعائم المساواة السياسية والاجتماعية بين النصارى والمسلمين ...

---

(١) «كان من العسير على بشير الثاني ، بعد ١٧٩٨ ، ان لا يقحم لبنان في المسألة الشرقية . فالوضع العام في بلاد الشام والسلطنة العثمانية ، وتدخل اوروبا المباشر في لبنان ، لم يتركا للامارة اللبنانية حيلة في الامر . كذلك اجبرت الاقطاعية امير البلاد على ان يتحالف مع قوى خارجية تمكنه من اخصامه في الداخل» . المرجع ذاته ، ص٤٧ .

(2) Asad J. Rustum, *Calendar of State Papers from the Royal Archives of Egypt Relating to the Affairs of Syria*, Beirut, 1940-1943, II, pp. 69-70.

«على ان المحاسن التي جاء بها الاحتلال المصري لم تلبث ان اختلطت بمساوىء جعلت الحكم المصري في بلاد الشام حكما ممقوتا . فقد كانت نفقات الاحتلال باهظة . وزاد بناء الحصون عبر حدود الاناضول كثيرا في هذه النفقات . واثبتت بلاد الشام ، وقد انهكتها قرون مديدة من الاهمال وسوء التدبير ، انها عبء ثقيل على كاهل اسيادها الجدد . حتى ان الجزية المترتب عليها اداؤها للباب العالي طالما اضطرت لادائها مصر . فلم يجد ابراهيم باشا بدا من فرض ضرائب فادحة . واذ بقي مفتقرا الى المال والرجال ، لجأ الى تدابير تعسفية يمقتها الشعب ، كالسخرة والتجنيد الاجباري . وكان بشير الثاني ، وقد اصبح عميلا لمصر ، ينفذ اوامر ابراهيم باشا ، فيلحقه ما حل به من نقمة الشعب . ووجد اللبنانيون في الضرائب الجديدة ما لا طاقة لهم عليه ، وفي السخرة ما لم يعرفوه في بلادهم من قبل . فازدادت نقمتهم على الحكم المصري وعلى الامير بشير . وهكذا قل عن التجنيد الاجباري الذي ابغضه اللبنانيون كثيرا . فقد كان الدروز والموارنة جنود أشداء ، يهبّون للقتال في سبيل امرائهم اذا اهيبوا . الا انهم كرهوا الخدمة العسكرية النظامية ، خصوصا في جيش من غير بلادهم . وكان الموارنة ، كنصارى ، يعتبرون انفسهم معفيين من الخدمة في جيوش دولة اسلامية [١] سواء كانت هذه الدولة عثمانية او مصرية . اما عقال الدروز ، فأبوا ان يخدم فتيانهم ، جنبا الى جنب ، مع جنود مسلمين في جيش واحد ، خوفا على درزيتهم من الافساد ، .اضف الى ذلك ان الخدمة العسكرية هددت بالقضاء على طبقة الفلاحين اللبنانيين ، اذ كان من شأنها ابعاد افضل عناصرها من المزارع والحقول ، للقتال في حروب لا صالح لها فيها» . [٢]

ومن العدل ان نفسح في المجال ، في معرض تقييمنا للاحتلال المصري ، لرأي يدلي به أحد الدارسين المصريين لهذه الحقبة من تاريخ لبنان .

«ان قيمة الفترة التي تولت فيها الادارة المصرية توجيه امور المنطقة الشامية ترجع الى ادخالها الاساليب الحديثة حينذاك واقامتها المجالس الاستشارية والمساواة بين الرعية امام القانون والاعباء الضرائبية ، والحرية الدينية ، [٣] بينما كانت الدول الاوروبية تسعى الى ترسيخ الامتيازات الاجنبية وتقوية المقاطعجية ، وفتح الشام امام الانتاج الاوروبي الرخيص ، وفوق هذا وذاك كانت تسعى الى تعميق الطائفية في البلاد» .

---

(١) احجمت الدول الاسلامية ، تقليديا ، عن تجنيد اهل الذمة ، فدفع هؤلاء «البدل» والجزية ، بدلا عن ذلك .

(٢) كمال سليمان الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ١٩٦٧ ، ص٥٩ — ٦١.

(٣) فقد قال احد منشورات ابراهيم باشا في هذا الصدد في ١٠ رجب ١٨٣١/١٢٤٧ م «والتعرض للاهالي وعدم مساواتهم مخالف لرضانا لان الاسلام والنصارى جميعهم رعايانا وامر المذهب ما له دخل بحكم السياسة ... ولا احد يتسلط على احد» (عبد العزيز سليمان نوّار ، **وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ — ١٩٢٠** ، منشورات جامعة بيروت العربية ، ١٩٧٤ ، «المقدمة ، ص٢٦) .

«وقد عدت الحكومة ظالمة لكنها في الحقيقة لم تكن لتستطيع غير ذلك . اذ كان عليها ان تصلح عدة امور مختلة وان تبدل الفوضى والتعصب والقلاقل التي كانت سائدة بالعدالة» .

«فاصحاب المقامات العالية والافندية والاغوات امتعضوا كثيرا من ذلك لانهم كانوا يثرون من نهب اصحاب التجارة والحرف وسائر الطبقات العاملة وبلصهم ، انما هؤلاء الاخيرين سروا كثيرا لخلاصهم من الظلم الذي انوا تحت عبئه طويلا .

«ان الاستياء العام سائد في جميع انحاء الايالة وفي لبنان وابتياع السلاح والذخائر جار على قدم وساق ليس بنية الثورة كما اعتقد وانما تحوط الجميع لما رأوا من ضعف الحكومة وميلها الى حصر حريتهم فوجدوا من الفطنة ان يتأهبوا لرفض مجاراة الحكومة الى مطالبها الظالمة وان يحموا ذواتهم من اعتداءات جيرانهم .

«ان الخراج او مال الاعناق الذي كان يؤخذ من المسيحيين قد الغاه الخط الهيموني. واوجب بدله الخدمة العسكرية . فالرعايا المسيحيون يؤثرون دفع البدل المالي على العسكرية . اما في سوريا فيطلبون الخدمة رافضين دفع البدل ... [١]

«ولامراء ان هذا الا غائلة السلوك والسياسة التي انتهجها الباب العالي» .

عامية انطلياس (١٨٢١) [٢]

تزعمت الاعيان الدرزية والمارونية الدعوة الى عامية انطلياس — وهي حركة شعبية تهدف الى التكاتف والتضامن في محاربة المتسلطين الغرباء وضد دفع الميري اكثر من مرة [٣] في السنة — وهي في الاصل ضريبة سنوية .

«بسم الله الرحمن الرحيم وما توفيقي الا بالله العظيم

الباعث لتحرير هذه الاحرف والموجب لتسطيره هو انه يوم تاريخه ادناه قد جرى بيننا ، من يرقم اسمايهم بذيله ، محادثة فيما هو كاين من الاحوال الجارية على البلاد وتقلب احوالها والاختلاف الواقع بين أكابرها ، قد ندرنا (نظرنا) بذلك نحن اولاد الطاعة وجدنا ان ذلك

---

(١) من تقرير للمستر برانت قنصل انكلترا في دمشق الى سفير دولته لدى الاستانة . يصف هذا التقرير احوال ايالة الشام بتاريخ ١٤ حزيران ١٨٥٨ . ويمر بالذكر على لبنان ايضا .
راجع **مجموعة المحررات السياسة** ، الجزء الاول ، ٣١١ — ٣١٧ .

(٢) منشورات اوراق لبنانية ، الجزء ١١ ، ١٩٥٦ ، ص ٥١١ — ٥١٣

(٣) «من اجداد الفقيد الملازم الياس الخازن فضل الاول وهو الذي انتخبه المجتمعون في «العامية» انطلياس وكانوا ستة الاف رئيسا للعامية مع وكيلين انتخبوهما عن كل قرية . وقد اقسموا انهم لا يدفعون للامير بشير «الا مالا واحدا وجزية واحدة حسب عادتهم . اسوة بمقاطعة الشوف والاقاليم الاربعة ، ونالوا مرغوبهم» .
اما نتيجة ذلك فقد كانت استقالة الامير بشير وحلول الاميرين سلمان سيد احمد وحسن محله .
(نسيب وهبه الخازن جريدة النهار ، الاحد ١٩٧٥/٣/٩ ، ص ٤) .

ايل الى العدم والدمار وخراب البلاد ، حينئذ اذ اجتمعنا مع بعضنا فاوثقنا على انفسنا الوثق اللازم القيام به الذي لا يعتريه خلل ولا زلل ، اننا نكون حال واحد ورأي واحد و يد واحدة وشد واحد على قيام صالح البلاد ورفع المظالم عنها من كاين من يكون وعدم تجري البرّاني على البلاد . والذي من اكابر بلادنا ان كان من سعادة الحكام او مناصب البلاد من امرا ومشايخ بر يد تجرى مظالم او حرفة ام شي يتلم ، فالذي يتحقق منه شيء من ذلك **نقوم جميعنا بانفسنا ونعدله ونشوفه** . واذا لم يتعدل ويقبل نصحنا **نقوم عليه جميعا يد واحدة** ومشد واحد من غير تواني ولا محاباة ونعطل ما يبنيه باي نوع كان ، ويكون الحق مشيد بموجب الشرع الشريف بحسب العادة قاضي درزي بجبل الشوف والمتن والغرب والجرد ، وقاضي نصراني الى النصارى في بلاد كسروان يقضيان بالحق من غير جنحة ولا ميل جسماني .

وتعهدنا اننا لم نقبل على بلادنا مظالم غير مال الاصل السلطاني المرتب منذ القديم على جيوة المرحوم الامير حيدر الشهابي . واذا انطلب زيادة قرش زود على مال المرتب ، نقوم على ردع ذلك ولو قاسينا اشد الاتعاب ومر الاحوال ... والذي يحيد عما محرر يكون الله سبحانه خصمه يجازيه بعاجل الدنيا قبل اجل الاخرة ... والمقاطعجية لا يفرعوا بازود قرش واحد مما يوردوه الى الحاكم من هذه المطاليب والخساير التي تلزم من دون المال الاصلي .

حرر ذلك لاجل البيان والحاجة اليه ... صح صح صح (١٨٢٠) م

قابلينها على انفسهم	قابلينها على انفسهم	قابلينها على انفسهم
بيت بلمع جميعهم	بيت جنبلاط	بيت عماد
بيت ارسلان	بيت بو نكد	بيت عبد الملك
بيت الخازن	بيت تلحوق	اهالي الشوف عموم
اهالي المتن عموم	اهالي الغرب عموم	اهالي الجرد عموم
قابل بما فيه	محرره الحقير	محرر الاحرف الحقير الذليل
فضل الخازن	شرف الدين بن حسين	قاسم هرموش

«اتفاقية بين طوائف لبنان بتوحيد الكلمة ضد المصريين» (١)

الداعي لتحريره

انه يوم تاريخه قد حضرنا الى مار الياس انطلياس المذكورة اسماؤنا به بوجه العموم من دروز ونصاره ومتاوله واسلام المعروفين بجبل لبنان من كافة القرى وقسمنا يمين على مدبح القديس المرقوم **باننا لا نخون ولا نطابق بضرر احد منا كليا بل يكون القول واحد والرأي واحد .**

ونحن جمهور الدروز اذا حدس منا ادنا خلل نكون بارين من ديانتنا ومقطوعين من شركة الدروز **والخطوط الخمسة** وتكون نساؤنا طالقة من السبعة مذاهب ومحرمة علينا من كافة

---

(١) اسد رستم . الاصول العربية ، المجلد الخامس ، الاوراق السياسية لسنة ١٢٥٦هـ ص ١٠٠.

الوجوه وايضاً يشهد علينا مار الياس ، ويكون خصمنا ، وقد اقمنا علينا شيخا جناب الشيخ فرنسيس بن جناب الشيخ حنا هيكل الخازن من غوسطا ، ونحن جمهور النصارى الذي يخون منا يكون ماري الياس خصمه ولا يكون له موته على دين المسيح[١] .

حرر في ٨ ربيع الاخر سنة ١٢٥٦ الف ومايتيني وستة وخمسين (٧ حزيران ١٨٤٠)

كانت الظروف تهيء لتكتل عام ضد الادارة المصرية — داخليا وخارجيا وانتشرت الثورة ضد الحكم المصري ، بعدما اعلن السلطان العثماني عصيان محمد علي لطاعة الخليفة وخروجه عن اجماع المسلمين ، وبعدما اصدر بطريرك الموارنة ، يوسف حبيش ، مرسوم التحريم[٢] ضد كل من لا يشارك في هذه الثورة ، وتحركت الزعامات الاقطاعية بعنف لتسترجع ما كان لها من امتيازات قضت عليها الادارات التي استحدثها المصريون .

نهاية عهد الامارة (عهد بشير الثالث الشهابي ١٨٤٠—١٨٤٢)

كان هذا عهد ثورة واضطرابات وفوضى وخلافات .

الاسباب ؟

اولا ، كان بشير الثالث هذا قليل الشعبية من جهة وقليل الذكاء من جهة ثانية . وقد اعطى اعداء لبنان وهم كثر، اكثر من فرصة للتدخل في شؤون البلاد الداخلية . وذلك بسبب سوء تصرفاته وتهوره . وحاول تقليد طريقة سلفه بالحكم ، بالحزم بالرغم من انه ليس اهلا لذلك ففقد باخفاقه رصيده الشعبي وهيبة الحكم .

ثانيا ، كانت ردة الفعل على هذا العمل من قبل الزعماء الدروز ، وكانوا يرغبون بخلع الامير بالقوة ، فهاجموا دير القمر سنة ١٨٤١ .

ثالثا ، لم يكن حاكم بيروت ، سليم باشا ، ممن يرغبون في توطيد الامن والاستقرار . فاستغل هذا الظرف ليثير الفتنة الطائفية بين المسيحيين والدروز. فارسل الى الفريقين صناديق البارود والرصاص لكي يشعل نار الفتنة .

رابعا ، ولم يكتف الباب العالي بالسياسة التي اتبعها سليم باشا والي بيروت وهي سياسة فرِّق تسد ، بل راح عملاؤه يحوكون الدسائس لاثارة الحرب الاهلية في الجبل لانه كان يعتقد ان من مصلحته ان تتأزم الخلافات فيفسح امامه المجال في تثبيت سلطته المباشرة على الجبل .

خامسا ، وكان الباب العالي قد الحق المدن الساحلية : صور وصيدا وبيروت وطرابلس مباشرة به . واختار بيروت ، خلفا لعكا وصيدا ، مركزا لباشوية عثمانية . وكان همه من ذلك ضبط مراقبة الجبل .

سادسا ، لعب الانكليز دورا في هذه الاحداث . فقد كانوا قد اعتمدوا على المسحيين

---

(١) عبدالله النجار ، **مذهب التوحيد** . العقل ، النفس ، الخيال ، الجدّ ، الفتح .

(٢) محفظة عابدين ٢٥٩ ، وثيقة رقم ٢٢٨ . انظر ايضا ، اسد رستم المحفوظات الملكية المصرية ج ٤ . ص ٤١٦.

لاقصاء المصريين عن المنطقة — اذ كانوا حريصين كل الحرص على الاحتفاظ بطريق الهند وابقائها تحت مراقبتهم المطلقة . وبعد جلاء ابراهيم باشا واتجاه انظار المسيحيين الى فرنسا ، حاول الانكليز ان يستميلوا الدروز اليهم — حتى يوازنوا بين نفوذهم والنفوذ الفرنسي .

سابعا ، وكان الاحتلال المصري قد اثر اجتماعيا وسيكولوجيا في البناء الاجتماعي وفي عقلية مختلف القطاعات . فتولدت هكذا تعقيدات داخلية جديدة . ومن ابرز هذه التعقيدات تداخل القضايا الاجتماعية والطائفية . ففي المقاطعات الدرزية رفض الفلاحون الموارنة — وكانوا قد تحرروا ايام الحكم المصري من صفة «الرعايا» وهي رتبة ثانوية في المواطنية — ان يقبلوا بالرجوع الى الماضي . وكان عددهم يساوي او يزيد عدد الدروز ، عدا عن انهم كانوا اكثر تطورا منهم» ، فكان من الطبيعي ان يطمحوا بلعب دور لا يقل عن دروهم — دور مواطنيهم الدروز ، في ادارة البلاد . غير ان زعماء الدروز لم يستجيبوا لهذا المطلب استجابة ترضي تطور العصر . وكانوا قد قرروا الانتقام من المسيحيين بغزوهم لدير القمر ، ومن الشهابيين برفضهم التسليم من جديد بسلطة آل شهاب . وذلك للذل الذي عانوه في عهد ادارة بشير الثاني . فاعتبروا انفسهم السلطة المسيطرة ، وطالبوا باستعادة الارض والسلطة التي صادرها منهم الامير

وهكذا بدأت حوادث ١٨٤١ بخلاف اجتماعي اقطاعي ، وما لبث ان تحولت الى حرب طائفية اهلية اختلطت فيها على العامة مصالح الوطن بمطامع الاقطاعيين والمبادىء بالاعتبارات الشخصية والمصلحة القومية بالنوازع الغربية .

٤ — الحكم التركي المباشر للجبل

بعد زوال الحكم المصري لجأت الدولة الى الحيلة فارادت ان تظهر الجبل بمظهر المنطقة التي تسيطر عليها الاضطرابات والفوضى فلا تستطيع لذلك ان تحكم حكما اداريا محليا — كان هذا بعدما اخفقت في تنفيذ رغبتها بالغاء استقلال جبل لبنان الاداري وادخاله تحت نفوذها المباشر .

فقامت الدولة بالتحريض على الاضطرابات وخلق اسبابها .

وكانت خلال الحكم المصري قد اشتدت الخصومات وقوي النفور بين الدروز والمسيحيين الذين آزروا الفاتح المصري حليف الامير بشير صديق فرنسا ، والدروز الذين نقموا عليه لانه جرّدهم من سلاحهم — خصوصا وكان اول الامر لا يجرد المسيحيين منه .

وقد وقعت فتنة بين الطرفين عام ١٨٣٧ ولكنها كانت محلية محدودة . غير ان السلطات التركية استغلتها ، بعد انسحاب المصريين ، فقسمت الجبل الى قائمقاميتين : [1] شمالية وجنوبية او بالاحرى مسيحية ودرزية . والتسمية الثانية هي الانسب ، خصوصا من زاوية السلطات المتحكمة ، لانها بتلك القسمة ارادت ان تكرّس التفرقة الطائفية . وهكذا فقد قضي على

(١) وكان لتدخل دول اوروبا في المسألة اثر يذكر و يد طولى في هذا التقسيم .

الوحدة الوطنية التي كان عهد الامارة يعدها من ابرز منجزاته الوطنية وكذلك قضي على الاستقلال الداخلي .

فبالرغم من ان السلطات ، بذلك ، اغضبت اهل الجبل لتدخلها بشؤونهم وشؤونه ، فيظهر ان هذه السيئة لم تكف لتجعل السكان من الدروز والمسيحيين يتناسون خلافاتهم الطائفية ليقاوموا المتحكم بامورهم . ومن هذه الزاوية نرى ان اتفاق الطوائف حول الميثاق الوطني في بداية الاستقلال هو خطوة متقدمة تماما . ولكن اللبنانيين ظلوا مئة عام حتى تعلموا هذه الامثولة . هذا اذا كانوا قد تعلموها فعلاً ! ؟

في سنة ١٨٤٣ وفي سنة ١٨٤٥ و١٨٥٨ تكررت الفتن الطائفية وما كانت هذه الا مقدمات للفتنة التي اشتعلت بشكلها الرهيب في السنة ١٨٦٠ فامتدت الى الداخل .

اسباب هذه الفتنة المباشرة ؟ يعتقد بعض مؤرخي ذلك العهد بانها كانت واهية جدا . ترجع حسب بعضهم الى اصطدام بين دابتين : احداهما لمسيحي والاخرى لدرزي في بيت مري . وقال آخرون، كانت الشرارة مشاجرة بين صبية يلعبون الكله .

فقد قضى نظام القائمقاميتين على الوحدة الوطنية اللبنانية وعلى الاستقلال الداخلي للجبل ولم يمنع نشوب الازمات . لانه لم يفصل فصلا دقيقا بين المتخاصمين .

٥ — فترة انتقال

عمر النمساوي (١٨٤٢/١/١٦)

عقب انسحاب القوات المصرية من بلاد الشام صراع طائفي دموي .

وكان بشير الثالث قد اضطهد الدروز الى حد انهم قدموا شكوى ضده الى الباب العالي وطالبوا بحاكم درزي [1]. ويقال انه اراد ان يعمل على تنصيرهم .

فرأى الباب العالي ان الفرصة مؤاتية لفرض سلطته المباشرة على اللبنانيين . فأعلن خلع بشير الثالث (١٨٤٢) وعين ضابطاً مجري الأصل عثمانيا حاكما على الجبل . غير ان المسيحيين رفضوا هذا الحل الذي قبل به الدروز ، واعلنوا انهم لا يرضون الا بأمير وطني مسيحي .

ولم تختلف سياسة عمر باشا عن سياسة الباب العالي : فرّق تسد . غير انه كان ضحية هذه السياسة . اذ ان الباب العالي ، وقد خشي من التقارب بين المسيحيين والدروز ، استدعى عمر باشا بواسطة ممثلي الدول الاوروبية .

فما ان تحكم عمر باشا النمساوي حتى اضطهد الدروز ، الذين كانوا قد رضوا عن تعيينه سياسيا واقتصاديا ، «بطريقة لا تطاق» . وهكذا فكان الدروز ضد استمرار حكم عمر باشا النمساوي على لبنان . كانت غايتهم الحكم الذاتي ، فلربما اعاد اليهم امتيازاتهم السابقة .

وكان المسيحيون ضده كذلك ، ولكن لسبب مغاير . كانوا يسعون الى عودة الحاكم الشهابي المسيحي .

(١) راجع مجموعة المحررات السياسية ، الجزء الاول ، ص ٥٠ — ٥٢ . وكذلك ، عبد العزيز نوار ، **وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث** ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٣٥٦ .

وكانت فرنسا وبريطانيا معا ضد عودة الحكم العثماني المباشر الى لبنان ، وربما لاكثر من غاية .

وهكذا لم يتم عمر باشا النمساوي سنة في حكم الجبل من كانون الثاني ١٨٤٢ حتى اقرار نظام القائمقاميتين في اواخر السنة ذاتها .

تقييم حكم عمر باشا النمساوي ، وتقديم حكم القائمقاميتين

جاء ذلك في رسالة كتبها ستراتفورد كاننج Stratford Canning وكان سفير بريطانيا لدى بلاط السلطان ، وقد لقب لسلطته ، بسلطان تركيا غير المتوج .[1]

٦ — صفات عهد الامارة المميزة

ولكن ، وقبل الانتقال الى عهد القائمقاميتين ، ينبغي ان نتذكر ابرز الصفات التي تهمنا في عهد الامارة — واول ما ينبغي تذكره هو ان الاتراك كانوا دائما ينظرون الى استقلال لبنان بعين من الحذر والغيرة . وقد عملوا ما استطاعوا للتنكر لهذا الاستقلال وبالتالي لفرض سلطتهم المباشرة على الجبل . وقد تجلى ذلك بادىء ذي بدء في لعبة صراع القوى التي دخلها الاميران فخر الدين وبشير . ثم انتقلت هذه اللعبة الى صراع دولي .

وهكذا فيتميز عهد الامارة عدا عما ذكرناه ضغوط الاتراك وتحركات الامراء الاستقلالية ، بصفات بارزة اهمها :

تحقيق وحدة الاراضي اللبنانية ، ونوعا من الوحدة الوطنية . الاستقلال الداخلي النسبي . نظام الاقطاعية ، وضربها .
بعض المنجزات الوطنية . الانفتاح على الغرب . الاحتلال المصري والثورة عليه . غزوة نابليون لمصر ، ومن ثم لعكا . عامية انطلياس ، ومؤتمر انطلياس لجمع الكلمة تهيئة للثورة ضد المصريين .

وبانتهائه ، بارتماء لبنان في احضان الدولة العثمانية ، التي كانت تتفاعل وعلى صعيد السلطة فيها ، محاولات جدية للاصلاح ، وتعبر هذه المحاولات عن ذاتها تعبيرا واضحا في خط كلاهنه الهومايوني ١٨٣٩ — وهي وثيقة دستورية تبغي تحقيق المساواة بين رعايا السلطان .

---

(١) راجع نادر العطار ، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة** ، الجزء الاول ص ٢٩٢ — ٢٩٣.

الفصل الثالث

المسألة الشرقية وتدويل المسألة اللبنانية

مراحل

المسألة الشرقية وعهد القائمقاميتين

« المسألة الشرقية » هو الاسم الهين واليسير الذي يطلق على « ذلك التشابك » المتقلب الوعر من مصالح متضاربة ، ومن شعوب متنافسة ، ومن اديان متنابذة ، يقنعها بقناع شفاف « هو هذا الاسم بالذات [1] .

ترجع جذور المسألة الشرقية الى وجود الاتراك العثمانيين في اوروبا ، واستيلائهم على مدينة القسطنطينية — « ذلك الموقع الفريد الملوكي المنيع الرابض على الأرض الاوروبية ووجهه ناحية آسيا — » وسيطرتهم كأسياد مسلمين على شعوب مسيحية ، « فمنذ ان ظهر الاتراك في اوروبا نشأت مسألة شرقية » [2] .

اطلق الاسم على الأرجح في مؤتمر فيرونا سنة ١٨٢٢ « ليشمل المشكلات الدولية التي كان ينطوي عليها انحلال الامبراطورية التركية الوشيك » . فهي تنطوي على المصالح المتضاربة والتنافس العنيف الذي وقع بين الدول الاوروبية والشرق الأدنى في مجالات الدين والسياسة والاقتصاد وتوازن القوى العسكري والستراتيجي .

وينقسم تاريخ المسألة الشرقية الى ثلاث مراحل :

المرحلة الاولى

بين القرن الرابع عشر واواخر القرن السابع عشر . في هذه الاثناء كانت الامبراطورية العثمانية دولة قوية تشيع الرعب في اوروبا لميلها الى الحروب والفتوحات ولتمكنها من احتلال البلقان ومن بلوغ مشارف فيينا مرتين : الاولى في سنة ١٥٢٩ ، والثانية ، في سنة ١٦٨٢ . في

(١) John Morel
(٢) Albert Sorel

هذه المرحلة كانت ، على لغة غيبون ، «الصاعقة العثمانية» .

وفي هذه الاثناء كانت دوافع المسألة الشرقية كراهية الاتراك وبغضهم عسكريا وعرقياً ودينيا . وفي هذه المرحلة كان الاتراك يشكلون تهديدا حقيقيا للنظام السياسي والاجتماعي في اوروبا .

المرحلة الثانية

وتمتد هذه المرحلة من اواخر القرن السابع عشر حتى اوائل القرن العشرين .

وفي هذه المرحلة انقلبت الآية : اصبحت الان الدول المسيحية في اوروبا تشكل خطرا على الاتراك ينذر بزوالهم من الوجود . وفي نهاية المطاف تختزل المسألة الشرقية ، في هذه المرحلة في السؤال : اية دولة او اية دول ، ستكون وارثة لهذه الامبراطورية الغنية الشاسعة الاطراف؟

وفي اثناء هذه المرحلة تشابكت قضايا المسألة الشرقية وقضايا هذا الشرق ،وخصوصا لبنان، تشابكا اثر تأثيرا قويا وفعالا في تقرير مصير هذه المنطقة . ففي اثنائها غزا نابليون مصر وتعاظمت قوة محمد علي — الامران اللذان دفعا بالدول الاوروبية العظمى لتركيز اهتمامها على الشرق الادنى . [١]

المرحلة الثالثة

تبدأ هذه المرحلة ببداية التفكير الجدي فيما بين الدول الغربية بحل المسألة الشرقية حلا نهائيا. وكان ذلك بالاتفاق على تجزئة الامبراطورية العثمانية . وحصل ذلك ابان الحرب العالمية الاولى .

وهذا ما يميز هذه المرحلة من تاريخ المسألة الشرقية عن المرحلة السابقة : اذ ان المرحلة السابقة تميزت بعدم الاتفاق بين الدول الاوروبية على كيفية تقاسم الارث العثماني . وبقيت الدولة العثمانية لمدة بفضل عدم الاتفاق على مصيرها ، وسادت المنافسة بين الدول الاوروبية العظمى . وكان بقاء الدولة العثمانية لا حباً بها بل للحفاظ على ميزان القوى بين الدول الاوروبية الكبرى : روسيا والمانيا وفرنسا وانكلترا .

الواقع ان فكرة تقسيم الامبراطورية العثمانية كانت قد اختمرت عندما توصلت بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا ، بعد تردد طال امده ، الى عقد اتفاق سري مع روسيا في شهر اذار سنة ١٩١٥ ، تذعن بموجب هذه الاتفاقية ، فرنسا وبريطانيا الى مطالب روسيا ، فاذا ما انتصر الحلفاء في الحرب فستضم روسيا المضايق واستانبول .

وعليه وافقت روسيا على الاعتراف «بحقوق بريطانيا العظمى وفرنسا في الممتلكات العثمانية الاسيوية» [٢] ووافقت كذلك على ان تكون الاماكن الاسلامية المقدسة والجزيرة العربية

---

(١) راجع بحث هذه المسألة في «عهد المتصرفية» من هذا الكتاب .

(٢) La Reconnaissance des Droits de l'Angleterre et de la France dans la Turquie d'Asie.

ضمن حكومة اسلامية مستقلة » [١]

ويبقى الشق الثاني من القضية : حصة كل من بريطانيا وفرنسا من غنائم الحرب . جاء توضيح هذا بالاتفاقية المتممة لاتفاقية استانبول هذه والتي عرفت ، بشيء من التشويه وعدم الدقة ، باتفاقية سايكس — بيكو ، الاتفاقية التي سماها الفيكونت غري « الاتفاقية الفرنسية البريطانية الروسية السرية حول مناطق النفوذ في آسيا الصغرى » [٢] .

بعض التفصيلات للمسألة الشرقية

فلما كانت الامبراطورية العثمانية دولة قوية ، وكان ذلك بين القرن الرابع عشر واواخر القرن السابع عشر ، كانت دوافع المسألة الشرقية كراهية الاتراك وبغضهم عسكريا وعرقيا ودينيا . اما بعد ان ضعفت وبدأت التقهقر والانهيار ، فاصبحت المسألة الشرقية مسألة تعنى بالمشكلات الدولية المترتبة على انحلال الامبراطورية التركية وتجزءتها التجزءة المناسبة .

« في اثناء النصف الاول [٣] من القرن التاسع عشر وقع حادثان خطيران دفعا بالدول العظمى لتركيز اهتمامها على الشرق الادنى ، وحملاها على التدخل الفعال في شؤون المسألة الشرقية [٤] . وكان اولها غزوة نابليون لكل من مصر وسوريا (١٧٩٨ — ١٨٠١) وثانيهما تعاظم قوة محمد علي العسكرية والانتصارات التي احرزها في حروبه ضد السلطان محمود الثاني (١٨٣٠ — ١٨٤٠) . وكان من نتائج الحادث الاول تدخل بريطانيا العسكري في مصر ، ومن نتائج الحادث الثاني ، اولا ، تدخل روسيا ، ومن ثم ، تدخل فرنسا ، واخيرا تدخل بريطانيا في شؤون الشرق الادنى . وقد هزم كلاهما ، نابليون ومحمد علي .... فكان ان اصيبت سمعة فرنسا والمكانة التي كانت تحتلها بصدمة عنيفة ، وبرزت بريطانيا كدولة تحمي استقلال تركيا السياسي وتصون سلامة اراضيها » [١] .

وبعد هزيمة نابليون نشأت خلافات خطيرة بين بريطانيا وفرنسا حول شؤون الشرق الادنى . وكانت تلك الخلافات نتيجة لتغيير جذري في سياسة بريطانيا نحو الامبراطورية العثمانية — تغيير من « موقف الانتظار والترقب » الى موقف « التدخل الفعال » . وكان هذا التغيير هو بدوره نتيجة لعاملين : الاول ، ارتماء تركيا في احضان روسيا التي ادت الى توقيع معاهدة

---

(١) راجع كذلك معاهدة اسطانبول

E. Laloy. Les Documents Secrets des Archives du Ministère des Affaires Etrangères de Russie, pp. 107-109.

(٢) Viscount Grey, *Twenty Five Years*, Vol. II, p. 236.

(٣) الاصح في اواخر القرن الثامن عشر.

(٤) الاصح القول في شؤون الامبراطورية العثمانية .

(٥) زين نور الدين ، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢٤.

اونكيار — اسكلسي [1] والثاني ، انتصارات ابراهيم باشا ، بمساعدة ومساندة الفرنسيين ، على الجيوش التركية في قونيه وكوتاهية ونزت .

وهكذا ، وفي ايلول سنة ١٨٤٠ قصف اسطول مشترك [2] بقيادة الاميرال تشارلزنابير مدينة بيروت وجونيه وجبيل وعكا . ثم انزل جيشا تركيا يتراوح بين ١٠ و١٥ الف رجل في اماكن مختلفة من الشاطىء ولاسيما على مقربة من نهر الكلب وجونيه ، ووزع السلاح على الفلاحين في لبنان وراح يحرّض اللبنانيين على الثورة [3] ضد ابراهيم باشا .

ووقع في ١٨٤١ في لندن ، على معاهدتين : الاولى ، تعطي محمد علي مصر ملكا وراثيا ، والثانية ، وتعرف بمعاهدة المضائق ، تعيد الى السلطان حق التمسك بالمبدأ الذي يمنع مرور السفن الحربية في البوسفور طالما تركيا في حالة سلم . وهكذا الغيت الامتيازات التي اكتسبتها روسيا بمعاهدة اونكيار — اسكلسي . (Unkiar Skelessi)

وبالنسبة الى الامبراطورية العثمانية كانت هذه الحوادث ذات نتائج خطيرة الشأن :

اولا : ان الهزائم النكراء التي الحقها محمد علي وابنه ابراهيم بالجيش التركي اظهرت ضعف الامبراطورية العثمانية .

ثانيا : ان السلطان فقد فعلا جزءا من ممتلكاته ، مصر لمحمد علي وذريته ، بالرغم من انه ظل ، اسميا ، سلطان البلاد .

ثالثا : الاصلاحات الغربية الحديثة التي ادخلت الى مصر وسعت الشقة بين مصر وسائر الولايات التركية .

رابعا : وهذه الاصلاحات جعلت الاقلية العربية المثقفه تتطلع بشوق الى ادخال مثلها الى ولاياتهم .

خامسا : وكان لعرض العضلات من قبل الاساطيل الحربية الغربية اثر عميق في نفوس الناس ، مما شجع اولئك الذين كانوا يقاسون من سوء الادارة والحكم على الامل بان هذه الدول المتفوقة ستهب ، اذا ما هم هبوا ، وكافحوا من اجل التحرر من حكم الاتراك ، الى نجدتهم ومساعدتهم بما لديها من وسائل فعّالة .

اما بالنسبة الى لبنان فقد أدت تأثيرات تلك الأحداث ، متلاقية ومتفاعلة ، الى تدويل القضية اللبنانية من جهة وتقسيم لبنان الى قائمقاميتين من جهة ثانية . فقد بحثت الدول الاوروبية الخمس الكبرى الشؤون اللبنانية ، ففي ٢٧ ايار ١٨٤٢ حضر ممثلو النمسا وفرنسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا مؤتمر اسطنبول . ونرى نتائج هذا المؤتمر في مذكرة رد بها الباب العالي بتاريخ ٧ كانون أول سنة ١٨٤٢ على كتاب سفارة انكلترا في اسطنبول .

(١) بموجب هذه المعاهدة تغلق تركيا الدردنيل «في وجه جميع الاساطيل ما عدا الاسطول الروسي» . وقد هز هذا النص اركان السياسة التقليدية الانكليزية سياسة «الترقب والحذر» .

(٢) تألف هذا الاسطول من ٢٣ سفينة حربية بريطانية و٥ تركية و٣ نمساوية .

(٣) راجع نص نداء تشالز نابير بهذا المعنى ، في زين زين ، المرجع المذكور ص ١٨٩ — ١٩٠ .

المذكرة : اعتراف الدولة العثمانية بحق الدول الاوروبية بالتدخل ،

وتعتبر هذه المذكرة — هذا الرد — اول اعتراف رسمي من قبل الدولة العثمانية للدول الاجنبية المذكورة بحق التدخل في شؤون لبنان وبالتالي في شؤون الشرق الاوسط .

تنص المذكرة على ان الباب العالي ، رغبة منه بالاخذ بنصائح اصدقائه من دول اوروبا ، **قد قرر ايفاد اسعد باشا الى جبل لبنان لاصلاح ادارته . وكلف ايضاً باختيار قائمقميتين : واحدة للدروز وثانية للموارنة .**

وفي هذه المذكرة سجلت تركيا كما سجلت الدول الاوروبية الخمس انتصارا ينبغي ان لا ينسى . اعتبرت الدول الاوروبية هذه المذكرة انتصارا لانه ، بموجبها قد اقرت تركيا رسميا بتدخل تلك الدول في شؤون الامبراطورية العثمانية . ومن جهتها اعتبرت تركيا انها ربحت معركة سياسية بفضل اعتراف الدول الغربية بتقسيم لبنان . وهذا ما كانت تركيا تتمناه وتسعى اليه .

القائمقاميتان (١)

تمتد القائمقامية الدرزية «من طريق الشام في انحدار ظهر كبير الى صيدا» ومركزها بيت الدين ، واسندت الى الامير احمد ارسلان .

والقائمقامية المسيحية « تمتد من طرابلس الى طريق الشام وفي جملتها المتن وفصل عنها جبيل وبلاد الشمال» واسندت الى الامير حيدر اسماعيل اللمعي واتخذ من بكفيا مركزا له .

وقام الاكليروس الماروني بحملة دعاية دولية واسعة النطاق لضم بلاد جبيل وجبة بشري الى القائمقامية المسيحية . فارغمت الدول الكبرى الدولة العثمانية على ضمها الى تلك القائمقامية بتاريخ ١٤ تموز سنة ١٨٤٣ .

— اما اللبنانيون فشعروا مباشرة بنتائج التقسيم غير المستساغة .

نشأت مشكلة اقليات في كلتا القائمقاميتين . اذ كانت القائمقامية المسيحية تضم عددا من الدروز كما كانت القائمقامية الدرزية تضم عدداً من المسيحيين . والعدد في الحالين كبير ولا بأس به . **وهكذا نشأت مشكلة الاقليات .**

وطرحت لهذه المعضلة الطائفية السياسية حلول اربعة : الخضوع الجغرافي ، والخضوع الشخصي او بالاحرى الطائفي وتبادل السكان ،والمناطق الحرة .

١ — حل تبادل السكان لم **يف بالغرض** . اذ ان تطبيقه يخلق مشاكل اعوص من **المشاكل التي ينوي حلها .**

٢ — المناطق الحرة تسكنها الاقليات في كل قائمقامية . ولكن ، ونظرا ، لصغر الارض ، صرف النظر عن هذا الحل كذلك .

---

(١) انقسمت ارض فينيقيا القديمة الى قسمين متساويين تقريبا : القسم الجنوبي الذي يبدأ من جنوب بيروت ، حتى الحدود الفلسطينية ، وقد كان يتبعها القدس ، والقسم الشمالي الذي يمتد من شمال بيروت حتى طرطوس ، وكان يؤلف مع طرابلس عاصمته منطقة «كونتيته طرابلس» الفرنجية (جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ،ص ٢٨٦) .

٣ — اما الحل الطائفي او الشخصي وهو خضوع المسيحيين اينما وجدوا للقائمقام المسيحي وكذلك جميع الدروز ، بقطع النظر عن مكان وجودهم ، الى القائمقام الدرزي ، اما هذا الحل فقد قال به المسيحيون الموارنة ودعمتهم به فرنسا .

٤ — بقي الخضوع المكاني او الجغرافي . وهذا ما ركز عليه الدروز وساندهم به قنصل بريطانيا .

في ضوء هذا الاختلاف بالرأي وفي ضوء التدخل التركي لازكاء نار الخلاف ، وفي ضوء التدخل من قبل القطاع الاقطاعي لتسخير النتيجة لمصلحته ، تأزمت الحالة .

وكان الباب العالي قد ارسل خليل باشا (من قادة الجيش البحري التركي) لحل الازمة اللبنانية ، فواجه خليل هذا ، وتجاه جميع المتناقضات لهذه الحالة ، حالة معقدة غير قابلة للحل . وكان الطريق الوحيد المفتوح امام الجميع هو طريق تجدد القتال .

وفي ٢ ايار ١٨٤٥ ، تجددت الحزازات والمشاكل الطائفية . وجاء شكيب افندي ليحاول تهدئة الأمور ، فلم السلاح من الاهالي وطلب من القناصل عدم التدخل . وبعد دراسة وضع «ترتيباته» . فاقام مجالس ادارة الى جانب القائمقام وبهذا انهى عهد القضاء الاقطاعي واعطي القائمقامان ومجلسها جميع الصلاحيات الداخلية والادارية والقضائية والمالية (ومنها توزيع الضرائب وجبايتها) .

وهكذا ضرب الاقطاع . واستفاد الفلاحون فتخلصوا من اعمال السخرة ، ولكن المشاكل الجوهرية بقيت عالقة .

تقييم معاصر لنظام القائمقاميتين

في تقرير رفعه المطران نقولا مراد الى وزير خارجية بريطانيا اللورد ابردين جاء :

«بيان بالحوادث التي جرت بعد تعيين قائم مقامين في لبنان احدهما ماروني والاخر درزي سنة ١٨٤٢ واستلامهما زمام الامور في اول كانون الثاني سنة ١٨٤٣ :

«ان الفوضى الضاربة اطنابها الان في لبنان بسبب تدخل الباشا واعوانه ، فالقتل والسلب متواصلان بحيث لا يستطيع المرء الابتعاد منفردا عن مقره مسافة ساعة دون ان يكون مصحوبا برجال مسلحين لحمايته وكثيرا ما يعثر على جثث القتلى ملقاة في الطرقات على بعد ربع ساعة او نصف ساعة من بيروت فاذا ما رفعت الشكوى للقائم مقامين اجابا انهما لا يستطيعان شيئا . واذا ما التجأ المرء الى الباشا طالبا معاقبة القتلة كان جوابه : «لا بأس فلا أهمية للمسألة» . ان اسرتي حبيش ودحداح هما في نزاع دائم توشك ان تفني احداهما الاخرى وقد قتل من الاولى اربعة ومن الثانية واحد وافراد الاسرتين في حالة تسلح دائم يسعون للفتك ببعضهم البعض . اما موقف الاهلين فحرج بين هاتين العائلتين وقد التمسوا من القائمقام ان يبادر الى اصلاح ذات البين بينهما لتوطيد اركان الراحة . فاجاب انه يعجز عن ذلك لان الباشا لا يريد ان يسود الوئام في جبل لبنان .

«وقد اوجبت الاتفاقيات السابقة المؤرخة في سنة ١٨٤١ على لبنان ان يدفع ١٢٠٠ كيس

جزية و٢٣٠٠ كيس لحكومة الجبل لتأمين رواتب موظفيها ونفقات القضاء وغير ذلك ، الا ان الباشا استولى على جميع هذه الاموال بأمر من الباب العالي بعد ان دفع اموالا للقائمقامين ليكونا آلة في يده وطوع ارادته . ولكما ارادا القيام بواجبهما اظهر لهما الباشا استياءه وريبته فيهما وهددهما بالعزل والطرد .

«ليس هذا فحسب ، بل ان الباشا استولى على عوائد الاوقاف المخصصة للخير العام مجبرا القائمقام الماروني على دفع (١٠٨) الاف قرش لسد العجز الناجم عن هذا الاغتصاب ، وجميع هذا مخالف لنص معاهدة سنة ١٨٤١ هذا وقد عمت الفوضى ايضا الدروز الذين اقتتلوا حديثا في احدى القرى واسفرت المعركة عن ثلاثة قتلى وكثير من الجرحى حتى اضطر الفلاحون الذين يحرثون الارض الى حمل السلاح ويدهم على المحراث كما ان قدري بك قائد قوات دير القمر اثار اقتتالا في اواخر شهر كانون الاول سنة ١٨٤٣ بين الدروز والمسيحيين ثم امر بنهب الاخرين وقتلهم فقتل وجرح الكثيرون .

«لقد كان في عداد شروط الاتفاقية المعقودة في الاستانة في ٧ كانون الاول سنة ١٨٤٢ ان الحكومة ستستدعي من سورية جميع الالبانيين فلم تبر بعهدها وهم يشاهدون في سورية كل يوم مع زعيمهم عباس لاسيما في بيروت ونفوذهم في هذه المدينة لا يقل عن نفوذ الباشا . وفي ٨ شباط دخل الالبانيون الى جبل لبنان مع بقية الجنود الاتراك واقترفوا فظائع كثيرة . وقد اخذ باشا بيروت بواسطة القائم مقام (٦٠) الف قرش من اقطاعة كسروان قبل تنفيذ امر الاستانة القاضي باعفائها من الضرائب مدة ثلاث سنوات تعويضا عما اصابها من الخسائر في سنة ١٨٤٠ فحدث من جراء ذلك خلاف كبير بين كثيرين من افراد الاسرة الخازنية لان قسما من افرادها واتباعهم ثار وحرّض الشعب على التمرد على القائم مقام والباشا ، مما سبب الكثير من الاضرار . وقد اصبح كل فرد من الاسرة الخازنية تابعا لحزب مختلف والباشا مسرور بهذا الانقسام .

«ان الباب العالي عين برضاء السفراء قائدا تركيا في دير القمر وضواحيها خلافا لمعاهدة سنة ١٨٤٢ وفوضه ان يعين في كل قرية زعيما درزيا واخر مسيحيا بحيث يصبح مجموع الزعماء ٦٠ الى ٨٠ في القرى الثلاثين او الاربعين الموجودة ، وهو تدبير من شأنه الاجهاز على لبنان بشكل كامل .

«وعلى ذلك فان حماية اوروبا للبنان قد اثارت عليه حقد الاتراك الشديد الذي ادى الى خراب يقتضي اكثر من مائة سنة للعودة الى الحال التي كان عليها في سنة ١٨٣٩ والى حرمان الاسرة الشهابية ، المدافعة الوحيدة عن لبنان ، من حكم الامارة وفقدان جميع الامتيازات القديمة وتجزئة البلاد واخضاعها الى عدة زعماء متناقرين .

«وبعد هذا الايضاح الذي هو جزء خفيف من الفظائع التي ارتكبت في لبنان يتسنى لحضرتكم الحكم فيما اذا كانت الراحة سائدة فيه وتمّهد لكم الاسباب التي يمكن الدول الاستناد اليها لاعادة حالة الاستقرار التي خسرها لبنان بكل اسف» .

يمكن للقارىء المتفحص ان يقرأ ، تلميحا وتوضيحا ، مجمل القضايا والاتجاهات وضروب الاحداث التي عصفت رياحها بلبنان القائمقاميتين .

ترتيبات شكيب افندي (١٨٤٥)

ولما لم ينجح تطبيق نظام القائمقاميتين بتوطيد الرغد والهناء والامن في الجبل ، جاءه موفد تركي اسمه شكيب افندي بغية تحقيق هذه الامور . فحدد شكيب افندي لنظام القائمقاميتين نظاما مكتوبا عرف باسم ترتيبات شكيب افندي :

يلحظ هذا النظام مجلسا في كل قائمقامية .
تتمثل في هذا المجلس الطوائف بوكلاء يعاونون القائمقام .

وتنتدب جميع الطوائف الكبيرة مندوبين : الموارنة والروم الارتوذكس ، والكاثوليك ، والسنة ، والدروز ، فيصبح عدد المندوبين في المجلس من هؤلاء عشر مندوبين ، اثنين عن كل طائفة . ويزاد عليهم مندوب واحد عن الشيعة . فيصبح عددهم احد عشر مندوبا .

واعطي هذا المجلس صلاحيات ادارية ومالية وقضائية . وكان يسمى ، عندما يجلس للقضاء ، مجلس المحاكمة الكبير.

فهذا النظام المكتوب ، ترتيبات شكيب افندي ، هو اول نظام للحكم في لبنان يستند الى الطائفية .

وهكذا وبالرغم من ان الطائفية كانت ولم تزل من ثوابت التاريخ اللبناني اجتماعيا وسياسيا ودينيا ، فانها قد اكتسبت الان ، وعلى يد شكيب افندي ، ليذكر «بالخير» ، بعدا قانونيا ودستوريا جديدا .

«ولنذكر ان هذا التجزوء الطائفي والسياسي للبنانيين ، هذا العهد ، انما هو نتيجة ظروف محلية طبيعية وهو احد الثوابت التاريخية لهذا البلد . في العصور القديمة كانت فينيقيا تقريبا دائما مقسومة الى عدة دول — مدن مستقلة ذاتيا ، ولكل واحدة منها عائلتها الحاكمة ، والهتها الخاصة . كما نعرف ايضا ان جميع سكان فينيقيا اللبنانية كانوا يقسمون الى طائفتين كبيرتين : اتباع الاله ايل واتباع الاله بعل» [(١)]

وحتى لا تلتصق تهمة بهتانا بالغريب ، نسارع الى القول ان هذا الاتجاه في اكتساب الطائفية صفة قانونية دستورية قد تزايد مع الايام . فنراها في «٦ و٦ مكرر» وفي الدستور ، ولو بشيء من الفخر ، وفي نسبة التمثيل النيابي ٥/٦ وفي نصوص القوانين للادارة المنظمة ١١١و١١٢ التي صدرت على عهد الرئيس فؤاد شهاب . [(٢)]

---

(١) جواد بولس ، **تاريخ لبنان** ، ص ٣٣٧ .

(٢) ادمون رباط ، المرجع المذكور سابقاً ، ص ٣٤٧ ؟

لم يمض وقت طويل على تطبيق نظام القائمقاميتين حتى اصطدم الدروز والموارنة مجدداً اصطداما دمويا. وعكس هذا النزاع نزاعا داخل تركيا نفسها بين حزبين: معتدل ومتعصب [1].

وكان الموارنة، وتدعمهم فرنسا، يعارضون هذا النظام معارضة شديدة [2]. وكانت تلك الاصطدامات مناسبة «للجدل الشديد» في البرلمانات الاوروبية، لاهتمامها بالقضية اللبنانية. ومن الامثلة الكثيرة على هذا الجدل، واحد تناول التهم ضد الحكومة الفرنسية من قبل أحد المعارضين وجواب [3] وزير الخارجية الفرنسية (غيزو) عليه في البرلمان الفرنسي بتاريخ ١٥ تموز سنة ١٨٤٥.

مما جاء في هذا الجواب:

«لا ريب انه لم يجل في خاطر المسيو دى مونتالامبر ان على فرنسا أن ترسل جنوداً الى سوريا لمنع القلاقل اذ ليس في وسعها أن تعمل سوى ما يوليها نفوذها بتنبيهها الحكومة العثمانية الى ما هو جار في سوريا لتراقب سلوك مأموريها وتشدو عليهم ليأتمروا بأمرها بحيث تكون ادارتها منظمة فعالة نفاذه. وليس أصعب من اجراء هذه الاصلاحات في تركيا فكيف يطلب الينا ادخالها بتمامها فجأة في بلاد أكثر اضطراباً من سائر ولايات السلطنة.

«أنا لا أرفض القيام بهذه المهمة التي جعلنا تحقيقها مرمى غايتنا انما أكرر ما قلته سابقاً أن دون ذلك مصاعب كثيرة ولا أمل بالنجاح الا بالصبر ومواصلة السعي. وليثق المسيو مونتالامبر أننا لا ننفك عن مساعينا ولا نعدل عن فكرة اعادة طريقة الحكم القديمة الى لبنان لأنها

(١) «فالنزاع بين هذين الحزبين قد امتد من الاستانة الى سائر ولايات السلطنة واستفحل فيها أكثر من الاستانة. وما جرى في سوريا هو من هذا القبيل. فالحزب المتعصب يعتقد ان ادارة الشؤون قائمة بمعارضة الاثنين بعضهما ببعض ويحلم بابادة الدروز بواسطة الموارنة وبالعكس، بانتصاره تارة لفريق وطوراً لآخر وعضدهما تباعاً، له أتباع بين أرباب السلطة التركية وفي صفوف الجيش ذاته. واجرأ على القول ان ليس له مريدون في ديوان الوكلاء في الباب العالي. ومع أن نية الديوان منصرفة اليوم الى ادخال الاصلاحات المؤاتية الى ادارة السلطنة العثمانية وهي محور سياسته رأينا أرباب السلطة في سوريا يتنكبون عن الطريقة التي تريد الحكومة ان يلتزموها». (من خطاب لوزير خارجية فرنسا المسيو غيزو بتاريخ ١٥ تموز سنة ١٨٤٥ في البرلمان الفرنسي).

(٢) تظهر هذه المعارضة في وثيقة «عرضحال» تذيلها تواقع ٦٢ شخصية من العائلات اللبنانية واختامهم قدّمها هؤلاء بتاريخ ٢٠ كانون الثاني ١٨٤٤ وجميعهم من النصارى، الى الحكومة البريطانية، راجع نص الوثيقة في نسيب الخازن، الأصول التاريخية (١٩٥٦)، المجلد الثاني، الجزء الثالث، ص ٣٢٢.

(٣) يراجع لهذا الجواب، مجموعة المحررات السياسية، الجزء الأول، ص ١٩٩ — ٢٠٤.

الطريقة الفضلى ولا نحجم عن اصلاح الادارة التي بلي بها لبنان وكانت أول الأمر غير وافية فاصبحت اليوم سيئة .

«وليتيقن المسيو دى مونتالامبر اننا باتفاقنا مع سائر الدول الاربع لنعمل سوية على صيانة المصالح المتوجب علينا حفظها في الشرق لم نكتب على نفسنا عهداً بعدم التدخل الا باتفاق الدول الخمس ولم نغل ايدينا ولم نتنازل عن حقنا بالانفراد في حماية مسيحي الشرق كلما استطعنا وتوجبت علينا ولم نعدل عن اجراء مفعول هذه الحماية مستقلين كلما رأينا الظروف مناسبة . لقد أقدمنا على تسوية بعض المسائل باتفاق الدول الخمس حين رأينا الاتفاق على تسويتها في العاجل طبقاً لمصالح الاهلين أفضل من الانفراد بها وعندما تحققنا أن في وسعنا الاستقلال بتسويتها لم نترك مقدار ذرة من امتيازاتنا القديمة .

«... الامراء اننا بحاجة الى زيادة التوفيق بين آرائنا وآراء الحكومة البريطانية في الحوادث الجارية في لبنان وفي أسبابها والوسائل الجدية الكافلة معالجتها اذ يوجد بعض التباين في الآراء بخصوصها بين معتمدي الحكومتين في سوريا . وأنا لا ارتاب بل اؤكد أن الحكومتين تنتظمهما نية واحدة وهي عدم السماح بتجدد الفظائع التي جرت في لبنان وتسليم الموارنة ليد الدروز أو بالعكس . فان الوزارة الانكليزية تشاطر الحكومة الفرنسوية رأيها في هذا الشأن وأجلها عن التهور بسياستها والحط من شأنها ونهجها سياسة حزب تركيا القديم الذي أشرت اليه آنفاً وجل عنايته موجهة الى ابادة الدروز بواسطة الموارنة وهؤلاء الآخرين بيد الأولين . كلا فالحكومة الانكليزية لا تنوي ذلك بل تريد مثلنا أن يعود الأمن والعدالة الى نصابهما في لبنان . على أنه ليس بخاف أننا ما اتفقنا بعد كل الاتفاق على الحوادث وأسبابها وأدويتها وانما نحن باذلون ما بوسعنا لايقاف الحكومة الانكليزية مثلنا على جلية الأمر ولمزيد الاستثبات من صحة الحوادث لتمكين الوفاق بين الحكومتين بحيث يخرج من حد الرغبة الى الاتحاد في الرأي ...

«... اننا في سنة ١٨٤١ أي منذ عدة سنوات لما شرع في الاستانة بالاهتمام بشؤون سوريا توقعنا هذه الحوادث بل تكهنا عنها لحكومة الاستانة . وفي الوقت ذاته عملنا كل ما هو بطاقتنا لتلافيها . ومنذ ذلك الحين افتكرنا ان الغاء طريقة الحكم القديمة في سوريا وقوامها ادارة وحيدة وطنية مسيحية يبقي سوريا في براثن فوضى محزنة . وقد اعلنا ذلك لكننا كنا ولا يمكن حضرة الخطيب أن ينكر — في موقف غير مناسب للانتصار لمسيحيي سوريا . فلقد كنا أهملناهم حديثاً في مقاومتهم باشا مصر وقد عضدنا الباشا ليس فقط ضد الباب العالي بل أيضاً ضد موارنة سوريا الناهضين عليه مما أضعف أخيراً موقفنا في الاستانة أيضاً عندما كنا نخاطب الدولة العثمانية بشأنهم . فمن جراء ضعف موقفنا هذا بل رغبة بازالة هذا الوهن اضطررنا الى الاتفاق مع سائر الدول لحملهن على الاشتراك في السعي معنا لأن موقفهن بشأن سوريا كان بفضل موقفنا وتوصلاً الى اعادة طريقة الحكم القديمة في سوريا وهي على رأينا الوحيدة الصالحة لايجاد قليل من الأمن والعدالة . وقد استعملت لفظة «بعض الأمن» لأن الأمن والعدالة لم يكونا موطدين تماماً حتى

في عهد الأمير بشير الذي يتاق اليه اليوم كثيراً . ولذلك التزمنا على ان نقتصر في ذلك التاريخ على اشراك مساعينا مع مساعي سائر الدول حصولاً على الاعتراف بمبدأنا وقوامه ان لا يقام في سوريا ادارة مسلمة بل ان يدير شؤون كل من الأمتين اللتين تقتسمان هذه البلاد رئيس من مذهبها ومن جنسيتها » .

يزيد في قيمة هذا التقرير أنه في الوقت ذاته وصف ، ولو من زاوية معينة ، لأحداث تلك الحقبة ، وللصراعين الداخلي والدولي في هذه المنطقة ، وللنقد الذاتي للسياسة الفرنسية الرسمية في هذه المنطقة على لسان مسؤول وفي نطاق بحث مسؤول — ولو على ظاهره .

الوثيقة

« ... قد كتب فرمان شاهاني يؤذن بتأليف مجلس لدى كل قامقام على مثال المجالس الموجودة في سائر انحاء السلطنة لمعاونته على اجراء وظائفه نظراً في دعاوي الأهلين الخاضعين للقائم مقاميتين الخاصة والعامة وفقاً للعادات القديمة المكانية وللأصول المذهبية والحكم بها في طرائقها طبقاً لنيات جلالة سلطاننا الأعظم المؤسسة على العدالة والانصاف .

« وعليه سيصير تأليف المجلسين كما يأتي بيانه :

كل مجلس من المجلسين المشكلين في جبل لبنان هو تحت مراقبة قائم مقامه الخاص ، وهو رئيسه الطبيعي ، ولما كانت مهام ادارة شؤون الضبط والربط في جبل لبنان كثيراً ما تقتضي غياب القائمقام فينبغي :

١ — أن يختار من بين معتبري الجبل الأكثر وجاهة شخص يعهد اليه مدة غيابه برئاسة المجلس ومناظريه . ونسبته وقت وجود القائم مقام في المجلس نسبة سائر الأعضاء ...

٢ — لما كان أهالي جبل لبنان مقسومين الى طوائف عديدة يجب أن تتمتع جميعها بنعم الحضرة السلطانية فينتخب أعضاء المجلس من الأعيان الأكثر جدارة في كل طائفة . ولكل طائفة أن تختار عضواً خلا القضاة المنتقين من جميع هذه الطوائف فيحضرون الجلسات مع سائر الأعضاء . وقد وكل اليهم خاصة النظر في دعاوى ابناء مذهبهم وفصلها وفقاً لعقيدتهم الدينية . وعليه يؤلف مجلس على الصورة الآتية :

من وكيل قائمقام وقاض ومستشار مسلمين ، وقاض ومستشار درزيين ، وقاض ومستشار مارونيين ، وقاض ومستشار ارثوذكسيين . وقاض ومستشار من الروم الكاثوليك ، ومستشار شيعي فقط لأن قاضي الاسلام يقضي في الطائفتين معاً . وهؤلاء القضاة والمستشارون ينتخبون ويعينون بمعرفة مطارنة وعقال كلتا الطائفتين ... وعليهم أن يعقدوا كل يوم ما خلا أيام البطالة مجلساً للتفاوض في كل المسائل التي يعرضها القام مقام على ابحاثهم وفقاً للطريقة المشروحة ادناه .

وهذه اسماء القضاة والمستشارين الذين عينوا في المجلسين .

......

واذا ثبت على أحد الأعضاء انه سلك سلوكاً مخالفاً للمهمة الموكولة اليه وجب طرده من

المجلس والمبادرة الى تعيين عضو جديد مكانه وفقاً للطريقة التي اتبعت في الانتخابات الحالية أي ينتقى من أهالي المحلات الداخلة في حكم قائمقام المجلس المراد انتخابه فيه ، ويجب أن تتوفر فيه الشروط الثلاثة الآتية :

ان لا يكون استخدم عند المعتمدين الأجانب أو تظلل في الحماية الأجنبية من جراء مشاركته أجنبي وأخيراً لا يكون من سكان القرى الخارجة عن دائرة الادارة الجبلية . ويقتضي توجيه العناية التامة في مراعاة هذه الشروط الثلاثة في تعيين المرشح الذي يجب أن ينتخب بواسطة الاساقفة والعقال بمناظرة قائمقامه ورأيه . ولما كان من الشروط الأولية في انتقاء المرشحين أن تجتمع عليهم آراء الجميع فعلى القائم مقامين وأعضاء المجلسين ان يسهروا على رعاية هذا الشرط الداخل في عداد الواجبات المفروضة عليهم وهم مسؤولون اذا ما اغفلوا التقيد به . وبعد تمام الانتخاب يوقع القائم مقام الأوراق ويرسلها الى دولة مشير صيدا فيدقق فيها ليستثبت اذا كان الشخص المنتخب جامعاً المحرره اعلاه فيوافق على تعيينه نهائياً .

أما الوظائف التي على المجلسين اتمامها والمسائل الخاصة والعامة التي يجب عليها النظر فيها فتوضحها البنود الآتية :

البند الأول : ان من أهم وظيفة المجلسين وخصائصها الاعتناء بتوزيع ويركو الجبل كل سنة بكمال العدل والحق ...

البند الثاني : أما مأمورية المجلسين المذكورين في الدرجة الثانية فهي رؤية مجموع الدعاوى والخلافات التي يجب عليها فصلها والحكم بها وفقاً للعادة القديمة المكانية وطبقاً للعدل والانصاف .

البند الثالث : (من ١ — ٩ نقاط) (أصول المحاكمات)

١٠ (مضابط الويركو يجب أن تكون بالإجماع .

البند الرابع : لا يحق للمجلسين أن يخاطبا باسمها في شؤون وظيفتيها اياً كان الا قائم مقامها الخاص ومحظور عليها ان يتدخلا في الدعاوي مهما كانت بدون امره ...

ولما كانت مصلحة المجلس اهمها قائم بتوزيع التكاليف بحسب اقتدار كل انسان وفقاً لارادة جلالة سلطاننا الأعظم فستوزع وتستوفي على الوجه الآتي :

اولاً — الا يحدث توزيعها ادنى شكوى محقة من قبل الاهالي .

ثانياً — ان تستوفي في وقتها على شرط ان لا تكون داعية الى ظلم المكلف ومقدوريته والاضرار به أو تحميله مصاريف باهظة .

ثالثاً — الا يأخذ الأشخاص الموكول اليهم التحصيل بارة الفرد زيادة عن الويركو المقطوع ...

البند الخامس : حيث أنه من العادة المرعية في البلاد ارسال معتمدين باسم «حواليه» الى القرى لاجل تحصيل الويركو ، وكان لجميع الطوائف الحق في أن تعامل باللطف واللين...ينبغي أن يكون المراد ارسالهم من ابناء مذهب اهالي القرى المرسلين اليهم ... أي أن يرسل مسلم الى

المسلمين وماروني الى الموارنة ورومي الى الروم وهلم جرا . ويعمل بهذه الطريقة متى وجب تبليغ احكام أو اتخاذ وسائل عائدة لخير طوائف الجبل ومصلحتها مع بذل الجهد لعدم اقلاق راحتهم بقدر الامكان ورعاية هذه الأصول وعلى الخصوص اجرائها بكامل الدقة بحق الاديار .

البند السادس : لما كان على اعضاء المجلسين المذكورين ايقاف كل جهدهم ... وتخصيص كل وقتهم ... فيخصص لكل منهم راتب شهري : ٦٠٠ قرش مشاهرة لكل نائب قايم مقام و ٥٠٠ قرش مشاهرة لكل عضو و ٤٥٠ قرش مشاهرة لكل من كتاب اسرار المجلس .

وبناء عليه يحظر على اعضاء المجلس أن يأخذوا من أصحاب الدعاوى هدية أو غيرها مهما كانت ويتوجب عليهم أن يبذلوا جهدهم سلوكاً في جادتي النزاهة والصدق وان يخدموا بامانة سلطانهم ووطنهم وديانتهم وليبقنوا ان كل مخالفة لواجباتهم لا بد أن تجر على رؤوسهم العقاب الذي استحقوه » .

ثورة طانيوس شاهين

ولم تقتصر هموم هذا العهد على المشاكل الطائفية . فقد عرف كذلك ثورات اجتماعية . نخص منها بالذكر ثورة قامت سنة ١٨٥٨ في منطقة كسروان . كان على رأس هذه الثورة بيطار من ريفون اسمه طانيوس شاهين سعاده . ألف حكومة وأطلق عليها اسم جمهورية . قام بهذه الثورة شيوخ شباب ضد مشايخ آل الخازن .

ويعزى بعض أسباب هذه الثورة ، عدا طبعاً عن الفوارق الاجتماعية والمشاكل التي تثيرها ، الى تحريض الاكليروس الماروني الذي كانت اكثريته من ابناء الشعب . حتى ان البطريرك بولس مسعد ، وقد تولى السدة البطريركية سنة ١٨٥٦ ، كان هو نفسه من العائلات الشعبية الكسروانية .

وقيل ان البطريرك ، عدا عن كونه من عائلة شعبية ، وربما لذلك ، كان يضمر حقداً لآل الخازن بسبب تعرض احدى سيداتهم لامه . فقد ارادت امه ان تتجاوز العادات والتقاليد التي تميز بين الاقطاعيين والشعبيين عندما ارادت ان تتزيا بالطرطور لباس المشايخ .

ومما دفع بهذه الثورة انتشار المدارس . وقد ثبت هذا وعياً للواقع الاجتماعي المجحف .

وكان من الطبيعي ان يتنادى بعض الشباب الطموح الى تصحيح ذلك الواقع . وكانت بداية التململات الطبقية في لبنان .

نداء طانيوس شاهين ، بمطالب الفلاحين ، الى آل الخازن والى البطريرك :

« بند أول : الدعاوى العمومية يجري محاسبتها عنيد (عن يد) شخصين منتدبين ، اولهما منتخب من قبلنا والثاني من قبل المشايخ .

بند ثاني : يدفع المشايخ اكلافنا التي تكلفناها بسببهم ، من مصاريف التجولات ، ومصاريف الوكلاء .

بند ثالث : تكون منزلة المشايخ بمنزلتنا في كل شيء بدون استثناء البتة .

بند رابع : ان المشايخ لا يكون منهم احد ما مأموراً (آمراً) علينا .

بند خامس : رسومات المعايدات التي مسنينها علينا بسندات عند مبيعهم لنا محلات من ارزاقهم ، فهذه حيث كانت تحصل جبراً فتكون باطلة ، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً يجب القضاء على الامتيازات الطبقية ، وان تختفي المشايخ من حياة البلاد السياسية ، لانهم غير أهل ليحكموا بالعدل والانصاف ... وفضلاً عن ذلك عمالين يجعلوا أسباب لمضرتنا بواسطة تعديهم ، ويتأكد لدى غبطتكم من المشايخ حيدر ورامح والقس غناطيوس الخازن مع بطرس من ريفون في قرية الجفد من الاهانة والضرب المؤلم الذي من جرى ذلك قد اضحوا متجرحين وطريحي الفراش ولا تخلو من حادث الخطر .

«اذن يجب فك العقدة الفرديانية بحد السيف ، طالما ان الاقطاعية لا تفهم الا هذه اللغة » [1] .

رسالتان ولائحة مطاليب

ولا يغيبن عن الذهن ان ثورة طانيوس شاهين تعتبر امتداداً لعاميتي لحفد وانطلياس في العشرينات من القرن التاسع عشر .

كما وانها تعكس وتتأثر ، وان بنسب مختلفة ، بالاصلاحات الادارية التي تمت على يد الشهابيين والمصريين في عهد الامارة ، والاصلاحات العثمانية المتمثلة في صدور خط كلخانه (١٨٣٩) والخط الهميوني(١٨٥٦) ،وترتيبات شكيب أفندي . اذ جميع هذه تستهدف مساواة الرعية أمام القانون والادارة . ويعني هذا ، ضمناً ، اقتناص الامتيازات التي كانت تتمتع بها العائلات الاقطاعية ـــ والامتيازات التي كانت تتشبث بالدفاع عنها ايما تشبث .

ومن ناحية أخرى ، كانت الكنيسة المارونية ، وكان اكليروسها قد تطور ثقافياً ، قد اصبحت تغدق العطاء الروحي والثقافي والاقتصادي في آن على رعيتها . من هنا سيطرت على الفلاحين قناعة تصور لهم هذه الكنيسة اكثر قدرة من الاقطاعيين على توجيه أمورهم وتدبير شؤونهم الحياتية . وكان جمود المؤسسة الاقطاعية وبخلها نذيراً بنهايتها أو على الاقل بملاقاتها للمتاعب والمصاعب .

ومن الرسالة التالية نرى التعاطف بين الكنيسة المارونية والحركة الشعبية .

«ايها الاب الأقدس ،

المعروض من بعد تقبيل مواطى اقدامكم المقدسة والتماس خير ادعيتكم الرسولية انه صار فتنة فيما بيننا وبين جناب المشايخ بيت الخازن مجتمعين باحدى قرايا كسروان وعمالين يجمهروا ومرادهم يكبسونا بمحلاتنا ويسلبوا نعمتنا فلا نعلم انكان يتموا ذلك ام لا وخشية من ان يكملوا مرادهم مقدمين هذا الاعراض بين ايادي غبطتكم المقدسة مسترحمين من حنيتكم الابوية ان تتبصروا بوقايتنا بما يقتضي حكمت طوباويتكم وبتاريخه قدمنا معروضات لسعادة الجنرال قنصلوس دولت فرانسة الفخيمة وذلك لاجل حياتنا والتبصر بامر وقايتنا وكلشي راجع لامر غبطتكم خلد الله ايام طوباويتكم سيدنا .

(١) يوسف يزبك . ناشر مخطوطة انطوان العقيقي .

عبيدكم اهالي ذوق مكايل » [1]

وهذه رسالة ثانية بالمعنى ذاته تقريباً ، بمدى شهر من تاريخ الأولى ، غير انها اكثر ايجابية — اذ ترفق بلائحة مطالب أو شروط ينبغي أن تتوفر حتى تعود البلاد الى حالتها الطبيعية — منها العلاقات بين الفلاحين والمقاطعجية .

« قدس الاب الاقدس ادام الله تعالى رئاسته ،

غب لثم مواطىء اقدامكم المقدسة والتماس بركتكم الرسولية للدوام المعروض انه غير خاف غبطتكم الهيجان الذي حصل في هذه المقاطعة ومن جرايه انسلبت راحتنا نظراً لوجود الجهلة ، وحيث انه بتاريخه حضر عندنا ولدكم اخونا الشيخ سجعان العضيمي معتمداً من قبل الجمهور الموجود بجهات الذوق طالباً منا الاتحاد الذي يوصل جميعنا للراحة فعلى ذلك نحن اولادكم أهالي القرايا المدونة اسماءنا بذيل هذه العريضة قد صار اجتماعنا في قرية دلبتا في ١٦ الجاري وغب المداولة مع وكلاء كامل جمهورنا قد اتفق رأيهم حيث غبطتكم انوجدتم ريساً روحياً علينا نقدم لغبطتكم بهذه العريضة التي بها نترجاكم ان ترفعوها بالنظر الكريم مع شرح البنودة المرقومة اعلاه لكي بمقتضى حكمتكم الفايقة ملتزمون ذمة ان توصلونا الى حقنا ليس بالحاضر بل تكون دايمه دواماً وحيث ان اولادكم مقدموه عاجزون على الحصول لما تقدم وغبطتكم ملتزمون بالسؤال عن ذلك فنكرر الرجاء قارعين باب عدلكم ورأفتكم الابوية قايلين انظروا حالتنا الضعيفة وانقذونا ممن يظلمنا وأما قضية المأمورية هذه مسلمينها لأمر وارادة غبطتكم فالذي ترونه موافقاً لسياسة احوالنا وتحصل به الراحة العمومية فنحن راضخون لأوامره وحيث ان كل شيء لا ينشرح باعراضنا فالآن حاملون هذه العريضة الذين تعينوا لتقديمها لديكم يعرضون كفاءة وكل شيء راجع لما يصدر به امركم وادام الله تعالى رياستكم مكررين لثم مواطى اقدامكم ، في ١٧ كانون الثاني سنة ٥٩ .

اولاد غبطتكم

اهالي الجديدة شننعير دلبتا عرمون غوسطا بطحا » [2] .

البيان

« بيان البنودة المطلوبة التي من اجلها تحصل الراحة لنا ولجناب المشايخ :

اولا : ان الاموال الميرية يكون توزيعها بمقتضى الاصول مع مال الاعناق على كبير وصغير بموجب اللايحة المرتبة من سعادة شكيب باشا حتى جناب المشايخ ملزومون لدفع الذي يتوزع عليهم من مال الميري والاعناق من دون ان يحملوا الاهالي زوايد بارة الفرد .

ثانيا : التعديات والمظالم واخذ الزوايد من تسافير وخدم والحوالات التي كانت تؤخذ من

(١) رسالة الى البطريرك بولس مسعد . راجع ، انطون ضاهر عقيقي ، **ثورة وفتنة في لبنان** ، ص ١٦٥ — ١٦٦ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ١٦٠ — ١٦٣ .

الاهالي بواسطة تفرقات جناب المشايخ حيث انها خارجة عن قوانين الدولة العلية والترتيبات الخيرية عند تحقيقها بالمحل الذي يتعين ان كان بالمجلس الحالي او خلافه مع كل من فاعل هذه العقوبات والاشياء المغايرة النظام من بعد الاثبات فلتزم الفاعل ان يرد ويدفع ما اخذه تماما .

ثالثا : المعايدات ورسومات .. الذي كان جاريا من جناب المشايخ في بعض محلات او معايدات المشايخ المرتبة عند مبيعهم من ارزاقهم للاهالي فهذه يلزم بطالتها وازالتها بالكليّة .

رابعا : قضية المأمورية التي هي من اعظم المهام كونها لاجل سياسة الاهالي ورفع المظالم والمغايرات فالمأمور لأجل السياسة بمقتضى العدالة والقوانين حتى فيما بعد لا يوجد بواعث فيما بيننا وبين جناب المشايخ والذي يكون مأمور المعاطاة اشغالنا نترجى ان يكون مستحقا بهذه المرتبة [1] واهلا لها وحافظا جميع الشروط التي تليق بحق المأمورين وتصرفاتهم كما وانه واجب على جميع الاهالي ان يقدموا واجبات الاطاعة والاعتبار للمأمور كونه يصير ممتازا عن الجميع ويصير الاجتهاد بحفظ اوامره ويجب ان يقام بكل قرية وكيل او وكيلان على قدر كبر القرية وصغرها تحصيلا للراحة وتسهيلا لنفوذ اوامر المأمور وتسهيلا لاشغاله ومصالحه بدون انزعاج .

خامسا : حيث ان الدولة العلية صانها رب البرية انعمت بالتسوية العمومية [2] والحرية الكاملة حتى لا يكون تمييزات او احتقارات بالمخاطبات وان تتغير كافة الاصول القديمة بما يخص الكتابات وصارت رسومات جديدة للجميع فهذه نترجى ملاحظتها من غبطتكم .

سادسا : قضية المأمورين بكسروان هذه تسليمها لامر غبطتكم بشرط ان يكون امر المأمور نافذا على الجميع من دون استثناء بموجب الترتيبات الخيرية حتى من الان وصاعدا لا يكون معروفا ومميزا عن العموم الا من يكون مأمورا وما بقي من جناب المشايخ اذا وقع منهم تعديات على الاهالي تجرى عليهم التأديبات بموجب القوانين غب اثباتها مجلسيا كما يجري الامر على المعتدي من الاهالي» . [3]

ويتضح من هذه المطالب ما كان يقوم به الاقطاعيون من سوء تصرف وتجاوز على القوانين وامتيازات غير مبررة لروح العصر — طبعا

وتحولت ، لاسباب داخلية تتفاعل بعمق ، ولاسباب خارجية ذات تقليد عريق ، ثورة الفلاحين ضد المقاطعجية الى فتنة دموية طائفية .

ولسنا في معرض بحث هذه الاسباب بالتفصيل والتعمق اللذين تستحقهما . نترك ذلك لمناسبات اكثر مناسبة . ونوصي بدراسته دراسة مستقصية في بحوث صبورة .

يكفي ان نشير بعجالة الى ان نشاط نابليون الثالث وحكومته سعيا وراء بناء امبراطورية عبر البحار تتصل بفرنسا عن طريق خطوط مواصلات حديثة عالمية عبر مصر او عبر المشرق العربي ، كانت من اهم العوامل الجغراسية اللبنانية . ذلك لان خلال هذه الاتجاهات برزت اهمية

---

(١) وعلم الاجتماع السياسي — البيروقراطية

(٢) والحريات العامة .

(٣) وحكم القانون .

خاصة للبنان :

اولا : من حيث قربه من مشروع قناة السويس

ثانيا : من حيث ملاءمة لبنان ذاته ليكون نقطة انطلاق لبعض خطوط المواصلات البرية الى داخل البلاد العربية .

ثالثا : من حيث حاجة تجار فرنسا الى حرير لبنان والى خيول البلاد العربية .

ولدعم النظرية القائلة ان لبنان يتميز عن غيره من الدول بان تركيبه الاجتماعي يقرر مصيره السياسي بنفس النسبة ، ان لم يكن بنسبة اكبر من النسبة ، التي تقرر مصيره بها جغراسيته ، نلفت القارىء الى أن نابليون الثالث ، بمناصرته للحركة الكاثوليكية في لبنان ، كان يبغي الى كسب الحزب الكاثوليكي في فرنسا الى جانبه .

غير ان المهم هنا لا التركيز على هذه الاسباب للتحول في الثورة من حركة طبقية الى فتنة دينية ، وقد اجلنا دراسة هذه الاسباب لظروفٍ انسب ، بل ملاحظة هذا التحول ولنا بينة عليه في الرسالة الثانية لشيخ شباب الحركة الطبقية طانيوس شاهين :

« قرايا الفتوح والكفوز

جناب اخواننا المحترمين

غب الاحتشام حيث قرّ الرأي اننا كافة نقوم بجمهورنا لاجل مساعدة اخوتنا المسيحيين والمحاماة عنهم وصيانة محلاتنا فيلزم ان تحضر من طرفكم نقالة العدة وتحضر ايضا مع جمهوركم نساء عاقلات لتقدم الماء لجمهوركم ويلزم ان تختاروا نفرين عاقلين لان يكونوا في الديوان في الزوق ولا يلزم حث همتكم وغيرتكم اكثر ودمتم .

١ حزيران ١٨٦٠ اخوكم طانيوس شاهين

بخصوص الزخاير موجودة لا يكون فكره له

ويلزم تحضر حضرات الاباء الكهنة حيث هذه غيرة مسيحية » . [١]

خلاصة وعبره

وهكذا نرى ان الانقسام الداخلي والتضارب القوي بين مبتغيات السلطنة العثمانية ، التدخل المباشر بشؤون الجبل ، من جهة واصرار اللبنانيين على شيء من الاستقلال ، بعدما ذاقوا حلاوة طعمه في عهد الامارة ، من جهة ثانية ، والصراع الدولي المتمحور في اطماع الدول الغربية الكبرى في تقاسم الارث التركي من جهة وفي عدم اتفاقهم على هذه الأمور بعد من جهة ثانية ، الامر الذي ادى الى اطالة عمر السلطنة العثمانية قد تشابكت بشكل هائل في هذا العهد من تاريخ لبنان .

وربما كانت ابرز الامثولات الايجابية التي يمكن ان يستخرجها القارىء المتأمل في هذه الحقبة من تاريخ لبنان باحداثها السلبية هي :

اكتساب الصراع الطائفي بعدا اجتماعيا — الامر الذي سيكون له اصداء كثيرة وكبيرة فيما بعد .

(١) انطوان ضاهر العقيقي ، **ثورة وفتنة في لبنان** ،ص٢١٢.

والحد ، ولو جزئيا ، من سلطات الاقطاع اللبناني ،

وبروز الطائفية بروزا ذا حدين : حد ايجابي ، يقر بحقوق الطوائف المشروعة ، وحد سلبي ، يفيد ان التطرف في هذا المطلب ، كما هي الحال مع التطرف في جميع المطالب ، هو سيئة وطنية وطائفية على حد سواء .

وفي جميع هذه الامثولات ايحاءات مهمة تتعلق برحلة لبنان التفتيشية عن هوية أصيلة ، وفي محاولة بناء الوحدة الوطنية ، وفي اهمية تنمية الاستقلال بابعاده المتعددة الطائفية والسياسية والاجتماعية ، وهكذا تتصل بالنظام اللبناني ، الديمقراطية البرلمانية وبمسألة انماء دولة الاستقلال حتى قبل ان تولد — وهي لم تزل جنينا في رحم الزمن . غير انها كانت حلما يدغدغ مخيلات ذوي الوزن الاجتماعي والسياسي في لبنان الجبل فيستحث خطاهم على سبيله . وقد برهن هذا الحلم انه ليس بالبرق الخلّب .

غير ان تحقيقه كان عليه الانتظار ما يقارب القرن من الزمن .

الفصل الرابع

الصراع الدولي وعهد المتصرفية

١ — الفتنة الطائفية لسنة ١٨٦٠

الشرارة الاولى : وصف مراقب

« يشق علي ان انبئكم بان الحرب الاهلية في لبنان تزداد اضطراما وعلى ما اتصل بعلمي اقول ان القتال بدأ بعد ظهر ٢٩ الجاري بهجوم فريق من مسيحيي المتن على قرى صليما وقرنايل وبتخنيه المختلطة السكان وطردوا منها سكانها الدروز . اما الدروز فاغاروا على قرية بيت مري وحرقوا دار الامير وفي اليوم التالي اضرموا النار في عدة قرى من المتن وفي سهل بيروت .

« وانتهى الي ان الجنود التركية اطلقت النار امس على المسيحيين في الحدث وبعبدا وحرقتها مع وادي شحرور وعاريا وبعض مزارع في الساحل على اني لم اتمكن من استثبات صحة الخبر . وقد امر خورشيد باشا (والي صيدا) باطلاق المدافع بيد انه غير معلوم على من اطلقت وفي اية ظروف . وبعد هذا الهجوم فرّ المسيحيون وقد تولاهم الرعب فنهبت بيوتهم وحرقت ومن الشائع ان الجنود الغير النظامية اشتركت في النهب والسلب والاعتداء على المسيحيين . وقد حرقت ايضا دور الامراء الشهابيين . ويقال ان نفرا من الباشبوزق (قوات تركية غير نظامية) انقض على الامير بشير قاسم امير جبل لبنان سابقا بينما كان خدمه يقودونه الى خارج داره في بعبدا وهو بعمر خمسة وثمانين سنة اعمى البصر فهرب الخدم تاركين الامير . وقد وجدت جثته مثخنة بضرب السيوف وعنقه مقطوعة .

« ان فريقا من المسيحيين الذين لجأوا من عدّة مزارع الى قرية الدامور المسيحية فور نشوب المشاغب غادروها مجيئا الى بيروت خوفا من ان يهاجموا فيها . وكان في اثناء سيرهم في الليلة المنقضية ان التقاهم جماعة من الدروز والشيعة والباشبوزق فسلبوهم امتعتهم وجرحوا وقتلوا

كثيرين منهم دون احترام العمر ولا النساء . ان عدد المقتولين لم يعرف بالتدقيق و يقدر بانه يتجاوز الخمسين. ان الكاخية (نائب الوالي) المعهود اليه بادارة الشؤون في بيروت بطريق الوكالة اخبرني هذا الصباح ان كل المتن وهو اوفر انحاء لبنان ثراء واكثره سكانا قد اكلته نار المسيحيين والدروز» . [1]

وكان ان حركت هذه الأحداث مجموعة من الاستجابات : تركية ، أو دولية ، ولبنانية تشاركت فيما بينها وتفاعلت لتخلق ما سمي بنظام المتصرفية ١٨٦١ — ١٩١٥ ، وتقرر الصفات المميزة لهذا العهد .

٢ — المعالجة التركية

آ — فؤاد باشا

كانت السلطة العثمانية اضعف من ان تضع حدا لتصعيد ادوار الفتنة الطائفية . وكانت هذه مصدر قلق كبير للباب العالي ، اذ كانت فرصة سانحة تستغلها الدول الكبرى لاقتناص الاراضي العثمانية . لهذا عمد السلطان عبد المجيد ان لا يضيع وقته فاسرع في تكليف وزير خارجيته فؤاد باشا ليتخذ التدابير السريعة — عسكرية وسياسية — والفعالة لاخماد نيران هذه الفتنة .

فرمان التكليف

« ... انك ايها الوزير الهمام المشار اليه بالبنان لعالم حق اليقين بالفتنة التي اشتعل اوارها الآن بين الموارنة والدروز سكان جبل لبنان الذي هو في سوريا وحينما انتهى الينا ما نشب بينهم من المناقشة والجدال والمبادرة الى الاقتتال كان ما تكرهه عنايتنا الرحيمة ...

فيا ايها الوزير ... انت انت الذي وثقت بك عظمتنا وقد عولت عليك اعتمادها لتكون من لدنها بالاستقلال في الحادث الجلل مطلق الامر ماضي الاحكام .

... والذين تجاسروا عدوانا على سفك دماء ذرية بني البشر اجعل جزاهم بمقتضى الاحكام التي نص عليها عدلنا في قانون الجزاء ردعا وتأديبا والهمة الهمة في محو أثر هذه الغائلة الفظيعة مستعملا في ذلك ما استقليت به رأيا واجتهادا وقد فوضناه اليك وانطناه بك من تدبير مصالح السياسة وترتيب الجيش ايفاء بما يجب من حق الدراية والقيام بواجبات الوظيفة .. » [2]

امر عام

وفي الشهر ذاته ، تموز ١٨٦٠ ، وبالرغم من عجز السلطات العثمانية على السيطرة على اوار الفتنة في لبنان ، حاولت ان تحصر هذه الفتنة قدر المستطاع ، وفي هذا الاطار اصدرت امرا عاما الى عدد من الولاة والحكام العثمانيين المجاورين لمنطقة الاضطرابات بمنع انتشار الفتن الطائفية الى

(١) رسالة من مور القنصل العام البريطاني الى السير هنري بولفر ، سفير بريطانيا في الاستانة بتاريخ ٣٠ ايار سنة ١٨٦٠ . راجع ، **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان** ، المجلد الثاني ، ص١٢ — ١٣ .

(٢) راجع فرمان السلطان عبد المجيد لوزير خارجيته فؤاد باشا في اوائل تموز سنة ١٨٦٠ . راجع **مجموعة المحررات السياسية** ، المجلد الثاني ، ص١٧٣ — ١٧٤ .

مقاطعاتهم ، ومما جاء في هذا الامر العام :

«لقد علم الباب العالي بمزيد من الكدر ان المسلمين في دمشق اعتدوا على المسيحيين رعايا جلالة السلطان الامناء وتجرأوا على ارتكاب الفظائع كالقتل والنهب ولا حاجة الى تكرار القول بان حماية اموال المسيحيين رعايا الباب العالي وحياتهم وعرضهم التي عهد بها عز وجل الى جلالة مولانا السلطان الاعظم هي من قواعد الشرع الشريف الاساسية وتعاليمه المجيدة .

« ... ومن ثمة فكل مامور عليه ان يعرف واجباته ويبذل جهده لحفظ الراحة في البلاد وليتيقن انه يحاسب على عمله ويعرض ذاته للقصاص اذا وقعت لا سمح الله مثل هذه الجنايات ... فاذا ما تحققتم ان القوات التي لديكم لا تكفي فلكم ان تجندوا دون استئذان العدد اللازم ....

«... وسهرون على عدم حدوث نزاع بين المسلمين والمسيحيين والاعتداء على المأمورين الاجانب ورعاياهم .. » [١]

نشرة فؤاد باشا

على اثر تسلمه الفرمان السلطاني العالي المار ذكره باشر فؤاد باشا مهماته . وتبيانا لخططه وزع هذه النشرة :

« الى شعوب سوريا

ان الحرب الاهلية التي نشبت في جبل لبنان بين الموارنة والدروز واسالت انهرا من الدم قد اوجبت استياء جلالة المتبوع الاعظم الشامل برأفته جميع رعاياه على السواء دون ادنى تمييز .

من الامور المخالفة لنيات جلالته اعتداء فرد على فرد أو ملة من الملل على اخرى لاي سبب كان او باية صورة كانت وبناء عليه فجميع الذين يخالفون هذه الاوامر يعدون كمتمردين على الحكومة . ومن ثمة يجب محو آثار كل عداء بعد الفظائع التي اقترفها اهالي لبنان .

قد جئت موفداً من قبل الحضرة السلطانية بمهمة مستقلة وخارقة العادة لمعاقبة الذين ارتكبوا هذه الجنايات وقد تضمن الفرمان السلطاني العالي الشأن الموجه اليّ بيان السلطة المخولة لي ... وسأتمم ما عهد اليّ به بكل نزاهة فليرتح بال الجميع . اما فيما يختص بالعيل التي طردت من بيوتها فاتكفل باعادتها وسد حاجاتها المعاشية مظهراً لها بذلك الشفقة الخلقانية والمعدلة الشاهانية . ينبغي ان يقف الاقتتال حالاً فان الجنود السلطانية التي بأمرتنا ستعمل منذ اليوم ضد من يخالف هذه الأوامر ويبدأ بالعداء منذرين بانزال العقاب العاجل في كل من يعكر كاس الراحة . وقد فوض الينا جلالة السلطان لوضع حد للاقتتالات وسائل غير عادية لمحاكمة الأفراد الذين اقترفوا الجنايات ، فللجميع كباراً وصغاراً أن يبسطوا لدينا شكاويهم فنعيرهم اذاناً صاغية . ولاحاطة الجميع بذلك حرر في ٣٠ ذي الحجة ١٢٧٦ » [٢] (١٩ تموز سنة ١٨٦٠) .

---

(١) راجع عبد العزيز نوار ، **وثائق اساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ — ١٩٢٠** ، ص٤٣٦ كذلك ، **مجموعة المحررات السياسية** الجزء الثاني ، ص١٧٦ وما بعدها .

(٢) نادر العطار ، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة** ، الجزء الثاني ، ص ٣١٠—٣١١ .

تدابير صارمة

وبالمقابل كان على فؤاد باشا ، وقد خوله الفرمان السلطاني العالي سلطات فوق العادة ، ان يثبت هيبة الدولة العثمانية تجاه الدول الاوروبية كذلك . ويذهب البعض ان هذا المقصد كان وراء الاجراءات التي اتخذها والتي تقف عند حد عقاب الرعاع والعامة من ابناء الرعية . فقد انزل عقوبات الاعدام بعدد من كبار الضباط وحتى بوالي دمشق نفسه كما يتبين من الوثيقة التالية (١) :

« اعدم صباح اليوم علانية ١٦٧ من الجناة المحكوم عليهم فشنق ٥٧ منهم في الاحياء المأهولة وأعدم رمياً بالرصاص ١١٠ من رجال الشرطة في الساحة المسماة « جنك ميدان » وقد استولى الرعب على السكان فلم يبدوا ادنى حركة في خلال اعدام الجناة السابق ذكرهم ، وسيرسل غداً الى بيروت بخفارة الجنود الجناة المحكوم عليهم بالاشغال الشاقة أو بالكورك ليركبوا منها البحر الى الاستانة .

« وفي عداد المشنوقين اشقاء أكبر أعيان المدينة وأولادهم وانسباؤهم دون أن يحفل بمقامهم ووظيفتهم وسيقبض غداً على سائر الأعيان المتهمين .

« ان محاكمة أحمد آغا والي دمشق السابق وسائر الضباط متواصلة أمام المجلس الحربي وسأنفذ الاحكام حين ابرامها .

« ان الجناة الذين تمكنوا من الفرار بعد المذابح سيحاكمون غيابياً وتنفذ فيهم الأحكام عندما يقبض عليهم .

« ان جيش السلطان لهو أطوع من البنان وسالك باخلاص تام ويد العدالة ضابطة الأمور .

« ان السكينة مستتبة في كل شواطىء سوريا واعيدت مياه الراحة الى مجاريها في صيدا وضواحيها » (٣) .

تدابير مرنة

غير ان فؤاد باشا لم يحصر تصرفه بخطة واحدة قاسية لا تلين ، بل عدد تصرفاته ونوعها . ولم يأل جهداً في اخماد نار الفتنة واعادة سيطرة الادارة العثمانية . ومن الاساليب المرنة اللينة التي اتبعها جمع زعماء الدروز والموازنة على طاولة واحدة امامه . وكان قصده من هذا الجمع مزدوجاً : أن يصلح بينهم ، وان يحاكم مثيري الفتن منهم .

وكان ان شكل محكمة لهذا الغرض (٢)

« الاستدعاء »　　　　بتاريخ ٢٨ صفر ١٢٧٧ (١٤ أيلول ١٨٦٠)

« من لدن ديوان نظارة الأمور الخارجية والمأمورية المخصوصة فوق العادات لاصلاح أحوال سورية الى افتخار المشايخ الخازنيين .

(١) وهذه هي رسالة فؤاد باشا الى عالي باشا ، الصدر الأعظم العثماني ، بتاريخ ٣٠ آب ١٨٦٠ .

(٢) **مجموعة المحررات السياسية** ، الجزء الثاني ، ص ٢٨٦ .

(٣) راجع الاسماء المعينين في هذه المحكمة **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان** ، الجزء الثاني ، ص ٣٤٩ .

«ان الكيفية المؤلمة التي توقعت في جبل لبنان ... يلزم البحث عن مبدأ هكذا واقعة ومنشأها ... وهذا يحصل في محاكمة يتضح بها مبدأ الوقايع ومنشأ احوالها المخصوصة بها وهذه الصورة هي مشتهى كل قبيلة في جبل لبنان وكل شخص يرغب تبرئة ذمته ولذلك اعطي القرار على جلب مشايخ المسيحيين والدروز ورؤسائهم كافة لطرفنا للوقوف على افادات كل فريق منهما واجراء الحقانية غب المحاكمة ولذلك قد دعونا اليها كلا من مشايخ الطرفين ورؤسائهما فمن لا يجيب دعوتنا فيكون قد أعلن معترفاً بكونه متهماً ويحكم عليه في غيابه بالجزاء الذي يعينه القانون فينبغي أن يكون جميعكم بعد خمسة أيام من تاريخ تحريراتنا حاضرين في بيروت وبناء عليه تحررت هذه الشقة وارسل بها اليكم» [1].

تدابير ادارية سياسية

ومن التدابير التي اتخذها فؤاد باشا تعيين يوسف كرم وكيل قائمقامية النصارى. وكان يوسف كرم، من البيوتات الاهدنية العريقة، قد أصبح زعيماً مارونياً معروفاً في حوادث فتنة الستين. وقد تعاون تعاوناً وثيقاً مع دى يوفور قائد الحملة الفرنسية. وكان كذلك قد لفت اليه الانظار بقوة ملحوظة فجمع حوله عدداً كثيراً من الموارنة.

لذلك، ولاسباب أخرى، رأى فؤاد باشا أن يضع يوسف كرم على رأس الجهاز الاداري، لعله بذلك يكسب الى جانبه القوة التي يتمتع بها يوسف، زعيماً مارونياً، والدعم الذي يلاقيه من الفرنسيين. فاصدر مرسوماً بتعيينه بتاريخ ١٧ تشرين الثاني ١٨٦٠ جاء فيه:

«... رفعتلو يوسف كرم بك،

انه قد وجد مناسباً الآن انفصال عزتلو الامير بشير أحمد الكائن قائمقام على النصارى في جبل لبنان وان تتفوض وكالة القائمقامية المذكورة لعهدة ذات من أصحاب الرشد والأهلية، ومن كون ذاتكم من اركان أهالي الجبل ومن ارباب النظر واللياقة ومأمول ومنتظر منكم بكل الأوجه ابراز حسن الخدمة والغيرة، فقد تفوضت وكالة القائمقامية المذكورة لعهدة خدماتكم. ثم وان تكن هذه الادارة التي احيلت الى عهدتكم موقتة ... ويقتضي ان تبذلوا الهمة والدقة لكي لا يحصل ادنى خلل وحركة خلافاً للاصول والنظام ...» [2].

ب — مساعي خورشيد باشا الحميدة (لا غالب ولا مغلوب) «تناسي الماضي»

وفي اطار محاولة الدولة العثمانية تطويق الفتنة في لبنان، لم تقتصر جهودها على التدابير العسكرية بل تعدتها الى جهود سياسية تهدف الى تقوية قبضة الادارة العثمانية على لبنان. وبقدر ما تنجح بذلك تبعد القوى الاستعمارية عنها وتضعف حجتها في التدخل المباشر بشؤونها. ضمن

---

(١) عبد العزيز نوار، **وثائق أساسية من تاريخ لبنان الحديث ١٥١٧ — ١٩٢٠**، ١٩٧٤، ص ٤٥٩ — ٤٦٠، وكذلك **مجموعة المحررات السياسية**، الجزء الثاني، ص ٣٤٣ — ٣٤٣ (فيليب وفريد الخازن).

(٢) سمعان الخازن، يوسف بك كرم، قامقام نصارى لبنان، جونيه، ١٩٥٤، ص ١٤٣.

هذا المخطط ، كان اظهار الدروز والموارنة بمظهر الوئام في ظل السلطة العثمانية عاملاً مهماً .

ونجح خورشيد باشا ، مشير صيدا ، بتأمين حد أدنى يجمع عليه الفريقان ، ويوقعون صكاً للمصالحة بينهما .

وقد لعبت هذه الوثيقة دور الورقة الرابحة بيد الدولة العثمانية على طاولة المفاوضات بينها وبين الدول الكبرى الاوروبية . غير ان هذا الدور كان موقتاً . ربما لأن الدول الكبرى ذاتها سعت بنجاح الى مثل هذه المصالحة .

وثيقة عقد الصلح على ما يلي :

« نحن الموقعين ادناه قائمقام ووكلاء وأصحاب الاقطاعات وديوان شورى النصارى وأعيان المسيحيين ذهبنا اجابة لأمر دولة مشير صيدا عند سعادة كاخية دولته والقائمقام وصفي افندي فاجتمعنا بقائم مقام الدروز والوكلاء وأصحاب الاقطاعات ورجال ديوانه واعيان الدروز فسعينا جميعاً الى استئصال أسباب الشقاق الواقع بيننا وضمان الراحة العمومية في المستقبل وفقاً لاوامر دولته وحباً بمصلحة البلاد واعترفنا بان الحكومة وزعماء البلاد وعقلائها المحبين خيرها وامنها لم يفتروا عن مواصلة السعي اتقاء وقوع الاضطرابات ، بيد ان دسائس محبي البلبلة ولاسيما الأشخاص الخالية قلوبهم من الرحمة الذين لا يشفقون على الأطفال والاولاد والبنات وعناد الجهال حال دون منعهم من نشوب الحرب فاجمعوا على أنه لا يوجد في هذا المأزق الحرج وسيلة تضمن حقن الدماء واعادة الأمن الى نصابه الا عقد الصلح بين الفريقين المتحاربين طبقاً لشروط الوثيقة المبرمة في سنة ١٢٦١ هجرية (١٨٤٥) وقوامها « تناسي الماضي » .

« وبناء على ما تقدم تم الاتفاق بعون الله على كتابة صك الصلح العام هذا على الشرط المذكور آنفاً وهو أنه لا يحق لأحد الفريقين أن يطلب تعويضات عما حدث منذ بدء الحرب حتى الآن وكل من يحاول بعد توقيعه الصك نقض الشرط يعاقب . وعلى جميع الزعماء ان يتحدوا لمنع وقوع هذا الأمر .

« ان اوامر الحكومة ستصدر وفقاً لنظامات جبل لبنان وعلى القائم مقام وأصحاب الاقطاعات ان يطبقوا أعمالهم على النظامات المذكورة كل الانطباق فيبادرون الى تنفيذ كل اوامر الحكومة متعهدين بايقافها على مجرى الشؤون كلما اقتضت الحاجة وعليهم ان يبذلوا جهدهم لتوحيد كلمة الطائفتين وبث روح الولاء والوئام بينهما لتوطيد راحة الأهلين وأمنهم وضمان رفاهيتهم ولاسيما لاعادة كل شخص الى بيته ليعيش براحة ويستلم امواله واملاكه دون ان يلاقي ممانعة من أحد أو يلتحق به أدنى ضرر . وعند اللزوم يجب عليهم أن يساعدوا الأهالي على قدر طاقتهم وفقاً لنظامات الحكومة مستعينين بدولة مشير صيدا .

« وستتخذ عاجلاً الوسائل الحازمة لازالة كل سبب خلاف واستبدالها بتوثيق عرى الألفة وتوطيد دعائم الأمن وفقاً لارادة جلالة السلطان أيده الله ولنيات دولة المشير .

« بيد انه لما كان من المقرر أن أسباب الاضطراب الرئيسية منشأها التراخي في تنفيذ الأوامر والنظام اللبناني فالموقعون ادناه يلتمسون من دولته أن يتخذ اقوى الوسائل لنصب ميزان العدل

لتجري الأمور مجراها الطبيعي وانصاف كل شخص بمنتهى النزاهة . وعلى جميع أصحاب الاقطاعات والموظفين ان يتموا واجبات وظيفتهم بنشاط ومزيد انتباه وفقاً لنظامات الجبل والا يسمحوا بحدوث ادنى ظلم وانا لنرجوا انهم يسارعون الى قضاء هذا الواجب بالنزاهة المفروضة على ضميرهم .

« وبناء على ما تقدم عقد الصلح بيننا على الشروط المشروحة إعلاه ... اربع نسخ من هذا الصك توقعها كل من الطائفتين ... قاعدة للعمل في الحال والاستقبال » .

التواقيع : القائم مقامان المسيحي والدرزي وأصحاب الاقطاعات واعضاء الديوان وكلاء واعيان البلاد [1] .

ج — مساعي المطران طوبيا عون الحميدة

وسعيا وراء تحقيق الغاية ذاتها بجميع الطرق المتوفرة كلف الباب العالي مطران بيروت طوبيا عون بذل مساعيه الحميدة بين مقاطعجية كسروان ، آل الخازن والفلاحين بقيادة طانيوس شاهين . ونجحت هذه المساعي كما تبين المصالحة التالية التي تمت بتاريخ **٢٩** تموز سنة **١٨٦٠** .

« انه حيث كما لا يخفى قد حصل الاختلاف فيما بيننا نحن اهالي مقاطعة كسروان وبين المشايخ بيت الخازن موسس ذلك عن اسباب ولما طال الزمن على هذا الاختلاف اخذ يتجسم ويمتد بواسطة البعض من ارباب الفساد الى ان المشايخ المومى اليهم تركوا اوطانهم واملاكهم وتوجهوا الى جهات اخرى وبسبب ذلك صار انتسابنا الى بعض ذوي الغايات الى العصيان على اوامر الحكومة ولذلك فبتاريخه حضر عن الامر العالي قدس السيد الجليل المطران طوبيا عون مطران بيروت الكلي الشرف والاحترام لاجل انذارنا ونصحنا على تقديم الطاعة والرضوخ لاوامر وقوانين حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية صانها وحفظ شريف وجودها رب البرية وان نضع نهاية لهذا الاختلاف الحاصل بيننا وبين المشايخ المومى اليهم وان يرجعوا الى اوطانهم ويتصرفوا باملاكهم محافظين كل المحافظة على الطاعة والخضوع لاوامر حكومتنا الشرعية محترمين قوانين سلطتنا السنية دون ادنى اختلال كما هو مشهور هكذا الان نعلن باننا خاضعون وطائعون للاوامر وقوانين حضرة ولي نعمتنا الدولة العلية وقد اقتبلنا النصح والانذار السابق ذكرهما المقدمين لنا عن الامر العالي وانه لا يوجد منا من يمانع او يعارض رجوع المشايخ المومى اليهم الى اوطانهم وتصرفهم بكامل ارزاقهم واملاكهم وسائر حاصلاتهم ومن ثم يمكنهم متى ارادوا ان يرجعوا ويتصرفوا كما ذكر اذ ليس لهم من قبلنا ادنى مانع يمنعهم عن ذلك واذا كان لهم ديون او موجودات عينية عند احدنا اوكان لاحدنا ديون او متأخرات حساب عند احدهم فلزوم المديون من الطرفين ان يقيم بوفاء ما بذمته للاخر ولدى التردد والانكار والاحتجاج يصير امضاء المتردد والمنكر والمحتج به بالوجه الشرعي اما بقية الدعاوى الناتجة عن هذا الاختلاف فلدى الاجتماع مع المشايخ المومى اليهم تصير المصالحة عليها والمسامحة عنها والابراء منها من الطرفين والآن بيانا

---

(١) تاريخ ٦ تموز ١٨٦٠ ، راجع نادر العطار ، **تاريخ سوريا في العصور الحديثة** ، الجزء الأول ، ص ٣٠٢ — ٣٠٤ .

لطاعتنا اواحترامنا وقبولنا بتمام الرضى كل ما تحرر بهذه العريضة وجب امضاؤها وامهارها منا وتقديمها لجانب الحكومة مع تقدمة الرجاء باجراء ايجابها تحريرا في ٢٩ تموز سنة ١٨٦٠ .

كاتبه طانيوس شاهين وكيل عموم كسروان اهالي عشقوت وبقعاتا والجديدة وشنعير ودلبتا

كاتبه اهالي غوسطا ومزارعها — وحارة صخر وساحل علما ودرعون وتوابعها والقليعات

كاتبه اهالي عرمون ومزارعها — وميروبا وعجلتون وريفون وفيطرون وقرية عينطورة الزوق واهالي بندر زوق مكايل واهالي مزرعة كفرذبيان وحراجل وفاريا وصربا وغادير.

والتوقيع والاختام » (١)

وهكذا وبضربة واحدة يكون قد قضي معا على الحرب الطبقية وعلى احدى مظاهر الفتنة الدينية (؟) في ظل السلطة العثمانية . ويبقى هذا النصر محدودا باعتبارات شتى .

د — تقييم المعالجة التركية

غير ان المعالجة التركية للاحداث لم تشف الغليل — لا غليل الترك ولا غليل الدول الاوروبية ، ولا حتى غليل اللبنانيين .

ان الاتراك لم يحققوا ما كانت تصبوا اليه انفسهم : اظهار اللبنانيين غير قادرين على الحكم الذاتي ، لكي يستولوا هم على دفة الحكم في لبنان .

ولما اخفقوا في ذلك ، حاولوا اظهار اللبنانيين قادرين على الاتفاق ليمنعوا تدخل الدول الاوروبية في شؤون الدولة العثمانية .

اما عطش اللبنانيين ، فلم ترو اواره . يظهر ذلك ولو جزئيا من الوثيقة التالية .

التجاء الدروز الى بريطانيا

كانت لتدابير فؤاد باشا الشديدة العنف ردات فعل قوية . من هذه موقف الدروز عامة وتظلماتهم التالية :

« عريضة مرفوعة الى اعتاب عرش جلالة ملكة انكلترا المعظمة ايد الله — تمجد اسمه — اركان ملكها وزاد اقتدارها وسطوتها امين .

« يعرض جميع رؤساء الطائفة الدرزية في جبل لبنان وعموم افرادها الى اعتاب عرش جلالتها انه منذ انعم الله على هؤلاء العبيد بظل حمايتها المملوءة رأفة وحنانا نحو جميع خدامها من اية طائفة كانوا واين وجدوا امسوا مهددين بالقضاء عليهم جورا دون شهود . فهؤلاء العبيد ينطرحون اما عرش جلالتها ملتمسين رأفتها وحمايتها والتفاتها السامي ليعاملوا بالعدالة . وهم يتجاسرون على رفع هذه العريضة الى حكومة انكلترا ... ويتجرأون على ان يصحبوها بلائحة تتضمن سرد الحوادث التي جرت بينهم وبين الامة المارونية في جبل لبنان لكي تبلغ مسامع جلالة الملكة وتحيط علما بتفاصيلها فترأف بهم وتأمر ان يعاملوا وفقا للعدالة بناء على شهادة شهود

(١) راجع ضاهر العقيقي ، **ثورة وفتنة في لبنان** ، ص ٢١٤ — ٢١٧ .

نزيهين . ولذلك فانهم يعفرون جباههم على اعتاب عرش عظمتها ضارعين اليها ان تنصفهم وتفاوض الحكومة العثمانية وسائر الدول العظمى في امرهم اتقاء ان يحكم عليهم بناء على شكاوى اعدائهم الكاذبة وأن يعاقبوا قبل اجراء محاكمتهم وثبوت ذنبهم ...

« ولما كان ليس من عادة الدروز مقدمي هذه العريضة ان ينقشوا اختاما [1] باسمهم فقد اقتصر هذا العبد الحقير على تذييلها باسمه ومهرها بخاتمه نيابة عنهم جميعاً » .

وبفضل الموقف الدرزي المعبّر عنه في هذا الالتماس تصبح لبريطانيا فئة في هذه الربوع ترى فيها حامية كما لفرنسا فئة ترى فيها حامية لمصالحها .

وهكذا تمنع بريطانيا وفرنسا من الانفراد بلبنان في حين اشتدت المنافسة بينهما للسيطرة على طرق المواصلات العالمية في هذا الجزء من العالم .

وهكذا تنتصر مرة اخرى ، سياسة توازن القوى .

ظاهرة انسانية (رسالة شكر) [2]

لم تخل المنطقة من الظاهرات الانسانية الرائعة . صحيح ان المؤامرات والدسائس من قبل جميع الاطراف كانت تسيطر على الجو عامة . ولكن صحيح كذلك ان نور النبل الانساني لم يغب عن هذه المنطقة حتى في احلك ايامها ظلمة وسوادا . واعترافا بهذا القبس وبوجوده ، وان خافتا في زحمة الاحداث ، نثبت الرسالة التالية من برانت الى الامير عبد القادر الجزائري بتاريخ ٢٤ اب ١٨٦٠ :

« الى سمو الامير السيد عبد القادر ،

« قد عهدت الي حكومة جلالة ملكة بريطانيا ان اعرب لسموكم انها تقدر الخدم التي اديتموها للانسانية بانقاذكم حياة كثيرين من المسيحيين حق قدرها اذ لولاكم لكانوا هلكوا بيد اعدائهم الاشرار القساة القلوب في مجزرة دمشق .

« ان حكومة جلالتها عرفت من سلوك سموكم الفرق الكائن بين الامير المسلم ذي العقل الراجح والجبناء المتظاهرين بالتدين الذين عملوا باثارتهم التعصب على ابادة كثيرين من المسيحيين العزل .

« وافتخر باني اخترت لاكون واسطة ابلاغ سموكم عواطف امتنان حكومة جلالة الملكة كما ان في صدري اسمى عواطف الاعجاب بكم وقد شاهدت بعيني انتصاركم للمظلومين وانقاذكم حياتهم . (برانت) » [3]

---

(١) من رسالة شيخ عقل الدروز حمدان بلميني يلتمس عون الملكة فكتوريا لانقاذهم من الاضطهاد بتاريخ ١٧ آب ١٨٦٠ . راجع **المحررات السياسية والمفاوضات الدولية عن سوريا ولبنان** ، المجلد الثاني ، ص ٣٠٥ .

(٢) من الحكومة البريطانية الى الامير عبد القادر الجزائري تشكره على حمايته للمسيحيين خلال الاضطهادات الطائفية في دمشق .

(٣) راجع ، **مجموعة المحررات السياسية** ، الجزء الثاني ، ص ٣٠٣ .

ومن ، البديهي ان هذه الرسالة ، تعكس ولو بصورة غير مباشرة ، ضعف التدابير التركية وعدم فعاليتها بمعالجة الاحداث معالجة تكون بمستوى المسؤولية .

٣ ـــ التناقضات الدولية

لقد اتضح لنا مما تقدم ان تركيا تنظر الى استقلال لبنان بعين حاسدة . ولم يتمكن اللبنانيون من الاستقلال ولو جزئيا عن الحكم التركي ، الا حينما ينشغل هذا عنهم بامور أخرى ومتاعب تخلقها له سياساته في انحاء الامبراطورية الشاسعة الاطراف ومطامع الجارات الحاسدات بالتمتع بنفوذ ملموس في منطقة او في اخرى من مواقع السلطنة الستراتيجية . وكانت حرب القرم احدى نتائج تلك المطامع .

آ ـــ الاطار العام

حرب القرم

في تشرين الثاني سنة ١٨٥٣ اعلنت روسيا الحرب على تركيا . هذه هي الحرب التي عرفت باسم حرب القرم والسبب المباشر لها خلاف بين الرهبان على من عساه سيكون الحامي للاماكن المقدسة في فلسطين : فرنسا ام روسيا ؟ اما الاسباب الاساسية فيهمنا منها ما سبق واشرنا اليه : التنافس بين الدول على قطف تفاحة الشرق الادنى .

وكانت معاهدة باريس(١٨٥٦)التي انهت حرب القرم انتصارا ديبلوماسيا لبريطانيا . فالبند السابع من المعاهدة ينص على ضم الباب العالي الى المجموعة الاوروبية للمشاركة في الانظمة والقوانين العامة وعلى احترام وحماية استقلال الامبراطورية العثمانية ووحدة اراضيها «واعتبار اي عمل من شأنه ان ينتهك حرمة هذا الاستقلال عملا خطيرا يثير الاهتمام العام» .

وتبع ذلك ربع قرن تقريبا من الهدوء النسبي في حقل التنافس الدولي على الامبراطورية العثمانية وفيها : يستثنى من هذا الحكم حادث واحد ، ولكنه يدخل في صميم دراستنا ـــ انه الحرب الاهلية التي وقعت في جبل لبنان . ففي سنة ١٨٤١ وقعت اضطرابات محلية في جبل لبنان بين الموارنة والدروز مما ادى الى نشوب حرب اهلية بين الطرفين سنة ١٨٤٥ . وفي سنة ١٨٥٧ وقعت ثورة الفلاحين ضد اسيادهم من الاقطاعيين في شمال جبل لبنان . ولهذه الحرب اهميتها لانها تدخل العامل الطبقي عنصرا فعالا يتشابك ويتداخل مع العناصر الاخرى : كالدين ، والصراع الدولي ، والمركز الجغرافي ، وغيرها ليحرّك الاحداث في تاريخ لبنان . وفي سنة ١٨٦٠ نشبت حرب اهلية اسفرت عن مقتل عدة الاف من مختلف انحاء جبل لبنان وفي دمشق كما ان الوفا من الناس شردوا من ديارهم وبيوتهم ليصبحوا فقراء معدمين . ان سرد اخبار هذه الفتنة تقشعر له الابدان . واسبابها يختلف عليها المؤرخون . غير انها لم تكن مجرد حادث محلي . انها كانت جزءا لا يتجزأ من المسألة الشرقية .

قناة السويس .

ولقناة السويس علاقة جوهرية بالموضوع وهي علاقة العالم العربي بالاستعمار الاوروبي ،

خصوصا لانها سهلت المواصلات بين بريطانيا ومستعمراتها وخاصة الهند . ابدى الانكليز بادىء الامر معارضة للمشروع ، ذلك لانهم كانوا يفضلون انشاء خط حديدي من الاسكندرية الى السويس. اما بعدما فتحت القناة سنة ١٨٦٩ ، وعندما اراد الخديوي اسماعيل ان يبيع اسهمه البالغ عددها ١٧٦٦٠٢ سهما باربعة ملايين استرلينيي عام ١٨٧٥ ، بادر دزرائيلي رئيس وزراء بريطانيا لشرائها . ووفر له المال روتشيلد . ولو لم يفعل ذلك لاصبحت القناة باكملها ملكا لفرنسا ، ولكان الفرنسيون يستطيعون اغلاقها. و«كان لهذه الصفقة الموفقة وقع بالغ الاثر في جميع انحاء اوروبا ، وفسرها الناس بانها دليل على ان بريطانيا قد تخلت نهائيا عن سلبيتها وشرعت في اتخاذ سياسة خارجية ناشطة » (١) .

ومنذ ذلك الحين اصبح مصير مصر والعالم العربي مرتبطا ارتباطا محكما بمصالح بريطانيا في الشرق الادنى بصفتها منطقة استراتيجية للدفاع عن قناة السويس وعن الطريق البرية المؤدية الى الهند . وظل الامر على هذا الحال ولو جزئيا ، حتى تأميم القناة من قبل الرئيس عبد الناصر سنة ١٩٥٦ . وبالرغم من ان الهند كانت عندها قد استقلت عن بريطانيا فان الخضة التي لحقتها من اثر ذلك التأميم لم تكن بالبسيطة الهينة . والدلالة على ذلك الاعتداء الثلاثي على مصر في ذلك الحين .

توحيد المانيا

وحدثت تغييرات هائلة في اوروبا ذاتها بين ١٨٥٦ و١٨٧٥ اثرت على الجو العالمي وبالتالي على لبنان . فقد اختل توازن القوى في اوروبا بظهور الدولة الالمانية الموحدة التي خلقها بسمارك . وكذلك بسبب الهزيمة النكراء التي لحقت بفرنسا واذلتها . وظهرت قوى جديدة في حقل السياسة وحقل الاقتصاد — كالديمقراطية والاشتراكية ، ونمو الصناعة نموا هائلا . فقضي على انظمة قديمة واحدثت ثورات جذرية في المجتمع الانساني . ونشأت مشكلات جديدة كالنزاع بين العمل ورأس المال ، وازدياد الحاجة الى المواد الخام والى اسواق جديدة . وكان من جراء ذلك ان زادت حدة التنافس بين الدول المختلفة والاستعمارية .

وفي ١٨٧٥ ، في شهر تموز انطلقت شرارة الثورة في البوسنيا Bosnia والهرسك Herzegovena وكانت تركيا قد زادت ضعفا على ضعف . واتسع نطاق الثورة حتى شمل بلغاريا .

وكانت روسيا تستعد لجولة اخرى تحل بها المسألة الشرقية حلا يخدم مصالحها .

وأثيرت في بريطانيا عاصفة هوجاء اثارها غلادستون زعيم المعارضة — ضد سياسة دزرائيلي متذرعا بالفظائع التي ارتكبتها تركيا ضد البلغاريين . غير ان دزرائيلي لم يهتز ليعلن الحرب على تركيا . وكان هذا عنده امرا لا يمكن تصوره . ولم يفكر مطلقا بالتخلي عن مبدئه السياسي : الحفاظ على الامبراطورية العثمانية وسلامة اراضيها . وكان مستحيلا ان يسمح لروسيا بان تحتل استانبول ومضيق الدردنيل .

(١) Seton Watson, R.W. *Disraeli, Gladstone, and the Eastern Question*, p. 27

كانت السنة ١٨٧٦ السنة الخطرة على السلطنة العثمانية . اذ مرت حينذاك بازمة عنيفة — عزل في تلك السنة سلطانان هما عبد العزيز ومراد الخامس . وفي آب من تلك السنة تسلم العرش عبد الحميد الثاني الذي حكم ثلاثا وثلاثين سنة .

اصبح من الجلي ان الرجل المريض لا يمكن شفاؤه . واصبح سقوط الامبراطورية العثمانية المتداعية والتي نخرها السوس قريب الاحتمال .

وكان ذلك سببا لازدياد التنافس على المصالح والنفوذ حدة وبرزوا بين الدول العظمى التي كانت تعتبر نفسها وارثة للامبراطورية الهرمة . غير ان هذا التنافس البارز والحاد كان ينبغي ان يبقى في اطار لا يوّرط تلك الدول في حرب ساخنة فيما بينها . كتب بسمارك يقول :

«ان تركيا باسرها ، وما تشمله من اعراق بشرية مختلفة ، ليست بتلك المؤسسة السياسية الهامة التي تبرر نشوب حرب طاحنة بين الدول الاوروبية المتمدنة اكراما لها»[1] . روسيا وحدها كانت مستعدة ، على عكس بريطانيا بقيادة دزرائيلي (اللورد بيكونسفيلد) ، لخوض حرب لحل مشكلة تركيا .

وثيقة الحريات العامة ، ١٨٧٦

لمجانبة نشوب حرب ، وبقصد انقاذ الامبراطورية من الانهيار ، دعى صفوت باشا وزير الخارجية التركية بريطانيا وفرنسا واوستريا هنغاريا والمانيا وايطاليا وروسيا الى مؤتمر يعقد في مدينة استنبول في ٢٣ كانون الاول ١٨٧٦ . وكانت الغاية من هذا المؤتمر الضغط على السلطان للاسراع باجراء اصلاحات ملحة في الامبراطورية العثمانية . ويظهر ان الوصفة هذه فعلت فعلها . وما كاد المؤتمر يبدأ أعماله حتى سمعت مئة طلقة وطلقة مؤذنة بولادة دستور جديد . وكان هذا الدستور نتيجة الجهود التي قام بها المصلح الكبير مدحت باشا . ولكن السلطان عبد الحميد نسبه الى نفسه .

غير ان المؤتمرين لم يتمكنوا من الاتفاق فيما بينهم على ارغام السلطان على قبول الاقتراحات التي سجلها هذا المؤتمر . ولما لم يتفق المؤتمرون على عمل موحد قررت روسيا ان تقوم بعمل مستقل . فاعلنت الحرب في ٢٤ نيسان على تركيا . ودفعت هذه الحرب بالجيوش الروسية حتى سان ستيفانو (على مقربة خطرة من استانبول) .

ولولا صمود الانكليز ووجود بوارجهم في بحر مرمره لما وقف الزحف الروسي . غير ان الروس حصلوا في معاهدة سان ستيفانو ١٨٧٨ على امتيازات اقلقت الدول الأخرى مما جعلها تتنادى لمؤتمر في برلين في ١٣ حزيران . وكانت نتيجة هذا المؤتمر ان تعدلت معاهدة سان ستيفانو لمصلحة تركيا .

وهكذا فشلت محاولة روسيا الثانية بعد حرب القرم لحل مشكلة المسألة الشرقية لصالحها

---

(١) بسمارك ، في مذكرة سرية مؤرخة في ٢٠ تشرين الاول ١٨٧٦ .

بشنها حرب سنة ١٨٧٧ — ١٨٧٨ . غير ان تركيا في هذه الاثناء كانت قد فقدت، جميع ممتلكاتها الاوروبية تقريبا .

مشكلة الساعة

اصبحت مشكلة الساعة : كيف سيتسنى لتركيا ان تحتفظ بامبراطوريتها الاسيوية؟
واصبح هذا السؤال الشغل الشاغل لسياسة بريطانيا الخارجية بعد ١٨٧٨ . ولما كانت فرنسا تزداد اهتماما بالولايات الاسيوة غير التركية في الامبراطورية العثمانية ، اصبح على بريطانيا ان تدعم تركيا محافظة على «مصالحها الحيوية الضخمة» وان تمنع الحرب بين روسيا وتركيا وان تراعي شعور فرنسا واهتماماتها في آن معا . لذلك عقد دزرائيلي اتفاقية سرية مع تركيا في ٤ حزيران ١٨٧٨ . تعهدت بريطانيا في هذه الاتفاقية بحماية ممتلكات السلطان الآسيوية وبالدفاع عنها ضد روسيا . والثمن الذي تدفعه تركيا ؟ التنازل عن جزيرة قبرص لتصبح قاعدة للاسطول البريطاني . وتتحكم هذه الجزيرة استراتيجياً بشواطىء سوريا ومصر .

قال اللورد بيكونسفيلد :

«لقد آن لنا ان نحول دون نشوب الحرب بين روسيا وتركيا ... كما آن لنا ان نضع حدا لمخاوفنا بالنسبة الى الهند . ولهذا (ولانه ليس بالامكان تنفيذ اتفاقية معاهدة ١٨٥٦) فاننا قد استعضنا عن ذلك باتخاذ تدابير مباشرة بيننا وبين تركيا بالنسبة الى اسيا الصغرى وقبرص . لقد تحاشينا احتلال مصر لعلمنا ان فرنسا شديدة الحساسية عندما يكون الامر متعلقا بمصر . كذلك تحاشينا سوريا للسبب ذاته ... ولكن في الوقت الذي نحب ان نرى فيه فرنسا تحتفظ بنفوذها في كل من مصر ولبنان بعدل وانصاف فانه ينبغي لنا ان نذكر ان علاقتنا بالشرق ليست مجرد قضية شعور وعواطف وتقليد تاريخي ، كما تعترف فرنسا ، بل انها قضية مصالح ضخمة حيوية ملحة يجب علينا ان نحافظ عليها وان نحتفظ بها» . [١]

غير ان بريطانيا احتلت مصر في ايلول سنة ١٨٨٢ . كانت الحجة المباشرة لذلك قيام حركة مناوئة للاجانب ومعادية لهم في الاسكندرية يوم الحادي عشر من شهر حزيران ١٨٨٢ ، جاءت نتيجة لثورة احمد عرابي . غير ان اهم الاسباب لذلك هو فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ . اذ كانت السيطرة عليها امرا حيويا لحماية الهند . وهناك وثائق وافرة تبين ان احتلال بريطانيا لمصر لم تكن فكرة طارئة بل مشروعا خطط له بعناية كبيرة .

وكان ان قلب الاحتلال البريطاني لمصر وقبرص الاوضاع رأسا على عقب . واصبحت بريطانيا في منصرم القرن التاسع عشر تفكر جديا بتقسيم الامبراطورية التركية .

الزحف شرقا

في الربع الاخير من القرن التاسع عشر ظهر عامل جديد بالغ الاهمية كان من شأنه ان يزيد في تعقيدات المسألة الشرقية ، وان يعزز الصراع بين الدول الغربية . هذا العامل هو سياسة القيصر

---

(١) من خطاب في مجلس العموم بتاريخ ١٨ تموز . وربما كان هذا المقتطف خير تقديم لاتفاقية «سايكس بيكو» .

الالماني غليوم الثاني . عرفت هذه السياسة بسياسة «الزحف شرقا» (Drang Nach Osten) . وكان هذا تبدلا تاما وواضحا في السياسة الالمانية تجاه المسألة الشرقية . فقد كان بسمارك يجانب التدخل — واتخذ نفاذ المانيا للامبراطورية العثمانية اشكالا متعددة : عسكرية ونفسية واقتصادية وسياسية وثقافية .

ومن الخطط التي وضعتها المانيا لتعزيز التغلغل الاقتصادي في المنطقة كان بناء الخط الحديدي الذي يربط بلاد الاناضول ببغداد . وكان هذا من العوامل التي اقلقت خواطر الدول الاوروبية ، اذ كان لهذا المخطط معنى استعماري وسياسي في اطار الصراع الدولي .

وهذا جزء فحسب من قصة طويلة ومتعددة الفصول — قضية النفوذ الالماني والتغلغل الاقتصادي في الامبراطورية العثمانية اللذين اديا الى عقد التحالف التركي — الالماني الخطير — ذلك التحالف الذي وقع عليه يوم ٢ آب سنة ١٩١٤ والذي كان من شأنه ان يمهّد السبيل لمحاولة المانيا السيطرة على الشرق . ان ذلك النفوذ وذلك التغلغل ليشكلان نقطة تحول في تاريخ المسألة الشرقية في الازمنة الحديثة .

ما هو مغزى هذه القصة بالنسبة الى العرب ؟

«كان الاسلوب الذي اتبعه غليوم الثاني في تقربه الى العرب مبنيا على اسس نفسية صحيحة . فقد جاء بنفسه وخاطب الناس وجها لوجه . وكان هذا الاسلوب فعالا في النفوس كما ان التجاوب معه كان فوريا ووديا . فان القيصر قام بعمل نادر غير مألوف بالفعل في الدبلوماسية الاوروبية . انه لجأ الى الاسلوب الذي يمس نفوس الناس مباشرة والى الاسلوب المثير للعواطف كما انه تكلم الى الناس مباشرة وقد اختار موضوعا ذا محتوى عاطفي يستأنس به قلوب رعايا السلطان : الاسلام . [١] وفي الخطاب الذي القاه في دمشق قدم غليوم للسلطان ولرعاياه وللدين الاسلامي تعهدا بالحماية وبخالص الصداقة والود» . [٢]

قضية الارمن

وكانت القضايا التي هيمنت على السنوات العشر الاخيرة من القرن التاسع عشر ثلاث : قضية الأرمن ، والحرب اليونانية التركية ، والخط الحديدي بين برلين وبغداد .

وعلى الرغم مما حل بالارمن من بلاء وشقاء ، وعلى الرغم من المذابح المفجعة التي وقعت لهم سنة ١٨٩٥ — ١٨٩٦ فان الدول العظمى لم تتمكن من التعاون فيما بينها لتضغط بما فيه الكفاية على السلطان عبد الحميد حتى يوقف المذابح ، ولم تلق القضية الارمنية سوى معسول الكلام . وكانت الاجراءات التي اتخذت لحمايتهم اجراءات شكلية وغير جدية . هذا يعني انه من الناحية السياسية لم تكن هنالك دولة من الدول القادرة ، بمن فيه روسيا ، مستعدة للدخول في حرب ضد السلطان .

---

(١) Ferrara, Oreste. *Lessons of the War and the Peace Conference*, New York, 1910, pp. 69-70.

(٢) A German Diplomat, *The Near East From Within*, p. 75.

وربما كان لهذه الامور معنى اخر — ان الدول العظمى لم تكن لتهتم بالمواطنين رعايا السلطان . لم يكن هناك اهتمام بامر السكان في الممتلكات الاسيوية العثمانية ، او عناية بشؤون حياتهم او موتهم . كان الهم مركزا اما على الحفاظ على توازن القوى ، واما ، فيما بعد ، تقاسم مناطق النفوذ .

والحقيقة ان عبد الحميد وحكومته كانا قد اصبحا في حالة من الضعف الشديد ومن الفساد المتفشي وعدم الكفاءة في العمل . كما ان امبراطوريته كانت قد بلغت من الوهن مبلغا يهدد بالخطر . وبالفعل اصبح استقلال الامبراطورية العثمانية استقلالا صوريا يتوقف بقاؤه او زواله على توازن القوى بين الدول العظمى .

تعليق

وهكذا ، كما كانت السياسة الاوروبية تتعزق بين متناقضين ، كانت كذلك سياسة الدولة التركية تتعزق هي ايضا بين متناقضين : حماية الاقليات (معاهدة باريس ١٨٥٦ ومعاملتهم على قدم المساواة مع الاكثرية المسلمة ،الخط الهمايوني ١٨٥٦) والحرص على القضاء على وحدة الجبل اللبناني واستقلاله . وهذا الحرص دفع الاتراك الى افتعال الحوادث في سبيل الوصول بالرأي العام الاوروبي ، الى الانطباع بان ابناء البلاد لا يستطيعون استلام زمام امورهم بنفوسهم .

وكانت بين اللبنانيين متناقضات كذلك . كانت هنالك حساسيات دقيقة بين الطوائف . وقدر العثمانيون ، كما قدر الاوروبيون ، على الضرب على تلك الحساسيات وان بطرق مختلفة ولغايات مختلفة . وما حصل في راشيا وحاصبيا ودير القمر وبعبدا وزحلة كان نتائج ملموسة لتيارات من الضغوط والافتعالات اشترك الجميع ، عن وعي وعن لا وعي ، بالوصول اليها .

فخورشيد باشا التركي وشركاؤه من الموظفين الاتراك لم يكونوا اذكياء الى حد يسمح بتدخلهم في افتعال هذه الحوادث بطريقة غير مكشوفة . وكذلك الدول الاوروبية التي لم ترض بالوقوف امام نص المادة التاسعة من معاهدة باريس ١٨٥٦ — خصوصا وهذه المادة تتناقض عمليا مع وعد صريح للسلطان بحماية الاقليات وبنصوص الخط الهمايوني الصريح .

اما اللبنانيون فربما لم يشعروا حينذاك بان الوحدة والاستقلال يتطلبان صهرا اجتماعيا ووحدة طائفية او على الاقل تأليفا طائفيا من نوع يضمن الحد الادنى من التفاهم او الثقة ويمنع التناحر والخلاف — وبالتالي ومن باب اولى الدخول في عراك دموي .

اذن ما حدث في لبنان في ذلك العهد هو حصيلة سياسات مختلفة لبنانية وتركية واوروبية : «سياسة كهذه توصل الى نتيجتين : فاما ان تسكت اوروبا ، وعندها تخضع الامبراطورية التركية الاقليات بالقوة ، واما ان تدعم اوروبا تلك الاقليات عند انتفاضتها ، فتكون النتيجة الطبيعية لذلك تدخل خارجي في سياسة الدولة العثمانية » (المجلة ١٨٦٠) .

ب — الحملة العسكرية الغربية

ولم تقتصر معالجة الفتنة على الجهود السلطانية والترتيبات الحكومية الرسمية . كانت هنالك جهود دولية .

الاتفاقية

اسفرت هذه الجهود عن بروتوكول الاتفاقية التي ارسلت بموجبها حملة اوروبية دولية [1] لاعادة الامن والقضاء على الفتنة الطائفية . وقد تم توقيع هذه الاتفاقية في ٥ ايلول١٨٦٠ ، اما وضعها فقد كان بتاريخ ٣ آب ١٨٦٠ . وهذا هو نص الوثيقة :

« الحاضرون : ممثلو النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا وتركيا .

انه لما كان جلالة السلطان يريد ان يحقن الدماء في سوريا باتخاذ اقرب الوسائل الناجعة واظهار عزمه على المحافظة على حسن النظام وبسط الامان بين الشعوب الخاضعة لسلطنته وكان اصحاب الجلالة امبراطور النمسا وامبراطور فرنسا وملكة بريطانيا العظمى وايرلنده وسمو كفيل الملك في بروسيا وجلالة امبراطور الروسية قد عرضوا على جلالة السلطان مساعدتهم الفعّالة فقبلها ، قد اتفق ممثلوهم على المواد التالية :

المادة الـ ١ : يبعث الى سوريا جيش من العساكر الاوروبية يمكن زيادة عدد رجاله الى اثني عشر الفا ليعمل على توطيد الراحة فيها .

المادة الـ ٢ : ان جلال امبراطور الفرنسيس رضي ان يجهز في الحال نصف الجيش واذا اقتضى الامر ابلاغه الى العدد المحدد في المادة السابعة فعلى الدول الأول ان تتفق دون تأخير مع الباب العالي بطريق المفاوضة الدولية العادية على تعيين الدولة التي يتوجب عليها تقديم الجنود اللازمة .

المادة الـ ٣ : على قائد هذه البعثة العام ان يخابر فور وصوله مندوب الباب العالي الخارق العادة للاتفاق على اتخاذ جميع الوسائط التي تستدعيها الاحوال ولاحلال المواقع التي يجب النزول فيها لبلوغ الغاية المقصودة .

المادة الـ ٤ : ان اصحاب الجلالة .. وعدوا بمواصلة ارسال القوات البحرية الكافية الى شواطىء سوريا وابقائها فيها مساعدة على انجاح المساعي المشتركة الآيلة الى توطيد الراحة في تلك البلاد .

المادة الـ ٥ : ان الدول المتعاقدة جعلت مدة احتلال الجنود الاوروبية سورية [1] ستة اشهر ، ليقينها انها كافية لاعادة الامن والراحة المبتغاتين .

المادة الـ ٦ : يتعهد الباب العالي ان يبذل ما في وسعه لتسهيل تموين هذه البعثة العسكرية .

قد استقر الرأي على نظم المواد الست السابقة البيان بشكل اتفاقية يوقعها ممثلو الدول فور وصول تفويض دولهم المطلق اليهم . بيد ان شروط هذا الصك تنفذ في القريب العاجل .

التواقيع: مترنيخ — توفنيل — كولي . رس — ليسيليف — احمد وفيق . » [2]

---

(١) وقد كان امل نابليون الثالث وحكومته ان يرسل حملة فرنسية الى هذه الربوع وان يكون بقاؤها غير محدد . غير ان بريطانيا عارضت هاتين الرغبتين معارضة شديدة .

(٢) **مجموعة المحررات السياسية** الجزء الثاني ص٢٣٨ — ٢٤٠ كذلك عبد العزيز نوار ، المرجع المذكور سابقا ، ص٤٤٨ — ٤٥٠ .

غير ان تلك الحملة زادت في مهمات فؤاد باشا: كيف يبررها ؟ وكيف يحفظ ، مع وجودها ، هيبة الدولة السلطانية ؟ خصوصاً وان مغزاها البعيد لم يخف على الكثيرين من ضباط الجيش .

ان ما فعله فؤاد باشا لمثل حيّ على ما يعمل ، في غالبية الأحيان ، في السياسة . تلبيس الواقع البشع بثياب ، وان لم تكن مطابقة للواقع تماماً ، تكون على الأقل مقبولة من عامة الشعب . كانت هذه نشرته : (بتاريخ ٢٠ محرم ١٢٧٧ ، ٨ آب ١٨٦٠) .

« ايها الرفقاء : ان بعض الجنود الفرنساوية والانكليزية ستصل قريباً الى هذه البلاد . لأن دول اوروبا لرغبتهن المتواصلة في ان تستمر بلادنا متمتعة بالراحة قد شئن ان يساعدننا على قمع الاضطرابات التي حدثت في هذه البلاد فقبلت الحكومة السنية مساعدتهن اظهاراً لثقتها في حليفاتها .

وغير خاف عنكم ان هذه الجنود تخص ذات الدول التي عضدتنا بكل قواها في عهد سابق فعليكم ان تقوموا بواجب الاخاء نحوها فانتم في بلادكم وهي في ضيافتكم فاعملوا بواجبات الضيافة فتشاهدوا احسانكم خدمة نيات جلالة متبوعنا الاعظم المنصرفة الى العدل وانقيادكم العسكري واحترامكم نظام الجندية وشرفها وترى انكم بغنى عن كل مساعدة على معاقبة سافكي دم المسيحيين مواطنيكم مثلنا والاقتصاص من الجناة باسم الانسانية » [1] .

وينبغي ان يعترف لفؤاد باشا بلياقته وكياسته ودبلوماسيته . فهل كان بالامكان ان يعمل أي كان أفضل من ذلك تبريراً للواقع المرير ؟ تدخل حملة اوروبية بشؤون السلطنة ؟

تشعبات تأثيراتها

ولما كانت هذه الحوادث تأتي بعد توقيع السلطان على معاهدة باريس ١٨٥٦ [2] وبعد الخط الهمايوني [3] الصادر في السنة ذاتها ، فقد اعتبرت الدول الغربية ان هذه الحوادث تشكل

---

(١) **مجموعة المحررات السياسية والمفاوضات الدولية** ، المجلد الثاني ص ٢٤٨ — ٢٤٩ .

(٢) كانت هنالك ومن حيث المبدأ المادة التاسعة من معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ . وهذه المادة تحول دون تدخل الدول الاوروبية في سياسة الدولة العثمانية الداخلية . وقد وضع السلطان هذه المعاهدة بالاتفاق مع دول اوروبا . وكانت هذه المعاهدة تمنع التدخل على الدول الاوروبية منفردة أو مجتمعة بين السلطان ورعاياه الى أية طائفة انتموا .
غير أنها كانت في الوقت نفسه تؤكد وعد السلطان بالاهتمام بالاقليات الطائفية .

(٣) صدر « الخط الهمايوني » وهو قانون رسمي ، عام ١٨٥٦ . أصدره السلطان عبد الحميد ليعالج بواسطته خللاً اجتماعياً هو الشعور بالغبن لدى الطوائف غير المسلمة المعروفة بالذميين . ونتج هذا الشعور عن فوارق اجتماعية وامتيازات قانونية وتصرفات يومية ترجع بذورها ، ربما ، الى عهد الحروب الصليبية .
المهم ان هذا القانون اعلن المساواة المطلقة بين جميع رعايا الدولة العثمانية بغض النظر عن اديانهم وقومياتهم . ولقي هذا الفرمان مقاومة شديدة ومعارضة قوية بين المسلمين وائمة الدولة .
أما تأثيره على السياسة اللبنانية الداخلية فقد شرحها سان مارك دين لاردان قال : « ان اليوم الذي قبلت فيه اوروبا بان تخلق الدولة العثمانية مفهوم الخط الهمايوني الصادر سنة ١٨٥٦ والذي تحدثت عنه

خرقاً واضحاً لذلك القانون الواضح في حمايته للاقليات وفي معاملتهم معاملة يتساوون فيها مع الأكثرية . دعا وزير خارجية فرنسا مسيو دى جوفنيل الى اجتماع لهذه الدول في باريس . واتفقت هذه الدول في ٣ آب في باريس على ارسال جيوش الى لبنان .

الغاية من الحملة : اعادة الأمن بالاتفاق مع الاتراك الى لبنان بمدة لا تتجاوز نصف سنة . وكانت لهذه الحملة آثار مثلجة لقلب نابليون الثالث . اعادت لفرنسا لقب حامية الأقليات المسيحية .

وكانت من نتائج هذه الحملة ان سيطرت اوروبا مباشرة على شؤون الشرق وعلى لبنان بنوع خاص . فاجتمع ممثلوها في بيروت للنظر في نتائج الحوادث المؤسفة وللتفاوض على ايجاد صيغة جديدة للحكم في لبنان يتحاشى العودة الى المشاكل — هذا اذا لم يتمكن من ضمان عدم العودة اليها .

ابعادها

يرى الدارسون المدققون ان لهذه الأحداث وما نتج عنها ، محلياً ودولياً ، وفي اطار السلطنة العثمانية وخارج ذلك الاطار أبعاداً كثيرة ومتشعبة وذات مضار هامة . منها وربما اهمها التالية :

البعد الأول لها يتركز، في رأي الاستاذ زين نور الدين زين [1] ، في أنها أدت الى تدخل فرنسا المباشر في الشرق الأدنى . ففي آب ١٨٦٠ نزل جيش فرنسي في بيروت فاستعادت بذلك فرنسا مكانتها ونفوذها في البلاد «تعويضاً عن الخسارة الأدبية التي نزلت بها سنة ١٨٤٠» . وكان هذا الامر بمثابة دعم للمطالبة «بحقهم» (اي الفرنسيين) في الحصول على سوريا كحصة لهم في ميراث «الرجل المريض» ، تركيا .

والبعد الثاني ، هو ان تلك الأحداث زادت في مخاوف المسيحيين القاطنين في تركيا وصعّدت في شعورهم المشترك بعدم الثقة بينهم وبين الاتراك وجيرانهم من غير المسيحيين . والواقع ان وجود الجنود الفرنسيين في شوارع بيروت كان مدعاة للقلق والاضطراب لدى هؤلاء .

«لست أرى ضرورة للقول بان المسلمين ينظرون الى الاحتلال الفرنسي باشد ما يكون من النفرة والكراهية . وان المرء ليستطيع ان يلاحظ امارات التجهم على وجوههم عندما يشاهدون الجنود الفرنسيين يمرون من أمامهم كما ان تصرفاتهم العامة تنم عن انفعال وتهيج وغضب» [2] .

اما البعد الثالث لتلك الأحداث فهو أنها اثارت اهتمام الدول الاوروبية ، ولاسيما بريطانيا وفرنسا بالشرق الأدنى ، اهتماماً يختلف عن اهتمام تلك الدول بمدينة اسطنبول والمضائق . في

= معاهدة باريس فيما بعد ، وعندما قبلت دول اوروبا بأنه يستطيع المسيحيون بان يتخلفوا عن الانخراط في سلك الجندية على ان يدفعوا بدلاً ، في هذا الوقت سمحت اوروبا دون أن تدري بان تصبح الاقليات الطائفية في الشرق تحت رحمة الدولة العثمانية» . (المجلة ، ١٨٦٠) .

(١) **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، ص ٣١ وما بعدها .

(٢) رسالة من السيد ن . مور Moore من بيروت في ٢٢ آب ١٨٦٠ الى اللورد رسل . وكان مور قنصلاً عاماً لبريطانيا فيها .

Great Britain. F.O. Correspondence Relating to the Affairs of Syria, 180-181 Part I. p. 114.

٢١ آب من سنة ١٨٦٠ كتب السفير البريطاني في اسطنبول الى اللورد رسل يقول :

«تعلمون سيادتكم ان سوريا كانت دوماً في نظر اولئك الذين اسسوا امبراطورياتهم في الشرق بلداً ذا خصائص معينة ينبغي لكل من يخطط لاحتلال هذا الجزء من العالم ان يبني خططه على أساس ما لهذا البلد من أهمية ، والواقع هو ان سوريا تشكل نقطة اتصال بين افريقيا من جهة وبين آسيا من جهة اخرى ... وحقيقة الأمر أنه كلما انعمنا النظر في هذه القضية باسهاب يتبين لنا ما لها من اهمية تسترعي عنايتنا ، كما أنه يتضح لنا ضرورة ابقاء عيوننا مفتوحة بالنسبة الى هذه البلاد» (١) .

وكانت هذه الرسالة في اطار يبدي فيه السفير المذكور مخاوفه من خطط فرنسا التوسعية في الشرق الأدنى .

وهكذا تتفاعل التناقضات اللبنانية والتناقضات الدولية لتخلق جواً حائراً متردداً في السياسة التركية — الامر الذي ، عندما يضاف الى واقع ضعفها العسكري وسقوط اسهمها الدولية في ميزان الأهمية ، يفسح المجال أمام تدخل الدول الغربية في امورها . وفي لبنان ؟ عهد المتصرفية .

عهد المتصرفية

وبعد ان صار من الطبيعي ان تتدخل الدول الاوروبية بوضع حل للمشكلة اللبنانية ، تحركت الجهود ليكون ثمرتها ما سيعرف بنظام المتصرفية .

لجنة بيروت الدولية

تألفت من ممثلي الدول الاوروبية وتركيا . وبدأت اجتماعاتها على اثر حوادث ١٨٦٠ وذلك في بيروت . ومن هنا اسمها .

ان محاضر جلسات هذه اللجنة ، وعددها ٢٩ ، موجودة في دار الكتب اللبنانية .

طبيعتها : لم تستند الى بند في معاهدة او اتفاق دولي . بدأت كواقع . ثم قبل هذا الواقع . وهذا القبول بها هو الذي اعطاها صفة قانونية لاحقة لوجودها . غير ان هذا القبول ، وخصوصاً من جهة تركيا ، لم يكن عفوياً واوتوماتيكياً . على العكس . لقد حاولت تركيا ان لا تضفي على اعمال هذه اللجنة صفة قانونية . ففي ٩ كانون الثاني ١٩٦١ ارسل الصدر الأعظم الى أحد ممثليه (موزورس) برقية جاء فيها :

«انت تعلم اننا حرصنا دائماً على مبدأ عدم قبول تدخل اللجنة الاوروبية الا في تنظيم جبل لبنان . وذلك ضمن حدود اتفاقات سنة ١٨٤٥» .

ثم قال في برقية لاحقة :

«لقد حرصنا دائماً بأنه لا يمكن للجنة ان تتدخل الا في التنظيم الاداري لجبل لبنان . وهذا ما أكده لنا ممثلو الدول الاوروبية . ويمكننا أن نستأنس باراء جميع السفراء في اسطنبول وباقوالهم» .

---

(١) (أ) راجع «الجغراسيا» .
(أأ) المرجع المذكور سابقاً .

اذن كانت اللجنة نتيجة للضغوط الاوروبية ، وقد رضخت تركيا لها على مضض .

وبهذه اللجنة ، وعن طريق اعمالها ، يتغير نوعا ، طبيعة التدخلات الاجنبية في شؤون الدولة التركية . فحسب نظام الامتيازات كان هذا التدخل واقعياً . وكان السلطان حريصاً على عدم التدخل هذا حتى في معاهدة باريس عام ١٨٥٦ حيث نصت مادتها التاسعة على انه لا يجوز لدول اوروبا ان تتدخل في علاقات السلطان برعاياه — هذا على الرغم مما جاء في « المذكرة » (بتاريخ ٧ كانون أول ١٨٤٢) .

أعمالها : عقدت هذه اللجنة بين ٥ تشرين الأول ١٨٦٠ و ٥ أيار ١٨٦٤ تسعاً وعشرين جلسة . وكانت أعمالها مشحونة بالخلافات .

صلاحياتها : لقد ارادت ان تكون اولاً ، محكمة دولية تحقق في الحوادث وتحاكم المذنبين . وارادت ، ثانيا ، ان تكون لجنة ادارية دولية تبحث في حالة البلاد وطريقة معالجتها . وارادت ، ثالثا ، ان تكون لجنة استشارية دولية توجه الباب العالي فيما يتعلق بطريقة حكم البلاد . وارادت ، رابعا ، ان تكون لجنة مالية دولية يحق لها صرف التعويضات من مالية الخزينة التركية على المتضررين من الحوادث .

نتائج عملها : لم تستطع هذه اللجنة من حل مطلق مشكلة . وجل ما قامت به هو مجموعة من المشاريع والاقتراحات التي رفعتها الى السفراء في اسطنبول .

نهاية عملها : في الجلسة التاسعة والعشرين المنعقدة في ٤ أيار ١٨٦١ قدم ابرو أفندي ، وهو ممثل فؤاد باشا ممثل تركيا في اللجنة ، مذكرة من هذا الاخير جاء فيها :

« ان جميع المواضيع المقدمة هي موضع نقاش ومن الافضل ان يتفق الباب العالي بشأنها مع سفراء الدول في اسطنبول » .

وهكذا انتقلت المباحثات من بيروت الى اسطنبول . وهكذا يكون فؤاد باشا قد فشّل اعمال اللجنة .

المشاريع والاقتراحات ؟ ان دراسة سطحية لهذه تبين مواقف الدول من قضية جبل لبنان .

فقد طالبت فرنسا بتوحيد الجبل وبتكليف حاكم مسيحي واحد ومن ابنائه بحكمه وادارته وطرحت روسيا تقسيم الجبل الى ثلاث قائمقاميات .

وردت بريطانيا المشروع الفرنسي ، واقترحت انشاء مملكة في سوريا . وعارضت كذلك فكرة الحاكم المسيحي في الجبل . ولما قبلوا بهذه الفكرة بعد لاءى ، اشترطوا ان لا يكون من ابناء الجبل .

ومن اصداء لجنة بيروت الدولية رسالة كتبها اللورد دي فرنت ممثل بريطانيا في تلك اللجنة — كتبها هذا حين كان نائبا للملك في الهند ، اي بعد ثلاثين سنة تقريبا من الحادثة . تقول الرسالة :

« ان جبل لبنان لا يمكن ان يستقر الا تحت حكم شخص من ابنائه ، مسيحي يتمتع حكمه

باستقلال داخلي ، وحين تتمتع كل طائفة باستقلال داخلي فيما يختص بشؤونها الخاصة »[1]

اجتماعات اسطنبول

بدأ مندوبو السفراء اجتماعاتهم في ٢٢ ايار سنة ١٨٦١ .

« في هذا الاجتماع التمهيدي الذي عقد في سفارة فرنسا في اسطنبول وضع مبدأ الحاكم الواحد على بساط البحث .. »[2] .

وفي اجتماع ثان ، وبعد مناقشات دامت « ست ساعات » والاطراف ذوي المواقف المتناقضة بقيت كل منها على حالها ، اقترح سفير بروسيا الكونت دي كولتز صياغة المادة الاولى من النظام الاساسي على الشكل التالي : « يحكم لبنان حاكم مسيحي يعينه السلطان »[3] .

ووقع اخيرا مندوب السلطان على وثيقة خطية عرفت باسم نظام المتصرفية .

اما خطوط هذا النظام العريضة فهي :

١ — يحكم جبل لبنان متصرف مسيحي يعينه السلطان بعد موافقة الدول الغربية .

٢ — يكون هذا الحاكم برتبة مشير وتكون مدة ولايته ثلاث سنوات .

٣ — يسكن دير القمر .

٤ — يسكون هذا المتصرف مستقلا استقلالا تاما عن والي صيدا و يرتبط مباشرة بالباب العالي .

٥ — تلحق زحلة بالجبل نهائيا .

٦ — توضع تحت تصرف هذا المتصرف قوات تركية تبقى خارج الجبل في مكان يحدده المتصرف ولا تتدخل الا بناء على طلبه .

٧ — توضع الضمانات الكفيلة بتأمين مالية الجبل .

وسيكرس هذا النظام فيما بعد طائفية الوظائف ، كما وانه سيقر انشاء نظام تمثيلي انتخابي لاعضاء مجلس اداري على أساس طائفي : ٤ للموارنة ، ٣ للدروز ، ٢ للروم الارثوذكس ، ١ للكاثوليك ، ١ للسنة ، ١ للشيعة . المجموع ١٢ .

وكانت هذه الوثيقة ، بعد نظام شكيب افندي ، اول النصوص الدستورية في لبنان تنظم الشؤون العامة للجبل . وفيها اعتراف واضح وصريح للدول الغربية المذكورة بحق التدخل في شؤون السلطنة العثمانية االداخلية . وهكذا فهي شهادة على انتقاص السيادة العثمانية في جزء من اجزاء السلطنة . وهي من جهة مقابلة ،تقوي من وقار وهيبة وقيمة القناصل الاوروبية في بيروت .

نظام المتصرفية

المادة الاولى : يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي و يكون مرجعه اليه رأسا ، ويعطى هذا الموظف القابل للعزل كل حقوق السلطة التنفيذية و يسهر على حفظ

(١) مقتبس في كتاب هنري هاريس جيسن ، لندن ، ١٩١٠ ، الجزء الأول ، ص ٢١٣ .

(٢) من برقية من سفير فرنسا في اسطنبول الى وزير الخارجية .

(٣) عقد هذا الاجتماع في ٣١ أيار سنة ١٨٦١ لدى الصدر الأعظم عالي باشا .

الامن العام والنظام في كل انحاء الجبل ، ويحصل الاموال الاميرية،وبمقتضى الرخصة التي ينالها من لدن الحضرة الشاهانية ينصب تحت مسؤوليته مأموري الادارة المحلية ، وهو يولي القضاة ويعقد المجلس الاداري الكبير ، ويتولى رئاسته وينفذ الاحكام الصادرة عن المحاكم ما عدا الامور التي ستذكر في المادة ٩ . وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة .

المادة الثانية : ينبغي ان يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير يؤلف من اثني عشر عضوا ، وهم اثنان مارونيان واثنان درزيان واثنان من الروم الارتوذكس واثنان من المتاولة واثنان من المسلمين . ويكلف هذا المجلس بتوزيع الضرائب والبحث في ادارة موارد الجبل ونفقاته ، وببيان آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف كلها .

المادة الثالثة : يقسم الجبل الى ست مقاطعات ادارية :

١ — الكورة بما فيها الجهة السفلى وباقي قطع الارض المجاورة الاهلة بالروم الارتوذكس ما عدا بلدة القلمون الكائنة على ساحل البحر وكل سكانها تقريبا من المسلمين .

٢ — الجهة الشمالية من لبنان ما عدا الكورة حتى نهر الكلب .

٣ — زحلة وما يتبعها من الارض .

٤ — المتن بما فيه ساحل النصارى واراضي القاطع وصلما .

٥ — الارض الكائنة في جنوبي طريق الشام حتى جزين .

٦ — جزين واقليم التفاح .

ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور اداري يعينه المتصرف ، ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها او بأهمية املاكها .

المادة الرابعة : يجب ان يكون في كل مقاطعة مجلس ادارة محلي مؤلف من ثلاثة اعضاء الى ستة ، يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة . ويجب ان يلتئم هذا المجلس مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه . وعليه ان ينظر قبل كل شيء في الامور القضائية والادارية ويسمع مطالب الاهلين ويبلغ المعلومات الاحصائية اللازمة لتوزيع الضرائب في المقاطعة . ويعطي رأيه الشوري في كل المسائل المتعلقة بالمنافع المحلية .

المادة الخامسة : تقسم المقاطعات الى نواح على نمط قريب الشاكلة من تقسيم الاقاليم القديمة ولا يكون فيها ، ما امكن الاجماعات متجانسة من السكان . وتقسم النواحي الى قرى تتألف من ٥٠٠ نسمة على الاقل ، ويكون في كل ناحية موظف يعينه المتصرف بناء على اقتراح مدير المقاطعة . ويرأس كل قرية شيخ ينتخبه الاهلون ، ويعينه المتصرف . وفي القرى المختلطة يكون لكل عنصر كافي العدد من السكان شيخ خاص لا شأن له الا مع ابناء مذهبه .

المادة السادسة : الجميع متساوون امام القانون وتلغى كل الامتيازات الاقطاعية ولا سيما امتيازات المقاطعجية .

المادة السابعة : يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ، ومجلس قضائي ابتدائي في

كل مقاطعة ، يؤلف من اثني عشر عضوا بنسبة اثنين لكل طائفة من الطوائف الستة المذكورة في المادة الثانية ، ويضاف اليهم عضو من المذهب البرتستانتي او الاسرائيلي ، كلما كان لاحد ممن هذه المذاهب مصلحة او دعوى ، وتكون رئاسة المجالس القضائية لكل اعضائها بدوره كل ثلاثة اشهر .

المادة الثامنة : لقضاة الصلح ان يحكموا في الدعاوى التي لا يتجاوز قدرها ٥٠٠ قرش .. المحاكم الابتدائية ... الا انه اذا كانت كل الفرق الداخلة في الدعوى من طائفة واحدة ، فلهم ان يردوا الحاكم لاختلاف مذهبه . غير ان الحكام المردودين من هذا الوجه لا بد من حضورهم المحاكمة .

المادة التاسعة : تقتضي المحاكمة في الدعاوى الجزائية ان تكون على درجات وهي ان ينظر في دعوى المخالفات ، قضاة الصلح ، وفي الجنح المحاكم الابتدائية ، وفي الجنايات مجلس المحاكمة الكبير ....

المادة العاشرة : كل دعوى تجارية تنظر فيها محكمة بيروت التجارية ...

المادة الحادية عشرة : كل اعضاء المحاكم ومجلس الادارة بلا استثناء وقضاة الصلح ايضا ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة وتنصبهم الحكومة . واما اعضاء المجالس الادارية فيجدد انتخاب نصفهم كل سنة ، ويجوز تجديد الانتخاب للذين انتهت مدتهم .

المادة الثانية عشرة : كل القضاة يكون لهم مرتبات ، واذا ثبت بعد التحقيق ان احدهم ارتشى او انه يقوم باي عمل كان ، اصبح غير آهل للوظيفة فيجب عزله ، بل يستوجب التأديب ايضا على قدر ذنبه .

المادة الثالثة عشرة : جلسات كل المجالس القضائية تكون علنية ...

المادة الرابعة عشرة : اهالي الجبل الذين يرتكبون جناية او جنحة في سنجق اخر تجري محاكمتهم في ذلك السنجق ... والخلاصة فان علاقات الادارة في لبنان مع ادارة كل من السناجق الاخرى تكون ذات العلاقات الموجودة والتي يصير استعمالها بين سائر سناجق السلطنة .

المادة الخامسة عشرة : ان حفظ النظام وتنفيذ القوانين في الاوقات العادية انما يناط بالحاكم بواسطة هيئة بوليس مختلطة تؤلف بنسبة سبعة انفار عن كل الف من السكان . ولما كان قد تقرر الغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة والاستعاضة عنها بطرق اخرى اكراهية كالقاء القبض او الحبس ، فيحرّم على مأموري البوليس تحت طائلة اشد العقوبات ان يغتصبوا من الاهالي اية اجرة كانت سواء مالا او عينا ، ويجب عليهم ان يلبسوا الكسوة الرسمية ، او يكون لهم علامة ما خارجية تدل على وظيفتهم .

المادة السادسة عشرة : لما كان الباب العالي يحتفظ بحق تحصيل الـ ٣٥٠٠ كيس بواسطة حاكم لبنان وهي قيمة المال المضروب على لبنان حالياً — الذي يجوز ابلاغه ال ٧٠٠٠ كيس متى سمحت الظروف — فمن المفهوم صريحاً ان هذا المال يخصص قبل كل شيء لمصاريف ادارة

الجبل ونفقات منافعه العمومية. ولا يرجع الى خزينة الدولة الا ما قد يزيد فقط.

اذا كانت المصاريف العمومية الضرورية جدا لسير الادارة بنظام، تزيد عن مجموع الأموال المضروبة، فعلى خزينة الدولة ان تقوم بما زاد من هذه المصاريف.

المادة السابعة عشرة : يشرع في أقرب وقت ممكن باحصاء الاهالي بلدة بلدة وملة ملة وبمسح كل الأراضي المزروعة.

البروتوكول (ملحق بالنظامات).

يتولى ادارة لبنان حاكم مسيحي يختاره الباب العالي ويكون مرجعه اليه رأساً ويمنح رتبة مشير ويقيم عادة في دير القمر التي توضع تحت سلطته المباشرة. تحدد ولايته بثلاث سنوات يكون فيها قابلاً للعزل ولكن عزله لا يتم ابداً الا بعد اجراء محاكمته. وقبل نفاذ مدة ولايته بثلاث شهور يخطر الباب ممثلي الدول ويدعوهم للاتفاق معه على مرشح جديد.

وتقرر أيضاً أن يعطى حق تعيين الموظفين للحاكم من الباب العالي مرة واحدة وليس بمناسبة كل تعيين. وبخصوص المادة العاشرة ... اتفق على ان تكلف لجنة مختلطة تقيم في بيروت بالتحقق من مستندات الحماية ومراجعتها.

ولاجل صون الأمن والحرية على طريق الشام بيروت في جميع الأوقات، سينشىء الباب العالي حصناً في نقطة مناسبة على الطريق المذكور ويمكن لحاكم لبنان ان يشرع في اجراءات نزع السلاح من الجبل عندما يجد ان الظروف والوقت ملائم.

بيرا ٩ يونيو ١٨٦١ [1]

التوقيع

بروتوكول ١٨٦٤

في عام ١٨٦٤ اعلن البروتوكول الذي بموجبه نظم حكم الجبل على ان يجعل منه متصرفية يديرها مسيحي من رعايا الدولة العثمانية ويكون مرجعه الباب العالي. (المادة الأولى).

وقسم هذا البروتوكول الجبل الى سبعة اقضية (المادة الثانية). هذا بعد ان تقرر ان يكون للجبل مجلس ادارة مؤلف من اثني عشر عضواً (المادة الثانية). وقد تقرر، بموجب هذا البروتوكول، المادة الرابعة، امر المساواة بين الجميع في شمول احكام القانون وفسخ كل الامتيازات العائدة لأعيان البلاد والغائها.

ونص هذا البروتوكول، المادة الحادية عشرة، على عزل الموظف الذي يقبل الرشوة وتأديبه.

أما المادة الخامسة عشرة فانها تحفظ للدولة حقها بتحصيل ويرك الجبل ومقداره ٣٥٠٠ كيس (الكيس يساوي بالاصطلاح المالي خمس ليرات عثمانية ذهباً) على يد المتصرف. ويجوز، أن يصل الويرك الى سبعة آلاف — على أن يخصص هذا المبلغ لادارة الجبل ونفقات منافعه العمومية. ويرد الباقي الى الخزينة.

وتقرر اجراء احصاء لنفوس أهل الجبل محلاً محلاً وملة ملة (المادة السادسة عشرة).

---

(١) أحمد طربين. **لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦١ — ١٩٢٠**، ص ٣٧٣ — ٣٧٩

وتحفظ لرجال الدين حقوقهم بان يحاكموا أمام المجالس الدينية الا اذا طلبت الاسقفيات احالتهم الى مجالس الدولة العادية (المادة السابعة عشرة).

هذا فيما يتعلق بالجبل. أما بقية اقسام البلاد فقد بقيت على ما كانت عليه: مقسمة الى ولايات مركزها بيروت وصيدا ودمشق وحلب وبغداد. وكانت هنالك متصرفيتان ايضاً: طرابلس الشام والقدس [1]. وكان على رأس كل واحدة وال يعينه السلطان مباشرة ويرتبط كذلك بالباب العالي.

صفات هذا النظام

دام نظام المتصرفية هذا من السنة ١٨٦١ حتى السنة ١٩١٥. وطالما استمر هذا النظام معمولاً به طالما تمتع لبنان الجبل بوضع سياسي خاص. يميز هذا الوضع نوعان من الصفات: مباشرة مستمدة من نصه، وغير مباشرة، مستمدة من ظروف وضعه والجو العام الذي ساد تاريخ لبنان لتلك الحقبة.

الصفات المباشرة

١ — اصبح متصرف الجبل مسؤولاً مباشرة أمام الباب العالي. وقد كان قبلاً مثلاً، خاضعاً لوالي صيدا على الغالب. (المادة الأولى).

٢ — مساواة جميع المواطنين أمام القانون، والغاء امتيازات المقاطعجية (المادة السادسة).

٣ — اقرار مبدأ الانتخاب ولو بشكل محدود، لكل اعضاء المحاكم ومجلس الادارة بلا استثناء وقضاة الصلح. (المادة الحادية عشرة) والشيوخ (المادة الخامسة).

٤ — توزيع اعضاء مجلس الادارة الكبير على أساس طائفي وكذلك مجالس الادارة المحلية. (المادة الثانية والمادة الرابعة).

٥ — الاعتبار الطائفي، أساساً، لتقسيم البلاد الاداري (المادة الثالثة).

٦ — الطائفية تكون الاساس لتكوين المجالس القضائية (المادة السابعة) والمقاضاة (٨).

٧ — معاداة الرشوة ومحاربتها (المادة الثانية عشرة).

٨ — الغاء طريقة التنفيذ بواسطة الحوالة (المادة الخامسة عشرة).

٩ — خزينة الدولة تدفع ما يترتب على خزينة البلاد اذا عجزت هذه عن القيام بالتكاليف الضرورية (المادة السادسة عشرة).

١٠ — بقيت محاور الثقل في السياسة والاجتماع محصورة بالمؤسسات الدينية والزعامات، اقطاعية ودينية، والاسر الكبرى وذوي اليسر وبالملاكين (المادة الأولى والمادة الثالثة، والمادة الحادية عشرة).

١١ — المباشرة باحصاء السكان بلدة بلدة وملة ملة (المادة السابعة عشرة).

١٢ — الدعوة لاجراءات نزع السلاح من الجبل (البروتوكول).

---

(١) بليبل، **تاريخ لبنان العام**، المطول الثاني، ص ٤٢٠.

الصفات غير المباشرة

١ — مسؤولية الدول الكبرى [١] بوضع هذا النظام بضمان استمراره .

٢ — لم يرض هذا النظام الموارنة . وكان ذلك سبباً في تعديله سنة ١٨٦٤ بحيث يكثر تمثيلهم .

٣ — انتقد هذا النظام لانه اقتطع من لبنان البقاع والقلمون وبيروت والساحل .

ميزات عهد المتصرفية

طبع عهد المتصرفية خصائص مميزة على الحياة اللبنانية وترك فيها آثاراً بينات .

آ — الميزات

لما طالب الوفد اللبناني ، في مؤتمر الصلح ، بالاستقلال اللبناني ، كانت من شواهده التاريخية ذلك النوع من الاستقلال الذاتي الذي عرفه عهد المتصرفية .

كما كان نظام المتصرفية أول تحقيق للفكرة الدستورية [٢] في جبل لبنان خلافاً لما عرفته جميع انحاء السلطنة .

وخلّف عهد المتصرفية روحية ونفسية سياسيتين متميزتين وسيطرت صفة المجاملة حتى المراوغة أو الرياء أحياناً . وقد بقيت بعض الأمثال الشائعة مما يتمثل وثائق حية على هذه الروحية التي تتحاشى المجابهة والقول الصريح مثل الاعور أعور بعينه من تلك الامثال : الابرة لا تعاندها العين . العين لا تقاوم المخرز . كل من أخذ أمي صار عمي .

والعقلية التركية — عقلية التفريق وبث روح الشقاق بين الفئات — ما زلنا نعرف لها أمثلة واثارا . من ذلك إعتبار الوظيفة وجاهة ، واعتبار الاكراميات والهدايا وبالتالي الرشوة ، أشياء طبيعية تلازمها .

وبالرغم من ان نظام ١٨٦١ الغى الامتيازات الاقطاعية ، فقد نشأت ، في عهد المتصرفية ، اقطاعية من نوع جديد : اقطاعية الوظيفة .

والطائفية السياسية وجدت لها في عهد المتصرفية ارضاً خصبة . فكانت السلطنة العثمانية تهاب رجال الدين وتحترمهم لاسباب متعددة ، فتدخلوا سياسياً وفي مطلق صغيرة أو كبيرة . فاصبح لهم حق مكتسب بذلك . فراحوا يتدخلون في انتخابات مجلس الادارة . وما زالوا ،

---

(١) ومصداقاً لذلك نثبت هنا نص وثيقة التجديد لداود باشا أول متصرف على لبنان ١٨٦١ — ١٨٦٨ :

«ان الباب العالي بالاتفاق مع ممثلي النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا يثبت كل مندرجات القرار الممضي في الاستانة في ٩ حزيران سنة ١٨٦١ ومثلها مندرجات المادة الاضافية الموضوعة في التاريخ نفسه .

ثم يعلن ذو الفخامة عالي باشا ان الباب العالي يؤيد متصرف لبنان الحالي في منصبه لمدة خمس سنوات أيضاً ابتداء من ٩ حزيران سنة ١٨٦٤» .

عن الباب العالي في ٦ أيلول سنة ١٨٦٤ °

° راجع جرجي تامر ، **الهدية الوطنية في نظامات لبنان والآثار الدستورية** ، ١٩٠٩ ، ص ١٤) .

(٢) ادمون رباط ، الوسيط .. ص ٤٣ .

حتى اليوم ، وربما لاسباب مختلفة وبطريقة تختلف بعض الشيء عن طرق التدخل السابق . ومن هنا أصبح طلاب الوظائف أو اولئك الراغبون بالحفاظ على وظائفهم يتوسلون الطائفية لينالوا مبتغاهم .

ومن المهم الملاحظة بان الحريات العامة اللبنانية يتمتع بها الأفراد والطوائف أو الفئات في حين معاً — ومن مظاهر هذه الحرية ، حق التشريع . وتلك هي قوانين الاحوال الشخصية أكثر الشواهد صراحة على ذلك . ولنا في التمثيل الطائفي امتداد لتقليد عرف في عهد المتصرفية .

ومن الظاهرات التي تميز بها هذا العهد عدم النفور من التدخل الاجنبي لا بل النظر اليه كامر طبيعي.وهذا امتداد لمجتمع سياسي واجتماعي كان يتدخل فيه قناصل الدول الاوروبية بالشؤون الداخلية تدخلا مكشوفا ، في حين كان المتصرف يطلب ودّهم بغية حصوله على التجديد في وظيفته .

غير ان عهد المتصرفية قلّص «الامارة» الى جبل لبنان ، فتسبب بذلك [1] بهجرة ابنائه .

وعرف عهد المتصرفية انشاء الجامعات اللبنانية مثل اليسوعية والجامعة الاميركية على ايدي مبشرين وارساليات دينية . فكان من اثر ذلك توثيق العلاقات بين لبنان والدول الغربية . ويرجع هذا التقليد الى ايام فخر الدين ، واتصال موارنة لبنان بالفاتيكان ، ومدرسة روما التي كانت ترسل الراهبات الى لبنان للتعليم . وربما كان هذا الامر وراء السياسة اللبنانية الخارجية «المنفتحة على العالم» .

وهكذا كان عهد المتصرفية ، كما هو من الطبيعي ان يكون ،حلقة اخرى في سلسلة طويلة من الظروف والاحداث التي تتساعد وتتساند ، وبعض الاحيان ، تتصادم صفاتها ، لتكون في النتيجة ، حصيلة من المميزات والصفات الدائمة تكون شخصية هذا المجتمع وتجمع فيه من الحسنات ومن السيئات ما يجعلنا من جهة نفاخر بهذا الماضي ومن جهة اخرى نركز الجهود على تطوير ما لا نرضى عنه بالغربلة والنقد الذاتي والتغيير الاجتماعي ومشاريع التنمية وما شاكل . هذه هي بوجه عام ، قصة كل التواريخ : قصة تاريخ مطلق بلد .

الامر الهام هو تفهم هذا الواقع والتقرير الواعي على المشاركة البناءة في تطويره نحو الافضل .

ب — داود باشا والاقطاع

كان اول متصرف داود باشا (الارمني) (١٨٦١ — ١٨٦٨) .

واجهته مقاومة عنيفة من جانب الاكليروس . وساندته بذلك فرنسا . وكان يسعى ، او ما يزال ، الى اعادة الفرع الماروني من آل شهاب الى الحكم . كما وانه اتفق ان يواجه جهودا مضنية متتالية بذلها احد ابناء اهدن ، يوسف كرم ، للوصول الى الحكم بصفته اولى من كاثوليكي ارمني غريب ، وهو من اهل البلاد ، لتسلم سدة المتصرفية .

ونجح داود باشا في اجتياز هذه العقبات . وتمكن كذلك من كف يد العثمانيين من التدخل

---

(١) المرجع ذاته ص ٤٤.

بامور لبنان . كما نجح بضرب الاقطاع اللبناني سلمياً : لقد استجلب أهم عناصره تقريباً الى الادارة اللبنانية .

وفي عهد المتصرفية كثرت المدارس التبشيرية بسبب التنافس الذي احتدمت ناره بين البروتستانت والكاثوليك والارتوذكس . كما ظهرت مدارس عالية تحول بعضها الى جامعات مثل الكلية السورية الانجلية . وهذه اصبحت فيما بعد الجامعة الاميركية في بيروت . وكذلك جامعة القديس يوسف ، التي اصبحت كلية الحقوق فيها اليوم فرعا من كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية .

ونتج عن انتشار العلم امران مهمان جدا : نهضة تعليمية فكرية ، وحركة تحررية سياسية ضد التسلط التركي . وكانت من ثمار الاولى بروز اشهر كتاب العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والقسم الاول من القرن العشرين امثال بطرس البستاني ويوسف الاسير وناصيف اليازجي وفارس الشدياق وميخائيل نعيمه وجبران خليل جبران وايليا ابو ماضي وغيرهم .

اما النهضة السياسية التحررية فتفرعت هي بدورها الى قسمين : قسم تزعم الدعوة الى القومية العربية او الوحدة السورية ، وقسم تبنى الدعوة لبقاء الكيان اللبناني مستقلا لا عن الدولة التركية وحسب بل وكذلك عن مطلق وحدة عربية تقوم في المنطقة .

وكانت فرنسا تتجاوب مع هذا التيار وتدعمه .

وكانت الحرب العالمية الاولى ومؤتمر الصلح الذي تبعها المناسبة التي اغتنمها أصحاب هذا الاتجاه فتبلورت فكرة لبنان الكبير وظهرت واقعا سياسيا يفرض نفسه . ويضم لبنان الكبير ، الذي اصبح فيما بعد الجمهورية اللبنانية ، جبل لبنان وسهل البقاع وطرابلس وبيروت وصيدا . وكانت هذه الخطوة تخطيا كبيرا لعهد المتصرفية .

ج ــ آراء في عهد المتصرفية

«وكان لبنان في عهد المتصرفية ينعم بامان وازدهار لم يشهده في كل تاريخه . فكان من حق اللبنانيين ، حين قاسوا انفسهم بسائر رعايا السلطان ، ان يفرحوا بما كان لهم من نصيب . فبزوال الاقطاعية بعد ١٨٦٠ ، اخذ الفلاحون النصارى والدروز في جبل لبنان يمتلكون ارضهم ، تدريجيا ، ويصبحون اسيادها ــ وكان سكان القرى الكبيرة .... قد اصابوا نجاحا من وراء نشاطهم في التجارة والحرف ، فازدهروا وصاروا ذوي مكانة ، وشأن» [1]

«كان عهد المتصرفية في لبنان ، على وجه العموم ، عهد نمو وازدهار شامل ، بل انه اشتهر باليقظة الفكرية التي قامت حينئذ في البلاد وتجلت في مختلف نواحي الحياة ... ومع ان الفضل في هذه النهضة لا يعود مباشرة الى المتصرفين ، بل الى نشاط الارساليات الاوروبية والاميركية والمبادرة اللبنانية الخاصة ، الا ان الامن والنظام اللذين وطد المتصرفون دعائمهما جعلا هذه اليقظة ممكنة الوجود . ثم انه كان للمتصرفية في المجالات الاخرى انجازات لا يجوز نكرانها . فمنذ انشائها حتى الحرب العالمية الاولى . ساد الاعتراف بان جبل لبنان خير بلدان الشرق الادنى

(١) كمال الصليبي . **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ ، ص ١٨٣ ــ ١٨٤ .

حكما ، واكثرها ازدهارا وامنا وطمأنينة »[١] .

« فقد منحه حكامه طرقا وجسورا جيدة ، وابنية حكومية رائعة ، وعددا من الخدمات العامة الصالحة ، وامنا عاما ضرب به المثل . وتحت رقابة المتصرفين ، انتعشت الزراعة ، وفي الاخص تربية دود القز التي اصبحت ، بتشجيع شركات الحرير الفرنسية وانشائها معامل محلية في عدد من القرى ، صناعة مزدهرة . وسرعان ما نافس اللبنانيون الفرنسيين في صناعة الحرير ، فانشأوا لها معامل وطنية تشغل مئات الأيدي العاملة وتجعل من هذه الصناعة مرفقاً رئيسياً من مرافق الاقتصاد الوطني في تلك الايام . واذ ازداد عدد السكان ، شيئاً فشيئاً ، ازدادت هجرة اللبنانيين الى العالم الجديد ...

وفي ١٩١٧ ، حين تولى اسماعيل حقي بك الحكم في لبنان ، لم يسعه الا ان يشعر بفخر لما انجزته المتصرفية من اعمال ...

« ولعل اهم منجزات المتصرفية انها ارست الادارة اللبنانية على أسس حديثة ، ودرّبت طبقة من الموظفين استطاعت ، فيما بعد ، ان تتسلم الحكم في البلاد ... وهكذا حافظت المتصرفية على الاستمرار السياسي في لبنان باجتذاب ابناء الأسر الاقطاعية من نصارى ودروز وجعلهم من ارباب الادارة ...

« ومع ان المتصرفية التي انشئت في الاصل لضمان استقلال لبنان الذاتي كانت في صالح نصارى لبنان ، فان ذوي المطامح السياسية من هؤلاء ازدادوا مع الايام نقمة على نظامها ، خصوصا لانه قضي بان يكون المتصرف من غير[٢] اللبنانيين . ثم انهم نددوا بتصغير لبنان واصروا على ان يشمل البقاع وبيروت ومنطقتي طرابلس وصيدا »[٣] .

« وهذه الوحدة ، التي توطدت بعد انشاء متصرفية جبل لبنان المستقلة عام ١٨٦١ بفعل العادة والمحن التي تكبدتها هذه الطوائف بصفة عامة وبدافع المصلحة التي تحدوها للعيش معا ، انجبت ، بعد استقلال لبنان ، عام ١٩٤٦ ، الامة اللبنانية الحالية[٤] .

نكتفي بعرض آراء هذه النخبة من المؤرخين المهتمين بشؤون لبنان تاركين للقارىء امر محاكمتها محاكمة علمية ، وبالتالي اكتشاف ما يكتنفها من تحميلات عقائدية او تمنيات لا يدعمها ثبوت الواقع التاريخي .

وتبقى على كل حال ، وبعد غربلتها التي لا تصعب ، صورة قريبة جداً للواقع اللبناني في تلك المرحلة من مراحل تطوره .

(١) Philip K. Hitti, *Lebanon In History*, London 1957, p. 447.

(٢) الواقع ان نظام المتصرفية لم يقض « بان يكون المتصرف من غير اللبنانيين » بل ان يكون مسيحيا من السلطنة .

(٣) أ — كمال الصليبي ، **تاريخ لبنان الحديث** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٦٧ . ص ١٥٣ — ص ١٥٥ .

ب — ادمون رباط ، المرجع المذكور ص ٤٣ — ٤٤ .

(٤) جواد بولس ، تاريخ لبنان ، ص ٣٣٨ .

الفصل الخامس

مؤتمر الصلح : ملتقى الصراع القومي والدولي

١ ـ الاحتلال العسكري التركي

دامت حالة جبل لبنان الخاصة ، قانونياً وسياسياً واداريا ، مدة ٥٤ سنة . أي منذ ١٨٦١ الى السنة ١٩١٥ ، ففي اوائل صيف ١٩١٥ وصل جبل لبنان الى نهاية فترة الامتيازات الخاصة عندما تدخل عسكريا احمد جمال باشا ، قائد الجيش التركي الرابع ، وعندما ترك اوهانس باشا الجبل موكلاً بادارته رئيس المالية التركي حليم بك . وفي سنة ١٩١٦ اعلمت تركيا رسميا حكومتي المانيا والمجر بالغاء نظام الامتيازات في جبل لبنان وبذلك بدأ الحكم التركي المباشر على لبنان .

عهد اوهانس باشا

ولكن قبل هذه الفتر مرّ لبنان بمرحلة دقيقة جدا بدأت ببداية الحرب العالمية الاولى ١٩١٤ .

كانت بداية هذه الفترة مرحلة خوف وترقب : خوف من انتهاء النظام الذي عاش لبنان في ظله لمدة نصف قرن ونيف . ففي بداية الحرب ظهرت تيارات متعاكسة بالنسبة لدخول تركيا فيها أو لعدم دخولها أو لبقائها على الحياد من جهة وللجهة المحاربة التي ستساندها تركيا فيما لو قررت دخول الحرب .

الواقع ان الكثيرين من الساسة الاتراك كانوا يرون انه من الافضل ان تبقى تركيا على الحياد . هذا كان رأي المفتي حينما اجتمع المجلس التركي للبحث بالقضية . ومن هؤلاء اللبناني الاديب الكبير سليمان البستاني ، وكان يوما وزيرا في الحكومة التركية . ويذكر البعض ان السلطان عبد الحميد بعث من منفاه [1] برسول الى الحكومة ينصحها معه بعدم دخول الحرب .

---

(١) «تركيا الفتاة». ظهرت ، في اخر الامر ، جمعية قوية : «جمعية الاتحاد والترقي» التي نشطت لتواجه التحدي ولانقاذ الامبراطورية العثمانية من الانحلال التام ، والانهيار الكلي. وكان هدفها القضاء على حكم عبد الحميد الاستبدادي ، وقيام حكومة برلمانية ، واعادة الدستور الذي كان قد وضعه مدحت باشا سنة ١٨٧٦ .

وأفلحت ، والى حين ، ثورة تموز من سنة ١٩٠٨ ، في القضاء على عهد عبد الحميد . وحكمه . في ٢٤ تموز وافق السلطان على اعادة الدستور. فابتهج العرب والاتراك ابتهاجا عظيما عبّر عنه الناس باقامة الاعياد والمآدب في كل يوم من ايام الاسبوع . كما عبر عنه نقش على الاعلام التركية للمفاهيم الاساسية : «حرية ، مساواة ، عدالة» .

عقد البرلمان الجديد اولى جلساته يوم الخميس الواقع في ١٧ كانون الاول سنة ١٩٠٨ بحضور =

ومن جهة اخرى كان الاعتقاد السائد بأن الموقفين قد تقررا ، لأن أكثرية الضباط الاتراك كانوا يرتبطون بالمانيا عبر علاقات وثيقة جدا . وقد اقروا لمصلحة المانيا .

هذا على مستوى خارجي نوعا . وعلى المستوى الداخلي ، كان الموارنة اللبنانيون والمسيحيون اجمالاً على علاقات طيبة مع فرنسا بسبب الروابط التقليدية بين الفئتين من جهة ، وبسبب ما قام به مؤخرا نابليون الثالث من حماية للاقليات المسيحية من جهة ثانية . ثم ان متصرف جبل لبنان في ذلك الوقت كان ارمنيا . وكان جرى بين الارمن والاتراك ما جرى لما عرف فيما بعد بالمذابح الارمنية . فاوجس اللبنانيون خيفة ، وكانت هذه في محلها ، من انحياز تركيا للالمان الامر الذي يقطع صلتها وصلتهم معا ، قطعا حاسما ، مع العالم الغربي .

وعلى اثر اعلان تركيا الحرب — وحتى قبل ذلك بقليل — كانت تركيا قد بدأت تخلق المشاكل المفتعلة في وجه متصرف الجبل اوهانس باشا . فبمناسبة العيد الوطني التركي سنة ١٩١٤ حاول والي بيروت ان يحرج متصرف الجبل عبر استغلاله لحادثة طريفة جدا جرت في سوق الغرب . يظهر ان المدعو نجيب البيروتي غازل العلم التركي بشكل او باخر . فكتب والي بيروت الى متصرف الجبل مدعيا ان العلم قد أهين ومطالبا بتسليم المدعى عليه لوالي بيروت ليتم عقاب الجاني على يده . ولم يتورع والي بيروت من وضع النبرة على الحساسية الطائفية فقال : «ان المسلمين في بيروت غاضبون لاهانة علم امير المؤمنين» .

فرد اوهانس باشا التهمة والطلب قائلا : العلم التركي محترم في الجبل ، وانه قد باشر التحقيق في الحادث وان محاكم الجبل امينة على العدالة والحق ولن تتوانى في القيام بواجباتها على اكمل وجه . ولذلك فهو لا يرى من داع لتسليم الجاني ، اذا ثبتت ادانته ، الى بيروت . وفوق ذلك ، فان هذا العمل يتنافى ونظام لبنان الاساسي .

وانتهى هذا التحرش . غير انه مهّد لتحرش ثان بالجبل وبمتصرفه . وهذه المرة من قبل قائد الجيوش العثمانية في دمشق . ابرق هذا للمتصرف مطالبا بتسليمه السلاح الموجود في بعض اقضية دير القمر .

وكان جواب المتصرف ان الاسلحة المذكورة قديمة غير صالحة . ومن الحكمة ان لا تثار هذه القضية اذ انها تعيد الى الاذهان ذكريات مريرة لاحداث مشؤومة .

وانتهى هذا التحرش الثاني كذلك على سلام . غير ان الاتراك الذين كانوا مصممين على

= السلطان والامراء العثمانيين . وكان البرلمان يتألف من ١١٩ تركيا و٧٢ عربيا . وكان ٢١٤ منهم مسلمين و٤٢ من النصارى و٤ من اليهود . وكان عدد الجميع ٢٦٠ .

وفي ١٣ نيسان سنة ١٩٠٩ قامت محاولة ثورة مضادة للقضاء على تركيا الفتاة وعلى الدستور وعلى البرلمان معا — وكانت هذه رغبة عبد الحميد منذ حضوره الجلسة الاولى للبرلمان . غير ان الجيش ، في مقدونيا وبقيادة شوكت باشا ، كان على استعداد للعمل .

ومساء السابع والعشرين من شهر نيسان ١٩٠٩ نفي عبد الحميد الى سالونيكا . وهكذا ادخل اخر سلطان عثماني مستبد (ظل الله على الأرض) ذمة التاريخ . وبسقوطه انتهى العهد التركي الذي دام ٦٠٠ سنة .

الاحتلال العسكري للجبل لم ييأسوا فتابعوا الكرة . وفي اول آب من سنة ١٩١٤ تلقى اوهانس باشا البرقية التالية :

«ان حالة الامن في الجبل لم تعد مرضية ولا يمكن المحافظة عليها الا اذا طلبتم من الجيش العثماني ان يأتي فيساعدكم على تحقيق ذلك» .

وكان جواب اوهانس باشا البرقية التالي نصها :

«استنتج من برقيتكم ان هناك تفكيرا بتغيير نظام الجبل بعد التطورات العسكرية التي حصلت في المنطقة ، وانه من الافضل ان يكون لجبل لبنان حاكم اداري بسيط لا يهتم بامور السياسة الخارجية ولا بأمور الدول . فاذا كان تقديري صحيحا ، فارجوكم التفضل بقبول استقالتي» .

وبقيت الحالة على حالها لعدة اشهر فقط .

ومن الحوادث السابق ذكرها يتبين ان شهادة يوسف الحكيم في اوهانس باشا كانت صحيحة . فقد جاء فيها ان هذا المتصرف اظهر ، «في تلك الفترة الدقيقة من تاريخ لبنان ، مرونة ورجولة . وبذلك فقد خدم البلاد خدمة جلّى مصدرها الاخلاص العميق» . [1]

لبنان تحت الحكم العسكري التركي

في ١٣ اذار ١٩١٥ قضى جمال باشا على استقلال لبنان الذاتي . فالغى مجلس ادارته ووضعه تحت الحكم التركي العسكري . وعنى هذا بالطبع تعليق احكام بروتوكول حزيران ١٨٦١ الدولي .

اما الدخول في اسباب هذا الالغاء فيذكرنا جزئيا على الاقل بما ركزنا عليه في «الجغراسيا» .

كانت معركة السويس اول معركة يقودها جمال باشا ضد الحلفاء . وكان ان منيت جيوشه في شباط ١٩١٥ بهزيمة نكراء في محاولته احتلال مصر عبر سيناء . فتملكه على اثر ذلك شعور بالخيبة والذل . وتحرّك فيه دافع الانتقام .

ووردت في هذه الاثناء على مكتب الاستعلامات التركي اخبار عن تنظيمات سرية معادية يقوم بها الضباط العرب في الجيش الرابع .

كما وردت كذلك اخبار عن تجمعات جيوش فرنسية وبريطانية بمصر لانزالها في منطقة الاسكندرون بغية قطع المواصلات بين سوريا وآسيا الصغرى .

وتسربت اخبار مفادها ان العرب في هذه البلاد ينتظرون قدوم تلك الجيوش لاعلان الثورة على الترك والثأر منهم .

وكان الترك قد ضبطوا في قنصليتي فرنسا ببيروت ودمشق في اواخر ١٩١٤ اوراقا تدين عددا كبيرا من ابناء العائلات العربية المرموقة بالتعاون سرا مع فرنسا وبريطانيا .

وكان جمال باشا على اثر حصوله على هذه الاوراق قد سعى بشتى الاسباب والحيل لمعرفة تنظيمات العرب السرية . ومن جملة حيله انه تودد الى البعض ممن آنس فيهم بقية من ثقة في

---

(١) يوسف الحكيم . **بيروت ولبنان في عهد آل عثمان** ،

تركيا . وكان من هؤلاء عبد الكريم الخليل وبعض من صحبه من منتدى الشبيبة . فاسر اليهم بان الاتحاديين ينوون انشاء دولة عربية مستقلة في سوريا والعراق تكون مرتبطة رمزيا بالسلطان الخليفة في الاستانة . فصدق هؤلاء اقواله واباحوا له عن عزم العرب على الثورة من اجل سلخ سوريا والعراق عن تركيا واقامة الدولة العربية فيهما .

هذا فيما يتعلق باسباب الغاء استقلال لبنان الذاتي . غير ان هذا الالغاء لم يكن عملية معزولة ، بل جاء في اطار تدابير متعددة قام بها القائد التركي .

فقد نقل الحاميات العربية من سوريا والعراق الى الجبهات التركية الشمالية واستعاض عنها بوحدات تركية . كما انه صادر المؤن والغلال ووسائل النقل من هذه البلاد وساقها الى تركيا والى مراكز تموين الجيوش الالمانية [1] . واستغل جو الرعب وشبح الموت الذين خيما على البلاد ، واراد الامعان في زيادة توتره ، فساق اعضاء منتدى الشبيبة وحزبي العهد والفتاة والجمعيات الاصلاحية وبعض الشخصيات الى المجلس العرفي في عاليه . فقضى هذا ، وبعد محاكمة شكلية ، على مئات بالسجن أو النفي الى أقصى مناطق الاناضول وآسيا الصغرى وعلى ثلاثة عشر بالموت حكماً وجاهياً ، وعلى خمسة واربعين بالاعدام غيابياً . وفي ٢١ آب ١٩١٥ نفذ حكم الاعدام بالقافلة الأولى من المحكومين في ساحة البرج ، التي أصبحت فيما بعد ساحة الشهداء في بيروت .

وساق جمال باشا القافلة الثانية من الشهداء بعد أشهر قليلة فنفذ حكم الاعدام شنقاً في ٦ نوار ١٩١٦ باربعة عشر شهيداً في بيروت وبسبعة في دمشق وكان معظم هؤلاء اعضاء في حزبي الفتاة والعهد وفي منتدى الشبيبة العربية .

اما نتائج هذه التدابير فتعددت هي كذلك وتعقدت مع الأيام والظروف .

فقد تولدت اثر هذه الحوادث وطريقة تنفيذ الاحكام موجة من الحقد على الاتحاديين والتعطش الى الانتقام منهم . وربما قطعت هذه الموجة الحاقدة شعرة معاوية بين العرب والاتراك ، خصوصاً بعد ان اخفقت مساعي الامير فيصل الحميدة ، لدى مروره بسوريا في طريق عودته من الاستانة الى الحجاز ، في تهدئة ثورة الطاغية وفي حمله على انتهاج طريق العدل والحكمة والروية . ولما لم تفلح محاولاته عاد الى مكة وفي نفسه ازدراء للترك ومرارة من وحشية تصرفاتهم ونقمة .

ولما تناهت الى الحسين انباء المشانق في بيروت وموت اللبنانيين والسوريين جوعاً ومرضاً بالآلاف ، كانت هذه الاخبار من الأسباب التي دعته الى اعلان الثورة في مكة على الاتحاديين في التاسع من شعبان ١٣٣٤ هـ . أي في ١٠ حزيران ١٩١٦ .

وقد جاء في البيان الذي اذاعه الحسين ليعلل الأسباب التي حملته على اعلان الثورة ان الاتحاديين وعلى رأسهم انور وطلعت وجمال اغتصبوا الحكم اغتصاباً وتجاوزوا سلطة الخليفة ،

(١) وكان من جراء هذه التدابير ان نفد الغذاء فتفشت المجاعة والامراض بين الاهلين وتكدست جثث الموتى بالالاف في الطرقات والحقول ولاسيما في المدن حيث تعذر دفنها .

واوقعوا التفرقة بين المسلمين واستهانوا باحكام الدين وتنكروا للشرع وسخروا بتعاليم الاسلام ومقدساته وقذفوا الكعبة بالقنابل . ثم عدد أعمالهم المعادية للعرب فنصبوا المشانق في بيروت ودمشق وساقوا اليها الابرياء من مسلمين ونصارى ظلماً وعدواناً واقتادوا الالافاً منهم الى السجون أو المنفى وعملوا عن تصميم واع على ابادة الشعوب العربية تقتيلاً وتجويعاً [١] .

حكم علي منيف

وبعدما تدخل قائد الجيش الرابع عسكرياً ، عين في اواخر أيلول ١٩١٥ حاكماً تركياً على الجبل هو علي منيف بك . ولم يتوان هذا بابلاغ اللبنانيين صراحة وبالقلم العريض ما كانوا هم لفترة متخوفين منه . أولا ، وما تبين لهم صراحة حسب تطور الأحداث فيما بعد . جاء ذلك التبليغ في خطاب القاه بالمناسبة :

«تعلمون ان تعييني في منصبي هذا يختلف عن تعيين من سبقني لان المتصرفين السابقين كان يعينهم الباب العالي بعد أخذ رأي الدول الموقعة على نظام جبل لبنان . أما أنا فقد عينني السلطان وحده . والقرار الذي اتخذه الباب العالي بهذا الصدد يعني أن تركيا ، ادامها الله ، الغت البروتوكولات القائمة بينها وبين دول اوروبا ان لجهة اختيار حاكم جبل لبنان وان بطريقة حكم المتصرفية ذاتها . وبذلك ازالت الحواجز التي كانت تحول دون تمتع اللبنانيين بالحقوق والضمانات التي يخولهم الدستور العثماني ممارستها . وتركيا ، بسيادتها على هذا الجزء من السلطنة ، تمنع منذ الآن مطلق تدخل اجنبي من أي نوع كان» .

وعنى هذا للبنانيين لا زوال الامتيازات وحسب بل خيبة الامل الذي كان قد ظهر بصيصه مع ظهور مرسوم تعيين اوهانس باشا متصرفا . ذلك لان هذا المرسوم وعد بتحقيق اصلاحات اوسع للجبل . وكان بعض اللبنانيين المغتربين مثل اسكندر عمون ، رئيس اتحاد الشباب ، يدبج مذكرات بهذا المعنى . اما الان فقد قضي على اخر بصيص من هذا الامل .

ثم ان اللبنانيين ثانياً ، وفي ظل الظروف الجديدة ، اجبروا على انتخاب نواب يمثلونهم في مجلس المبعوثان العثماني في اسطنبول .

(وفي هذا العهد عرف لبنان المشانق تنصب لقافلة بعد قافلة من شهدائه : وكان قبل ذلك في ٢٢ اذار ١٩١٥ اعدم في دمشق الخوري يوسف الحايك [٢] وفي ٥ حزيران ١٩١٦ اعدم فيليب وفريد الخازن صاحبا جريدة «الارز») .

وقد حاول علي منف ان يمنع تدخل الضباط الاتراك في شؤون البلاد المدنية . ونجح في ذلك ، ولكن الى حد . وبعدما كان المتصرفون اسلافه يقيمون في بيروت ويذهبون الى بعبدا كل يوم ،

---

(١) عادل اسماعيل ، **السياسة الدولية في الشرق العربي** ، الجزء الرابع ، ص ٢٠٩ راجع كذلك الجزء الثاني : **بناء دولة الاستقلال** ، الفصل الرابع : «تشاد القوميات» من هذا الكتاب .

(٢) وفي احدى كنائس باريس ، وبين اسماء الشهداء الاكليريكيين ، يرى اسما الخوري يوسف الحايك والمطران بطرس شبلي . وفي كنيسة مارونية في سن الفيل (السيدة ، أو سيدة الثوب) يذكر أن الخوري يوسف الحايك هو شهيد «لبنان وفرنسا» .

فقد سكن هو في بعبدا . وقام بحركة تشكيلات قضائية وادارية ليبيّن الوجه التركي لادارة الجبل .

ثم اتى الجراد الذي اكل الاخضر واليابس في حين كانت طريق البحر مقفلة في وجه الاستيراد ، وفيما كان الجيش التركي بحاجة ماسة لاطعام افراده . وعمت هكذا المجاعة . ويقال ان حوالي ٢٠٠٠ ألف نسمة قد ماتت جوعاً .

حكم اسماعيل حقي

خلف علي منيف بك عندما ترك هذا لبنان في اواسط سنة ١٩١٦ . ولم يقم بشيء يذكر سوى انه جمع رجال الفكر وطلب منهم ان يضعوا كتابا ، برعايته عن لبنان .

ممتاز بك

خلف اسماعيل حقي في حاكمية الجبل حتى ٢٦ اب ١٩١٨ . ولم يسمح له الوقت بالقيام بمهام تذكر اذ بقي حوالي الشهر فحسب ، غير ان مأثرته الوحيدة هي انه لما فر أمام تقدم جيوش الحلفاء ، مع الجيش التركي ، أخذ معه ما تبقى في خزينة الجبل .

وبعد خسارة تركيا والمانيا الحرب ، انسحب الاتراك نهائيا من لبنان بعد عهد دام اكثر من اربعة قرون ، ووقعت الهدنة في ٣٠ تشرين الأول سنة ١٩١٨ .

٢ — مؤتمر الصلح : لجنة كينج — كرين

على اثر توقيع اتفاقات الهدنة (بين الحلفاء وتركيا في ٣٠ تشرين الأول ١٩١٨ والنمسا في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ ومع المانيا في ١٦ منه) بدأت تتقاطر الى باريس وفود الدول المتحاربة للمشاركة في اعمال مؤتمر الصلح .

اسس جديدة لعالم جديد

كانت النية لدى الجميع وضع أسس جديدة [1] لعهد جديد يسوده الامن والاستقرار .

غير ان حساب الحقل لا ينطبق عادة على حساب البيدر . فساد هذا المؤتمر في الواقع جو مشحون بالمؤامرات والدسائس والمساومات حول توزيع اشلاء الريخ الثاني وامبراطورية بني عثمان ، وتقاسم مناطق النفوذ وتحديدها بين الدول المنتصرة .

كان يعارض هذه المساومات وينبذ سياستها صوت ارتفع من العالم الجديد . غير انه ما لبث ان خفت في زحمة الصراع بين الدول الاستعمارية الكبرى . يمثل هذا خير تمثيل بمعاملة الحلفاء لفيصل .

وهكذا يتبين ان الفجوة بين المأمول تحقيقه ، ويتسم غالبا بالطموح والمثالية ، وبين ما يتحقق بالفعل ، وتتحكم فيه ضرورات المصلحة القومية والصفات الطبيعية كالشجع والتكالب على المكاسب وتحقيق الانتصارات ، وبين ما يتحقق بالفعل هوة سحيقة العمق وعريضة المدى .

---

(١) ولنتذكر ان من ابرز واشهر هذه الاسس «حق تقرير المصير» .

وللتمثيل مرة ثانية على هذه الحقيقة في تاريخ السياسة ، نستشهد بلجنة كينج — كرين .

فاول التشويهات لهذه اللجنة جاءت تقلبها من لجنة دولية الى لجنة اميركية لاستقصاء الحقائق في هذا القسم من العالم في ضحى مؤتمر الصلح .

لجنة كينج — كرين

كانت وزارة الخارجية الاميركية قد وجهت الدعوة للدكتور هوَارد بلس ليأتي الى باريس وليدلي ، أمام مؤتمر الصلح بارائه حول الوضع في سوريا . وذلك لما كان يتحلى به بلس من خبرة واسعة ومعرفة دقيقة بشؤون لبنان وسوريا . قال بلس لِ لانسنغ أحد أعضاء الوفد الاميركي الى مؤتمر الصلح .

«ان الشعب السوري ، استنادا الى النقطة الثانية عشرة من نقاط الرئيس ولسون الاربع عشرة (وهم يعتبرونه منقذهم العظيم) ، وبناء على التصريح الذي صدر عن كل من فرنسا وبريطانيا في شهر تشرين الثاني من السنة ١٩١٨ ، يطالبون بان يفسح لهم في المجال للتعبير بحرية ومن دون عائق عن رغائبهم فيما يتعلق بمستقبلهم السياسي . واذا عجزنا عن توفير مثل هذه الفرصة لهم ليعبروا عن امانيهم فاننا ، في اعتقادي نكون قد عرضنا شرف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا لملامة خطيرة .

« انني اقترح ان يعين مؤتمر الصلح لجنة تتألف من رجال من ذوي الفطنة والاقتدار والحياد ، وان يعطيهم سلطات وافية ، وان يعهد اليهم في مهمة الاطلاع على رغائب الشعب السوري » .

وكان بلس قد كتب في السابع من شهر شباط رسالة شخصية الى الرئيس ولسون قال له فيها :

« الان وقد جئت من سوريا ، وبعد ان قابلت عددا من السوريين في مصر فاني استميح لنفسي ان اخبركم عن مدى اعتقاد السوريين وثقتهم بالنقطة الثانية عشرة من نقاطكم الاربع عشرة ، وعن تمسكهم بالتصريح الانكلو — فرنسي الذي صدر في شهر تشرين الثاني ١٩١٨. انهم يتطلعون بشوق عظيم الى سانحة يمكن معها التعبير عن مطامحهم السياسية ويقولون ان لهذا التوق العظيم ما يبرره في الوثائق الانفة الذكر » . (١)

اما البيان الذي أعده بلس وقرأه امام لجنة العشرة الكبار فقد جاء فيه :

« ان الالتماس الذي ارفعه الى هذه الهيئة الموقرة بالنيابة عن اهل سوريا هو ان ترسل فورا لجنة حيادية مختلطة كممثل للحلفاء الى سوريا لتفسح المجال امام الاهلين في سوريا ، وفي لبنان ايضا للتعبير بحرية وبدون اي عائق ، عن وجهات نظرهم السياسية وعن امانيهم بالنسبة الى نوع الحكم الذي يرغبون فيه ... » .

وبعد بلس دخل وفد سوري الى الجلسة برئاسة السيد شكري غانم وعضوية انيس شحادة

---

(١) زين نور الدين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الاوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ص ٢٣١ وص ١٠٣ .

(من الروم الارثوذكس) وجميل مردم (مسلم) والدكتور جورج سمنه (من الروم الكاثوليك) وجميل مكرزل (من الموارنة) والدكتور توفيق فارحي (يهودي).

وكان المقصود من تقديم هذا الوفد على ما يظهر التشويش على الملك فيصل والقومية العربية من جهة، وعلى اميركا لمصلحة فرنسا من جهة ثانية، وعلى الاستغناء عن شهادة بلس من جهة ثالثة.

من هنا نرى ان مبدأ تقرير المصير والبحث عن رغائب السكان ليس، في جميع الحالات، مبدأ تأتي نتائجه بمصلحة المواطنين. انه سيف ذو حدين!

غير ان هذا الاستنتاج يصح اذا صمدت اوراق اعتماد شكري غانم او الوفد المرافق له. غير ان بعض المعلومات عن شكري غانم تبين ان تمثيليته كانت شبه فضيحة مكشوفة احرجت الفرنسيين[1].

وفي الخامس عشر من شباط عقد العشرة الكبار جلسة ثانية في مكتب السيد بيشون وزير خارجية فرنسا، ليواجهوا، مرة ثانية، المسألة السورية. في هذه الجلسة دخل وفد لبناني.

بقيت لجنة الاستفتاء الاميركية (واشتهرت باسم كينج — كرين، نسبة الى العضوين البارزين فيها — هنري كينج وتشارلز كراين) من ١٠ حزيران ١٩١٩، تاريخ وصولها الى يافا، حتى ٢١ تموز ١٩١٩. فزارت اربعين مدينة وقابلت عدداً كبيراً من الوفود وتسلمت حوالي ١٨٠٠ عريضة.

تفشيل مساعيها

وكان من الطبيعي ان تجابه هذه اللجنة تيارات مختلفة ومتضاربة:

كان بين اللبنانيين فريقان: فريق يؤيد مطالب الامير فيصل، وفريق رفع الى هذه اللجنة، لجنة الاستفتاء، عرائض تطالب باستقلال لبنان في اطار الانتداب الفرنسي.

وفيصل، بعد ان تردد بعض الوقت، ربما لانه كان قد ضاع في خضم المتناقضات السياسية لذلك العهد، نزل أخيراً عند مشيئة اعضاء المؤتمر السوري فاقره على توصياته ورفعها الى لجنة الاستفتاء.

فما هي قرارات المؤتمر السوري؟

انها تؤكد على وحدة البلاد السورية، بما فيها لبنان وفلسطين، وعلى استقلالها. وتقبل مساعدات اقتصادية وفنية من الولايات المتحدة في الدرجة الاولى. واذا تعذّر ذلك فمن بريطانيا. وتعلن انها ترفض قبول اية مساعدة من فرنسا.

كان السوريون يرفضون الانتداب الفرنسي، ويطالبون بالانتداب البريطاني. وكانت بريطانيا ترفض الانتداب الفرنسي وتقيم العراقيل في وجه فرنسا. وكانت اميركا مصرة على مبدأ تقرير المصير. وانقسمت فرنسا نفسها على نفسها. وتهددت العلاقة بينها وبين بريطانيا.

---

(١) المرجع ذاته، ص ١٠٤.
راجع كذلك: Shotwell, *At the Paris Peace Conference*, p. 178.

وبعد مناورات كثيرة واجتماعات متكررة ومناقشات عقيمة وصلت اللجنة الاميركية الى استنتاجات . وفي العاشر من تموز ١٩١٩ بعث أعضاء الوفد الاميركي ببرقية من بيروت الى مؤتمر الصلح جاء فيها :

« هناك بعض نقاط لا نزاع على صحتها . منها الرغبة الشديدة في توحيد سوريا باكملها مع فلسطين ، ومنها نيل الاستقلال في اقرب وقت مستطاع وتعبير عنيف عن الشعور الوطني لم نكن نتوقعه . رفض جازم لفكرة جعل البلاد مستعمرة لاية دولة . ورفض جازم لفكرة الانتداب الفرنسي . نستثني من هذا القول الشعور الذي لمسناه لدى احزاب لبنانية قوية تطالب بفصل لبنان فصلا تاما وبالتعاون مع فرنسا » [1] .

وقد اثارت هذه اللجنة حفيظة الفرنسيين :

« لقد اصبح موقفنا في سوريا على كثير من الخطورة بسبب نوعين من العوامل : الاول ، مهزلة اللجنة الاميركية التي كانت موجهة في الدرجة الأولى ضد فرنسا . فانها لم تتوجه الى بغداد ولا الى الموصل حيث كان من المتوقع ان تلاقي معارضة شديدة ضد انكلترا ... والثاني ، ان التحقيقات التي قامت بها كانت تمثيلية مفجعة ، فانها لم تقابل الا الوفود التي كان يبعث بها الانكليز او الامير فيصل ، وكانت ترفض مقابلة اي وفد يبدي عطفا على فرنسا . فانها كانت تستقبلهم ببرودة وخشونة » [2] .

ولما بلغ صخب الحزب الاستعماري الفرنسي المطالب بسوريا حدا عنيفا ، ولما بدا ان الخلاف على سوريا راح يهدد التحالف القائم بين فرنسا وبريطانيا ، وضع بلفور وهو لم يزل في باريس ، مذكرة جاء فيها :

« ان الاثر الذي تحدثه المشكلة السورية في العلاقات البريطانية الفرنسية امر يحملني على القلق الشديد ... وهذه الحقيقة المؤلمة تزيد في ازعاجي ومن مخاوفي . اعني ان فرنسا وانكلترا واميركا تجد نفسها في وضع مضطرب معقد بسبب الورطة السورية بحيث لا ارى ان احدا من هذه الدول سيخرج منها بحل مرض ريب » .

ويعترف بلفور « ان الوفاء بجميع الوعود التي صرحنا بها واعلناها امر لا يمكن تحقيقه ، اولا لانها وعود يناقض بعضها بعضا ، وثانيا لانها تناقض الحقائق ... » .

والحل الجديد؟ يقترح بلفور الابقاء على المبادىء الاساسية التي تنطوي عليها اتفاقية سايكس — بيكو اي ان يكون لفرنسا منطقة نفوذ في سوريا ولبريطانيا منطقة نفوذ في ما بين نهري دجلة والفرات ، ولليهود وطن في وادي الأردن [3] .

هذا يعني ان الحكومة البريطانية كانت في حكم اليائسة من ايجاد حل للمسألة الشرقية . وظل هذا الجو السائد حتى أوائل أيلول ١٩١٩ .

---

(١) Documents, I; IV pp. 318-320.

(٢) Bremendo, *Le Hedjaz dans la Guerre Mondiale*, p. 327.

(٣) Documents, I: IV pp. 349-350

وفي ٣٠ آب ١٩١٩ قدمت لجنة الاستفتاء تقريرها الى الرئيس ولسن . وفي نهاية هذا التقرير اوصت بما يلي :

١ — بالمحافظة على وحدة العراق ووحدة سوريا بما فيها فلسطين .

٢ — بمنح لبنان حكما ذاتيا في اطار هذه الوحدة .

٣ — بوضع جميع هذه البلاد تحت الانتداب لمدة محددة على ان يكون نظام الحكم فيها ملكيا دستوريا . ورشحت الامير فيصل لعرش سوريا تاركة لاهل العراق حق اختيار ملك اخر .

٤ — بان يعهد لبريطانيا بالانتداب على العراق . وللولايات المتحدة بالانتداب على سوريا . وبان تبعد فرنسا عن هذه المنطقة بناء على طلب ابنائها وحرصا على استقرار الامن والسلام فيها .

وخصت فلسطين بنصيب كذلك .

وكانت النتيجة ان استنكر جميع الفرقاء تقريبا ، بمن فيهم ولسن ، توصيات هذه اللجنة .

بفشل [١] لجنة الاستفتاء الاميركية في الشرق ازيح ما تبقى من عوائق في طريق التسوية التي كان اتفق عليها الفرنسيون والبريطانيون (معاهدة سايكس — بيكو المعدلة) .

واستدعي الجنرال اللنبي القائد العام لجيوش الحلفاء في الشرق من قبل الوفد البريطاني الى مؤتمر الصلح للاشتراك في المفاوضات مع الحكومة الفرنسية من اجل تنفيذ اتفاق ٢ كانون الاول ١٩١٨ تمهيدا لوضع سوريا ولبنان وكيليكيا تحت النفوذ الفرنسي المباشر .

٣ — حل المسألة الشرقية : اتفاقية «سايكس — بيكو»

المبدأ العام

كان قد آن للحلفاء ان يحلوا المسألة الشرقية حلا نهائيا بالاتفاق على تجزئة الامبراطورية العثمانية لكي يحموا مصالحهم الخاصة في تركيا . والواقع ان فكرة التقسيم كانت قد اختمرت عندما توصلت بريطانيا بالاشتراك مع فرنسا ، بعد تردد طال امده ، الى عقد اتفاقية سرية مع روسيا في شهر اذار ١٩١٥ تذعن بموجبها هاتان الدولتان الى مطالب روسيا من انه في حال انتصار الحلفاء فان اسطنبول والمضائق تضم الى ممتلكات القيصر . اما فيما يتعلق بحصة كل من فرنسا وبريطانيا من غنائم الحرب فقد بقيت غامضة — الا انهما اتفقتا على ان هذه الحصص ينبغي ان تسوي المسألة الشرقية وان تبقي على توازن القوى في البحر الابيض المتوسط وفي منطقة الشرق الأوسط . وقد وافقت روسيا على الاعتراف «بحقوق بريطانيا العظمى وفرنسا في الممتلكات العثمانية الاسيوية كما انها وافقت ايضا على ان تكون الاماكن الاسلامية المقدسة والجزيرة العربية ضمن حكومة اسلامية مستقلة» [١] .

---

(١) من الأصح ، بناء على ما تقدم ، القول : بتفشيل «لا بفشل» هذه اللجنة .

(٢) Laloy, E., *Les Documents Secrets des Archives du Ministère des Affaires Etrangère de Russie*, pp. 107-109.

وكانت فرنسا ، بخلاف بريطانيا ، قد حددت نهائيا ما تتمنى الحصول عليه من تركة بني عثمان . فقد طالبت بصورة واضحة بضم سورية وخليج الاسكندرونة وكيليكيا . وقد وافق القيصر على ذلك .

«سايكس — بيكو» : الاسم والمحتوى

سماها اولا الفيكونت غراي « الاتفاقية الفرنسية — البريطانية — الروسية السرية حول مناطق النفوذ في اسيا الصغرى »[1]. كانت فرنسا وبريطانيا بموجب هذه الاتفاقية ، على استعداد « ان تعترفا وتحميا [2] دولة عربية مستقلة او حلف دول عربية مستقلة تحت رئاسة رئيس عربي « في المنطقتين « أ وب » وتكون منطقة « أ » تحت حماية فرنسا ، ومنطقة « ب » تحت حماية بريطانيا . ولم تقتصر منطقة « أ » على المدن السورية الرئيسية — دمشق وحمص وحماه وحلب ، وحسب ، بل كانت تشمل الموصل في شمالي العراق ... كذلك حصلت فرنسا على منطقة زرقاء وبريطانيا على منطقة حمراء لكل منهما في منطقته «لانشاء ما ترغبان فيه من شكل الحكم مباشرة ، او بالواسطة ، او من المراقبة بعد الاتفاق مع الحكومة او حلف الحكومات العربية».كانت المنطقة الزرقاء تشمل شقة سوريا الساحلية بما في ذلك الاسكندرونة والاذقية وطرابلس وبيروت وصيدا وصور ، كما انها كانت منطقة تمتد حتى تشمل جبل لبنان . وبالاضافة الى هذا كانت تشمل كيليكيا ، وجزءا كبيرا من اواسط آسيا الصغرى ومن طرفها الجنوبي الشرقي . اما المنطقة الحمراء البريطانية فقد كانت تشمل جزءا كبيرا من ولاية بغداد . في الواقع منحت فرنسا ، بموجب هذه الاتفاقية ، حق المراقبة على لبنان وسوريا باستثناء جنوبي سوريا اي فلسطين التي اشير اليها في الخريطة بمنطقة سمراء حيث ستنشأ ادارة دولية . وهكذا اصبحت سوريا « ارض الميعاد » مرتين . فقد وعد بجزء منها الشريف حسين ووعدت بكاملها لفرنسا .

وكانت وزارة الخارجية الروسية في سنة ١٩١٧ هي التي اعلنت للمرة الاولى عن وجود معاهدات سرية .

اغتنم الاتراك هذه الفرصة فعمموا هذا الاتفاق بجميع ما ملكت ايديهم في مختلف الاوساط العربية . وبعث الجنرال جمال باشا احد رجاله سرا الى العقبة وحمله رسالتين مؤرختين في ٢٦ تشرين الثاني ، الاولى الى فيصل والثانية الى رئيس اركان جيشه جعفر العسكري .

عرض جمال على فيصل مباحثته في امر جلل «كمسلمين لا كتركي الى عربي » . وأكد له ان الحلفاء لا ينوون الوفاء بوعودهم للحسين والده . ان تلك الوعود كاذبة ومجرد برق خلب . وان حقيقة سياستهم هي تقسيم البلاد العربية لا توحيدها ، وبسط سلطانهم عليها لا تحريرها .

ولما ارسل الشريف حسين التحريرين الى الحكومة البريطانية طالبا ايضاحات حولها ، ابرق

---

(١) Viscount Grey, *Twenty-Five Years*, Vol. II, p. 236.

(٢) أو « تدعمانها » كما في « رسالة في ٢٥ آب ١٩١٦ من كامبون الى السير ادورد غراي » .

(٣) راجع خريطة اتفاقية سايكس — بيكو.

بلفور وزير الخارجية برسالة الى وينغيت بنص رسالة غامضة سلمت للشريف في شباط ١٩١٨ جاء فيها :

« ان حكومة جلالة ملك بريطانيا والدول الحليفة لها ما زالت واقفة موقف الثابت لكل نهضة تؤدي الى تحرير الامم المظلومة . وهي مصممة ان تقف بجانب الامم العربية في جهادها لتبني عالما عربيا يسوده القانون والشرع بدل الظلم العثماني » .

ولكن لا شيء محدد بالنسبة لاتفاقية سايكس — بيكو .

وبقيت هذه الازدواجية في السياسة البريطانية عملا غير مترف في عيون البريطانيين انفسهم . فقد جاء في خطاب اللورد غراي ، وهو الذي وضع اتفاقية سايكس — بيكو ، في مجلس اللوردات في ٢٧ نوار ١٩٢٣ ما يلي :

« ... اقترح باصرار على الحكومة ان تنشر جميع المعاهدات السرية التي ارتبطنا بها خلال الحرب وتلك التي لنا علاقة بها بصورة رسمية ، لان ذلك هو السبيل الوحيد لصون كرامتنا ... واني لعلى يقين من اننا لن نستعيد شرفنا ان نحن اخفينا التزاماتنا وتظاهرنا بعدم وجود التناقض فيها ... وهذا النهج الشريف يجب ان يدعونا الى التفكير باعدل مخرج لنا من هذه العقدة التي قد تكون التزاماتنا في اثناء الحرب قد اوقعتنا فيها » .

وكتب لورانس « اتساءل اليوم ان كان بوسعي ان اعتبر العار الذي يكسوني نوعا من التضحية التي قبلتها خدمة لبلادي؟ والى اي حد كان يحق لي ان اترك قوما يموتون لانهم لا يعرفون الحقيقة؟ ... لا يسعني الا الاعتراف باني قبلت الاسهام في خداع العرب لضعف خلق فيّ او للؤم موروث . الحق ان بعض هذه الطباع كان في جبلتي . وكان في ميل الى الخشل ،[1] ذلك لما تمكنت من اتقان التمثيل في مسرحية وضعها سواي ونفذتها طوال سنتين متواليتين» .

نص اتفاقية سايكس — بيكو

«كتاب من بول كابون سفير فرنسا بلندن الى السيد ادوارد غراي وزير الدولة بتاريخ ٩ نوار ١٩١٦ .

« وفي ١٦ نوار أجاب ادوارد غراي السفير بول كابون بموافقة الحكومة البريطانية عليه .

«كلفت بان احيط سعادتكم علما ان الحكومة الفرنسية تقبل ... وبذلك يكون الاتفاق قد تم على الامور التالية :

اولا — ان فرنسا وبريطانيا العظمى مستعدتان ان تعترفا بحكومة عربية مستقلة او باتحاد حكومات عربية وتقدمان لها الحماية (الدعم) في الاماكن المشار اليها بحرف (أ) وحرف (ب) على الخريطة المرفقة ، وان تكون هذه الحكومة او الحكومات تحت قيادة زعيم عربي ، على ان يكون لفرنسا في المنطقة المشار اليها بحرف (أ) ولبريطانيا العظمى في المنطقة المشار اليها بحرف (ب) حق الاولوية في المشاريع والقروض المحلية . ولفرنسا في المنطقة (أ) ولبريطانيا في المنطقة (ب) ان تقدم كل منهما لوحدها المستشارين والموظفين الاجانب الذين تحتاج اليهم الحكومة

(١) لورانس ، **أعمدة الحكمة السبعة** ، الترجمة الفرنسية ، ص ٧٠٠ — ٧٠٤ ، وص ٨٠٥ .

العربية او الحكومات العربية .

ثانيا — يسمح لكل من فرنسا في المنطقة الزرقاء ولبريطانيا في المنطقة الحمراء ان تنشيء بصورة مباشرة او غير مباشرة من الادارة والحكومات ما تريد او تراه مناسبا بعد الاتفاق مع الحكومة العربية او اتحاد الحكومات العربية .

ثالثا — ينشأ في المنطقة السمراء ادارة دولية يقرر شكلها مع الدول الحليفة وممثلي شريف مكة .

رابعا — تعطى بريطانيا العظمى ١ — مرفأ حيفا وعكا و٢ — الضمان اللازم للحصول على مقدار محدود من مياه دجلة والفرات في المنطقة (أ) لارواء المنطقة (ب) وتتعهد حكومة جلالة الملك بدورها ان لا تفاوض في اي وقت مع اي دولة ثالثة بغية التنازل لها عن جزيرة قبرص بدون موافقة مسبقة من الحكومة الفرنسية .

خامسا — يكون ميناء الاسكندرون ميناء حرا فيما يتعلق بتجارة الامبراطورية البريطانية ... ويكون مرفأ حيفا ميناء حرا لتجارة فرنسا ومستعمراتها ومحمياتها ...

سادسا — لا تمتد سكة حديد بغداد جنوبا الى المنطقة (أ) الى ما وراء الموصل ، ولا تمتد شمالا في المنطقة (ب) الى ما وراء سامراء وذلك الى ان يتم انشاء سكة حديد تصل ما بين بغداد وحلب عبر وادي الفرات وذلك بموافقة الحكومتين .

سابعا — لبريطانيا وحدها ان تنشيء وتدير وتملك خطا حديديا يصل حيفا بالمنطقة (ب) ...

ثامنيا — تبقى الرسوم الجمركية المحددة من قبل الحكومة التركية معمولا بها مدة عشرين سنة في جميع انحاء ...

تاسعا — تتعهد الحكومة الفرنسية بان لا تقوم في اي وقت بمفاوضات بشأن التنازل عن حقوقها هذه ، ولا يحق لها ايضا ان تتنازل عن الحقوق التي لها في المنطقة الزرقاء الى دولة ثالثة الا اذا كانت هذه الدولة هي الدولة أو اتحاد الدول العربية ، شرط ان توافق حكومة صاحبة الجلالة مسبقاً على هذا التنازل . والحكومة البريطانية تقدم هي بدورها تعهداً مماثلاً للحكومة الفرنسية فيما يتعلق بالمنطقة الحمراء .

عاشرا — تتعهد الحكومتان ... بان لا تتملكان او توافقان لدولة ثالثة على ان تتملك اي منطقة في شبه الجزيرة العربية او تبني قاعدة بحرية في جزرها الساحلية او في البحر الاحمر...

احد عشر — ان المفاوضات مع العرب في حدود الدولة ... الدول العربية تستمر كما جرت سابقا باسم الدولتين .

اثنا عشر — ... ان انظمة مراقبة تصدير الاسلحة الى المنطقة العربية يصار بحثها في المستقبل بين الحكومتين . . » .

التوقيع : بول كابون

البحث في تعديل اتفاقية سايكس — بيكو

«ينبغي اعادة صقل الاتفاقيات السرية المتعلقة بتقسيم مناطق النفوذ وتعديلها على ضوء الظروف الحاضرة ، ولاسيما للابقاء على سمعة الرئيس ولسون» هذا ما قاله سايكس للسفير الايطالي امبريالي .

ان السلطات البريطانية كانت على اقتناع بوجوب اجراء تعديل في بنود اتفاقية سايكس — بيكو ، حول قضيتين : الموصل وفلسطين .

«سألني كليمنصو ، عندما قدم الى لندن ، عما تريده بريطانيا على وجه التحديد ، من فرنسا» . هذا ما يقوله لويد جورج . «فاجبته فورا انني اريد ضم الموصل الى العراق ، وفلسطين من دان الى بئر السبع تحت سيطرة بريطانيا . ودون اي تردد وافق كليمنصو على طلبي» .

وانصرم عام ١٩١٨ وفرنسا متمسكة باتفاقية سايكس — بيكو بينما كانت انكلترا تحاول تعديل بنودها — أما فيصل فكان يتكلم عن مبادىء الحرية [١] والعدالة في الوقت الذي كان فيه الوضع يزداد توتراً في الشرق الأدنى . لقد بقي اخلاقياً طوباوياً في معمعة واقعية !

فيصل والتعديل الاول للمعاهدة : الانكليز يلعبون ورقة رابحة

كان الامير فيصل ، الابن الثالث للملك حسين ، احد الوافدين الى باريس لتمثيل الحجاز في المؤتمر والدفاع عن مطالب العرب التي وعد بها البريطانيون والده اثناء الحرب وقبل قيامه بالثورة ضد الاتراك .

ولما كانت فرنسا حريصة على المكاسب التي نالتها في اتفاق سايكس — بيكو سنة ١٩١٦ ، ولما كانت تخشى ان تميل بريطانيا عنها ارضاء للشعور القومي النامي في البلاد العربية او مسايرة للصهيونية ومن ورائها النفوذ الاميركي ، كان وصول فيصل الى مرسيليا على ظهر البارجة البريطانية فلوستر في ٢٦ تشرين الثاني من العام ١٩١٨ محرجا للحكومة الفرنسية .

وبمباركة الانكليز قرر فيصل حضور مؤتمر الصلح ، فذهب بزيارته المشهورة الى فرنسا الامر الذي ازعج الحكومة الفرنسية .

فارسلت للقائه وفدا بغية الهائه بامور ثانوية [٢] . اما فيصل فتنبه لذلك وسأل عن سبب

---

(١) وذلك في الثلاثين من كانون الاول ١٩١٨ بمناسبة اقامة رئيس بلدية لندن وزوجته حفلة غداء على شرف الامير في مقر رئاسة البلدية . (جريدة التايمز بتاريخ ٣١ كانون الاول ١٩١٥ ص١ العامود الثاني) :

في التاسع والعشرين من شهر كانون الاول سنحت لوزير الخارجية الفرنسية السيد يشون ليؤكد من جديد ان لفرنسا حقوقا في الامبراطورية العثمانية : وعلى وجه الخصوص في سوريا ولبنان وكيليكيا وفلسطين . وهي حقوق قائمة على حقيقة التاريخ وعلى اتفاقات وعلى عهود مواثيق وذلك في جلسة مناقشة في الجمعية الفرنسية العامة .

(٢) عادل اسماعيل ، **السياسة الدولية في الشرق العربي** ، الجزء الخامس ، ص ١٠ — ١١ .

التسويف في امر زيارته لباريس . فاحرج هذا السؤال فرنسا اكثر واكثر . ولما كانت فرنسا لا تريد ان تقطع شعرة معاوية مع فيصل ، فما كان من كليمنصو الا ان قام بزيارة خاطفة الى لندن في مطلع كانون الاول لاستطلاع رأي لويد جورج في وضع اتفاق سايكس — بيكو موضع التنفيذ . فاغتنم رئيس الحكومة البريطانية هذا الاستعجال الفرنسي وطلب تعديل الاتفاق . وكان له ما اراد . اذ وافق كليمنصو في اجتماع ٢ كانون الاول على الغاء الادارة الدولية في فلسطين وضم هذه البلاد مع شمالي العراق الى منطقة النفوذ البريطاني .

اما فرنسا فقد نالت مقابل ذلك حصة في بترول الموصل وما كرّس لها اتفاق سايكس — بيكو من امتيازات « وحقوق » في المنطقة (آ) والمنطقة الزرقاء ووعدا من لويد جورج بتأييد طلبها في الاشراف على القسم الالماني من وادي الرين .

ولما عاد كليمنصو الى باريس مطمئناً لهذه التسوية ، تقدم اليها فيصل ، غير أن زيارة فيصل لباريس لم تتعد المجاملات وذكر اهوال الحرب . اذ لم يتعرّض الفرنسيون لشؤون مؤتمر السلم أو لمستقبل العلاقات بين فرنسا والمنطقة العربية المحررة من الحكم العثماني .

تمييع مطالب فيصل وقضية العرب

والأمير فيصل من جهته لم يشر الى هذه الامور بقليل او بكثير . ربما لانه فضّل ان يتحقق من موقف الحكومة البريطانية بالنسبة اليها ويطمئن الى انها لا تزال على العهود التي قطعتها لوالده اثناء الحرب .

والاستقبال الذي واجه به البريطانيون فيصل في ١٠ كانون الاول جعله يطمئن الى وفاء بريطانيا بوعودها وهي تأييد وحدة البلاد العربية واستقلالها . غير ان هذا الجو المتفائل ما لبث ان تلبّد بالغيوم السود. فقد اكد المسؤولون البريطانيون للامير، ولاول مرة ، ان اتفاق سايكس — بيكو قائم لا مرية فيه . صحيح انهم انكروا خبره اثناء الحرب . والسبب في ذلك حرصهم على ان يتابع العرب الحرب الى جانب الحلفاء حتى النصر ، ليضمنوا لهم مقعدا في مؤتمر الصلح اسوة بالدول المحاربة . وزاد في الطين بلة ان البريطانيين اكدوا لفيصل ايضا انهم غير مستعدين للتراجع عن تنفيذ وعد بلفور .

ودار جدل بيزنطي حول ما كانت تلك العهود والاتفاقات والوعود تتناقض بعضها مع بعض ام لا . ولكنه جدل لم يسفر عن نتيجة ملموسة .

ولم تكن هذه نهاية المطاف بالنسبة للصدمات التي تلقاها فيصل . انه ، فوق ذلك ، خضع لضغط من قبل لويد جورج رئيس الحكومة البريطانية والكولونيل لورانس رفيقه طوال الحرب ومستشاره في الوفد الى باريس ، لكي يعترف بوعد بلفور . وقد اكداله ان هذا الاعتراف من شأنه ان يقوّي نفوذه في الاوساط الرسمية والصحفية في لندن ويضمن مساعدة الصهاينة لقضية العرب لدى مختلف الوفود ولاسيما لدى الوفد الاميركي . وبعد كثير من التردد وببعض التحفظات فعل ، ظنا منه ان ارضاء الصهيونيين كسب للقضية العربية وهي في ادق مراحلها على ابواب مؤتمر الصلح .

ولما عرف الحسين بذلك ثارت ثائرته وعزم على استدعاء فيصل من اوروبا وتعيين اخيه عبدالله ممثلا للحسين في مؤتمر الصلح . غير ان المندوب البريطاني في جدة كان له بالمرصاد . فثناه عن عزمه وتمكن من تهدئة روعه ، معتمدا الديبلوماسية والاقناع حينا والتهديد بقطع المساعدات المالية عنه احيانا .

ثم عاد فيصل الى باريس في اواسط كانون الثاني ١٩١٩ لحضور مؤتمر الصلح الذي افتتح في ١٨ منه في مبنى وزارة الخارجية . ومنذ الجلسة الاولى بدأ التوتر بين الرئيس ولسون الذي اصر على منح الشعوب حق تقرير مصيرها وعلى وضع البلدان المتأخرة اجتماعيا امانة في عنق عصبة الامم للسير بها نحو الاستقلال في اطار انتداب موقت عليها من احدى الدول الكبرى ، ورؤساء وفود ايطاليا وفرنسا وبريطانيا الذين كانوا يحرصون على اقتسام الامبراطورية العثمانية ذات المناطق الخصبة والمواقع الستراتيجية الهامة . وكانت النتيجة ان قبلت هذه الوفود بمبدأ الانتداب . ولكن ، يظهر انها كانت تضمر شرا لا حسن نية . انها كانت تنوي ان تجعل من الانتداب هذا صيغة للاستعمار والتوسع .

كليمنصو وجنوب لبنان

بدأ المؤتمر اعماله ببحث اوضاع البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية بتاريخ ٢٤ كانون الثاني ١٩١٩ . وظهر للبريطانيين واعضاء اللجنة الصهيونية ان الوفد العربي منكمش على نفسه ومنعزل ... فقرروا اغتنام الفرصة السانحة لتحقيق اكبر نصيب من المكاسب ولنيل اكبر عدد من الامتيازات في فلسطين . فاقترح لويد جورج على كليمنصو تعديل اتفاق سايكس — بيكو (اي تعديل اتفاق لندن بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩١٨) . والغايات من هذا التعديل الجديد متعددة : ١ — توسيع حدود فلسطين الشمالية حتى نهر الليطاني بحيث تضم مجاري الاردن واليرموك والحاصباني و٢ — اعطاء بريطانيا امتيازا بمد خط حديدي بين الموصل والاسكندرون لربط العراق بالمتوسط ، [1] على ان يقر لفرنسا بالسلطة الكاملة على لبنان وكيليكيا والمنطقة الساحلية الممتدة بينهما .

رفض كليمنصو هذه المطالب . ولكي يحرج رئيس الحكومة البريطانية اصر على رأيه برفض قبول فيصل مندوبا رسميا في المؤتمر «لان الدول الحليفة لم تعترف بالحجاز دولة محاربة» . ولم يعد كليمنصو عن موقفه هذا الا بعدما اكد له لويد جورج بان قبول الوفد الحجازي في المؤتمر لن يؤثر باي وجه على الاتفاقات السابقة بين بلديهما حول الشرق .

قبل فيصل ممثلا رسميا للحجاز في المؤتمر . ولما تناهى اليه ان «لجنة العشرة» (هي اللجنة المشرفة على توزيع اعمال المؤتمر . وكانت تضم رؤساء حكومات الدول الكبرى الخمس ووزراء خارجيتها . والدول الكبرى حينذاك كانت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة وايطاليا واليابان) ، عاكفة على تقسيم البلاد العربية الى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى رفع اليها مذكرة في ٢٩

---

(١) نص المذكرة في زين زين المرجع المذكور ، ص٣٠٣ —٣٠٦ . غير ان تاريخها ١ كانون الثاني ١٩١٩

كانون الثاني . غير ان لجنة العشرة اهملت هذه المذكرة . اذ قررت في اليوم التالي اي ٣٠ كانون الثاني فصل ارمينيا وسوريا والعراق وفلسطين والجزيرة العربية عن تركيا ووضع كل منها ، ما عدا الجزيرة ، تحت وصاية احدى الدول الكبرى . ورفعا للعتب دعت فيصلا لعرض مطاليبه رسميا على المؤتمر. كما انه اثناء بحث المطالب التي قدمها في ٦ شباط اقترح ان يرسل المؤتمر لجنة استفتاء دولية الى بلدان الشرق العربي لتتأكد من رغبات سكانها في مستقبلهم السياسي . اما مطالب فيصل فقد شملت «منح لبنان حكما ذاتيا باشراف فرنسا»[١] .

وخشيت الحكومة البريطانية مغبة هذا الاقتراح الذي يتجاوب مع رغبات الرئيس الاميركي،فاغتنم لويد جورج الفرصة لتبليغ كليمنصو انه لن يتراجع عن تنفيذ الاتفاقات السابقة مع فرنسا حول سوريا ولبنان . ونزولا عند طلب اللجنة الصهيونية كرر على الرئيس الفرنسي في ٨ شباط اعادة البحث في توسيع حدود فلسطين شمالا حتى نهر الليطاني . فرفض كليمنصو مرة ثانية الاستجابة لهذا الطلب .[٢]

فما هي الاسباب الكامنة وراء هذا الرفض؟ الجواب على سؤال كهذا لا يعدو كونه من التكهنات والتقديرات . ولكن بعض هذه تفيد احيانا . لقد عرف عن كليمنصو قوة الشكيمة والعناد وكرهه للمثل القائل : «كلام الليل يمحوه النهار» وقد كان قليل الثقة بالبريطانيين . ولم يكن ليطمئن الى حسن نواياهم تجاه مصالح فرنسا في الشرق . وقد كان يكره الصهيونيين ، ربما لانه كان مقتنعا بانهم اداة لخدمة المصالح البريطانية وحدها . وفوق ذلك فقد كان حريصا على ارضاء العرب بالتظاهر في الدفاع عن حقوقهم في فلسطين . ثم انه كان يميل الى تأييد اللبنانيين — وربما كان يعتقد بان فرنسا لن تخرج من لبنان ابدا . وهكذا فمن الغباوة التفريط بمناطقه الجنوبية الغنية بالمياه .

وبالنسبة للجنة الاستفتاء الدولية فقد اختزلت في النهاية ، وبحكم الجو الملبد الذي ساد مؤتمر الصلح ، لتصبح لجنة اميركية فحسب . وكان فيصل ، بعد رجوعه من اوروبا ، يرى في نتائجها الامل الوحيد لانقاذ ما يمكن انقاذه . فراح يهيء الاجواء في سوريا ولبنان وفلسطين لتكون مطالب شعوبها من اللجنة واحدة الاهداف . ولما كان كليمنصو رئيس الحكومة الفرنسية قليل الثقة بسياسة بريطانيا في الشرق ومقتنعاً بانها تتعارض في كثير من وجوهها مع مصالح فرنسا ، طلب الى المندوب السامي المقيم في بيروت ، جورج بيكو ان يسعى الى الامير ويباحثه في تسوية المسألة السورية بما يؤمن مصالح الفريقين .

وفي ١٧ نوار اجتمع فيصل بدمشق بالمندوب الفرنسي[٣] ، وقدم فيصل في هذا الاجتماع المطالب التالية :

---

(١) قيل ان رئيس الجامعة الاميركية قد قدم مثل هذا الاقتراح للرئيس ولسون ، زين زين ، المرجع المذكور ص ٢٣١ ، وص ١٠٣ .

(٢) عادل اسماعيل ، الجزء الخامس ، ص ٢٠ .

(٣) وعلم اعضاء مجلس الادارة في جبل لبنان بالمفاوضات بين فيصل وبيكو. وتبادر اليهم ان هذه المفاوضات لن تضمن حرية بلادهم وامتيازاتها السابقة ، فاتخذوا في ٢٠ نوار ١٩١٩ قراراً جاء فيه :=

١ — الغاء اتفاق سايكس — بيكو .
٢ — اقامة دولة مستقلة في سوريا تضم الموصل وفلسطين .
٣ — ان ينشأ في المنطقة الساحلية ادارة وطنية تحت الانتداب الفرنسي ترتبط بالدولة السورية العتيدة بوحدة او باتحاد وفقا لرغبات سكانها .
٤ — ان تعلن فرنسا موافقتها على هذه التسوية ببيان رسمي قبل وصول لجنة الاستفتاء الاميركية الى الشرق .

غير ان تطور الاحداث جعل هذه المطالب ، وبعدما قبل بها كليمنصو ، لاغية .

ولما لم يكن بيكو ومن معه من مدنيين وعسكريين من المؤيدين لسياسة كليمنصو في التفاهم مع فيصل ، اذ كانوا يرون في اقامة عرش هاشمي في سوريا خطرا كبيرا على مصالح فرنسا في الشرق ، راحوا يشدون في عضد معارضي الامير في الجزيرة وفي حلب وبلاد العلويين .

فقد رأى الصهيونيون الفرصة مناسبة لاعادة البحث ، للمرة الثالثة في توسيع حدود فلسطين الشمالية ، فطلبوا من الرئيس الاميركي ان يسعى لدى الحكومة البريطانية لتبحث مع حكومة باريس اعادة فتح ملف هذه القضية .

ونزولا عند هذا الطلب كتب ولسون الى لويد جورج يقول :

«ان تحقيق مطالب الفرنسيين المستندة الى معاهدة سايكس — بيكو السرية ضربة قاضية على الوطن القومي اليهودي لانها تنافي طبيعة ارضه وتهمل حاجاته الاقتصادية . ان نجاح الصهيونية يتوقف على توسيع حدود فلسطين في الشمال والشرق لتشمل نهر الليطاني ومنابع المياه في حرمون ، اي سهلي حوران والجولان . ان لم يكن وعد بلفور الذي وافقت عليه فرنسا وسائر الدول الحليفة قصاصة من ورق فيجب ان تتخذ التدابير اللازمة لتحقيقه» .

وللمرة الثالثة يرفض كليمنصو الطلب .

ويبقى موضوع جدل وتأويل اصرار كليمنصو على رفض التعديل بطريقة ينضم معها جنوب لبنان الى فلسطين ، وبالتالي اسرائيل .

وان في هذا الاعتبار لدلالة واضحة على ان الصراع الدولي من ادق المؤثرات على مصير لبنان ، والمنطقة باكملها . وفيه كذلك الدلالة الكافية على خطورة جغراسية لبنان .

= «المناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية والتاريخية واعتبار البلاد المغصوبة منه بلادا لبنانية كما كانت قبل سلخها منه» . وكانت هذه الاراضي قد سلخت عن لبنان في عهد المتصرفية .

وكان في هذا القرار قطعا للطريق على فيصل ، الذي كان يعتبر لبنان جزءا من سوريا يتمتع باستقلال ذاتي فحسب .

وتبين ان كليمنصو لم يأبه لهذا القرار ذلك لانه طلب من بيكو في ١٨ حزيران ان يبلغ الأمير موافقته على اقامة الدولة السورية في الداخل والبدء بالمفاوضات معه لتحديد نوع ارتباطها بالمنطقة الساحلية . غير انه ذكر الامير بانه ملتزم تجاه حكومة لندن في اتفاق سابق (٢ كانون الأول ١٩١٨) يقضي بوضع الموصل وفلسطين ضمن منطقة النفوذ البريطاني .

آراء في «سايكس — بيكو»

١ — ان لويد جورج قال ان اتفاقية سنة ١٩١٦ اي اتفاقية سايكس — بيكو برمتها ترتكز الى رسالة بعث بها السير هنري مكماهون الى الملك حسين. ثم قرأ منها المقتطفات التالية:

«ان ولايتي مرسين واسكندرونه واجزاء من بلاد الشام (سوريا) الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق وحمص وحماة وحلب لا يمكن ان يقال انها عربية محضة، وعليه يجب ان تستثنى من الحدود المقترحة. ومع هذا التعديل وبدون تعرض للمعاهدات المعقودة بيننا وبين بعض رؤساء العرب نحن نقبل تلك الحدود. واما بالنسبة للاقاليم التي تضمّها تلك الحدود حيث بريطانيا العظمى مطلقة التصرف دون ان تمس مصالح حليفتها فرنسا فاني مفوض من قبل حكومة بريطانيا العظمى ان اجيب على كتابكم بما يلي:

انه مع مراعاة التعديلات المذكورة اعلاه فبريطانيا العظمى مستعدة بان تعترف باستقلال العرب وتؤيد ذلك الاستقلال في جميع الاقاليم الداخلة في الحدود التي يطلبها شريف مكة» [١].

٢ — يرى بيشون ان لهذه الاتفاقية هدفين: الاول فصل العرب عن الاتراك والثاني حسم المطالب التي تطالب بها كل من بريطانيا وفرنسا [٢].

٣ — ان الذين وضعوا نصوص هذه الاتفاقية كان منطلقهم من ان لفرنسا حقوقا قديمة ومطامع في الجزء الغربي من سوريا، وان لبريطانيا مطالب واضحة المعالم في بغداد وفي جنوب العراق..

— لم يخطر ببالهم انهم يعالجون شؤون ثلاثة.

— كان عليهم ان يعالجوا شؤون دول وامم عصرية بالمفهوم الغربي لمعنى الدولة او الامة [٣].

٤ — من مذكرات الدكتور احمد قدوري: «كان فيصل مخلصا وذكيا...

«لقد اخطأ وأصاب، شأن كل انسان، ولكن ما عساه يفعل هو واي داهية في السياسة، والاتراك قد استغلوا الحركة العربية حتى فازوا بما يريدون من الفرنسيين، والانكليز عرفوا كيف يساومون على الموصل الغنية ببترولها فتنازلوا لفرنسا عن ضمان حقوق العرب في سوريا لقاء تنازلها عن الموصل، ماذا يسع فيصل ان يفعل ومن حوله لم يتمرسوا على السياسة ولكل من

---

(١) مقتبس من رسالة بعث بها السيد هنري مكماهون الى الشريف حسين بتاريخ ٢٤ تشرين الاول ١٩١٥.

(٢) من وقائع اجتماع سري عقده رؤساء الدول الاربع الكبرى في شقة لويد جورج بتاريخ العشرين من اذار ١٩١٨.

Zein Zein op. cit. pp. 130-131 — also, Morris Hankey, *Wodrow Wilson and World Settlement, Vol. III.* p. 1-19.

(٣) بلفور في باريس في مذكرة حول سوريا وفلسطين والعراق.

غاياته السياسية هو موليها ، وتعاكس وجهة سواه ... »[1].

« ولا ينكر ان فيصلاً كان موفقاً في أوروبا بمواقفه الحازمة وسياسته المثلى ، وقد وجد من الرئيس ولسن خير ظهير ولكن خذلان انكلترا اياه تنفيذاً لاتفاقها مع فرنسا على اقتسام البلاد المنفصلة عن تركيا ، وانعدال أمريكا عن التدخل في السياسة الأوروبية ، ومؤامرة عصبة الأمم في توزيع الانتدابات على الأمم الضعيفة مخالفة بذلك مبدأ تقرير المصير الذي اعلنه ولسن وارتضته كافة الدول في سياستها ، حالت دون تحقيق غاياته النبيلة . زد على ذلك تعنت الفرنسيين واصرارهم على احتلال سورية ولبنان كيفما كان وهم الذين يرون في ذلك تحقيقاً لمطامعهم القديمة التي تجلت منذ القرن السادس عشر أيام لويس السادس عشر الذي أنشأ علاقاته مع موارنة لبنان ، ثم أيام نابليون الثالث الذي أرسل حملته العسكرية للدفاع عن نصارى لبنان عقب حوادث ١٨٦٠ ما بين المسيحيين والدروز. ولولا استنجاد الدولة العثمانية يومئذ بدول أوروبا وتآلب هذه الدول على فرنسا لما خرجت من لبنان ولبقيت فيه . منيت الدولة الفيصلية بهذه العوامل الضارة في السياسة الخارجية ومنيت كذلك بعوامل هدامة في السياسة الداخلية ، كتشكيل الأحزاب المناوئة والأحزاب الرجعية والأحزاب الميالة الى المسالمة ثم تسريح الجيش الذي دخل دمشق وعدم امكان تسليح جيش جديد قوي يصمد للحوادث ويدفع عن حوزة البلاد .

«كل هذه العوامل اصطلحت مجتمعة على فيصل لتقوم عقبة في طريقه لم تمكنه من اتباع سياسة ثابتة هادئة ، ثم انتهت بسقوط دولته في سورية وانطواء صفحتها أوشك ما يكون »«[2] .

٥ — «أما فيما يتعلق باحتلال فرنسالبقية سورية فهي (أي حكومة جلالة الملك) تسأل سموكم ان تذكروا ان العرب مدينون بنيل حريتهم بدرجة عظمى للضحايا العظمى التي تكبدتها الأمة الفرنساوية في هذه الحرب ، وحقيق ان المساعدة الفرنساوية في سورية عينها لم تكن عظيمة لاشتغال فرنسا في العراك في جهات أخرى غيرها ، ولكنها في ميادين الحرب الحيوية في أوروبا قد خسرت مليون وأربعمائة ألف جندي ، وتكبدت ديناً لا يقل عن الدين الذي تكبدته بريطانيا العظمى لسحق القوة التي أيدت الاستبداد التركي والتي لولا معونتها لم تستطع القوة الحربية التركية ان تدوم أكثر من بضعة أسابيع . ولذلك فحكومة جلالة الملك تؤمل من سموكم ان ترضوا بالاقتراحات التي بينتها في مذكرتها عن احتلال سوريا ريثما يتم الصلح مع تركيا .. (و) ستطلب بالحاح من مؤتمر السلام الذي أنتم احد أعضائه الموقرين والذي يكون له القوة التامة للبت في المسألة العربية كلها والذي لا يقتصر في اعماله على رأي سموكم ورأي الشعب العربي فقط ، بل

---

(١) **جزيرة العرب في القرن العشرين** ، ٣٧١ — ٣٧٢ . وسليمان موسى ، **الثورة العربية الكبرى** ، وثائق وأسانيد عمان ، ١٩٦٦ ، ص ١٩٦ .

(٢) — المرجع ذاته ص ١٩٥ .
— الدكتور أحمد قدري ، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى** ، دمشق ١٩٥٦ ، ص ٢٨١ — ٢٨٨ .

يتناول سائر التعهدات والجاهرات الصادرة من الدول العظمى »[1] .

٦ ــ الظاهر ان أول نقاش جدي حول سوريا بعد الزيارة التي قام بها كليمنصو الى لندن ليحضر اجتماع المجلس الاعلى للحلفاء في شهر كانون الأول من سنة ١٩١٨ ، جرى في باريس في اجتماع سري عقده رؤساء الدول الأربع الكبرى في شقة لويد جورج ، وذلك بعد ظهر اليوم العشرين من شهر آذار . يقول ويكهام ستيد مقيماً هذا الاجتماع :

« في هذا الاجتماع بحثت القضية السورية والاتفاقية الفرنسية البريطانية المتعلقة بها ، كذلك جرى البحث حول الاتفاقيات بصورة عامة ، وأسفر الاجتماع عن مزيد من الفوضى والابهام ، وخرج الرئيس ولسون يصب اللعنات على كل انسان وعلى كل ما حصل قائلاً انه لم يفعل شيئاً سوى الكلام لمدة ٤٨ ساعة وانه شديد الاستياء والامتعاض من هذه القضية برمتها »[2] .

تنفيذ الاتفاقية

اتفاق بريطانيا وفرنسا على تنفيذ اتفاقية سايكس ــ بيكو :

١ ــ تتخذ التدابير اللازمة حالاً لاجلاء الجنود البريطانيين عن سورية وكيليكية ومن جملتها نفق جبال السلسلة (طورس)[3] .

٢ ــ لقد أعلن كل من الأمير فيصل والحكومة الافرنسية ان القدرة على الشروع في الانجلاء في أول تشرين الثاني ١٩١٩ .

٣ ــ ان المسؤولية في وضع الحاميات في المقاطعات التي يتم اخلاؤها يكون على مقتضى عهود وتصريحات الحكومة البريطانية والحكومة الافرنسية ليس فقط بينهما بل بين كل منهما وبين العرب[4] . .

٤ ــ تستبدل على مقتضى ذلك حاميات سورية في غربي خط (سايكس بيكو) وحاميات كيليكية بجنود فرنساوية وتستبدل حاميات دمشق وحمص وحماه وحلب بجنود عربية .

٥ ــ تنتهي مسؤولية الحكومة البريطانية بتسليم الحاميات .

٦ ــ المقاطعات التي تبقى فيها الجنود البريطانية هي فلسطين وتكون حدودها مطابقة للحدود القديمة المسماة لروان الى بئر السبع ، والعراق ومن جملتها الموصل فيكون هذا الاحتلال مطابقاً للاتفاق المعقود في كانون الأول سنة ١٩١٨ بين المسيو كليمنصو والمستر لويد جورج » .

٧ ــ الحدود بين سورية وفلسطين غير قابلة البحث ولا قبول لتحكيم الرئيس ولسون .

٨ ــ انه بمقتضى مبادىء اتفاق سايكس ــ بيكو يحق للحكومة الفرنسية ان تعترض على منح الحكومة العربية للحكومة البريطانية الحق في انشاء وادارة وامتلاك خط حديدي يصل بين

---

(١) (من مذكرة من وزارة الخارجية البريطانية الى الأمير فيصل ، ٩ ت ١ ، سنة ١٩١٩ ، سليمان موسى . المصدر المذكور ، ص ١٥٤ .

(٢) Stood, H.W. *Through Thirty Years*, 1892-1922, p. 298.

(٣) **جزيرة العرب في القرن العشرين** ، ص ٣٧١ ــ ٣٧٢ .

(٤) سليمان موسى ، **الثورة العربية الكبرى بوثائق وأسانيد** ، عمان ، ١٩٦٦ ، ص ١٣٦ ــ ١٣٧ .

حيفا والعراق ... ويكون للحكومة الحق ان تنشيء أنابيب للبترول كما يحق لها انشاء سكة الحديد ... (قبول تحكيم الرئيس ولسون) .

٩ — وعد الحكومة البريطانية بالاسراع في التخطيط للسكة والأنابيب في الأراضي التي هي تحت وصايتها (حتى تستعمل حقها في المرور في الأراضي العربية) .

١٠ — الحدود بين العراق وفلسطين غير متفق عليها .

١١ — لما كانت الحكومة الفرنساوية قد اتخذت على عاتقها حماية الشعب الأرمني فالحكومة البريطانية توافق على ارسال جنود فرنساويين حالا عن طريق مرسين والاسكندرية لهذا الغرض . (باريس ١٣ ايلول ١٩١٩) .

التنفيذ العملي

أما على الصعيد العملي ، فكانت نهاية حل المسألة الشرقية ، باستبدال الجيوش الانكليزية بالجيوش الفرنسية في بعض أنحاء سوريا وبالجيوش العربية في بعضها الآخر — الأمر الذي أدى بعد كثير من التفاعلات الى معركة ميسلون .

وهكذا يكون تنفيذ اتفاقية «سايكس بيكو» هو ذاته الحل للمسألة الشرقية ولكنه كان حلاً يحمل بين طياته الكثير من المخاطر .

في ١٣ أيلول تم الاتفاق بين لويد جورج وكليمنصو على ان ينتهي «جلاء القوات البريطانية عن سوريا في اليوم الأول من شهر تشرين الثاني ١٩١٩» .

وكان على الجيش البريطاني ان يسلم ، عند هذا التاريخ ، الحاميات العسكرية في دمشق وحمص وحماه وحلب الى الأمير فيصل بينما يسلم الحاميات الواقعة غربي خط اتفاقية سايكس — بيكو في سوريا الى الجيش الفرنسي .

وكان هذا قراراً حاسماً وخطيراً . كما انه كان ينطوي على مغزى بعيد الأثر والتشعبات في نتائجه .

كتب الأستاذ وليم ميل عنه ، انه كان ، من أدهى الأمور وأخبثها .

«ظاهرياً كان الاجراء مجرد تغيير في الوضع العسكري في «أرض العدو المحتلة» ولكن باطنياً كان هذا الاجراء عملاً سياسياً من الدرجة الأولى بدهائه . الواقع هو ان هذا الاجراء لم يقتصر على كونه تسوية تتناول مستقبل الولايات العربية ، بل كان اجراء من شأنه ان يعرض سلم الشرق الأدنى والشرق الأوسط الى خطر جسيم» [١] .

أغلب الظن ان الاشارة هنا هي الى فيصل وفرنسا والشعور بالعداء من قبل كلا الطرفين تجاه الآخر .

وبالفعل لما وصل فيصل الى باريس ، بايحاء لويد جورج ، رفض كليمنصو مقابلته . ولما عرف لويد جورج بذلك دعاه الى لندن فوراً .. وفي ١٩ أيلول دعي فيصل لحضور اجتماع في مقر رئاسة الوزراء بغية حمله على قبول الاقتراح المتعلق بالاحتلال الذي تم الاتفاق عليه في

(١) Garnett, p. 293

باريس (١٣ أيلول).

وكان احتجاج فيصل على هذا الاتفاق قوياً وعنيفاً. وبعد عدة كتابات الى لويد جورج، تلقى فيصل رسالة من اللورد كيرزون تبين، وتكرر، التعهدات والالتزامات التي كانت حكومة جلالته قد قطعتها على نفسها أثناء الحرب لكل من الشريف حسين والحكومة الفرنسية. قال كيرزون ان هذه الالتزامات تقوم على نقطتين محددتين: الأولى، تعهد بريطانيا للملك حسين بان تعمل على اقامة «مملكة عربية مستقلة» تضم داخل حدودها أربع مدن هي دمشق وحمص وحماه وحلب، والثانية، توضيحها، للملك حسين، وقبل ان يدخل العرب الحرب، ان لفرنسا حقوقاً في ذلك الجزء الواقع غربي المدن الآنفة الذكر.

وكرست هذه الرسالة تلك الحقوق بقولها: (١)

«أما فيما يتعلق باحتلال الجيش الفرنسي للأجزاء المتبقية من سوريا فان حكومتنا تطلب الى سموكم ان تتذكروا ان العرب مدينون الى مدى بعيد بتحررهم الى ما بذله الشعب الفرنسي من تضحيات جسام ...»

كما أسدت النصح للعرب بقولها:

«ان حكومة جلالة الملك لا تشك أبداً في ان أحسن الطرق للشعب العربي هو ان يقبل التدبير الموقت المقترح ..».

وقطع لويد جورج نفسه الطريق على جميع مراجعات فيصل برسالة منه تزكي ما جاء في رسالة وكيل وزارة الخارجية اللورد كيرزون.

وهكذا رفضت بريطانيا انتدابها على سوريا وانسحبت من احتلالها لها.

وهكذا وبعد سنة تقريباً انقلب الموقف البريطاني رأساً على عقب، ففي شهر تشرين الأول من ١٩١٨ باركت بريطانيا اقامة حكومة عربية برئاسة فيصل وناصرتها. وفي ١٣ أيلول سنة ١٩١٩ قررت الانسحاب من سوريا وتسليم القيادات في قسم منها لفيصل وفي قسم آخر لفرنسا.

الضغط الفرنسي ولا شك كان عاملاً فعالاً في هذا التغيير في موقف بريطانيا، ولكن ليس هذا ليشمل القصة بكاملها. كانت الثورة قد عمت مصر. وكان الوضع في العراق يتدهور بسرعة وكانت هنالك «قضية مراكشية». وقد هدد الفرنسيون بتدويل طنجة. وكانت المشكلة الايرلندية تتفاقم. وهكذا تعود الجغراسيا لتلعب دورها الفعال.

بدأ جلاء القوات البريطانية وفيصل لما يزل في باريس.

(١) جاء في التقرير الذي رفعه وليم ويل، بتاريخ ٢٦ تموز ١٩١٩، الى الوفد الاميركي ما يأتي: «منذ نشوب الحرب والفرنسيون يتطلعون الى سوريا كغنيمة يفوزون بها، اذا ما انتهت الحرب الى انتصارهم. ولست أرى ضرورة للاسهاب في الأسباب الجوهرية التي تقوم عليها المطالب الفرنسية في سوريا بل أكتفي بالقول انها اسباب تجارية استعمارية وعاطفية».

The National Archives Department and State Record, Group 59, Documents I:IV. p. 524.

أما سوريا فكانت في هياج عارم . فكان الرأي العام ملتهباً حماسة وطنية وربما شعوراً دينياً كذلك . مما جعل الحكم غير قادر تماماً على ضبط الأمور . فكانت جميع الاحزاب السياسية السورية والعراقية والفلسطينية معاً معادية للغرب — اذ ظهرت تلميحات معادية لبريطانيا كذلك [١] .

وعمت البلاد موجة من العطف على تركيا . وقد بعث الملك حسين ببرقية الى فيصل يؤكد له فيها «ان السكان في المناطق الواقعة الى الشمال الغربي من حلب يجرون مفاوضات مع مصطفى كمال باشا» . وشجع هذه الموجة الضباط العرب الذين كانوا يعملون في الجيش التركي — اذ اصبحوا الآن يشعرون بخيبة أمل مريرة — كما شجعها «حزب كمال باشا» في حلب والمناشير التي كانوا يوزعونها .

ومن أهم هذه المناشير بيان أصدره مصطفى كمال الى السوريين وجاء فيه :

«بصفتي مسلماً اتوسل اليكم الا تكترثوا بما بيننا من خلاف أدى بنا الى القطيعة . ويجب ان نزيل كل سوء تفاهم وقع بيننا وان نوجه جميعنا سلاحنا ضد الاحزاب الخائنة التي ترغب في تجزئة بلادنا ..

«ان المجاهدين الذين يؤمنون بالحق سيقومون قريباً بزيارة اخوانهم العرب ، وسوف يمزقون شمل الأعداء . فلنعش كأخوة في الدين ، والموت لاعدائنا» [٢] .

وهناك اعتقاد بأن ياسين باشا «الروح المحركة في سوريا» كان يراسل ، حسب معلومات بعض العملاء السياسيين من البريطانيين ، كمال باشا ، ساعيا الى «اعادة الحكم التركي الى سوريا» [٣] .

ثم أوقف هذا بأمر الجنرال غور ، لانه كان يقوم باستعداد عسكري لمقاومة الاحتلال الفرنسي للمنطقة الزرقاء .

وعلى أثر قبول فيصل بالاتفاق مع مصطفى كمال ليحارب العرب الى جانب الاتراك فيحول هكذا ، الشعبان التركي والعربي دون تثبيت أقدام الفرنسيين في أية بقعة من بقاع الشرق الأوسط [٤] ،

وعلى أثر قبول بعض العراقيين ، كذلك ، بالمخطط ذاته ، أخذوا يفكرون جدياً بالانضمام الى الأتراك والمحاربة معهم ،

كان من الطبيعي أن يصرح تشرشل ، وكان انذاك وزيراً للمستعمرات ، في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٢ آذار بما يلي :

«هناك جماعة من العرب تبدي تخوفاً من احتلال سوريا . وهي تميل الآن ، ولأول مرة ، لضم صفوفها ، بطرق مختلفة ، الى الأتراك الوطنيين ، على ان قضيتهم واحدة مشتركة ، وهكذا

(١) Documents, I:IV, p. 524.

(٢) زين نور الدين زين ، **المرجع المذكور** ، ص ٢٤٦ .

(٣) Documents, I:IV, p. 523.

(٤) جريدة لسان الحال البيروتية ، تاريخ ٢٢ آذار ١٩٢٠ .

تم وحدة بين قوتين كنا نفيد دوماً من انقسامها لا من وحدتها »[١] .

وعمّ الاضطراب سهل البقاع وجميع المناطق الواقعة على الحدود الشرقية اللبنانية مع سوريا . وقال علي جودت الأيوبي ، الذي كان حاكماً عسكرياً للبقاع ، ان منزله في معلقة زحلة طوق مرتين . فاضطر الى الانسحاب الى رياق ، ومنها أجبر على مغادرة المنطقة[٢] .

وهكذا ينتهي العام ١٩١٩ ، وينتهي معه الخلاف الحاد بين بريطانيا وفرنسا حول مستقبل سوريا ، وبعد جدل طويل مرير ، باستسلام لارادة جورج لادارة كليمنصو المتصلبة . وهكذا ثبتت فرنسا قدمها في سوريا[٣] .

وكانت هذه الاتفاقية الصيغة النهائية التي نفذت بواسطتها اتفاقية «سايكس — بيكو» .

القضية اللبنانية في مؤتمر الصلح

طلب الاعتراف بالسيادة اللبنانية

على أثر المفاوضات بين الملك فيصل ورئيس وزراء فرنسا ، بواسطة مندوبه ، في ١٧ نوار في دمشق ، اتخذ مجلس الادارة في جبل لبنان ، بتاريخ ٢٠ نوار ١٩١٩ قراراً بالمناداة باستقلال لبنان السياسي والاداري بحدوده الجغرافية والتاريخية[٤] .

---

(١) مناقشات البرلمان البريطاني للعام ١٩٢٠ .

(٢) **ذكريات علي جودت** ، ١٩٠٠ — ١٩٥٨ ، ص ٧٩ ، و٨٧ .

(٣) **معاهدة سيفر** : اجتمع مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو في التاسع عشر من شهر نيسان الى السادس والعشرين منه وحضر هذا الاجتماع ميلران ولويد جورج — اللذين كانا مهتمين في تلك الأثناء ببحث خطط تتعلق بمستقبل الشرق الأدنى العربي . غير ان الهدف الأقصى من ذلك الاجتماع كان وضع صيغة للمعاهدة التركية .

تنص المادة ٩٤ من هذه المعاهدة على التالي :

« يوافق الطرفان المتعاقدان .. على ان تكون سوريا والعراق (وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٢٢ ، الجزء الأول ، من ميثاق عصبة الأمم) بلدين مستقلين معترفا بهما اعترافا مؤقتاً على ان تتلقيا العون والمشورة في الادارة من قبل دولة منتدبة الى ان يحين الوقت الذي تجد فيه الدولتان انهما بغنى عن مثل هذا العون والمشورة .. » .

وفي الخامس والعشرين من نيسان تم توزيع الانتداب على العراق وفلسطين وسوريا فاختارت الدول الحليفة الكبرى فرنسا منتدبة على سوريا بما في ذلك لبنان ، وبريطانيا على العراق وفلسطين .

وكانت تعتبر هذه البلدان من فئة آ

أما الحدود الثابتة الواقعية لهذه المناطق فقد تبلورت فقط عندما تم التوقيع على الاتفاقية الفرنسية — البريطانية المعقودة بينهما في ٢٣ كانون الأول ١٩٢٠ وكانت الغاية من عقد هذه الاتفاقية «حل المشكلات التي نشأت عن منح فرنسا حق الانتداب على سوريا ولبنان من قبل المجلس الاعلى للحلفاء في سان ريمو حلا تاماً نهائياً .. »

Great Britain CMD 673, Miscellaneous No 11, 1920.

(٤) ينبغي ان نلاحظ ان هذا القرار يطالب «بدولة لبنان الكبير» .

وكان الصهيونيون لا ينفكون عن المطالبة بجنوب لبنان مسخرين لالحاقه بفلسطين جميع ما تملك ايديهم من وسائل الضغط والاغراء .

واللبنانيون ، من جهتهم ، كانوا يسعون لتحقيق اهدافهم الوطنية . ففي كانون الأول سنة ١٩١٨ اتخذ مجلس ادارة الجبل قراراً بارسال وفد يمثل لبنان في مفاوضات المؤتمر . تألف هذا الوفد من داوود عمون رئيساً ، واميل اده ومحمود جنبلاط وعبدالله خوري وابراهيم أبو خاطر وتامر حماده وعبد الحليم الحجار ، اعضاء .

غاية هذا الوفد كانت مزدوجة : الدعوة الى استقلال لبنان ، والاستنجاد بالصديقة فرنسا .

وفي الخامس عشر من شباط عقد العشرة الكبار جلسة (كانت الثانية) في مكتب السيد بيشون وزير خارجية فرنسا ، ليواجهوا ، مرة ثانية ، المسألة السورية . في هذه الجلسة دخل وفد لبنان برئاسة داود عمون وجاء في بيانه :

« نحن ندرك انه ليس في استطاعة هذا البلد ، ولا سيا في الفترة الأولى من استقلاله ، ان يستغل موارده من دون عون خارجي ، كما اننا ندرك انه بلد يفتقر الى الوسائل المالية والى المستشارين الفنيين ، ولذا سعت حكومتنا الى التعاون مع الدول العظمى . وهناك دولة واحدة في بالنا ، وهي الدولة الفرنسية . ان مباداها الحرة ، وتقاليدها القديمة ، والمنافع التي كان لبنان يحصل عليها في الأزمنة العسيرة ، والحضارة التي عملت على نشرها في كل مكان جعلت منها دولة تحتل ، في نظر اللبنانيين ، مرتبة مرموقة . وعليه فان مجلس الادارة في لبنان ، هذا المجلس الذي يعبّر بصدق وامانة عن الرأي العام في البلد ، قد قرر بالاجماع ان يطلب التعاون مع فرنسا » .

وتعثرت بعض الشيء ، محاولات هذا الوفد ، فرؤي دعمه .

وكان اللبنانيون ، من جهتهم ، قد رأوا هم أيضاً ان الفرصة مؤاتية لطلب ضم الأقضية الأربعة الى لبنان واعلان استقلاله في اطار الانتداب الفرنسي ، فتضمن حكومة باريس عندئذ استمرار تلك الحدود وتسلم منطقة لبنان الجنوبي الغنية بالمياه من مطامع الصهيونيين . وفي أواسط صيف ١٩١٩ (١٥ تموز) سافر البطريرك الماروني الياس الحويك الى باريس لكي يحقق تلك الغاية .. وفي ٢٥ تشرين الأول قدم مذكرة الى مؤتمر الصلح طلب فيها الاعتراف باستقلال لبنان بحدوده التقليدية مشيراً الى ان اللبنانيين الذين هم كفوء بفعل مستواهم الثقافي العالي وتمرسهم بادارة شؤون بلادهم منذ قيام نظام لبنان الأساسي سنة ١٨٦١ ، لا يسعهم الا الرضوخ لارادة مؤتمر الصلح الذي قرر في المادة ٢٢ من شرعة عصبة الأمم وضع البلدان المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية تحت الانتداب لأجل محدود ، والمطالبة بأن تكون فرنسا الدولة المنتدبة عليهم « شرط ان لا يتعارض هذا الانتداب مع استقلالهم ونمو شعورهم القومي وحقهم في تنظيم شؤونهم وادارتها والاشراف على سير العدالة في بلادهم » .

« في هذه الاثناء كان قد وصل الى باريس ، في ٢٢ آب ١٩١٩ ، وفد لبناني يرئسه البطريرك الماروني الياس الحايك ، وأخذ يعمل بنشاط للحفاظ على الاستقلال اللبناني تحت الانتداب

الفرنسي»[1] . واستقبل هذا الوفد من قبل رئيس الجمهورية الفرنسية السيد بوانكاره ، والسيد كليمنصو ، رئيس الحكومة تعبيراً عن الروابط الودية والاحترام . وفي السابع والعشرين من آب رفع هذا الوفد الى مؤتمر الصلح مذكرة تضمنت مطالب الشعب اللبناني وأمانيه بالنسبة لمستقبل بلادهم .

وكان لخص البطريرك هذه الأماني في رسالة بعث بها الى السيد كليمنصو في الخامس والعشرين من الشهر على الوجه التالي :

الاعتراف باستقلال لبنان وسيادته التامة «في الداخل والخارج»

«Le peuple libanais demande en premier lieu la reconnaissance de son indépendance, impliquant sa pleine souveraintě, intérieure et extérieure.»

تقوية مقوماته ، الطبيعية والتاريخية والاقتصادية .

مساعدة فرنسا ومناصرتها لنيل هذه الأماني . وذلك في نطاق الصداقة التقليدية التي حافظ عليها لبنان دوماً مع فرنسا .

وأهم ما جاء في المذكرة : «... باسم مجلس الادارة للبنان .. وباسم السكان في المدن والقرى اللبنانية التي تطالب بعودتها الى لبنان دون تمييز في الدين والطائفة .. يطالب بتمسك الدول الحليفة في مؤتمر الصلح بما يلي :

١ — الاعتراف باستقلال لبنان .

٢ — اعادة الأراضي المسلوخة الى لبنان واقامة هذا البلد بحدوده الطبيعية والتاريخية .

٣ — معاقبة فاعلي ومحرضي الاعمال التي ارتكبت في أيام الحرب العالمية الأولى واقرار التعويضات لاعادة بناء لبنان الذي جوّعه العدو خلال الحرب العالمية الأولى .

٤ — وباعتبار أن مبدأ الانتداب قد أقرته معاهدة فرساي بتاريخ ٢٨ حزران ١٩١٩ وبدون أن يكون ذلك عائقاً بين لبنان وبين الوصول الى السيادة الكاملة والمطالبة باعطاء هذا الانتداب الى الجمهورية الفرنسية التي يتوجب عليها استناداً الى المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم ان تمنح لبنان العون والمشورة . وتبريراً لطلباته هذه يتشرف الوفد اللبناني بأن يدلي بالتفسيرات والمبررات التالية :

بتاريخ ٢٠ أيار ١٩١٩ اعلن البرلمان اللبناني (مجلس الادارة) المنتخب من الشعب استقلال لبنان الذي يطالب الوفد بالاعتراف به . وان الوفد يأمل من الدول المتحالفة التي أعلنت احترامها لحرية الشعوب في تقرير مصيرها والتي قبلت بهذا المبدأ أساساً لتنظيم الانسانية الجديدة ، يأملون منها ان تكرّس هذا المبدأ من أجل الحق واستقلال لبنان الذي سفكت من أجله دماء اللبنانيين .

---

(١) Khairalla, *Les Régions Arabes Libérées*, p. 75.

«...فاللبنانيون ، دونما الرجوع الى الفينيقيين كوّنوا خلال تاريخهم **ذاتية قومية** ... »[1] .
أما ردة فعل الحكومة الفرنسية فكانت ايجابية مطمئنة .

رعاية فرنسا للمطالب اللبنانية

«يا صاحب الغبطة : باريس في ١٠ تشرين الثاني ١٩١٩

ان المفاوضات التي دارت منذ وصولكم الى باريس بينكم وبين وزير الخارجية وبيني أيضاً قد وطدت ولا بد اليقين عندكم ان حكومة الجمهورية تستمر دون تبديل متمسكة بالمودة التقليدية والحب المتبادل منذ قرون بين فرنسا ولبنان .

وقد أكدت لكم أيضاً تلك المفاوضات ان طرق الحل التي نتبعها نحن في مؤتمر الصلح هي بوجه عام موافقة لأماني الشعوب التي أنت ممثلها السامي . فان رغبة اللبناني في المحافظة على حكومة ذات سيادة ونظام وطني مستقل تتفق تمام الاتفاق مع التقاليد الحرة الفرنسية .

وليكن اللبنانيون على ثقة من أنهم بمعاضدة فرنسا ومساعدتها سيحافظون على تقاليدهم ويوسعون نطاق أنظمتهم السياسية والادارية ، ويعملون بأنفسهم على استثمار كل منافع بلادهم ويرون أولادهم يتهيأون في مدارسهم الخاصة للوظائف العامة في لبنان .

ان النطاق الذي سيمارس فيه هذا الاستقلال لا يمكن تحديده قبل ان يمنح الانتداب على سوريا .. ولي أمل ان الحل النهائي الذي سيتوصل اليه المؤتمر للقضية السورية سيفسح المجال أمام الحكومة الفرنسية لتحقيق أماني هذا الشعب الباسل بأوسع ما يمكن . وفي الختام أرجو ان تقبل يا صاحب الغبطة تأكيدات فائق احترامي »[2] .

كليمنصو

وفي هذه الرسالة ما يطمئن الوفد اللبناني الى نجاح مسعاه والى التطلع بأمل كبير لمستقبل لبنان المستقل المزدهر القائم على أكتاف بنيه المتعلمين في مدارسه والمهيئين تهيئة مناسبة لتحمل مسؤوليات خدمة مصالحه العامة .

وعندما تبين ان المساعي المبذولة لاقامة لبنان الكبير المستقل بدأت تتعثر في باريس تألف وفد جديد برئاسة المطران عبدالله خوري (النائب البطريركي الماروني) وعضوية اميل اده والامير توفيق ارسلان والشيخ يوسف الجميّل .

وأوجس الوفد خيفة من خلو المعاهدة بين الحلفاء وتركيا — معاهدة الصلح — من مطلق اشارة الى استقلال لبنان الناجز . وكانت الخشية مقلقة لاعضاء الوفد ، وبعد التأكيدات الفرنسية بدعم الاستقلال الناجز ، من ان يقتصر هذا الاستقلال على وجهته الادارية فرفعوا رسالة بهذا الموضوع بتاريخ ١٣ أيار الى الحكومة الفرنسية وجاءتهم الرسالة التالية جواباً :

---

(١) ابرهيم حرفوش ، **دلائل العناية الصمدانية** ، ص ٦٠١ — ٦٠٢ (التوكيدات لنا) .

(٢) زين نور الدين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٣١٦ .

باريس في ١٩ أيار سنة ١٩٢٠ :

«سيادة الرئيس ،

لقد عبرتم في رسالتكم المؤرخة في ١٣ أيار عن قلقكم حول نص معاهدة الصلح مع تركيا لأنه لا ذكر في المعاهدة لاستقلال لبنان وسيادته . انكم تخشون ان يقتصر الأمر على استقلال لبنان اداريا كجزء من سوريا .

اني أتشرف بلفت نظركم الى ان هذه المعاهدة لا تقرر مصير الأراضي التي سلخت عن الامبراطورية العثمانية القديمة تقريراً نهائياً .

وفضلاً عن هذا فإن الحلفاء ، بموجب قرار اتخذه المجلس الاعلى ، قد منحوا حق الانتداب على سوريا الى فرنسا التي لم تبدّل قط عزمها على جعل لبنان بلداً مستقلاً في ظل الانتداب الفرنسي »[1] .

ميلران

ثوابت ومتغيرات

وهكذا نرى ان الاعتراف السوري بأن للبنان وضعاً خاصاً يستحق على أساسه ان « يستقل اداريا » ويبقى جزءا من سوريا ، لم يكن ليرضى اللبنانيين — ذوي النفوذ .

انهم يصرون على المطالبة باستقلاله وسيادته التامة في الداخل والخارج . ولم يكن الانتداب الفرنسي في رأيهم ، ليتضارب وهذا المطلب . أو ليحد من جوهره .

ويدعم هذا الاصرار اعتقاد بالذاتية القومية اللبنانية .

انه من الثابت ، اذن ، ان للبنان وضعاً خاصاً ، المتغير هو الدرجة التي ينتهي عندها هذا الوضع . ما هو المعنى الذي سيعطى لهذا « الوضع الخاص » ؟

وسنرى ان المبدأ ذاته يطبق على « لبنان عربي » بالمقدار ذاته من الصحة ذاتها ولمنطق الأسباب الصحيحة ذاته . تلك هي القضية .

التجاذب السوري اللبناني

أما التوجيه السوري فقد اتخذ اتجاهاً مغايراً .

المؤتمر السوري

في السابع من آذار ١٩٢٠ وضع المؤتمر السوري العام « الذي يمثل الأمة العربية . قراراً تاريخيا خطيرا » .

فذكر الأسباب التي من أجلها قامت الثورة العربية ، والضحايا العرب الذين سقطوا في ساحات القتال ، والوعود التي قطعها زعماء الحلفاء التي تقوم على مبدأ حق تقرير المصير . وتجزئة سوريا الى ثلاث مناطق عسكرية اعتبرت مناطق من أرض العدو المحتلة .

(١) نص رسالة الكسندر ميلران ، وزير خارجية فرنسا الى عبدالله خوري ، رئيس الوفد اللبناني الى باريس. ابراهيم حرفوش ، المرجع المذكور ، ص ٦٣٢ .

وتطرق القرار الى وجوب الخروج من هذا الموقف المليء بالمخاوف والشكوك واعلان الاستقلال التام . وعليه فان المؤتمر السورى يعلن بالاجماع :

« استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ومنها فلسطين استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ، على الأساس المدني النيابي وحفظ حقوق الاقلية ، ورفض مزاعم الصهيونيين في جعل فلسطين وطناً قومياً لليهود أو محل هجرة لهم .

« وقد اخترنا سمو الأمير فيصل بن جلالة الملك حسين . ملكاً دستورياً على سوريا بلقب صاحب الجلالة الملك فيصل الأول ، واعلنا انتهاء الحكومات الاحتلالية العسكرية الحاضرة في المناطق الثلاث ، على ان تقوم مقامها حكومة ملكية نيابية وعلى ان تدار مقاطعات هذه البلاد على طريقة اللامركزية الادارية ، وعلى ان تراعى اماني اللبنانيين الوطنية في كيفية ادارة مقاطعتهم لبنان ضمن حدوده المعروفة قبل الحرب بشرط ان يكون بمعزل عن كل تأثير أجنبي .

ولما كانت الثورة العربية قد قامت لتحرير الشعب العربي من حكم الاتراك ، فنحن نطلب استقلال القطر العراقي استقلالا تاما ، على ان يكون بين القطرين الشقيقين اتحاد سياسي واقتصادي » [1] .

المؤتمر العراقي

عقد هذا المؤتمر رجال عراقيون كانوا في دمشق وكانوا يتعاونون مع رجال المؤتمر السوري العام : يقول علي جودت :

« أما العراقيون الذين كانوا آنذاك في سورية ، وهم فريق من أعضاء « جمعية العهد » ومن الضباط الذين ساهموا في الثورة العربية الكبرى .. فقد تداولوا فيما بينهم وقرروا اعلان استقلال العراق في اليوم نفسه الذي يعلن المؤتمر السوري فيه استقلال سوريا وهكذا فقد تلى السيد توفيق السويدي قرار المؤتمر العراقي من شرفة البلدية في المرجة » .

ومما جاء في هذا القرار ما يلي :

« وبصفتنا ممثلي الشعب المكلفين بالاعراب عن ارادته ، اعلنا الآن باجماع الآراء ، استقلال البلاد العراقية المسلوخة عن تركيا بحدودها المعروفة من شمال ولاية الموصل الى خليج فارس استقلالاً تاماً لا شائبة فيه . وأيدنا استقلال سوريا التام واعلنا اتحاد العراق معها اتحادا سياسياً واقتصادياً » [2] .

وفي التاسع من آذار عين رضا باشا الركابي أول رئيس للوزراء في المملكة السورية الجديدة . فقام الركابي وفيصل بمحاولات جمة ومخلصة وعديدة لجعل محاولتهم هذه ، أو بالأحرى مغامرتهم ، أمراً مقبولاً لدى الرأي العام الدولي . ولكن عبثاً .

---

(١) ساطع الحصري ، **يوم ميسلون** ، ٢٧٨ — ٢٨١ . والحكيم ص ١٤١ — ١٤٣ .

(٢) **ذكريات علي جودت** ، ص ٨٨٠ — ٨٨٩ .

وفي التاسع من آذار أرسل رئيس المؤتمر السوري ، هاشم الاتاسي ، رسالة الى الملك حسين يعلمه فيها بالقرار : جريدة الحياة ، العدد ٢٤٠٥ بتاريخ ٧ آذار ١٩٥٤ =

«فالولايات المتحدة لم ترد على أية من المراسلات التي كانت تردها من دمشق بهذا الخصوص»[1]. أما بريطانيا وفرنسا فقد وجهتا احتجاجاً عنيفاً. واعتذرتا عن الاعتراف بشرعية هذه الاجراءات[2].

فقد جاء في برقية من اللورد كيرزون بتاريخ ٩ آذار ما يلي:

«وان اعلان استقلال سوريا من شأنه ان يعقد تسوية القضية التركية في مؤتمر الصلح... وبريطانيا لا تعترف لأحد بحق فئة في دمشق ان تتكلم نيابة عن فلسطين والعراق... وانها ترفض الاعتراف بفيصل سوى انه أمير هاشمي ورئيس للحكومة العربية المؤقتة ويخضع لسلطة الجنرال اللنبي بصفته القائد العام في مناطق العدو المحتلة.

وأن أية تسوية نهائية ينبغي تأجيلها الى ان يتخذ مؤتمر الصلح قراراً نهائياً بشأنها».

وكان هذا الرأي الأخير منسجماً مع ارادة الملك حسين، اذا صدق ما قاله عبدالله من ان اعلان أخيه ملكاً على سوريا كان يخالف ارادة أبيه الذي كان يرغب في تأجيل مثل هذا الاعلان الى ما بعد توقيع معاهدة الصلح مع تركيا، والى ان تكون تركيا أعلنت تنازلها عن حقوقها في جميع البلدان العربية[3].

وكان الملك عبدالله يرى ان السياسة العربية التي اتبعت في اعلان سوريا بلاداً مستقلة وفي اعلان العراق أيضاً بلداً مستقلاً والاعتراف باستقلالها كانت من أعظم الاخطاء التي ارتكبها العرب بعد الحرب العالمية الأولى. تلك خطوة أفسدت، في رأيه، على العرب وحدتهم. كما انها كانت السبب المباشر لفرض الانتداب على هذين البلدين[4].

كما انه اتهم متخذي القرار بالرجعية — انهم كانوا من الزعماء العرب الذين ظلوا سنوات يعملون في خدمة الاتراك، وكانوا لا يزالون يفكرون «باللامركزية» التي كانت الهدف الأول للاستقلال العربي[5].

الرفض اللبناني

أما في لبنان فكانت ردات فعل متعددة وعلى مستويات مختلفة — واجمعت على رفض ما جاء في قرار المؤتمر السوري.

فعندما وصلت أخبار الثامن من آذار (اعلان فيصل ملكاً على سوريا المتحدة وبحدودها

= وجريدة القبلة (وكانت تصدر في مكة) العدد ٣٧٢ بتاريخ ٨ نيسان ١٩٢٠.

(١)
Lawrence. Evans, *United States Policy and the Partition of Turkey*, 1914. 1924, pp 253-254.

(٢)
Parliamentary Debates, 5th series, Vol. I., 126, 18th of March 1920, p. 2359.

(٣) **الملك عبدالله** ص ١٦٧.

(٤) المرجع ذاته ص ٢٤٢ — ٢٤٧.

(٥) المرجع ذاته ص ٢٤٨.

الطبيعية) الى بيروت انهالت على البطريركية المارونية عرائض الاحتجاج من كل مكان في لبنان. وكانت هذه العرائض تحتج على ادعاء الوفد الذي تألف في بيروت من خمس عشرة شخصية والذي انضم الى المؤتمر السوري العام بأنه يمثل لبنان.

وعبرت تلك العرائض عن رفضها القاطع لضم لبنان الى «المملكة السورية الفيصليــة دون استشارة اهله والوقوف على رغائبهم»[1]. هذا على المستوى الشعبي. وعلى المستوى الرسمي، فقد وضع مجلس الادارة في ١٢ آذار ١٩٢٠ قراراً رفعه الى مؤتمر الصلح وهذا نصه :

«لقد اطلع المجلس على قرار صادر من المؤتمر السوري بمناسبة تتويج الملك فيصل ملكاً على سورية فوجد فيه مساساً بحرية لبنان وحقوقه. وفي حين ان ليس للمؤتمر السوري ولا لغيره من الحكومات المحلية صلاحية البحث والتدخل في أمور لبنان وادارته. فان هذا المجلس يحتج بنيابته عن اللبنانيين على كل ما ورد في المنشور المذكور فما يتعلق بجبل لبنان ويؤيد استقلاله المطلق المعلن في شهر أيار سنة ١٩١٩ راجياً رفع هذا الاحتجاج الى المؤتمر العام المؤتمن على مصالح الأمم»[2].

وكان ان أرسل وفد لبناني برئاسة المطران المونسنيور عبدالله خوري وعضوية الأمير توفيق ارسلان والشيخ يوسف الجميل والسيد اميل اده، على أثر وصول فيصل الى دمشق عائداً من أوروبا. ذلك لأنه أصبح واضحاً عندها، ان فيصلاً قد تخلى عن فكرة توقيع معاهدة مع فرنسا بسبب الضغط الذي تعرض له من قبل الأوساط المتطرفة. وكانت غاية هذا الوفد، وقد وصل العاصمة الفرنسية بتاريخ الحادي عشر من شباط، التأكد من نوايا الحكومة الفرنسية، بغية «انقاذ استقلال لبنان». فأخذ يقوم باجراء اتصالات مع وزارة الخارجية الفرنسية. وفي الخامس عشر من آذار، اطلع الوفد اللبناني هذا، وكان قد ضاعف جهوده الباريسية، على نبأ مؤداه ان البطريرك الحويك أرسل برقية الى رئيس الوزراء الفرنسي، وقد أصبح الآن السيد ميلران، محتجاً فيها على اعلان فيصل «ملكاً» على لبنان[3].

كان المونسنيور عبدالله خوري، في اليوم السابق تماماً، أي في ١٤ آذار، قد أرسل برقية الى البطريرك الحويك مؤكدا له فيها «انه لم يطرأ أي تغيير على نوايا فرنسا بالنسبة الى لبنان».

وفي ١٧ آذار سنة ١٩٢٠ كتب الجنرال غورو، المفوض السامي للجمهورية الفرنسية في سوريا وكيليكيا وقائد جيش المشرق الرسالة التالية :

«الى صاحب الغبطة البطريرك الحويك،

«لقد تسلمت البرقية التالية من سيادة المونسنيور المطران عبدالله خوري لارسالها الى غبطتكم وهذا نصها :

«تلقينا من معالي وزير الخارجية تأكيداً بأنه لم يطرأ أي تعديل على نوايا الحكومة الفرنسية

---

(١) جريدة لسان الحال البيروتية بتاريخ ١٠ و١١ آذار ١٩٢٠.

(٢) يوسف مزهر، **تاريخ لبنان العام**، المجلد الثاني، ص ٩١٦.

(٣) حرفوش. ص ٦٢٠.

بالنسبة الى لبنان منذ مغادرة غبطة البطريرك الحويك . ان التأكيدات التي اعطيت لغبطته لا تزال هي هي دون أي تغيير .

«ان الأحداث التي وقعت في دمشق ليس من شأنها أن تعدّل شيئاً في السياسة التي تتبعها الحكومة الفرنسية حيال سوريا . نحن هنا نتابع الآن مساعينا بكل انتظام . نلقى تشجيعاً في كل مكان» .

الأمضاء : عبدالله خوري .

«وها اني ابعث بها شخصياً الى غبطتكم وأرغب في الوقت ذاته ان أعبر لكم عن عظيم سروري بأن الحكومة الفرنسية جددت تصريحاتها القاطعة التي كان قد صرح بها السيد كليمنصو الى الشعب اللبناني .

وتفضلوا يا صاحب الغبطة بقبول فائق احترامي .

الامضاء : غورو»

وبعد ثلاثة أيام وجه المطران عبدالله خوري الى السيد ميلران نداء يلتمس فيه صيانة مصالح لبنان — تلك المصالح الوثيقة الصلة بالمصالح الفرنسية ذاتها . وفي العشرين من الشهر استقبل رئيس الوزارة الفرنسية الوفد اللبناني وأكد له ان الرسالة التي كان قد بعث بها كليمنصو الى البطريرك الماروني لا تزال تعتبر بمثابة اتفاقية ملزمة تعتزم الحكومة الفرنسية العمل على تنفيذها .

ولكن الحكومة الفرنسية لا تشعر ، في الوقت الحاضر ، انها طليقة اليد للنزول عند مطلب الوفد اللبناني فتتصرف من جانب واحد فتضم الى لبنان أرضاً جديدة (سهل البقاع وحاصبيا وبعلبك) دون استشارة الدول حليفاتها .

وهكذا يكون اعلان استقلال سوريا المتحدة قد أثار شكوك اللبنانيين ، أو بعضهم ، وصدف ان هذا البعض كان من أولى الحل والربط ، ومخاوفهم ، ولما بانت نوايا فيصل ومناصريه للبنانيين استقل هؤلاء في تصريف شؤونهم بأنفسهم — وذلك بمعرفة السلطات الفرنسية وبمعاضدتها .

اجتماع بعبدا

وفي الثاني والعشرين من آذار عقد اجتماع حاشد في بعبدا ، عاصمة جبل لبنان القديمة ، اعلن فيه استقلال لبنان بحضور اعضاء مجلس الادارة وجمهرة من اعيان لبنان ووجهائه وممثلون من مختلف الطوائف .

وعند الساعة الثالثة من ذلك اليوم ، وفي احتفال مهيب ، رفع أول علم لبناني على سرايا بعبدا بحضور كتائب من الجيش اللبناني . فمرت أمام هذا العلم وأدت له التحية العسكرية .

وهذا وصف معاصر لأحداث ذلك الحفل :

«قبل ظهر أمس بدأت الوفود اللبنانية المدعوة ترد الى بعبدا وهي مؤلفة من مشايخ القرى ومختاريها ورؤساء المجالس البلدية والموظفين ومندوبي الجمعيات ورجال الصحافة وفريق كبير من وجهاء الطائفة الدرزية بينهم مصطفى بك العماد ورشيد بك جنبلاط وأمين بك حماده والشيخ

أمين تقي الدين ونجيب بك عبد الملك وشفيق بك الحلبي وعلي بك جنبلاط وغيرهم من الوجوه والأركان .

«وكان المجلس الاداري اللبناني حينذاك يشتغل بترجمة المواد التي تعرض على الوفود اللبنانية للتصديق عليها وأساسها البنود الخمسة التي ذكرناها في عدد أمس . وأهم ما كثر النقاش فيه مسألة تأليف لجنة للبحث في درس القانون الأساسي لحكومة لبنان الكبير ومسألة نشر العلم وكيفية شكله ...

«وفيما هم يتناقشون في تهيئة الخطة المبدئية للاجتماع الكبير اقبلت عند الظهر طليعة وفد جمعية الطوائف المسيحية وكانوا يحملون العلم اللبناني الذي نوي رفعه فوق السرايات اللبنانية وهو علم مثلث الألوان أزرق فأبيض فأحمر وفي البقعة البيضاء منه رسم الأرزة .

«وعند الساعة الثانية أقبلت سائر الوفود البيروتية واللبنانية فنزل رئيس المجلس الاداري واعضاؤه الى الرتاج الخارجي لاستقبال القادمين واعلان افتتاح الجلسة .

«فوقف حضرة الرئيس حبيب باشا السعد وابان بكلمات وجيزة عن الغاية من دعوة اللبنانيين الى بعبدا وطلب اليهم ان ينتخبوا لجنة منهم تمثل جميع الأقضية للبحث في البنود المشار اليها بالاشتراك مع اعضاء المجلس لأن كثرة المندوبين تحول دون اشتراك الجميع في المفاوضات مخافة ان ينتهي الأمر الى الارتباك والشغب ...

«القاعة اكتظت بالحاضرين وحضر الحفلة حضرة القومندان لابري حاكم الجبل وافتتحها بكلمات شكر بها عواطف اللبنانيين نحو فرنسا وثقتهم بها وقرأ عليهم نبأ برقياً وارداً من المسيو ميلران رئيس الوزارة الفرنسية يسكن به خواطر اللبنانيين ويؤكد ان الحركة في الداخلية لا تؤثر في شيء على مساعي الوفد اللبناني في باريس ...

«ونقل كلماته الى العربية حضرة وديع أفندي كرم الترجمان الأول للقومسيرية العليا .

«ثم تكلم حضرة حبيب باشا السعد داعياً الجمع المحتشد الى المناقشة في تقرير مصيره استناداً الى البنود الخمسة التي سبق للمجلس الاداري فأذاعها على الملأ اللبناني .

«ثم قرأ حضرة رشيد بك نخله البنود الخمسة بندا بندا لتأييدها والاعتراض عليها فوافق الكل بالاجماع على البنود الثلاثة الأولى المتضمنة اعلان استقلال لبنان الكبير والاحتجاج على اللبنانيون الموجودين في الشام . وهنا اشتد الجدال في البندين الأخيرين وانتهى الأمر الى الموافقة عليهما وعندئذ رفع العلم اللبناني الذي أحضره وفد جمعية الطوائف المسيحية .

«وفي الساعة الثانية بعد الظهر رفع العلم الوطني الجديد فوق سرايا بعبدا وحياه الجنود اللبنانيين وقد عهد في رفعه الى حضرة الضابط الشيخ رشيد الخازن .

«تلك صورة ما حدث في احتفال أمس التاريخي نشرناه والفؤاد منا يخفق سروراً لاجتماع كلمة الشعب اللبناني على ما يرون فيه مصلحة الأمة وقد تجسمت العواطف الوطنية في شعب يرى من مصلحته وضع اليد في اليد وهذه خطوة الى الأمام ينظر اليها بعين الرضى فان لبنان وبالتالي

أبناء لبنان الحاضرين والغائبين يعملون بقلب واحد ما فيه خير الوطن وما سعادة الأوطان الا في اخلاص ابنائها المجسّم » [1] .

هذا شريط واحد ، من عدة ، يصور أحداث تلك الفترة ، من وجهة نظر معينة بالطبع ، على المسرح اللبناني ، وبصفته ردة فعل لما يتمخض عنه الوضع عبر الحدود .

ردود الفعل تجاه «سيفر» و«سان ريمو» .

زاد في الطين بلة ان فرضت معاهدتا سان ريمو وسيفر الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان .

نزل خبر فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان نزول الصاعقة على الوطنيين الاحرار . وشعروا أنها ضربة قاصمة لامانيهم الوطنية . فاندلعت في البلاد تظاهرات صاخبة . وسقطت حكومة علي رضا الركابي . وعين فيصل هاشم الاتاسي رئيس المؤتمر السوري ، فشكل وزارة جديدة في الثالث من أيار ، ومثلت ، يومها ، أمام المؤتمر السوري الذي كان يقوم ، منذ الثامن من شهر آذار ، بوظيفة « مجلس الأمة » . وهذا مما يعيد الى الذاكرة الأيام الأولى المضطربة للثورة الفرنسية .

وتعهد البيان الوزاري بالأهداف التالية :

١ — تأييد استقلال الوطن التام الناجز المتضمن ، من جملة ما يتضمنه ، حق التمثيل الخارجي .

٢ — المطالبة بوحدة سوريا بحدودها الطبيعية ، مع رد طلب الصهيونيين في جعل بعض القسم الجنوبي منها — وهو فلسطين — وطناً قومياً لليهود .

٣ — رفض كل تدخل أجنبي يمس السيادة القومية [2] .

وبمساعدة الضباط العراقيين كان السوريون الوطنيون قد قرروا اعلان الثورة على فرنسا . وكان أول قرار اخذته الحكومة الجديدة اعلان الخدمة العسكرية الاجبارية العامة . وازداد في هذا الوقت نشاط العصابات المسلحة ضد المواقع الفرنسية كما ضاعفت المنظمات الوطنية المختلفة نشاطها في اعداد الشعب للدفاع عن الوطن .

كل هذه الأمور وضعت فرنسا تجاه خيارين لا ثالث لها : اما ان يفقدوا كيليكيا للاتراك أو ان يفقدوا سوريا للعرب . وتقررت مصالحة مصطفى كمال باشا — الأمر الذي مكن الجنرال غورو من سحب جيوشه من الجبهة التركية وحشدها على الحدود الغربية لسوريا .

وهكذا كانت تجربة مصطفى كمال باشا الناجحة ذات تأثير مزدوج على السوريين : ان نجاحه شجع من تصميمهم قدوة به على الثورة ومقاومة الفرنسيين ، وتزكية نجاحه بالمصالحة نقلت جيوش الفرنسيين من كيليكيا لتحارب ضدهم .

ومن الأسباب الأخرى التي شجعت السوريين على الثورة ، وان كانت غير واقعية ، انهم ما

---

(١) **لسان الحال** ، بيروت ، ٤٦٥ — ٨٠١٥ بتاريخ ٢٣ آذار سنة ١٩٢٠ .

(٢) ساطع الحصري ، **يوم ميسلون** ، ص ٢٥٨ — ٢٥٩ .

كانوا ليعتقدوا بأن بريطانيا ستسمح لفرنسا بان تقوم بعمل قمعي ضدهم .

ثم ان فيصلاً كان يتكل على وعود ، وان مبهمة وغامضة ، من الرئيس ولسون . كان هذا قطعها له في باريس ، خلاصتها ان السوريين اذا ما استطاعوا ان يوطدوا دعائم استقلالهم فانه (أي الرئيس ولسون) لن يسمح اطلاقاً بتهديم هذا الاستقلال بقوة السلاح .

أما موقف بريطانيا النهائي من القضية فيعبّر عنه ونستون تشرشل في تعليله التالي لسقوط الحكم الفيصلي أمام المؤتمر الملكي سنة ١٩٢١ . وكان هذا بعد معركة ميسلون .

« لقد زحف الجنرال غورو على رأس جيش باتجاه دمشق ، فهزم الجيش العربي واستولى على المدن الاربع التي جئت على ذكرها (دمشق وحلب وحمص وحماه) كما انه احتل البلاد السورية بأسرها . وقد تمت هذه العملية العسكرية على أيدي جنود معظمهم من زنوج افريقيا . وما كان يؤلم الرأي العام البريطاني ، وما كان يحز في نفوس الضباط البريطانيين ، ولا سيما أولئك الذين خدموا في الجيش العربي [١] ، ان يشاهدوا رفاقهم في السلاح وحلفاءهم في الحرب ، ومنذ فترة قصيرة ، الذين كانوا يتطلعون الينا لحمايتهم واستعادة حقوقهم المهضومة ، اقول انه كان من المؤلم ان يقفوا جانباً ليروا فرنسا تسحق هذا الجيش وتمتهن كرامته وليشاهدوا مدنه يُستولى عليها خلافا لروح المعاهدات لا بل خلافا لحرفية المواثيق . كما ان هذا العمل قد آلم رجال السياسة والعسكريين وأقلق خاطرهم . ولكن مهما يكن من أمر فان هنالك روابط وثيقة بفرنسا وينبغي لهذه الروابط ان تبقى ، ولذا لم نكن في وضع نستطيع معه ان نساعد العرب في محنتهم » [٢] .

وانها لتأبينية مؤثرة هذه — تأبينية لا للحكم الفيصلي وحسب بل وكذلك للسياسة المثالية أيضاً ، السياسة التي تساند العدالة والاخلاق ومثل الانسانية في تطبيقاتها . وانها لمثل آخر من الأمثال المتعددة على الواقعية السياسية بمعناها المخشوشن .

وكما خاب أمل السوريين بالنسبة للبريطانيين ، فقد خاب كذلك . ولأسباب مختلفة ربما لسوء حظهم ، بالنسبة لما كانوا يرجونه من الأميركي الأول . في آذار من سنة ١٩٢٠ كان الرئيس ولسون قد أصبح رجلا مريضاً يشكو من وهن جسدي . وأصيبت كذلك سياسته بضربة قاضية . في التاسع عشر من الشهر ذاته صوّت مجلس الشيوخ الأميركي ضد ميثاق عصبة الأمم ، وانسحبت أميركا من المجلس الاعلى للحلفاء .

وهكذا يصبح من الطبيعي ان يقول القنصل الأميركي لساطع الحصري ، محذراً الحكومة السورية قبيل معركة ميسلون ، وذلك في اجتماع في القنصلية الايطالية في دمشق : « ان حكومته

---

(١) ربما منهم لورانس . الذي كتب الى جريدة التايمس بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٢٠ يقول : « لقد ثار العرب أثناء الحرب ضد الأتراك ليس لأن الحكم التركي كان حكماً سيئاً وانما حاربوا في سبيل نيل استقلالهم ، وما جازف العرب بحياتهم في ساحات المعارك ليستبدلوا سيدا بسيد أو ليصبحوا من رعايا بريطانيا أو فرنسا بل ليصبحوا أسيادا في ديارهم » .

(٢) Lloyd George, Vol. II pp. 1113-1114.

قررت منذ مدة عدم التدخل في شؤون السياسة الأوروبية » .

وكانت النتيجة ان غامرت العناصر الاستقلالية السورية مغامرة يائسة ، وان بطولية ، في ميسلون .

ولا بد لمتتبع الحوادث التي حصلت قبل هذه المعركة من القاء اللوم والمسؤولية معا على فرض هذه المعركة من قبل غورو على الحكومة السورية والشعب السوري، بكثير من التعنت والتجبر والصلف وعقدة العظمة [1] .

أما القصة اللبنانية فتختلف عن القصة السورية بعض الشيء .

ففي ١٣ أيار بعث الوفد اللبناني ، الذي كان ينشط في باريس لمنع دمج لبنان بسوريا [2] ، والذي كان قد صعق ووجم عندما اطلع ، في مطلع الشهر ، على المقررات التي اتخذت في سان ريمو — بعث هذا الوفد برسالة الى رئيس الوزراء الفرنسي ، ميلران ، يعبر فيها عن عظيم تخوفه من عدم وجود أية اشارة الى لبنان في تلك الوثيقة ، مؤملين من السيد ميلران بعث أملهم بتلقي تأكيد من الحكومة الفرنسية بالمحافظة على استقلال لبنان التام الناجز ، لأن اللبنانيين قد وضعوا ثقتهم التامة بفرنسا .

وفي ١٩ أيار سنة ١٩٢٠ تلقى الوفد اللبناني رسالة السيد ميلران المطمئنة [3] .

« المضبطة »

بين العاشر والثاني عشر من تموز حصل في لبنان حادث خطير ذو مغزى كبير . وربما كان لهذا الحادث من التأثير على الجنرال غورو بأن اغضبه كثيراً وجعله يعجّل في الانذار الذي أرسله في ١٤ تموز الى الحكومة السورية ممهدا بذلك لاحتلال سوريا وانهاء الحكم الفيصلي في أقصر مدة ممكنة .

ماذا حصل في لبنان ؟

كان اللبنانيون لفترة مضت ، يشكون من حكم الفرنسيين المباشر لبلادهم . فراحوا يرفعون الاحتجاجات الى الجنرال غورو مطالبين باستخدام اللبنانيين في الادارة المدنية في البلاد . ولكنهم ما كانوا يتلقون أجوبة مقنعة لمطالبهم . كما وأنهم لم يروا أنها كانت تحقق ما يتمنون .

---

(١) « قد يكون الجنرال الذي كانت تستولي على خياله ذكريات الماضي أراد ان يبني امجاده العسكرية بانتصار شرقي معاملا حليفا وكأنه عدوه ، ويضطهد حكومة عسكرية وطنية محببة الى رعاياها ، فيفوز بامجاد يسيرة عند دخوله دمشق المدينة المفتوحة ، راكبا جوادا أبيض تحف به الدبابات وتحلق فوقه الطائرات .

Gazette de Lausanne, No 203, 23 juin 1920.

(٢) أمين الريحاني ، **ملوك العرب** ، المجلد الأول ، ص ٣١١ .

(٣) أ — ابراهيم حرفوش ، **دلائل العناية العمدانية** ، ص ٦٣٢ .

ب — راجع نص هذه الرسالة في المقطع (٤) « القضية اللبنانية في مؤتمر الصلح » ،

ج — « رعاية فرنسا للمطالب اللبنانية » من هذا الفصل .

كانوا ليعتقدوا بأن بريطانيا ستسمح لفرنسا بان تقوم بعمل قمعي ضدهم.

ثم ان فيصلاً كان يتكل على وعود، وان مبهمة وغامضة، من الرئيس ولسون. كان هذا قطعها له في باريس، خلاصتها ان السوريين اذا ما استطاعوا ان يوطدوا دعائم استقلالهم فانه (أي الرئيس ولسون) لن يسمح اطلاقاً بتهديم هذا الاستقلال بقوة السلاح.

أما موقف بريطانيا النهائي من القضية فيعبّر عنه ونستون تشرشل في تعليله التالي لسقوط الحكم الفيصلي أمام المؤتمر الملكي سنة ١٩٢١. وكان هذا بعد معركة ميسلون.

«لقد زحف الجنرال غورو على رأس جيش باتجاه دمشق، فهزم الجيش العربي واستولى على المدن الاربع التي جئت على ذكرها (دمشق وحلب وحمص وحماه) كما انه احتل البلاد السورية بأسرها. وقد تمت هذه العملية العسكرية على أيدي جنود معظمهم من زنوج افريقيا. وما كان يؤلم الرأي العام البريطاني، وما كان يحز في نفوس الضباط البريطانيين، ولا سيما أولئك الذين خدموا في الجيش العربي [1]، ان يشاهدوا رفاقهم في السلاح وحلفاءهم في الحرب، ومنذ فترة قصيرة، الذين كانوا يتطلعون الينا لحمايتهم واستعادة حقوقهم المهضومة، اقول انه كان من المؤلم ان يقفوا جانباً ليروا فرنسا تسحق هذا الجيش وتمتهن كرامته وليشاهدوا مدنه يُستولى عليها خلافا لروح المعاهدات لا بل خلافا لحرفية المواثيق. كما ان هذا العمل قد آلم رجال السياسة والعسكريين وأقلق خاطرهم. ولكن مهما يكن من أمر فان هنالك روابط وثيقة بفرنسا وينبغي لهذه الروابط ان تبقى، ولذا لم نكن في وضع نستطيع معه ان نساعد العرب في محنتهم» [2].

وانها لتأبينية مؤثرة هذه — تأبينية لا للحكم الفيصلي وحسب بل وكذلك للسياسة المثالية أيضاً، السياسة التي تساند العدالة والاخلاق ومثل الانسانية في تطبيقاتها. وانها لمثل آخر من الأمثال المتعددة على الواقعية السياسية بمعناها المخشوشن.

وكما خاب أمل السوريين بالنسبة للبريطانيين، فقد خاب كذلك. ولأسباب مختلفة ربما لسوء حظهم، بالنسبة لما كانوا يرجونه من الأميركي الأول. ففي آذار من سنة ١٩٢٠ كان الرئيس ولسون قد أصبح رجلا مريضاً يشكو من وهن جسدي. وأصيبت كذلك سياسته بضربة قاضية. ففي التاسع عشر من الشهر ذاته صوّت مجلس الشيوخ الأميركي ضد ميثاق عصبة الأمم، وانسحبت أميركا من المجلس الاعلى للحلفاء.

وهكذا يصبح من الطبيعي ان يقول القنصل الأميركي لساطع الحصري، محذراً الحكومة السورية قبيل معركة ميسلون، وذلك في اجتماع في القنصلية الايطالية في دمشق: «ان حكومته

(١) ربما منهم لورانس. الذي كتب الى جريدة التايمس بتاريخ ٢٣ تموز ١٩٢٠ يقول: «لقد ثار العرب أثناء الحرب ضد الأتراك ليس لأن الحكم التركي كان حكماً سيئاً وانما حاربوا في سبيل نيل استقلالهم، وما جازف العرب بحياتهم في ساحات المعارك ليستبدلوا سيدا بسيد أو ليصبحوا من رعايا بريطانيا أو فرنسا بل ليصبحوا أسيادا في ديارهم».

(٢) Lloyd George, Vol. II pp. 1113-1114.

قررت منذ مدة عدم التدخل في شؤون السياسة الأوروبية » .

وكانت النتيجة ان غامرت العناصر الاستقلالية السورية مغامرة يائسة ، وان بطولية ، في ميسلون .

ولا بد لمتتبع الحوادث التي حصلت قبل هذه المعركة من القاء اللوم والمسؤولية معا على فرض هذه المعركة من قبل غورو على الحكومة السورية والشعب السوري، بكثير من التعنت والتجبر والصلف وعقدة العظمة [1] .

أما القصة اللبنانية فتختلف عن القصة السورية بعض الشيء .

ففي ١٣ أيار بعث الوفد اللبناني ، الذي كان ينشط في باريس لمنع دمج لبنان بسوريا [2] ، والذي كان قد صعق ووجم عندما اطلع ، في مطلع الشهر ، على المقررات التي اتخذت في سان ريمو — بعث هذا الوفد برسالة الى رئيس الوزراء الفرنسي ، ميلران ، يعبر فيها عن عظيم تخوفه من عدم وجود أية اشارة الى لبنان في تلك الوثيقة ، مؤملين من السيد ميلران بعث أملهم بتلقي تأكيد من الحكومة الفرنسية بالمحافظة على استقلال لبنان التام الناجز ، لأن اللبنانيين قد وضعوا ثقتهم التامة بفرنسا .

وفي ١٩ أيار سنة ١٩٢٠ تلقى الوفد اللبناني رسالة السيد ميلران المطمئنة [3] .

« المضبطة »

بين العاشر والثاني عشر من تموز حصل في لبنان حادث خطير ذو مغزى كبير . وربما كان لهذا الحادث من التأثير على الجنرال غورو بأن اغضبه كثيراً وجعله يعجّل في الانذار الذي أرسله في ١٤ تموز الى الحكومة السورية ممهدا بذلك لاحتلال سوريا وانهاء الحكم الفيصلي في أقصر مدة ممكنة .

ماذا حصل في لبنان ؟

كان اللبنانيون لفترة مضت ، يشكون من حكم الفرنسيين المباشر لبلادهم . فراحوا يرفعون الاحتجاجات الى الجنرال غورو مطالبين باستخدام اللبنانيين في الادارة المدنية في البلاد . ولكنهم ما كانوا يتلقون أجوبة مقنعة لمطالبهم . كما وأنهم لم يروا أنها كانت تحقق ما يتمنون .

---

(١) « قد يكون الجنرال الذي كانت تستولي على خياله ذكريات الماضي أراد ان يبني امجاده العسكرية بانتصار شرقي معاملا حليفا وكأنه عدوه ، ويضطهد حكومة عسكرية وطنية محببة الى رعاياها ، فيفوز بامجاد يسيرة عند دخوله دمشق المدينة المفتوحة ، راكبا جوادا أبيض تحف به الدبابات وتحلق فوقه الطائرات .

Gazette de Lausanne, No 203, 23 juin 1920.

(٢) أمين الريحاني ، **ملوك العرب** ، المجلد الأول ، ص ٣١١ .

(٣) أ — ابراهيم حرفوش ، **دلائل العناية العمدانية** ، ص ٦٣٢ .

ب — راجع نص هذه الرسالة في المقطع (٤) « القضية اللبنانية في مؤتمر الصلح » ،

ج — « رعاية فرنسا للمطالب اللبنانية » من هذا الفصل .

وظلت الصيغة العسكرية متغلبة على دوائر الحكومة اللبنانية [١] .

وقد جاء على لسان الكولونيل ميزتساغن ما يلي :

« ان الادارة الفرنسية في لبنان تسبب قلقاً واستنكاراً شديدين . وذلك لسيطرة الادارة الفرنسية على الادارة اللبنانية سيطرة مباشرة مما يمنعها من ممارسة استقلالها الذي كانت تنعم به أثناء العهد السابق » [٢] .

لهذه الأسباب ، وربما لغيرها أيضاً كما سيتبين ، اجتمع مجلس الادارة اللبناني ، وسرا ، في منزل نجيب الأصفر في بيروت في العاشر من تموز سنة ١٩٢٠ ووضع « المضبطة » : مضبطة يطالب فيها باستقلال لبنان التام الناجز ، وبالسيادة الكاملة متجاهلا قراره السابق الذي اتخذه في أيار ١٩١٩ ، الذي طالب فيه بوضع لبنان تحت الحماية الفرنسية .

كما ان مجلس الادارة طلب الحياد السياسي التام ، وعقد اتفاقية مع سوريا بشأن المطالب اللبنانية فيما يتعلق بالأرض المسلوخة عنه ، والتعاون بين مجلسي النواب اللبناني والسوري في المسائل الاقتصادية .

وبموجب هذا القرار — المضبطة — الذي اتخذه مجلس الادارة في لبنان تتعاون الدولتان السورية واللبنانية في السعي لدى الدول العظمى للموافقة على هذه البنود وضمان احكامها ، « لأنها تعبّر عن أماني الشعب اللبناني ومصالحه الخاصة » .

ومن جملة القرارات التي اتخذت في هذه الجلسة السرية واحد (قرار) يقضي بان يتوجه الموقعون على المضبطة بالذات الى أوروبا لأجل ابلاغ هذا القرار برمته الى المقامات الرسمية [٣] .

وقد وقع هذه المضبطة ، حسب الدكتور مزهر [٤] ، سبعة من أعضاء المجلس هم : سعدالله الحويك ، خليل عقل شديد ، سليمان كنعان ، محمود جنبلاط ، فؤاد عبد الملك ، الياس الشويري ، محمد الحاج محسن — « وتخلف يوسف البريدي ، وكان متضامناً مع الموقعين ، بسبب مرضه ، وأرسل نسيبه مخول القاصوف للاشتراك في اجتماعاتهم ووعد بأن يلحق بهم الى دمشق ، ولم يكاشفوا داوود عمون وحبيب باشا السعد » [٥] بالأمر .

وقد صوّت الى جانب هذه القرارات ثمانية من أعضاء مجلس الادارة . وبعد ظهر اليوم ذاته توجه هؤلاء الى دمشق للانضمام الى الوفد السوري الذي كان بدوره يستعد للتوجه الى أوروبا .

غير أن مخططهم لم ينجح . فكان الفرنسيون قد علموا برحلتهم هذه . فألقي القبض عليهم قبل ان يغادروا حدود لبنان . وقدموا الى محاكمة أمام مجلس عسكري . ونفوا بعد ذلك ، الى

---

(١) ابراهيم حرفوش ، ص ٦٣٥ — ٦٣٦ .

(٢) من تقرير بعث به الكولونيل Meinertzhagen في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٠ ، الى اللورد كيرزن . بعنوان « الأحداث الأخيرة في سوريا » . Documents I: 14, p. 614.

(٣) جريدة الحياة ، بيروت ، العدد ٢٠٠٩ بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٤) يوسف مزهر ، **تاريخ لبنان العام** ، المجلد ٢ ، ص ٩٢ — ٩٢٥ .

(٥) المرجع ذاته .

جزيرة ارواد . ومن ثم الى كورسيكا . وبعدها الى باريس . ثم أفرج عنهم وسمح لهم بالعودة الى لبنان سنة ١٩٢٣ .

وكان من نتائج اكتشاف الفرنسيين لأمر المضبطة ان ألغي مجلس ادارة لبنان بقرار(١) من الجنرال غورو بتاريخ ١٢ تموز ١٩٢٠ .

وكان كذلك من عواقب هذا الاكتشاف ان بعث الجنرال غورو ، وبتاريخ ١٢ تموز أيضاً ، برسالة شديدة اللهجة الى البطريرك الماروني اتهم فيها ثمانية من أعضاء مجلس الادارة في لبنان بأنهم « ابتيعوا » بدراهم فيصل . ذلك لأنه علم منذ أيام ان الأمير كان قد بعث الى بيروت مبلغاً وقدره أربعون ألف ليرة لشراء بعض اللبنانيين .

«Il y a deux ou trois jours, j'étais averti que l'Emir Faiçal avait envoyé à Beyrouth 40000 livres pour acheter des Libanais, leur faire renier leur pays et la France».

ويزعم غورو في هذه الرسالة الى البطريرك ان الموقوفين الثمانية قد اعترفوا بأنهم قبضوا سلفة مسبقة قدرها ١٥٠٠ ليرة وهذا يعتبر خيانة .

ويعرب الجنرال للبطريرك فيها عن أسفه لأن يكون بين الموقوفين أخوه سعدالله .

ويعرب كذلك عن تخوفه من الذيول الوخيمة التي قد تنشأ عن هذه الحادثة في فرنسا وأوروبا . لذلك ينصح بأنه يقتضي فوراً للفصل بين المصالح الحقيقية للبنان ومصالح أولئك الذين « يريدون بيعه للغير» . لأنه ليس من العدل بشيء ان يلوث بعض أبناء لبنان شرف البلاد بأسرها . وعليه فانه يقترح على البطريرك ان يبعث ببرقية الى السيد ميلران ، رئيس الوزارة الفرنسية ، على غرار البرقية التي بعث بها اليه سيادة المطران مبارك .

وجاء في هذه البرقية ، برقية رئيس أساقفة الطائفة المارونية في بيروت المطران اغناطيوس مبارك ، تعبيرا «عن ولاء الموارنة وأساقفتهم لفرنسا» وعن شديد « استنكارهم للعمل الأرعن الذي يتنصلون من تبعته ويستنكرونه بالاجماع » .

وفي الرابع عشر من تموز أرسل البطريرك جوابه الى الجنرال ديغول معبرا فيه عن دهشته للقرار الذي اتخذه بعض أعضاء المجلس الاداري . ولكن عملهم هذا لا يتعدى ، حسب هذا الجواب ، كونه ، حادثاً مزعجاً وعملا محزنا . وليس من داع للتأكيد الى سعادة الجنرال ان البلاد تتمسك باستقلالها تحت الانتداب الفرنسي . كما ان البطريرك عبّر عن عظيم ثقة اللبنانيين بفرنسا التي سبق ان صرحت عن رغبتها المخلصة في منح لبنان استقلاله ، وفي السير الى ما فيه التقدم والفلاح . ان ما يعلقه اللبنانيون من آمال تقليدية على حسن نية فرنسا وصداقتها لم يتغيّر على الرغم من ان بعضهم قد حمل على التصرف الأرعن دون رويّة . علما ان البطريرك يعرف ان الجنرال لا يقسو في حوادث كهذه . الا انه يتوسل الى « الجنرال العظيم » ان يلجأ الى الحكمة

(١) Arrêté No 273, Beyrouth, 12 juillet 1920:
«Art. I., le Conseil Administratif du Liban, dans l'impossibilité d'exercer son mandat, est dissous». (Recueil des Actes Administratifs du Haut-Commissariat de la République Française en Syrie et au Liban, Année 1919-1920, Vol I, p. 105).

والرأفة في معالجة هذه القضية المؤسفة لأن جل ما يهم البطريرك منها ان يجمع بين محبته لبلاده ومحبته لفرنسا التي يكن لها دوما عظيم الود [1] .

أما الدوافع الحقيقية التي حدت بالأعضاء الثمانية من مجلس الادارة في لبنان للقيام بما تضمنته المضبطة فقد تضاربت حولها الآراء. فقد اتهموا ، كما سبق وذكرنا ، بالرشوة والفساد ، والتواطؤ مع حكومة دمشق . كما وصف تصرفهم « بالتصرف الارعن » .

وأغلب الظن ان فيصلاً كان على علم بما كانوا ينوون القيام به . كما انه اقترح ان يقدم لهم مبلغاً من المال لتغطية نفقاتهم في الخارج لعلمه بحالتهم المادية التي لا تمكنهم من السفر .

أما الرشوة فهي قضية أخرى . ولم تثبت .

وقد أنكر [2] الأمير عادل ارسلان ، احد مستشاري فيصل ١٩٢٠ ، انكارا قاطعا أمر الرشوة ، ونفى بشدة التهمة التي ألصقت باعضاء المجلس الاداري اللبناني .

وذكر أمين الريحاني [3] ، وفي سنة ١٩٢٤ ، « ان الدراهم أرسلها فيصل بواسطة وسيطه نوري بك السعيد . غير ان الايصال وقعه السيد عارف النعماني احد اعيان بيروت الذي كان شديد الولاء لفيصل . فقد كان ذلك المبلغ من المال ضرورياً لدفع نفقات الوفد اللبناني المسافر الى أوروبا بطريق حيفا ، واذا اقتضى الأمر ، فالى الولايات المتحدة» .

أما اسكندر رياشي [4] فيؤكد(؟) ان المال كان « رشوة » لشراء عشرة أعضاء من أصل الاثني عشر عضوا ، وان الذي دفعه كان عارف النعماني .

أما عارف النعماني نفسه فجوابه النهائي والأخير عن السؤال : من أين أتى المال؟ قد جاء عندما أخبر محمد قراعلي ، بينما كان يملي عليه مذكراته بقوله : « اني دفعت كل المبلغ . فقد دفعت ١٢,٥٠٠ ليرة ذهبية لتوزع على أعضاء مجلس الادارة » [5] .

« وقد كان النعماني تاجراً غنياً محترماً . كما انه كان رجل بر واحسان. وكان صديقاً حميماً لفيصل وللعائلة الهاشمية . ومن أشد أنصار الدعاة للقضية العربية . وكان ينفق بسخاء على هذه القضية ، وقد نفي الى جزيرة كورسيكا مدة سنة ونصف السنة . وعندما افرج عنه وعاد من منفاه استقبلته الجماهير على الميناء استقبالاً ملكياً . في سنة ١٩٢٤ ، عندما هاجم الوهابيون الحجاز تنازل الملك حسين عن العرش لمصلحة ابنه علي ، وكان الملك علي بأمس الحاجة الى

(١) ابرهيم حرفوش ، يضع النص الفرنسي للرسالة هذه ، ص ٦٣٨ — ٦٣٩ .

(٢) وذلك في مقابلة أجراها معه الأستاذ زين نور الدين زين ، احد اساتذة التاريخ في الجامعة الأميركية ، وأحد البحاثين في هذه المواضيع .
راجع كذلك جريدة الحياة بيروت بتاريخ ١٩ تشرين الثاني ١٩٥٢ .

(٣) أمين الريحاني ، **ملوك العرب** ، مجلد ١ ، ص ٣٢٢ .

(٤) اسكندر رياشي ، **قبل وبعد** ، ص ٢٦ .

(٥) جريدة الحياة ، بيروت ، ٤ آذار ١٩٥٣ ، ص ٧ .
وقد نشرت مذكرات النعماني تباعا في جريدة الحياة سنة ١٩٥٣ . نشرها محمد قرأ علي .
الاعداد : ٢٠٨٣ الى ٢١١٠ بتواريخ ٢٠ شباط الى ٢٤ آذار ١٩٥٣ .

المال . فلجأ الى النعماني واستدان منه ٢٢,٣٠٠ ليرة ذهبية لدفع نفقات الحكومة العربية ولدفع مرتبات الجيش المرابط على مقربة من مكة . وفي شهر كانون الأول ١٩٢٥ هزم الملك علي وتنازل عن العرش ولجأ الى العراق حيث توفي سنة ١٩٣٤ . فكان من الطبيعي ان الدين هذا لم يدفع . وكل ما تبقى منه هو ورقة الايصال الموقعة بخط الملك علي»[1] .

فرّق تسُد

تراءى للجنرال غورو ، بعد دخول جيوشه عبر معركة ميسلون المدن السورية ، ان خير وسيلة لشلّ الحركة الوطنية هي تقسيم البلاد على أسس عنصرية وطائفية الى دويلات لا حول لها ولا قوة . فأصدر في أيلول ١٩٢٠ قراراً بفصل حلب عن دمشق وجعلها دولتين مستقلتين. وفي ٣٠ منه أقام دولة في اللاذقية . وفي آذار ١٩٢١ أقام حكومة مستقلة في جبل الدروز ، ومنح لواء الاسكندرون استقلالاً ذاتياً .

وهكذا يصبح المبدأ الذي اتهم بتطبيقه الأتراك ، مبدأ عاما تتبناه فرنسا ذاتها بعد ان تهجمت على الترك لأنهم يطبقونه .

أما في لبنان فأصدر الجنرال غورو في أول ايلول ١٩٢٠ قرارا باعلان لبنان الكبير بأن ضم الى الجبل الأقضية الأربعة — صيدا ، بيروت ، طرابلس ، والبقاع .

٥ — الانتداب

الانتداب كما يفهمه مؤتمر الصلح

في ٢٨ حزيران ١٩١٩ نشر مؤتمر الصلح معاهدة فرساي . وفيها ميثاق عصبة الأمم الذي أقرت في المادة ٢٢ منه مبدأ الانتداب على البلاد العربية المنفصلة عن الامبراطورية العثمانية :

«ان المستعمرات والأقاليم التي قضت نتائج الحرب الأخيرة بخروجها من سيادة الدول التي كانت تحكمها فيما مضى والتي تسكنها شعوب لا تستطيع حكم ذاتها بذاتها في الأحوال الشاقة التي تسود العالم الحديث ، ينبغي ان يطبق عليها المبدأ القائل ان خير هذه الشعوب وتقدمها هما امانة مقدسة في عنق المدنية وان تدمج في هذا الميثاق الضمانات اللازمة لحسن اداء هذه الأمانة. وان خير طريقة لتطبيق هذا المبدأ عملياً هو ان يعهد بتدريب هذه الشعوب الى الأمم الراقية التي تستطيع بفضل مواردها وخبرتها أو موقعها الجغرافي ، الاضطلاع بهذه المسؤولية على خير وجه ، وان تتولى هذه الأمم تدريب هذه الشعوب بصفتها منتدبة من قبل عصبة الأمم» .

الفقرة الرابعة :

«ان بعض المجتمعات التابعة سابقا للامبراطورية التركية بلغت مرحلة من التقدم يمكن معها الاعتراف باستقلالها اعترافا مقيدا بشرط قيام دولة منتدبة يعهد اليها تقديم المشورة الادارية

---

(١) زين نور الدين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط وولادة دولتي سوريا ولبنان** ، دار النهار للنشر ، ١٩٧١ ، ص ٢٥٩ — ٢٦٠ .
راجع كذلك جريدة الحياة ، بيروت ، العدد ٢٨١٥ بتاريخ ٥ — ٨ تموز ١٩٥٥ .

والمساعدة لهذه المجتمعات حتى يحين الوقت الذي تستطيع فيه كل منها القيام بنفسها. منفردة بمتطلبات الاستقلال ويجب ان تكون رغبات هذه المجتمعات قاعدة أساسية في اختيار الدولة المنتدبة .

« ويجب على كل دولة منتدبة ان تقدم للمجلس تقريراً سنوياً عن البلاد التي عهد بها اليها » .

« أما درجة السلطة والرقابة أو الادارة التي تمارسها الدولة المنتدبة فيحددها المجلس تحديداً صريحاً في كل حالة ، اذا لم يكن قد تم الاتفاق عليها من قبل بين أعضاء عصبة الأمم . . »

همنا من الانتداب

ويهمنا الانتداب لأنه أثر في تاريخنا الحديث تأثيراً ربما لم نزل نحارب حتى نزيل آثاره غير المرغوب فيها . وهذا من جملة ما نعنيه بقولنا : الاستقلال عملية دائبة مستمرّة .

لا شك كانت للانتداب حسنات ومزايا أفادت هذا الجزء من العالم في كثير من شؤون الحياة فيه ، لا سيما ما تعلّق منها بتنظيم الادارة والقضاء . وعلى الخصوص ما اتصل بالغاء الامتيازات الأجنبية سنة ١٩٢٣[1] ، تلك الامتيازات التي لم تتحرر منها تركيا الا بعد معاهدة لوزان . وبقيت ايران تعاني من شرورها عشر سنوات بعد انتهاء الحرب . ورزحت مصر تحت اثقال سيئاتها حتى السنة ١٩٣٧ أي لتاريخ معاهدة منترو ، نقول هذا لنبين مدى حظنا بالنسبة لهذه القضية ثقيلة الوزر .

وكان بامكان الانتداب ان يفيدنا أكثر . ما حدّ من هذه الافادة ان معظم الموظفين المنتدبين من فرنسيين وبريطانيين ، الموظفين الذين عهد اليهم في تلك الحقبة بمقدرات الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في لبنان وسوريا والعراق وفلسطين وشرق الأردن ، كانوا يرون الانتداب وجها جديداً من وجوه الاستعمار وضرباً مستحدثاً من ضروب الاستثمار للشعوب المغلوبة على أمرها . ولو نظروا الى الانتداب كرسالة غايتها تنمية الشعوب التي عهد اليهم أمرها والسير بها نحو الاستقلال ، لما استأثروا بشؤون البلاد ولما اداروا دفتها وفق مصالحهم ومصالح زمرة الموظفين المستشارين الذين احاطوا بهم احاطة شبه كاملة .

وربما لذلك ، كسبب رئيسي ، فشل الانتداب واخفق في أداء رسالته الأدبية والسياسية . وأثر تأثيراً سيئاً ، ولو الى حين ، على فرنسا وبريطانيا معا في علاقاتها مع الشرق العربي ، فقامت بينه وبينها حجب كثيفة من الشك والريبة وعدم الثقة وحتى العداوة المكشوفة .

---

(١) ويرجع تاريخ هذه الامتيازات الى نيف واربعمئة سنة :

« فقد عقد السلطان سليم الأول معاهدة تجارية مع البندقية منحها بموجبها بعض الامتيازات البحرية . وذلك عام ١٥٢١ . ثم الحقها عام ١٥٣٥ بمعاهدة ثانية مع ملك فرنسا فرنسوا الأول منحه بموجبها امتيازات جديدة . وتلاه سليم الثاني فأيد الامتيازات ووسعها وكذلك محمد الثالث ، وكانت تلك الامتيازات الطريق السالك الذي وجدته الدول الاجنبية مفتوحا وممهدا أمامها لتتدخل في شؤون الدولة التركية ولحماية محبيها فيها : (الارثوذكس وروسيا ، والكاثوليك وفرنسا ، والدروز وانكلترا ، والسنيون) .

وهكذا لم يخلص الانتداب في الشرق العربي لروح الوطنية التي أوكل اليه تنفيذها .

غير ان اللوم يقع كذلك على من قدّر لهم ان يتولوا الزعامة في هذا الشرق . وذلك بمقدار ما وضعوا مصلحتهم الخاصة فوق كل اعتبار ، وبمقدار ما تهافتوا على الحكم غير مهتمين بما يترتب على هذا التهافت من تمكين الاستعمار من رقاب بني قومهم ومن تضحية بمصلحة البلاد العليا . غير ان تطبيق هذا المقياس يتطلب دراسة موسعة وتحليلا صبورا ونقدا متعمقا — الأمور التي لا تتوفر لنا الآن .

وقد انهارت قواعد هذا الاستعمار الجديد : الانتداب في اعقاب الحرب العالمية الثانية .

مواقف من الانتداب

«ان الحكومة الفرنسية تؤكد اعترافها بأن للأهالي المتكلمين اللغة العربية من جميع المذاهب والساكنين القطر السوري الحق في ان يحكموا أنفسهم بأنفسهم بصفة شعوب مستقلة» .

وينسجم هذا ، أولاً ، مع ما سبق لفرنسا وأعلنت ، وثانياً ، مع المبادىء العامة لتحرير الشعوب التي اعلنها مؤتمر الصلح . ويتابع ميلران قوله : «ان الحكومة الفرنسية ترى من واجباتها ان تقبل المهمة التي عهد بها اليها مؤتمر الصلح لاعطاء هؤلاء الأهالي مشوراتها لتحقيق امانيهم المشروعة وجعلهم ينتظمون امما ... وستضمن استقلالهم ضد كل اعتداء ضمن الحدود التي يعينها مؤتمر الصلح»[1] .

ولما تطورت الأوضاع للأسوأ في سوريا على اثر اعلان الدستور اللبناني واعتبار الغوطة منطقة عسكرية واضطر دي جوفنيل للسفر الى باريس في ٢٨ نوار ١٩٢٥ لبحث المسألة السورية عن كثب مع حكومتها ومناقشة الحلول المناسبة لها — «باءت مساعيه بالفشل تجاه تعنت الأحزاب اليمينية» التي أبت ان تعترف بأن الانتداب نظام موقت وأصرت على اعتبار سوريا ولبنان جزءا من الامبراطورية الفرنسية»[2] .

«فهذا الانتداب الذي يعتبر كوصاية لها فعالية المراقبة والتقويم كان موضع نفور غريزي في مجتمع يكره بطبعه الأجانب ويقوم على التجاوز والمظالم الاجتماعية .

«وكان تطبيقه ، على أساس طائفي ، وأقليات ، لا على أساس الوحدة الجغرافية والأكثرية»[3] موضع استنكار أيضاً .

«... اذا لم يقبل مؤتمر الصلح هذا الاحتجاج (الاحتجاج على تصنيفنا «في عداد الأمم المتوسطة التي تحتاج الى دولة منتدبة») العادل لاعتبارات لا نعلم كنهها ، فاننا بعدما أعلن الرئيس ولسن ان القصد من دخوله في الحرب هو القضاء على فكرة الفتح والاستعمار ، نعتبر مسألة الانتداب الواردة في عهد جمعية الأمم عبارة عن مساعدة فنية واقتصادية لا تمس باستقلالنا

---

(١) برقية رئيس الوزارة الفرنسية ميلران ، تصريح نشر في جريدة العاصمة في ٣ أيار .

(٢) عادل اسماعيل ، **السياسة الدولية في الشرق العربي** ، الجزء الخامس ، بيروت ١٩٧٢ ص ١١٣ .

(٣) من تقرير وضعه الكولونيل كاترو (رئيس مكتب الاستخبارات في المندوبية العليا في آخر كانون الأول ١٩٢٦) .

السياسي التام » [1] .

ويقول فيصل كملك لسوريا الموحدة :

« للآن لم أتمكن من فهم معنى الانتداب . قد لا يعني الانتداب سوى اقامة علاقات ودية وتعاون مشترك بين المنتدب والمنتدب عليه ، وقد يعني الاستعمار ، فهي كلمة مطاطة ، وكل شيء يتوقف على الكيفية التي سيمارس بها الانتداب » [2]

« ان الانتداب نظام موقت ، الغاية منه مساعدة الشعوب التي لا تزال من وجهة سياسية عاجزة عن تربية نفسها كي تبلغ يوماً مرتبة الاستقلال الذاتي التام . وهذا يقتضي ضمنا ان الدولة المنتدبة تسعى تدريجياً الى انشاء تنظيمات وطنية في البلاد المنتدب عليها تستطيع عند اتمام انشائها ، ان تضمن لنفسها القدرة على حكم البلاد ، وبحيث انها ، اذا استطاعت ، ان تقوم بواجباتها على خير ما يرام من الدقة والتمام ، تحول دون تدخل السلطة المنتدبة ، في شؤونها فيما بعد . ومن هذا يبدو انه لا ينبغي لسلطة الانتداب ان تتدخل في الشؤون الداخلية للحكومات الوطنية » [3] .

آراء في الانتداب

« ان الانتداب في جوهره » ، كما يعترف لويد جورج ، « هو بديل عن الاستعمار القديم » . [4]

في الخامس والعشرين من حزيران ذكر السيد دالاديه(Daladier) في مجلس النواب، عند اشارته الى الانتداب على سوريا الذي حصلت عليه فرنسا في مؤتمر سان ريمو ، انها كانت غلطة خطيرة ارتكبتها فرنسا عندما وضعت يدها على سوريا وحاولت السيطرة عليها. قال : « يتكلم الناس أحياناً عن التغلغل السلمي ، واما الآن فانكم تتكلمون عن الانتداب . وفي الحقيقة انكم تعرضون الانتداب عليهم برؤوس حرابنا » . [5]

« ان الانتداب على سوريا ولبنان مُنح لفرنسا من قبل الدول الحليفة العظمى في أثناء انعقاد مؤتمر سان ريمو عند مطلع سنة ١٩٢٠ . وهذا الانتداب بصيغته الحالية تجسيد للاتفاق الذي وقع بين الانكليز والروس في شهر أيار من السنة ١٩١٦ والذي من جملة بنوده ، الاعتراف بالعراق كمنطقة نفوذ بريطانية ، وبسوريا كمنطقة نفوذ فرنسية » . [6]

---

(١) من قرار المؤتمر السوري المقدم الى لجنة الاستفتاء الأميركية والمتخذ بتاريخ ٢ تموز ١٩١٩ .
* زين زين ، **الصراع الدولي في الشرق الأوسط** ، ص ٣١٩ وساطع الحصري ، **يوم ميسلون** ، ص ٢٦٤ .

(٢) ج.م.ن. جويز ، مراسل جريدة الدايلي مايل في مقابلة له مع فيصل .
Jeffries, pp. 322-327.

(٣) اللجنة الدائمة للانتداب ، من وقائع الجلسة الخامسة « جلسة استثنائية » .

(٤) Lloyd George, Vol. I. p. 622.

(٥) (Journal Officiel, Débats Paramentairs, Vol. IV, 25th June, 1920, p. 2431.

(٦) (Rode Caix, *L'Europe Nouvelle*, 16th May, 1929).

الفصل السادس

الجمهورية اللبنانية

١ — دولة لبنان الكبير

السيادة اللبنانية

ان نشأة الدولة اللبنانية ، نشأة دستورية ، هي مسألة قانونية . متى تكونت هذه الدولة دستورياً ودولياً ؟ ما هي المبادىء التي تلقي ضوءا على هذا السؤال؟ يميز الدولة عن سائر المجتمعات البشرية مكونات ثلاث تتصف بطبيعتها القانونية الخاصة : ان يكون الشعب هو شعب الدولة ، وصلة افراده بها صلة التابعية أو الجنسية [١] وان يكون اقليمها هو المجال القانوني الذي تمارس الدولة في حدوده سيادتها . وان تكون هذه السيادة ذاتية ، «بحيث انها لا تنحدر ، مبدئيا وبأصلها القانوني ، عن سلطة أية دولة أخرى» [٢]

وأخيراً الى اعتراف الدول بقيامها تدين الدولة السيدة بقبول العالم بها .

فبالاستناد الى تلك المبادىء ، لا يمكن القول بأن الدولة اللبنانية قد تكونت دستورياً في سنة ١٨٦١ ، عندما تم اتفاق الدول الخمس مع تركيا ، على منح جبل لبنان نظامه الخاص ، اذ انه لم يكن من جراء هذا النظام ، الا ان جعل للبنان ادارة ذاتية تولاها متصرف من الجنسية

---

(١) **الجنسية** هي تلك الخاصية التي تجعل شعب الدولة الواحدة متميزا عن بقية الشعوب ، دستورياً ودولياً .

وقد نشأت هذه في لبنان غداة صدور صك الانتداب عن جمعية (عصبة) الأمم وتعتبر هذه مصدر الانتداب على سوريا ولبنان . اعلن هذا بتاريخ ٢٢ تموز سنة ١٩٢٢ وبدىء بتنفيذه بتاريخ ٢٩ أيلول سنة ١٩٢٣ . وعلى أثر ذلك أصدر المفوّض السامي قرارا رقم ١٥/س بتاريخ ١٩ كانون الثاني ١٩٢٥ ، كان ولم يزل ، الأساس للتشريع الخاص بالجنسية اللبنانية .

راجع أيضاً : الدكتور ادمون رباط ، **الوسيط للقانون الدستوري العام** ، الجزء الثاني ، الباب الأول ، الفصل الأول) .

وقد تكاثر اللغط حول تعديل قانون الجنسية ابان الأزمة الأخيرة . انه من جملة المطالب التي تعهد رئيس الوزراء رشيد الصلح بتحقيقها شرطا لبقائه على رأس الوزارة . (جريدة النهار ، الأحد في ١٩٧٥/٣/٩) .

(٢) أ — ادمون رباط ، الوسيط في **القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٣٣١ .

ب — راجع كذلك ملحم قربان ، **محاضرات في تاريخ الفكر السياسي** ، مفهوم السيادة .

ج — ومحمود محمد حافظ ، **موجز القانون الدستوري** . دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٥٦ ، ص ٣٢٢ .

العثمانية ، كان الباب العالي هو الذي يعينه ، بمصادقة الدول الموقعة على هذا النظام . فلم يكن من أثره ان ازال سيادة الدولة العثمانية على لبنان ، ولا نزع الجنسية العثمانية عن اللبنانيين ، لأنه قد أبقى متصرفية جبل لبنان في[1] الحظيرة العثمانية ، كما يستدل عليه من رجعة الحكم التركي الى الجبل ، في عام ١٩١٥ .

وهكذا تكون معاهدة لوزان ، بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٣ ، هي المعاهدة التي نزعت سيادة تركيا عن لبنان ، فمن هذا التاريخ يبدأ الاقرار الدولي بالدولة اللبنانية .

قبيل ذلك كانت الدولة اللبنانية تعيش في ظل الانتداب الفرنسي .

وجاء هذا الانتداب بدوره ، بعد مرحلة احتلال عسكري غربي تبع الاحتلال التركي أثناء الحرب .

ومن المجدي التذكير بأن «لبنان الكبير» الذي أصبح الجمهورية اللبنانية هو غير جبل لبنان حجماً وسكاناً .

كانت الولايات العربية في الامبراطورية العثمانية ، حتى منتصف القرن التاسع عشر ، تضم الموصل وبغداد وحلب وصيدا والشام . وكانت التالية احصاءات سكانها : الموصل ٦٥ ألفاً ، وبغداد مئة وخمسة آلاف ، وحلب مئة ألف وبيروت ٤٠ ألفاً ودمشق مئة وثمانين ألفاً .[2] وهكذا كان يقدر عدد السكان في المدن الرئيسية بنصف مليون .

هذا عدا عن الجزيرة العربية التي كانت تضم ولايتي الحجاز واليمن .

وبعد الحرب الأهلية التي وقعت سنة ١٨٦٠ في لبنان راح الباب العالي يعيد تنظيم الادارات في الولايات العربية ، فقسمت سوريا الجغرافية الى ولايتين : حلب والشام . ولم تعد هذه الاخيرة تشتمل على لبنان . ذلك لأن لبنان بمقتضى «بروتوكول» سنة ١٨٦١ الذي رفعه سفراء الدول الخمس : انكلترا وروسيا وفرنسا والنمسا وبروسيا ، الى الباب العالي الذي قبله ، كان قد فصله عن سوريا وجعله سنجقاً مستقلاً يحكمه متصرف .

وكان هذا «البروتوكول» يتضمن «التنظيمات الدستورية» التي صدرت في ٥ حزيران ، سنة ١٨٦١ . وقد استعيض عنها بتنظيمات صدرت في ٦ ايلول ١٨٦٤ . وعدلت هذه الأخيرة في ٢٨ تموز سنة ١٨٦٨[3] .

كان المتصرف بموجب هذا البروتوكول مسيحياً وكان مجلس الادارة يتألف من أربعة من الموارنة ، وثلاثة من الدروز واثنين من الروم الارثوذكس وواحد من الروم الكاثوليك وواحد من المسلمين السنيين وواحد من المسلمين الشيعيين .

وقسم النسجق الى سبعة أقضية : أربعة منها في المناطق المارونية وقضاء واحد للروم الارثوذكس وقضاء للروم الكاثوليك وقضاء الشوف للمسلمين .

---

(١) المراجع المذكورة سابقاً .

(٢) Farley, J., Lewis, *The Resources of Turkey*, London, 1863, p. 5.

(٣) C. Young, *Corps de Droit: Ottoman*, Oxford, 1925, Vol. I, pp. 139-159.

وكان رئيس الشرطة مارونياً .

وكان لهذا السنجق نظام ضرائبي خاص به .

وفي سنة ١٨٨٧ ، وبسبب أهمية مدينة القدس المتزايدة ، انشأ الباب العالي وحدة ادارية مستقلة هي سنجق القدس في القسم الجنوبي من فلسطين ، وقد فصل هذا السنجق عن ولاية الشام ووضع تحت اشراف الباب العالي مباشرة .

وفي هذه الأثناء كانت مدينة بيروت تزداد اتساعا . وكان ازدهارها التجاري يتقدم بسرعة . ولذا قرر الباب العالي في سنة ١٨٨٨ انشاء ولاية بيروت الجديدة ضم اليها سنجق اللاذقية وطرابلس وعكا ونابلس .

وهكذا ، ومنذ السنة ١٨٨٨ ، أصبحت سوريا مجزأة ثلاث ولايات : حلب والشام وبيروت ، وسنجقين : لبنان والقدس . ولم يتعدل هذا الوضع دستورياً حتى ٢٤ تموز ١٩٢٣ .

معاهدة لوزان مع تركيا ١٩٢٣

لهذه المعاهدة أهمية ذات ابعاد متعددة : انها نقطة تحول في تاريخ المسألة الشرقية ، وانها بداية نهضة يقظة للأمة التركية ، وانها نقطة تحول في العقلية الحاكمة التركية اذ أصبحت تركيا لا عثمانية أي أنها تنازلت عن طموحها الامبراطوري واكتفت بيقظتها القومية ، وانها تضمنت الاقرار من تركيا بتنازلها عن سيادتها القديمة على البلاد العربية . اذ ان سوريا بولاياتها الثلاث : بيروت ودمشق وحلب ، وسنجقيها : القدس ولبنان ، أي متصرفية جبل لبنان كانت قد ظلّت قبل معاهدة لوزان القانونية خاضعة للسيادة العثمانية . وذلك بالرغم من الاحتلال العسكري .

صك الانتداب (Acte de mandat) **أو شرعة الانتداب** (Charte du mandat)

كانت المادة ٢٢ من ميثاق جمعية الأمم قد أعلنت مبدأ الانتداب . اما صك الانتداب فهو القرار المتخذ من قبل مجلس جمعية الأمم بتاريخ ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ في لندن (على ان يصبح نافذاً ابتداء من ٢٩ أيلول ١٩٢٣) الذي يقضي باعتماد المشروع المقدم من قبل لجنة ملنر .

أ — **المادة الأولى** : يشمل هذا الصك على مقدمة وعشرين مادة . واهمها ، بالنسبة لنا ما جاء في المادة الأولى :

«يضع المنتدب ، خلال ثلاث سنوات من تاريخ الانتداب ، قانوناً أساسياً لسوريا ولبنان ، على ان تشترك باعداده ، السلطات المحلية ، وان يأخذ هذا القانون بعين الاعتبار ، حقوق ومصالح وأماني جميع الاهلين القاطنين في هذه الأقاليم ، ويتضمن هذا القانون الطرق الكفيلة بتسهيل تقدم سوريا ولبنان ، تدريجياً ، لكي يصبحا دولتين مستقلتين ، وبانتظار وضع القانون الأساسي موضع التنفيذ ، فان ادارة سوريا ولبنان ستسير ، وفاقا لروح الانتداب الحاضر» .

ب — **اثر هذا الصك** [1] : ومن آثار هذا الصك الاعتراف الدولي بكيان الدولة اللبنانية

---

(١) وهل يعتبر انتقال لواء الاسكندرون من الفرنسيين الى الأتراك بمقتضى اتفاق ٢٣ حزيران ١٩٣٩ من نتائج تطبيق معاهدة سايكس — بيكو؟ =

من جانب جمعية الأمم . ومنذ ذلك التاريخ أصبح لبنان يعتبر دولة تتصف بمقومات الدولة الأساسية . وما يضيرها بشيء فرض الانتداب عليها .

اذن يصح الاعتبار ان الدولة اللبنانية تأسست سنة ١٩٢٠ بموجب قرارات الجنرال غورو ثم توطدت أسسها دولياً نتيجة الاعتراف الدولي بوجودها — وهذا هو بالضبط ما انطوى عليه صك الانتداب .

اعلان دولة لبنان الكبير

كان ذلك بتاريخ الأول من أيلول ١٩٢٠ وفي حفل مهيب حضره رجال الدين وقناصل الدول وحشد كبير من الناس . اعلن هذا الحدث على الملأ الجنرال غورو باسم حكومة الجمهورية الفرنسية .

« اعلن دولة لبنان الكبير ، وعاصمتها بيروت ، باسم الجمهورية الفرنسية ، وأحييها بقوتها من النهر الكبير الى أبواب فلسطين ومن البحر المتوسط الى قمم لبنان الشرقية » .(١)

ظهرت الدولة اللبنانية الى الوجود دستورياً ، سنة ١٩٢٠ ، في ظل الانتداب . كان الجنرال غورو هو الذي رسم حدودها ، « استجابة لأماني الاهالي ، المعبر عنها بحرية .. واستعدادا لتأسيس لبنان الكبير المقبل » .(٢)

أ — **القرار رقم ٢٩٩** : في ٣ آب (٣) من سنة ١٩٢٠ اتخذ القرار رقم ٢٩٩ القاضي بفصل الأقضية الأربعة من ولاية دمشق ، لضمها ، بما يتعلق بنظامها الاداري ، الى منطقة جبل لبنان . وهذه الأقضية هي حاصبيا وراشيا والبقاع (المعلقة) وبعلبك .

ب — **القرار رقم ٣١٨** : وفي ٣١ آب سنة ١٩٢٠ اصدر الجنرال غورو قرارا أساسياً .

الحيثيات : « حيث انه لم يكن لفرنسا من غاية ، بمجيئها الى سوريا ، سوى تمكين اهالي سوريا ولبنان ، من تحقيق أشد ما لديهم من الأماني المشروعة بالحرية والحكم الذاتي .

« وحيث يقتضي ، في سبيل ذلك ، ان تعاد الى لبنان حدوده الطبيعية ، كما حددها ممثلوه وطالبت بها رغبات اهليه الاجماعية .

« وحيث ان لبنان الكبير ، باستقراره وبحدوده الطبيعية هذه ، سيستطيع بوصفه دولة مستقلة ، ولخير مصالحه السياسية والاقتصادية ، وبمعاونة فرنسا ، تحقيق البرنامج الذي خططه لنفسه » .

« لهذه الأسباب » يشكل اقليم الدولة الناشئة من المقاطعات التالية :

= وهذا الانتقال يتناقض والمادة ٤ من شرعة الانتداب (صك الانتداب) التي تنص صراحة على تعهد فرنسا بالمحافظة على اقليمي سوريا ولبنان ، وبالتالي برد أي اعتداء عنهما من قبل أية دولة أجنبية .

(١) تمثل هذا الحدث لوحة كبيرة في سفارة فرنسا في بيروت . ويظهر فيها قرب الجنرال غورو البطريرك الياس الحويك ومفتي بيروت الشيخ مصطفى نجا ونجيب أبو صوان يقرأ خطاباً

(٢) مقدمة القرار رقم ٣٩٩ .

(٣) وكانت معركة ميسلون قد حصلت في ٢٤ تموز ١٩٢٠ .

أولاً — منطقة لبنان ، أي متصرفية جبل لبنان السابقة .

ثانياً — وتنفيذاً للقرار رقم ٢٩٩ أقضية بعلبك والبقاع وراشيا وحاصبيا .

ثالثاً — ما تبقى من ولاية بيروت السابقة وسنجق صيدا وسنجق طرابلس ،بعدفصل[١] ما كان ملحقاً بها من الأراضي في الجنوب (أي عكا) لضمه الى فلسطين ، وفي الشمال (اللاذقية) لضمه الى منطقة العلويين المستحدثة » [٢] .

وهكذا تصبح حدود لبنان الحدود التي نعرفها الآن ، وتبنى هذه الحدود ويكرسها الدستور الأول للجمهورية اللبنانية .

وفي أول أيلول سنة ١٩٢٠ اعلن الجنرال غورو ، في حرج الصنوبر ، استقلال لبنان الكبير وبقي هذا اليوم (هذا التاريخ ، أول أيلول) عيدا وطنياً للبنان طيلة ٢٣ سنة .

ج — القرار رقم ٣٣٦

وفي هذا التاريخ بالذات صدر القرار رقم ٣٣٦ من أربعين مادة ، أوجدت للدولة اطارها الاداري العام . فكان هذا القرار بمثابة القانون الأساسي للدولة .

تنظيم دولة لبنان الكبير أول أيلول ١٩٢٠

« ان فخامة الجنرال غورو بناء على مرسوم ... وعلى القرار نمره ٣١٨ واعتمادا على انه ، الى ان يوضع موضع الاجراء القانون الأساسي اللبناني الذي سينظم توفيقاً للمادتين ٩٤ و٩٦ من معاهدة سيفر ، وللانتداب المنصوص عليه في المادتين المذكورتين يلزم ان تعطى دولة لبنان الكبير تنظيماً ادارياً وفقاً لرغائب الاهالي يساعدهم على ان يحققوا بمساعدة فرنسا بروغرام الاستقلال والحكم الذاتي الذي عولوا عليه .

فلهذه الأسباب قد قرر ما يلي :

المادة الأولى : ان التنظيم الاداري الموقت لدولة لبنان الكبير الذي أعلنه وتقررت حدوده في القرار عدد ٣١٨ الصادر في ٣١ آب سنة ١٩٢٠ يجري حسب التدابير التالية :

الفصل الأول — التقسيمات الادارية

المادة الثانية : تقسم دولة لبنان الكبير الى أربع متصرفيات وبلديتين مستقلتين وهذه المتصرفيات تتألف من ١٢ قضاء ، والأقضية تتألف من مديريات .

المادة الثالثة : ان التقسيمات الادارية هي :

١ — متصرفية لبنان الشمالي ومركز حكومتها زغرتا وهي تتألف من :

قضاء عكار المشتمل على قضاء عكار الحالي والقسم الواقع جنوبي نهر الكبير من حصن الاكراد ما خلا القسم الواقع شمالي النهر الكبير والمحدود شرقاً بالخط الممتد على مرتفعات وادي الحديد .

قضاء زغرتا المؤلف من مديريات الزاوية والضنية وبشري .

---

(١) وذلك بموجب اتفاقية الحدود بين فرنسا وبريطانيا في سنة ١٩٢٠ .

(٢) لقد اتبعت فرنسا في سوريا سياسة التجزئة والتقسيم ، وهذا جزء منها .

قضاء البترون المؤلف من مديريتي الكورة ومديرية البترون نفسها .
٢ — متصرفية جبل لبنان ومركز حكومتها بعبدا وهي تتألف من :
قضاء كسروان . قضاء المتن . قضاء الشوف . مديرية دير القمر الحالية .
٣ — متصرفية لبنان الجنوبي ، ومركز حكومتها صيدا وهي تتألف من :
قضاء صيدا المؤلف من مديريات التفاح وجزين والشقيف والقسم الشمالي من الشمر .
قضاء صور المؤلف من القسم الجنوبي من الشمر ومن القسم الواقع شمالي الحدود الفلسطينية من بلاد بشارة .
قضاء حاصبيا المؤلف من قضاء حاصبيا الحالي ومن مرجعيون حتى الحدود الفلسطينية .
٤ — متصرفية البقاع ومركز حكومتها زحلة ، وهي تتألف من : قضاء راشيا ، قضاء البقاع ، قضاء بعلبك . مديرية الهرمل .
٥ — مدينة بيروت وضواحيها التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد .
٦ — مدينة طرابلس وضواحيها التي يتألف منها منطقة قائمة بذاتها سيعين نظامها فيما بعد .
المادة الرابعة : ان عاصمة لبنان الكبير هي بيروت ،
المادة الخامسة : سيعين فيما بعد بعناية السلطة الادارية أقسام كل متصرفية بصورة مدققة .
الفصل الثاني — الهيئة التنفيذية — السلطة التنفيذية والدوائر العامة .
المادة السادسة — ان السلطة التنفيذية يقوم بها موظف عال فرنسي ينتدبه القومسير العالي للجمهورية الفرنسية وسمي حاكم لبنان الكبير .
المادة السابعة — الحاكم مسؤول تجاه القومسيير العالي عن النظام والأمن العام والادارة العامة في أراضي الدولة اللبنانية .
المادة الثامنة — يقدر الحاكم ان يستخدم القوة المسلحة لصيانة الأمن ، ولا يجوز له ذلك الا بمصادقة القومسيير العالي ..
المادة التاسعة — ينظم الحاكم ميزانية الدولة ويعرضها على موافقة القومسيير العالي ، ويقرر الميزانية المحلية ، ويعرض على القومسيير العالي كل المشاريع المتعلقة بالضرائب والمكوس والرسوم التي تتقاضاها الدولة والمتصرفيات والبلديات . وهو يعين الموظفين من كل الطبقات والدرجات ما عدا الذين يناط اختيارهم بالقومسيير العالي ..
المادة العاشرة : يكون الى جانب الحاكم دوائر الدولة العمومية وتتعلق هذه الدوائر به رأساً ، ويكون على رأس كل منها موظف سام يعينه بعد موافقة القومسيير العالي ويكون الحاكم مرجعهم رأساً .
يعزل هؤلاء الموظفون على ذات الطريقة اذا ارتكبوا ذنباً كبيراً أثناء قيامهم بوظائفهم .
المادة الحادية عشرة — يساعد رؤساء هذه الدوائر مستشارون فرنساويون فنيون يعينهم القومسيير العالي بناء على اقتراح الحاكم وبعد استشارته .
المادة الثانية عشرة — مهمة هؤلاء المستشارين هي مساعدة رؤساء الدوائر بآرائهم

واختباراتهم الادارية ، ويمكنهم تفتيش الدوائر على اختلاف درجاتها بأمر الحاكم .
المادة الثالثة عشرة — كل القرارات الادارية التي يضعها رؤساء الدوائر تعرض على المستشارين الفنيين الفرنساويين الذين يوافقون عليها بامضائهم ويرفقونها عند الحاجة بملاحظاتهم ، ولا تصبح هذه المقررات نافذة الا بعد موافقة الحاكم عليها ...
المادة الرابعة عشرة — ان الدوائر العامة في الدولة هي الآتية ..
١ — دائرة الداخلية والجندرمة والبوليس
٢ — دائرة المالية
٣ — دائرة العدلية والأملاك والأوقاف .
٤ — النافعة والبرق والبريد .
٥ — المعارف والفنون الجميلة .
٦ — الدائرة الاقتصادية (الزراعة والتجارة والصناعة)
٧ — دائرة الصحية والاسعاف .
المادة الخامسة عشرة — يرجع رؤساء هذه الدوائر الى الحاكم رأساً ويعرضون عليه تقاريرهم ومشاريعهم وآراءهم .

اللجنة الادارية

المادة السادسة عشرة — يكون الى جانب اعضاء السلطة التنفيذية مجلس مؤلف من ١٥ عضوا ويسمى «اللجنة الادارية للبنان الكبير» (وفي ٢٢ أيلول ١٩٢٠ أصدر الجنرال غورو قرارا رقم ٣٦٩ زاد بموجبه عدد أعضاء هذه اللجنة الى ١٧ وكان هذا كسباً للسنيين اذ زادوا عضواً في بيروت وآخر في لبنان الجنوبي .

أما صلاحية هذه اللجنة فهي ذات صلاحية مجلس الادارة القديم حسبما جاء في النظام الأساسي ، ويكون لها رأي استشاري . ويجب ان تدعى لاعطاء رأيها في المسائل المتعلقة بالأمور التشريعية وبالنظامات وبوضع ميزانية الدولة وتقرير الضرائب الجديدة والرسوم أو الاحتكارات .
المادة السابعة عشرة — يمكن لرؤساء الدوائر ان يفاوضوا اللجنة اذا وافق الحاكم على ذلك .
المادة الثامنة عشرة — لا يمكن للجنة الادارية ان تتذاكر رسمياً اذا لم يكن عشرة من أعضائها على الأقل حاضرين ، واذا تساوت الأصوات فالجانب الذي يكون فيه نائب الرئيس يرجح .
المادة التاسعة عشرة — اذا اختلفت الحكومة واللجنة الادارية ولم يتوصلا الى الاتفاق فالقومسيير العالي يعطي الرأي الفاصل .
المادة العشرون — سيوضع نظام خاص فيما بعد يعين جلسات واشغال اللجنة وماهية الاعمال التي تعرض عليها .
المادة الحادية والعشرون : تؤلف اللجنة الادارية من ١٥ عضواً كما يأتي :

مدينة بيروت : ١ ارثوذكس ، ١ ماروني ، ١ ممثل الأقليات المسيحية ، ١ سني .
مدينة طرابلس : ١ سني .
متصرفية لبنان الشمالي : ٢ ارثوذكس ، ١ ماروني .
متصرفية لبنان الجنوبي : ١ شيعي ، ١ ماروني ، ١ درزي .
متصرفية جبل لبنان : ٣ موارنة ، ١ شيعي ، ١ كاثوليكي .

المادة الثانية والعشرون : يعين القومسيير العالي اعضاء هذه اللجنة بناء على طلب الحاكم الى ان ينتهي احصاء النفوس وتجري الانتخابات .

المادة الثالثة والعشرون : العضو الذي يخطيء خطأ كبيرا يعزل .. على نفس الطريقة ...

المادة الرابعة والعشرون : ينتخب نائب رئيس اللجنة من قبل الاعضاء بالاقتراع السري وبالأكثرية المطلقة وموافقة القومسيير العالي على تعيينه بقرار خاص . وعندما يحضر الحاكم جلسات اللجنة يرئسها ولكن لا يكون له صوت .

الادارة المحلية

المادة الخامسة والعشرون : يعين متصرف لكل متصرفية ويدير هذا المتصرف ادارته بالنيابة عن حاكم لبنان الكبير .

المادة السادسة والعشرون : يعين القومسيير العالي المتصرف بناء على طلب حاكم لبنان الكبير .

المادة السابعة والعشرون : يكون الى جانب المتصرف مستشار فرنساوي .

المادة الثامنة والعشرون : وتكون بقرب المتصرف دوائر المتصرفية .

المادة التاسعة والعشرون: سيعين فيما بعد نظام خاص .. اختصاص هذه الدوائر ..

المادة الثلاثون : سيكون في كل متصرفية لجنة ادارية الى جانب المتصرف لها رأي استشاري في كل ما يتعلق بأعمال اللواء الادارية والمالية ..

المادة الحادية والثلاثون : تتألف اللجنة الادارية في المتصرفية من ١٠ أعضاء يعينهم حاكم لبنان الكبير بناء على اقتراح المتصرف . ويعين هؤلاء الأعضاء لسنة . ويمكن عزلهم اذا أخطأوا ... ومن حق المتصرف ان يكون رئيساً لهذه اللجنة — واذا تساوت الأصوات في التصويت فالأرجحية حيث الرئيس .

المادة الثانية والثلاثون : يعين على كل قضاء قائمقام مسؤول أمام المتصرف ..

المادة الثالثة والثلاثون : يعين حاكم لبنان الكبير القائمقام بناء على اقتراح المتصرف ..

المادة الرابعة والثلاثون : يعين على رأس كل مديرية مدير مرجعه القائمقام ..

المادة الخامسة والثلاثون : المدير يعينه المتصرف بناء على اقتراح القائمقام ..

المادة السادسة والثلاثون : سيوضع نظام خاص لتحديد وظائف ومهمات وصلاحيات جميع هؤلاء .

البلديات

المادة السابعة والثلاثون : البلديات الحالية الموجودة تبقى على حالها .

المادة الثامنة والثلاثون : يهتم حاكم لبنان الكبير ودوائره بوضع أنظمة بلدية في لبنان ، ثم تعرض هذه التنظيمات على القومسيير العالي ليوافق عليها .

المادة التاسعة والثلاثون : يدخل هذا القرار في حيز التنفيذ ابتداء من أول ايلول سنة ١٩٢٠ .

المادة الأربعون : السكرتير العام ورئيس التفتيش الاداري وحاكم لبنان الكبير مكلفون كل حسب صلاحياته بتنفيذ هذا القرار» (١)

تنظيم لبنان الاداري

انبثق لبنان ، بموجب قرارات الجنرال غورو سنة ١٩٢٠ من قطاعين كانا خاضعين في عهد الدولة العثمانية ، الى تنظيمين اداريين مختلفين : احدهما المحدد في نظام جبل لبنان الصادر سنة ١٨٦٤ ، وهذا يتعلق بجبل لبنان القديم ، والثاني تنظيم ينضوي تحت لواء التنظيم الاداري العام ، وهذا كان سائداً في الدولة العثمانية ، ويتعلق بالأقضية الأربعة التي انسلخت عن ولاية دمشق ، وبالساحل الذي كان جزءاً من ولاية بيروت . وقام هذا التنظيم الأخير على أساس الولاية المنقسمة هي بدورها الى سناجق أو ألوية أو متصرفيات . وكانت هذه تنقسم بدورها الى أقضية أو قائمقاميات . كما وان القضاء كان ينقسم الى نواح أو مديريات — وذلك وفقاً للقانون العثماني الصادر في سنة ١٨٦٤ والقانون الصادر سنة ١٨٧١ .

وكانت عملية الدمج التي قام بها الجنرال غورو والتي تطلبها قيام دولة لبنان الكبير . ونتيجة لذلك ألغيت الولاية وبقية المتصرفية . غير انها سميت بالفرنسية سنجقا وبالعربية محافظة . وبقيت المحافظة منقسمة الى أقضية والقضاء الى نواح . وانشئت بلديتان قائمتان بذاتهما : بيروت وطرابلس (القرار رقم ٣٣٦) .

وجرت على النظام تعديلات متعددة . غير ان خطوطه الكبرى بقيت قائمة حتى السنة ١٩٣٠ وفي هذا العام أصدرت حكومة اميل اده ، بمناسبة اتخاذ مراسيم اشتراعية متعددة بقصد اجراء اصلاحات واسعة في جهاز الدولة ، مرسوماً اشتراعياً رقم ٥ بتاريخ ٣ شباط اعادت بموجبه التنظيم الاداري للدولة على أسس جديدة وكان ان الغيت النواحي نهائياً . وألحقت القرى بالقضاء وأوجدت خمس محافظات : بيروت ، ولبنان الجنوبي ، وجبل لبنان ، ولبنان الشمالي ، والبقاع . وتوزعت هذه المحافظات فيما بينها ثمانية عشر قضاء .

ثم صدر المرسوم الاشتراعي رقم ١١٦ بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٥٩ ، فاحتفظ بهذا التنظيم المؤلف من خمس محافظات تتقاسم الأقضية . وهذا هو التنظيم الاداري القائم حالياً .

حكام الانتداب .

أربعة حكام فرنسيين عينهم المفوض السامي :

---

(١) راجع : بشارة الخوري ، **حقائق لبنانية** ، الجزء الأول ، ص ٣١٢ ، الى ٣٢٠ .

١ — الكابيتان جورج ترابو ١٩٢٠ — ١٩٢٣
٢ — بريغا أوبوار ١٩٢٣ — ١٩٢٤
٣ — الجنرال فاندبلاغ ١٩٢٤ — ١٩٢٥
٤ — ليون كايلا ١٩٢٥ — ١٩٢٦ .

وكان يساعد ترابو في الحكم حتى ١٩٢٢ مجلس استشاري من ١٥ (أو ١٧) عضوا عينهم الجنرال غورو لتمثيل مختلف طوائف البلاد .

وفي آذار ١٩٢٢ ، أنشأ غورو مجلساً تمثيلياً للبنان الكبير انتخب اعضاؤه بالاقتراع الشعبي في نيسان . وكانت مقاعد هذا المجلس ، كمجالس المجلس الاستشاري ، موزعة حسب الطوائف .

وفي ٢٥ أيار انتخب هذا المجلس رئيساً له : حبيب السعد . وتعاقب على رئاسته في السنتين التاليتين نعوم لبكي ١٩٢٣ ، واميل اده ١٩٢٤ .

وفي كانون الثاني ١٩٢٥ ، حل المفوض السامي الجنرال موريس سراي المجلس التمثيلي ، ودعا الى انتخابات جديدة في تموز . وجاء المجلس الجديد لتتمخض البلاد ، على يديه ، بولادة دستور جديد وبالتالي ، ولادة الجمهورية اللبنانية (١٩٢٦) ، وتحول هو ، الى أول مجلس للنواب في لبنان .

ولما قبل اللبنانيون الانتداب ، مع بعض التحفظات ، مثل تسلمهم مهام الحكم فيه ، قبلوا الاصلاحات الادارية التي قرر الفرنسيون ، بفضل توجيهات روبير دي كيه السكرتير العام للمفوضية الفرنسية في عهدي الجنرال هنري غورو[١] (١٩١٩ — ١٩٢٣) والجنرال تلسيم فيغان[٢] (١٩٢٣ — ١٩٢٤) اجراءها في البلاد .

القرار رقم ١٣٠٤ ، ٨ آذار سنة ١٩٢٢

يرمي هذا القرار « الى تحديد صلاحيات الحاكم ، وانشاء المجلس التمثيلي لدولة لبنان الكبير وتنظيم صلاحياته » وكان المجلس التمثيلي هذا خطوة نحو الأمام بالنسبة للجنة الادارية التي سبقته ، اذ وسع تمثيل الشعب اللبناني . كان هذا القرار من خمسين مادة تعلقت احداها فقط بحاكم لبنان ، وتناولت المواد الباقية كيفية انتخاب المجلس التمثيلي وحدود صلاحياته . وهكذا يكون هذا القرار من الوجهة التأسيسية ، مساوياً بالأهمية للقرار ٣٣٦ .

(١) وعزل الجنرال غورو لانه مثل ، لدى السوريين ، الاحتلال ومآسي كارثة ميسلون . ولأنه كذلك رفض تقليص جيش الاحتلال وتخفيض الاعتمادات المالية المخصصة للشؤون المدنية والسياسية في المفوضية العليا .

(٢) وجاء هذه المنطقة الجنرال فيغان . ولكنه عزل كذلك . ولكن الأسباب مختلفة : كان يفكر في دمج الدويلات السورية في جمهورية واحدة — تنكر له عندئذ معظم مساعديه من المدنيين والعسكريين وحملت عليه الأحزاب اليمنية في مجلس النواب الفرنسي تساندها المحافل الماسونية واتهمته بضيق الأفق وقصر النظر . لماذا ؟ لأن قيام دولة موحدة في سوريا تشكل خطراً كبيراً على المصالح الفرنسية في الشرق .

تم انتخاب المجلس التمثيلي الأول في ٢٢ أيار ١٩٢٢ وكان هذا من جهة الصلاحيات شبيهاً بمجلس ادارة جبل لبنان في عهد المتصرفية : أي انه لا يمارس أية سلطة تشريعية .[١]

السلطات المنتدبة

كانت السلطات الفرنسية متمثلة بمركزين مهمين : المندوب السامي وحاكم لبنان الكبير. والى جانب الموظفين اللبنانيين من محافظين وقائمقامين ومديري نواحي ، كان هنالك مستشارون فرنسيون — وكان تأثير هؤلاء أحيانا اهم من تأثير الموظفين الوطنيين انفسهم .

كان الأول مندوباً سامياً على سوريا ولبنان معاً .

وكان الثاني ، فعلاً ، رئيس الدولة اللبنانية .

وقسمت البلاد ، في ظل الانتداب ، الى متصرفيات وأقضية ونواح . وهكذا كانت في عهد المتصرفية . بكلمة ثانية كانت الادارة في بداية عهد الانتداب امتداداً لها في عهد المتصرفية .

غير ان الحال قد تغيرت عام ١٩٢٩ . في هذا العام ، وفي عهد الرئيس شارل دباس ، جاء اميل اده ، على رأس حكومة نظمت الادارة على أسس جديدة . غير ان قصة هذا التنظيم قصة أخرى . قصتنا هنا هي قصة السلطات المنتدبة .

عرفت هذه الحقبة من تاريخ لبنان نوعين من المفوضين السامين ، عسكري ومدني .

فالعسكريون هم غورو ، وويغان ، وساراي .

والمدني ، هنري دي جوفنيل .

وكان القومندان ترابو أول حاكم لدولة لبنان الكبير. ثم جاء بعده الجنرال فاندان بيرك والثالث هو ليون كيلا .

السلطات الوطنية

أما السلطات الوطنية اللبنانية فلم تكن واضحة ومحددة منذ البداية. يدل على ذلك تطور المجلس .

المجلس — وهو من أهم السلطات الوطنية في بداية عهد الانتداب ، بدا كلجنة ادارية « **اللجنة الادارية للبنان الكبير** » — وكان اعضاؤها يعينون تعييناً. وهكذا كما كان في مجلس ادارة جبل لبنان السابق ، كذلك في بداية عهد الانتداب .

وقد طمح لرئاسة هذه اللجنة حبيب باشا السعد . غير ان الذي نجح برئاستها كان داوود عمون . وقد رأى البعض في هذا قصاصا ، على الأقل من قبل بعض اللبنانيين ومن لفّ لفهم من الفرنسيين ، لحبيب السعد على اتفاقه مع فيصل . وهذه ظاهرة من مجموعة من الظاهرات

(١) بسبب قوة المعارضة ومجيء الجنرال سيراي الى لبنان حل المجلس التمثيلي هذا بقرار صادر بتاريخ ١٣ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ ، وبنتيجة الانتخابات التي جرت في تموز تألف المجلس الجديد . وكان هو الذي وضع الدستور في السنة التالية ، وتحوّل حينئذ بأعضائه كافة الى مجلس النواب الملحوظ في هذا الدستور .

التي تبين التجاذب والتدافع بين زوايا مثلث من القوى — اللبنانية السورية الفرنسية . وقد كان لهذا **المثلث قصة هي أحياناً قصة هذه الحقبة** من تاريخ لبنان .

« **المجلس التمثيلي اللبناني** » . ويقسم عهد هذا المجلس الى قسمين : تعييني وانتخابي .

في سنة ١٩٢٣ بدأت حياة هذا المجلس بالتعيين . فقد كان إعضاؤه يعينون تعييناً .

وفي سنة ١٩٢٥ أصبح اعضاؤه ينتخبون انتخاباً . [١]

وفي الحالين ، حال التعيين وحال الانتخاب ، كان لهذا المجلس ، بالرغم من انه كان يعتبر انه يمثل كل لبنان ، سلطات استشارية لا تشريعية . اذ لم يكن له حق اشتراع القوانين .

وقد تتالى على رئاسة هذا المجلس حبيب باشا السعد ، نعوم لبكي ، اميل اده ، وموسى نمور .

ومن المحاولات الوطنية التي تذكر لهذا المجلس انه ، في سنة ١٩٢٥ ، عزم على انتخاب حاكم وطني للبنان بدلاً من الحاكم الفرنسي . غير ان محاولته هذه باءت بالفشل .

النظّار . وان اخفق الوطنيون بانتخاب حاكم وطني بدل الحاكم الممثل للسلطة المنتدبة فقد عبرت مساعيهم الوطنية عن نفسها بأن تولى اللبنانيون بعض السلطات الادارية . وعين لبعض المصالح المهمة موظفون عرفوا بالنظار . فكان شارل دباس ناظراً للعدلية مثلاً ، وأوغست باشا أديب ناظراً للمالية .

٢ — الجمهورية اللبنانية

آ — الدستور اللبناني

وضعه

حث الجنرال ويغان سنة ١٩٢٣ وزارة الخارجية الفرنسية على الاهتمام بوضع دستور للبنان . ولما كان بريان ، احد مشاهير الساسة الفرنسيين (وقع معاهدة بريان — كيلوغ ومثل فرنسا في عصبة الأمم) وزيراً للخارجية الفرنسية ، وكان بعيد النظر ثاقبة ، ألف أول لجنة لوضع الدستور اللبناني في باريس . كان رئيس هذه اللجنة بونكور واحد اعضائها فيدل [٢] .

كانت مهمة وضع الدستور قد خلقت أزمة بين المجلس التمثيلي اللبناني والجنرال ساراي [٣] .

---

(١) القرار رقم ١٣٥ بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٧ قضى برفع عدد أعضاء مجلس النواب من ٢٥ الى ٦٠ (٢/٣ انتخاب و١/٣ تعيين) .

(٢) كان هذا أحد كبار أساتذة القانون في جامعة باريس .

(٣) استدعي الجنرال فيغان وعين الجنرال سيراي مكانه .

ولدى وصوله الى بيروت في ٢ كانون الثاني ١٩٢٥ ، أطلق حرية الصحافة وأباح تشكيل الأحزاب . ولما كان علمانياً ، ويكره الاكليريكيين ، خلق لهم بعض المشاكل . فكتب له هريو ، رئيس الوزراء الفرنسي ، في ١١ نوار ١٩٢٥ ملحاً ان « يتنشق بخور القداس القنصلي » .

وتملكته عقدة التكبر والشراسة والاستعلاء .

حاول ساراي احتلال جبل الدروز والقضاء على ثورته بالعنف ، فمنيت محاولاته بالفشل وأصيب=

ثم ألفت لجنة لبنانية من ١٢ عضواً برئاسة موسى نمور، رئيس المجلس. قامت هذه اللجنة باستفتاء اعيان اللبنانيين من مهندسين وأطباء ورجال دين وقضاة وسياسيين ونواب ومحامين. وزع على هؤلاء كرّاس طبعت على أعلى صفحاته الأسئلة وتركت الصفحات بيضاء ليجيب فيها المستفتى على السؤال بخط يده. وقد تناولت هذه الأسئلة شكل الحكومة، ونوعية تأليف المجلس، ومسؤولية رئيس الدولة، ومسؤولية الوزراء أفراداً وجماعه، وطائفية التمثيل النيابي، وعدد الناخبين لنجاح المرشح، واحتمال تقرير مجلس شيوخ، وقاعدة الانتخاب، ومراعاة الطائفية في وظائف الدولة وبعض الملاحظات.

وبمدة ثلاثة أيام، ٢٣ — ٢٦ أيار ١٩٢٦ نوقش مشروع الدستور المبني على الأجوبة التي استلهمها الاستفتاء وصوّت عليه وأقر. وأعلن رسميا بحضور الهيئات الرسمية والمفوض السامي.

وبموجبه انتخب أول رئيس للجمهورية اللبنانية — شارل دباس.

وقد علّق هذا الدستور مرات عدة، كما وانه عدّل مرات عدة. وبعد التعديلات المتتابعة أصبح الدستور الذي نعمل به اليوم.

تطبيقه

من الطريف ملاحظة بعض الظواهر في تطبيق الدستور اللبناني، أو بالأحرى أول تطبيق له. وأبرز هذه الظواهر وأطرفها ما يخالف المعروف اليوم.

كان أول رئيس للجمهورية من عائلة ارثوذكسية. وبالرغم من عراقة عائلته وبالرغم من انه هو شخصياً كان صحافياً مشهوراً ورجل سياسة معروفاً وناظراً للعدلية في عهد دولة لبنان الكبير، وبالرغم من ان انتخابه كان هيناً وسهلاً في الاطار الدستوري، اذ لم يلق معارضة في المجلس، فانه بالرغم من كل ذلك قد واجه معارضة شعبية عريضة.

ثم ان المجلس الذي انتخب شارل دباس كان مؤلفاً من مجلسين: مجلس النواب ومجلس الشيوخ.

وكان ماروني في رئاسة الحكومة، أوغيست باشا أديب.

كما كان ماروني ثان في رئاسة مجلس النواب.

وأعطيت رئاسة مجلس الشيوخ للمسلمين السنيين بشخص محمد الجسر.

وكانت أول حكومة وزارة اختصاصيين نوعاً: فبشاره الخوري، وزير الداخلية، كان رئيسا لمحكمة الاستئناف. وكان وزير الأشغال العامة، اشهر مهندسي عصره، يوسف

= جيشه بهزائم وخسائر فادحة. وكانت نقمة السوريين على الانتداب تزداد يوماً بعد يوم فامتدت الثورة الى دمشق وحمص وحماه والنبك، ثم الى بعض مناطق لبنان الجنوبي وطرابلس.

وأحرجت الحكومة الفرنسية على جبهتين: في سوريا، أعمال التخريب والتدمير، وفي لبنان، اضطراب الأوضاع بمناسبة طلب المجلس التمثيلي ببيروت في جلسة ١٧ تشرين الأول ١٩٢٥ ان تناط به وحده مهمة وضع الدستور اللبناني، على ان تكون اللجنة الفرنسية التي عينت لوضعه برئاسة بول بونكور استشارية وحسب. ولما رفض ساراي استجابة هذا المطلب، قامت عليه الأحزاب اللبنانية. فاستدعى في أوائل تشرين الثاني ١٩٢٥ ولم يكن قد مضى على استلامه مقاليد الحكم سوى أشهر معدودة.

افتيموس . وكان وزير العدل ، يوسف قباني ، رئيس محكمة .

آثار الدستور اللبناني (١٩٢٦) [١]

أضفى هذا الدستور على الدولة حلة دستورية جديدة . لقد تحولت الى جمهورية لبنانية ، ذات نظام برلماني وحكم ديمقراطي يستمد سلطته من مبدأ الانتخابات — وذلك مع حفظ سلطات الانتداب عليها .

وبتاريخ ٢٣ أيار سنة ١٩٢٦ صدر الدستور اللبناني عن المفوض السامي السيد هنري دي جوفنيل . وهذا الدستور الذي ما زال قائماً في لبنان حتى اليوم ، بعد تعديله سنة ١٩٤٣ بقصد ازالة جميع معالم الانتداب من متنه .

وعلى الأثر اتخذ المفوض السامي قراراً بتعيين أعضاء مجلس الشيوخ الجديد ، وكان الدستور قد لحظ انشاء هذا المجلس . وفي ٢٦ أيار عقد هذا ، بالاشتراك مع المجلس التمثيلي ، وكان تحول بفعل الدستور الى مجلس نواب ، «مجمعاً نيابياً» لينتخب الرئيس الأول ، شارل دباس .

بعض محتوياته

احتوى هذا الدستور على مئة مادة ، موزعة على ستة أبواب . وانقسم كل منها الى فصول . وهذه أهم القضايا التي عالجها :

الجمهورية اللبنانية

تضمن هذا الدستور اقرار كيان دولة لبنان الكبير . غير انه غير الاسم . اقتضت المادة ١٠١ منه ان يصبح الاسم «الجمهورية اللبنانية» .

---

(١) أرسى الدستور حياة لبنان السياسية على أسس ثابتة . وقد جاءت نصوصه تعكس وعي الموجهين الفرنسيين واعضاء اللجنة التحضيرية وعلى رأسهم المتمول والمفكر الكاثوليكي ميشال شيحا (توفي ١٩٥٤) للأوضاع القائمة في لبنان وضرورة مراعاتها ، وكان ميشال شيحا ، الذي أوكل اليه وضع مسودة الدستور ، أديباً واسع الاطلاع ، ولبنانياً شديد التمسك بلبنانيته ، واقعياً في تفكيره نافذ البصيرة في شؤون البلاد ، وكان من رأيه ان الحفاظ على الكيان اللبناني الجديد يستحيل ما لم نفهم العلاقات التقليدية بين الطوائف اللبنانية المختلفة ونعط حقها من الاعتبار . فلبنان على حد قوله ، «بلد من واجب التقاليد ان تصونه من العنف»[٢] وقد جاء الدستور اللبناني يكرس هذا المفهوم للبنان . فثبت حدود البلاد كما وضعت في ١٩٢٠ وجعلها غير قابلة للتغيير . والزم رئيس الجمهورية المنتخب ان يقسم يمين الولاء «للأمة اللبنانية» لكنه تجنب تحديد مبادىء الزامية للتعاون بين مختلف الطوائف ، بل آثر ان يترك المجال مفتوحاً للأخذ والعطاء . وهكذا قضى الدستور بأن توزع مناصب الدولة بين مختلف الطوائف على نحو عادل . لكنه لم يحدد كيفيته ولم يعين نسبة ما لهذا التوزيع ، بل ترك ذلك للتفاهم والتسوية بين الفرقاء ، وفقاً للظروف[٣]

(٢) Michel Chiha, *Visage et Présence du Liban*, Beyrouth, 1964, p. 41.

(٣) كمال الصليبي **تاريخ لبنان الحديث** ، ص ٢٧ .

السلطة التشريعية

تجسدت السلطة التشريعية في هذه الجمهورية ببرلمان يتكون من مجلسين ، مجلس نواب ومجلس شيوخ . وتألف مجلس النواب من أربعين نائباً ينتخبون على درجتين وفقاً لقانون الانتخاب الصادر عن المفوض السامي والحامل الرقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٠ آذار ١٩٢٢ .

وتألف مجلس الشيوخ من ١٦ عضواً . ينتخب منهم ٩ ويعين السبعة الآخرون من قبل رئيس الجمهورية ، بقرار يتخذه في مجلس الوزراء . (هذا باستثناء مجلس الشيوخ الأول ، الذي احتفظ المفوض السامي بحق تعيين اعضائه ، بصورة استثنائية ، بمقتضى نص المادة ٩٨ ، لمدة تنتهي في آخر سنة ١٩٢٨ . وكانت المادة ٩٧ قد نصت على ان يتحول المجلس التمثيلي الى مجلس نواب — المجلس الأول) .

الطائفية

وحرص هذا الدستور على اعتماد الطائفية في توزيع المقاعد ، في كلا المجلسين . فقد نصت المادة ٢٤ منه على ان يبقى انتخاب النواب خاضعاً لاحكام قانون الانتخاب (القرار رقم ١٣٠٧ بتاريخ ١٠ آذار سنة ١٩٢٢) ونصت المادة ٩٦ على ان للطوائف في مجلس الشيوخ عدد من المقاعد موزعة فيما بينها بالنسب التالية :

للموارنة ٥ ، للسنة ٣ ، للشيعة ٣ ، للروم الارثوذكس ٢ ، للروم الكاثوليك ١ ، وللدروز ١ ، وللأقليات ١ المجموع ١٦ .

السلطة التنفيذية

أنيطت هذه برئيس الجمهورية ، ولا يكون هذا مسؤولا . ينتخبه المجلسان في اجتماع مشترك : مجمع نيابي . وتصدر جميع المراسيم عنه بمعاونة وزراء يوقعون عليها ويتحملون بالتالي ، منفردين ، مسؤوليتها تجاه كل من المجلسين .

وبالمقابل فقد قيدت السلطة الاجرائية بقيد خطير . ان رئيس الجمهورية كان لا يستطيع ان يحل مجلس النواب الا بموجب قرار معلل يتخذه في مجلس الوزراء ، بعد موافقة مجلس الشيوخ . وذلك في ثلاث حالات فقط بينتها المادة ٥٥ : تقاعس مجلس النواب عن عقد جلساته ، بعد ان يدعى اليها ، مرتين متتاليتين وامتناع المجلس عن اقرار الموازنة بغية عرقلة الحكومة ، واتخاذه ، أخيراً ، قرارات من شأنها اثارة البلاد على الانتداب والدستور .

تعديلاته

وقد تعدل هذا الدستور ثلاث [1] مرات :

الأولى سنة ١٩٢٧ ، وتناول الغاء مجلس الشيوخ ، وتعيين ثلث أعضاء مجلس النواب من قبل رئيس الجمهورية ، واقرار المسؤولية الجماعية للوزارة ، ووجوب اختيار نصف أعضاء الوزارة من داخل مجلس النواب ... وكانت الغاية من جميع هذه التعديلات توطيد السلطة التنفيذية .

والثانية سنة ١٩٢٩ ، وتنال تمديد مدة ولاية رئيس الجمهورية ، واختيار الوزارة من خارج البرلمان ، وحل مجلس النواب .

(١) عدا عن التعديل الذي مهد لمجيء الرئيس سركيس خلفاً للرئيس فرنجية .

والثالثة والأخيرة سنة ١٩٤٣ ، فازال جميع معالم الانتداب .

الدستور اللبناني [١]

المادة الأولى : «لبنان دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة . اما حدوده فهي التي تحده حالياً : شمالا من مصب النهر الكبير على خط يوافق مجرى النهر الى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه علو جسر القمر . شرقاً : خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي ماراً بقرى معيصرة .. وحطربا . وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية .

جنوباً : حدود قضائي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية .

وغرباً : البحر المتوسط .

المادة الثانية : «لا يجوز التخلي عن احد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه .

المادة الرابعة : «لبنان الكبير جمهورية عاصمتها بيروت . (والمادة ١٠١)

المادة الخامسة : تنص على شكل وألوان العلم اللبناني

المادة السادسة : «ان الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد بمقتضى القانون [٢] .

المادة الحادية عشرة : تنص على ان اللغة العربية هي اللغة الرسمية .

المادة ١٧ — و٤٩ تتمثل رئاسة الجمهورية برئيس [٣] ينتخب من البرلمان ويمارس السلطة الاجرائية بمعاونة الوزراء .

٣ — الاطار السياسي العام

كان قد تتابع على المفوضية السامية لسوريا ولبنان ثلاثة مفوضين سامين عسكريين : غورو وفيغان وسراي . وقد مرر ، ولو بصورة غير مباشرة ، على أبرز الاحداث التي ارتبطت بكل منهم .

ويظهر ان فرنسا أرادت ان تقلب الاسطوانة — اسطوانة العلاقات من جهتها العسكرية الى جهتها المدنية . فبدأت تقليداً جديداً في تعيين المفوضين الساميين على سوريا ولبنان — لعل ساعدها هذا التعديل على حل المسألة السورية .

---

(١) هذا النص هو الذي صدر بتاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣ بعد أن الغي من دستور ١٩٢٦ مطلق ذكر للانتداب .

(٢) ما زالت أحكام الجنسية اللبنانية تنفذ بمقتضى القرار رقم ١٥/س الصادر عن المفوض السامي في ١٩ كانون الثاني سنة ١٩٢٥ .

راجع كذلك للدكتور ادمون نعيم ، **الموجز في القانون الدولي الخاص** ، طبعة ثالثة ، ص ٢٠ وما بعدها وص ٢٢٤ وما يليها .

(٣) لائحة كاملة برؤساء الجمهورية وتواريخ عهودهم في الدكتور ادمون رباط ، **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني** ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٥٠٠ — ٥٠٢ .

بدأ هذا التقليد هنري دي جوفنيل .

هو عضو مجلس الشيوخ ، وأول مندوب سام مدني في سوريا ولبنان .

وأظهر بادىء ذي بدء ، تفهماً للقضية السورية وأبدى استعداداً للتعاون مع « المخلصين من أبناء البلاد مؤكداً ان وطنيته تجعله يقدر وطنية ملآخرين » .

ولكنه لم يكمل هذا الخط . فانقلب ، ربما لأنه وجد من همس باذنه بعض الأقوال والتحريضات ، من داعية للسلام الى نذير بالحرب . فطلب من رجال الثورة في سوريا ان يلقوا سلاحهم دون قيد أو شرط واطلق كلمته التي ذهبت مثلاً : « السلام لمن يريد السلام والحرب لمن يريد الحرب » .

لجنة الدستور

وردد تهديداته هذه في المجلس التمثيلي اللبناني بتاريخ ٥ كانون الأول ١٩٢٥ . ثم دعا اعضاء المجلس لدورة استثنائية من أجل تعيين لجنة وطنية لمشاركة لجنة بونكور في وضع نص الدستور اللبناني .

قررت هذه اللجنة ان تستشير كبار رجال الدين والشخصيات اللبنانية والمشرفين على البلديات والمؤسسات ذات النفع العام في أصول الدستور وما يجب ان يتضمنه من أحكام تقرر سيادة البلاد واستقلالها . فما كان من أصحاب الدعوة الى الوحدة السورية في بيروت وصيدا وطرابلس وبعلبك الا ان رفضوا الاجابة من الأسئلة الموجهة اليهم من تلك اللجنة . هذا حمل سلطات الانتداب على اتخاذ تدابير زجرية ضدهم .

وكان من بين أعضاء هذه اللجنة عمر الداعوق وصبحي حيدر . فحاولا ايجاد تسوية ترضي الطرفين . وكان اقتراح تقسيم لبنان الى منطقتين فدراليتين : الجبل أي المتصرفية سابقاً ، والأقضية الأربعة التي ضمت اليه ، على ان يكون لكل منهما استقلال ذاتي في اطار الوحدة اللبنانية . ولكن المجلس التنفيذي رفض هذا الحل . ولجأ المفوض السامي الى الشدة .

ولما لم تفلح اغراءاته بالانتخابات وبالوعد بايجاد دستور في سوريا ، ألقى خطاباً في دمشق تحدّث فيه عن « الولايات المتحدة السورية » وأعلن عن استعداده لاعادة الأقضية الأربعة الى سوريا واجراء استفتاء في جبل الدروز وبلاد العلويين لمعرفة رأي أبنائها من الوحدة أو الانفصال .

أثار هذا الموقف استنكار اللبنانيين واعتبروه غدرا بهم وبقضيتهم . واحتج عليه أعضاء المجلس التمثيلي في بيروت مؤكدين حق لبنان بالاستقلال التام في حدوده الحاضرة .

وحين وصل الى بيروت في كانون الأول ١٩٢٥ عدلوا قوله لينطبق على تصرفاتهم فأصبح : « السلم لمن يريد الحرب والحرب لمن يريد السلم » .

اضطر المفوض السامي ، بغية وضع حد لهذه المعارضة ، الى تطمين اللبنانيين على وحدة بلادهم . وحمل على السير في طريق التفاهم مع السوريين .

قضية الأقضية الأربعة

غير ان تفاهمه مع السوريين قد خلق بعض الصعوبات لدى اللبنانيين حول الأقضية الأربعة . فلما قدمت حكومة أحمد نامي مشروع المعاهدة التي كانت ستعقد بين فرنسا وسوريا على غرار المعاهدة الموقعة بين بريطانيا والعراق سنة ١٩٢٢ ، قرأ اللبنانيون في المشروع ما يلي : «يقضي المشروع بوحدة سوريا بما فيها بلاد العلويين وجبل الدروز على ان يجري استفتاء في الأقضية الأربعة الملحقة بلبنان..» واستنكر اللبنانيون هذا القول ، فاتهموا سلطات الانتداب بأنها تحاول المساومة مع الحكومة السورية على بلادهم .

ولما زار دي جوفنيل دمشق في ١٨ نوار ، واقنع حكومتها بالدخول في مفاوضات مع الحكومة اللبنانية حول تعديل الحدود ، على ان تتعهد بالاعتراف بلبنان دولة مستقلة ، وجد اللبنانيون في هذا ما أيد مخاوفهم السابقة. وخشوا ان يعمد دي جوفنيل ارضاء للسوريين الى تعديل حدود لبنان . فأسرعوا باحالة مشروع الدستور على المجلس التشريعي ، فأقره في ٢٢ نوار . وينص هذا الدستور في مادته الأولى والثانية على ان لبنان دولة مستقلة بحدوده الحالية التي أقرتها سلطات الانتداب وعصبة الأمم . وأحالت الحكومة اللبنانية الدستور للمفوض السامي للتصديق عليه ونشره .

عندها قدّمت حكومة دمشق الى دي جوفنيل مذكرة تطلب اليه فيها ان يتريث في الموافقة على الدستور اللبناني الى ما بعد انتهاء المفاوضات التي كان هو قد اقترحها لدى زيارته لدمشق والتي كان مزمعاً أن يبدأها مع لبنان حول الحدود .

فتردد المفوض السامي بقبول المذكرة : انه كان يخشى ان يخسر عطف اللبنانيين دون ان يكون واثقاً من كسب السوريين اليه .

عندها طلب اليه السوريون ان «يضع تحفظاً في قرار نشر الدستور يعطي سوريا حق اجراء مفاوضات مباشرة مع لبنان من أجل الحصول على منفذ لها على البحر أو استرجاع الأقضية الأربعة التي سلخت عنها» ، فوافق دي جوفنيل على هذا الطلب .

ولكن اللبنانيين قاموا عليه ، وكانوا قليلي الثقة بجرأته في الدفاع عن حقوقهم . واضطر دي جوفنيل ، تحت هذا الضغط ، الى التراجع عن موقفه هذا . ونشر الدستور اللبناني في ٢٣ نوار ١٩٢٦ .

فهل ذهبت ضغوط السوريين هباءً. بالنسبة لهم ، لم ينتفعوا . اما سلطات الانتداب فشاءت ان تستغل تخوف اللبنانيين من المطالب السورية بتعديل الحدود . وعبّر هذا الاستغلال عن ذاته باحتفاظ المفوض السامي ، وفي صلب الدستور ذاته ، بصلاحيات تجعله القيّم المطلق على البلاد . فكبّل لبنان بقيود ثقيلة . وكان أشدها وطأة حقه بتعليق الدستور واقالة الحكومة ، وتوقيف مفعول كل قانون أو قرار يتعارض مع مصالح الانتداب .

وهكذا أضر الانقسام اللبناني السوري الاثنين معاً — وأكسب سلطات الانتداب فعالية وتحكما لا تستحقانه .

على كل حال «ضمن» هذا الدستور حدود لبنان ووحدته . وهكذا فيعتبر خطوة في طريق الاستقلال الحقيقي . ولذلك قبل به قسم من اللبنانيين ، على انه أكثر ما يمكن الحصول عليه في اطار الظروف السياسية القائمة .

انقسام اللبنانيين

غير ان قسماً آخر من اللبنانيين ، خصوصا أولئك الذين لم يقبلوا بالانتداب أصلاً ، فقد وجدوا فيه تكريساً شرعياً للاستعمار الفرنسي . ولما اشتدت معارضة هؤلاء لأولئك اعتقل معظم زعمائهم وأرسل بعضهم الى السجون والبعض الآخر الى المنفى في جزيرة ارواد وعطلت كذلك الصحف المؤيدة لآرائهم .

وفي ٢٦ نوار انتخب شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية لمدة ثلاث سنوات حسب نصوص الدستور الجديد .

واستاء السوريون من نشر الدستور اللبناني بدون الاشارة الى مطالبهم ، واعتبروا ان دي جوفنيل قد تراجع بذلك ، عن تعهداته لهم — فاشتدت نقمتهم عليه . ولما قرر الفرنسيون في ٥ حزيران اعتبار الغوطة منطقة عسكرية عادت الثورة على أشدها في جبل الدروز وحوران وامتدت الى النبك والناقورة والبقاع . فما كان من القوات الفرنسية الا أن الحقت بالمناطق الثائرة الخراب والدمار .

اليمين الفرنسي والانتداب

كاد ان يؤدي هذا التدهور في العلاقات بين فرنسا وسوريا ولبنان الى جعل البلدين جزءاً من الامبراطورية الفرنسية .« ذلك لأن دي جوفنيل اضطر لأن يسافر الى باريس في ٢٨ نوار لبحث المسألة السورية عن كثب مع حكومتها . ولكن عبثاً كان كل بحث ، تجاه تعنت الأحزاب اليمينية التي أبت ان تعترف بأن الانتداب نظام موقت . وأصرت على اعتبار سوريا ولبنان جزءا من الامبراطورية الفرنسية » .

والمخرج من هذا المأزق ؟

ارتأى رجال الكتلة الوطنية ، وكانت قد استقال وزراؤها من الحكومة احتجاجاً على التدابير التعسفية التي اتخذتها سلطات الانتداب ضد الثوار والمناطق الثائرة ، ارتأى هؤلاء تدويل المسألة السورية . فقدم الأمير شكيب ارسلان واحسان الجابري مذكرة الى لجنة الانتدابات الدائمة في جنيف في ٧ حزيران باسم اللجنة التنفيذية السورية ندداً فيها بتعسفية التدابير الفرنسية وتنكرها للأمانة التي عهدت بها اليها عصبة الأمم .

ولكن هذه المذكرة لم تلق استجابة ايجابية في أوساط عصبة الأمم لأن لجنة الانتدابات التي أقيمت لمراقبة الدول المنتدبة ، لم تكن تقبل شكوى أو مراجعة تتعلق بالبلاد الموضوعة تحت الانتداب ، الا اذا كانت مشفوعة برأي تلك الدول . ناهيك عن ان مناقشاتها كانت نظرية عقيمة لا تقوم معوجا ولا تصلح فاسدا . واذا جاءت بمعجزة فلا تتعدى توصية أو تنبيها معلفين

بالمجاملة والاعتذار[1] .

ولم تفلح كذلك ، باخراج هذه الحالة من المأزق الذي هي فيه محاولة أخرى تعاضدت فيها وتساندت مجموعة من الاعتبارات الواقعية . فقد شعرت حكومة باريس أن الثورة كلفتها غاليا ان بالمال وان بالأرواح . وكانت في الوقت ذاته احوج الى بذل هذا المجهود في المغرب للقضاء على ثورة عبد الكريم الخطابي أمير الريف . وكانت الحكومة البريطانية أقدمت على عقد معاهدة جديدة مع العراق في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦ لتعديل بنود معاهدة ١٩٢٢ ، محرجة بذلك موقف فرنسا في سوريا . وزاد الطين بلة ان قام موسوليني بحملة شديدة على فرنسا مطالباً فيها باعتبار البلاد السورية مدى حيويا للشعب الايطالي .

فكان من الطبيعي ان تحمل هذه الظروف الواقعية والضغوطات العملية الحكومة الفرنسية على اجراء مفاوضات لوضع حد للثورة ، فاتصلت بصورة غير رسمية بالأمير شكيب ارسلان وميشال لطف الله واحسان الجابري بغية تحقيق تلك الغاية . غير أن هذه المفاوضات منيت بالفشل .

وانه لمن المهم لنا ، وعلى وجه التحديد ، لنعرف طبيعة العلائق التي تربط فرنسا بنا ، ان نفتش عن أسباب هذا الفشل . قامت الأحزاب اليمينية يساندها بعض رجال الاعمال الكبار بحملة مركزة على وزارة الخارجية حتى ترفض المطالب السورية . وفي هذا السياق قدمت غرفة الصناعة في ليون مذكرة جاء فيها :

«ان منح سوريا ولبنان الاستقلال يلحق أضرارا فادحة بمصالح أصحاب معامل النسيج (فيها) — المعامل التي تعتمد اعتمادا كبيرا على انتاج الحرير في هذين البلدين» .

وتبنّى دي جوفنيل هذه المطالب . فلما ألقى في ٢٢ آب خطاباً في المعرض الزراعي في ميماك قال : «حين ندرك ان امكانات فرنسا الاقتصادية ما تزال تفتقر الى المواد الأولية الضرورية لصناعاتها ولاسيما لصناعة النسيج وان سوريا ولبنان يمكنهما أن يقدما لهذه الصناعات الصوف والحرير وامكانات كبيرة في انتاج القطن ، يمكننا عندئذ القول بأن ثروة بلادنا وأمتنا مشتركة ومتشابكة مع ثروة اللبنانيين والسوريين» ..

وبفضل هذه الحملة لم تتجرأ وزارة الخارجية الفرنسية على قبول مطالب زعماء الحركة الوطنية بوضع معاهدة مع سوريا تحل محل الانتداب مع ان هذه المصالح كان من الممكن ان تتحقق عن طريق المعاهدة . ام ان هذا كان بارقة أمل خلب ؟ على كل تأرجحت مواقف وزارة الخارجية الفرنسية بين تيارين : تيار اليمينيين المتصلبين المتطرفين ، وتيار المعتدلين المنادين بالتفاوض .. وكان من نتائج هذا التردد ان قدّم دي جوفنيل استقالته ، فعينت حكومة باريس في آب ١٩٢٦ أوغيست هنري بونسو مندوباً ساميا جديدا .

وكانت مهمته الأولى السعي لحل معضلة معقدة : انهاء الثورة وحل المسألة السورية بما يضمن مصالح فرنسا العليا في الشرق .

---

(١) بشارة الخوري ، **حقائق لبنانية** ، الجزء الأول ، ص ١١٣ .

جاء بونسو الى لبنان ، واصلا بيروت بتاريخ ٢ ايلول ١٩٢٦ .

وكان ، عند وصوله ، حذراً ، فوعد بدرس أوضاع البلاد واستعداده الكامل للاستماع الى شكاوى الاهلين وبالسعي الى تحقيق رغبات الشعب في حدود الممكن وفي اطار شرعة عصبة الامم .

ولاثبات وعده زار شخصيا معظم مناطق سوريا ولبنان ، واجتمع الى رجالات الاحزاب السياسية فيها واستمع الى مختلف وجهات النظر . وطالت مدة هذه الدراسة والاستقصاء وبالتالي صمت بونسو . فترجم الكثيرون هذا الصمت التزاما بالموقف السلبي الذي تلتزمه الحكومة الفرنسية منذ قيام الثورة . وقدّروا انه ، بذلك ، يعتمد على الوقت للقضاء على الحركة الوطنية ، أو على الأقل ، تمييعها ، بعد ان عجزت السلطة المنتدبة على الفت من عضدها بحد السيف . بكلمة ثانية اعتقد الكثيرون ، ان تكتيك السلطات قد تغير ، اما هدفها في القضاء على الروح القومية متمثلة بالحركة الوطنية ، فلم يتغيّر .

ولكن بعض المطلعين عزوا تريث بونسو في الاجهار بموقف واضح الى تضارب وجهات النظر بين كبار معاونيه في المندوبية العليا . اذ انقسم هؤلاء الى فئتين : المتطرفين ، ويمثلهم بيار اليب مندوب المفوض السامي بدمشق ، والمعتدلين ، ويمثلهم الكولونيل كاترو رئيس دائرة الاستخبارات .

كانت مزاعم الفئة الاولى تستحق الدراسة ، خصوصا لانها تربط السياسة بالاجتماع ربطا وثيقا . كانت هذه الفئة تعلن ان الثورة السورية هي « ثورة ارستقراطية غايتها الهاء الفلاحين عن المطالبة بحقوقهم الاجتماعية وقطع الطريق على سلطات الانتداب لاجراء اصلاحات تقدمية في البلاد ... وانها لا تتعدى اعمال السرقة والنهب والقتل ... ولا تعتبر باي وجه ، حركة ذات طابع قومي .

« ان الشعب السوري الذي استعبد زمنا طويلا فقد كل امكاناته الفكرية حتى اصبح اليوم غريبا .. عما نسميه النظام الديمقراطي القائم على اساس انتخابات حرة . فاذا حدثته عن الدستور وعن السيادة الوطنية فكأنما تحدثه بلغة لا يفهمها . فسوريا ليست سوى اقطاع . وهي خاضعة خضوعا تاما لمشيئة عدد من اسيادها ، وليس بوسعها التخلص من هؤلاء او الحد من سلطانهم .

«ان منح الشعب السوري حق الانتخاب ليكون حكما في النزاع القائم بين الدولة المنتدبة والمتطرفين من ابنائه ، ليس في الحقيقة سوى وسيلة لمنح اولئك الذين خسروا الحرب فرصة لكسب السلام » .

اذن ، في رأي بيار اليب صاحب هذه التقارير والآراء ، ان امام الدولة المنتدبة ثلاثة طرق لمعاملة رجال الحركة الوطنية : القوة ، والمال ، والتوظيف .

اما كاترو ، فقد كتب في تقرير وضعه في اواخر كانون الاول سنة ١٩٢٦ ما يلي :

«تستمد الثورة قوتها من التشجيع الادبي والمساعدات المادية التي تتلقاها باستمرار من الخارج ومن الدول التي يخامر رجالها الاعتقاد بان ينال فرنسا التعب نتيجة الجهود العسكرية الثقيلة التي تتحملها ، فيكسب الثوار المعركة في اخر ربع ساعة من المعركة . ولا يفتأ القائمون على شؤونها في بذل المساعي من حين لاخر للحصول على معونة البلدان الاميركية والاسلامية . والمفكرون من رجالها ، وعلى رأسهم الشهبندر والجابري وشكيب ارسلان ، متفرغون لهذا النشاط . فقد زار الشهبندر العراق في ايلول الماضي لهذه الغاية . وقررت اللجان السورية في الولايات المتحدة عقد مؤتمر عام في ١٥ كانون الثاني لتنسيق جهودها في محاربة الانتداب وفي تقديم المساعدات المالية للثورة كي تستمر وتشتد ، كما زار اخرون الهند طلبا لمساعدة الهيئات الوطنية فيها . وان لم تعط هذه المساعي على الصعيد السياسي الا نتائج محدودة بان اثارت علينا بعض الاوساط الخارجية ، فان نتائجها على الصعيد المادي كانت ذات شأن كبير .

«ويحاول الان اركان الثورة في الداخل تحقيق اهدافها القومية سلما وعن طريق الاقناع . فيحملون المقربين اليهم في مختلف المناطق على ارسال وفود الى المفوض السامي تؤكد عليه المطالب التي نعرفها وهي وحدة البلاد الواقعة تحت الانتداب ، وقيام حكم قومي فيها ، واعلان الدستور ، وانشاء جيش وطني ثم اعلان العفو العام . وهكذا نرى ان مطالب الوطنيين الاساسية لم تتغير . وانما تغيرت طريقة المطالبة بها ...

«ان قواتنا العسكرية تسمح لنا اليوم باقامة البناء السياسي الذي نريده في الشرق . بوسعنا ان نفرضه بالقوة ...

«ولكن هناك سؤال جدير بالاهتمام ، هل من حسن التصرف ان نظهر التسامح ونمنح بعد النصر ما كنا نرفض اعطاءه في اثناء القتال ؟ ام من الافضل ان نصر على بقاء البلاد في اوضاعها الراهنة ؟ هذه هي المسألة ، وعلى الحكومة الفرنسية ان تواجهها فتتخذ احد الموقفين منها .

«لقد قلت سابقا ان البناء السياسي الذي شيدناه في هذه البلاد تم بفضل قوتنا العسكرية ... ولكن هل تبقى لدينا هذه القوة الى الابد ؟ لا شك ان اعتماد القوة وحدها هو من الامور التي ينفر منها الشعب الفرنسي التحرري النزعة . ثم لا غرو انه يرفض الاستمرار الى امد طويل بقبول تضحيات عسكرية من اجل هذه الغاية ، ناهيك ان النفقات التي نتحملها كاملة نحن اليوم ، لا بد ان تؤخذ في المستقبل وبصورة تدريجية ، من موازنة البلدان الخاضعة للانتداب ، وامكاناتها كما نعلم محدودة وضعيفة .

«اما جهازنا العسكري الذي يدعم اليوم سياستنا في الشرق فهو سائر نحو النقصان وفي مستقبل قريب سينتهي ؟ وهذا ما يحملنا ايضا على التساؤل فيما اذا كان الجو المعادي لنا والذي ساد هذه البلاد بين ١٩٢٣و١٩٢٥ لا يعود مجددا الى الظهور فتقوم ثورات جديدة بعد عودة جيوشنا الى فرنسا ؟ !

«لا شك ان لباقة السياسيين يمكنها ان تحد من هذه المخاوف . ولكن هل يمكننا الاطمئنان اليها وحدها ؟ وان نعتبر فعاليتها مستمرة ؟

« هناك قوة معنوية ذات شأن خرجت الى حيز الوجود فعليا ، هي الطائفة [1] السنية التي تعتبر اكثر الطوائف اهمية في سوريا ولبنان ، وفروعها متشعبة في الداخل وفي الساحل . هذه الطائفة وعت اهميتها العددية . وتعتبر نفسها بفعل شريعة العدد الممثل الحقيقي للبلاد وتطالب بالتالي بالدور السياسي الرئيسي [2] الذي يجب ان يوكل اليها . والقائمون عليها يعبّرون عن امانيها القومية في المناداة بالوحدة السورية . ولما وضع الدكتور شهبندر هذا المطلب في عداد اهداف الثورة حمل جميع المناطق التي تتمثل فيها اكثرية سنية على تأييده.

« ولا بد لنا من التساؤل عن اهداف الثورة الحقيقية . لا شك ان الهدف الرئيسي الذي ترمي اليه هو القضاء على الانتداب بعينه . فهذا الانتداب الذي يعتبر كوصاية لها فعالية المراقبة والتقويم ، كان موضع نفور غريزي في مجتمع يكره بطبعه الاجانب ويقوم على التجاوز والمظالم الاجتماعية . وكان تطبيقه موضع استنكار ايضا . ذلك اننا اقمناه على الخصائص الطائفية للسكان وليس على وحدة البلاد الجغرافية . فكان عملنا هذا مراعاة لمصالح الاقليات بينما يطالب السنيون بان تقوم سياسة الانتداب على مراعاة مصالح الاكثرية ، هذا هو الخلاف القائم بين وجهتي نظرنا الان ..

« ولما كانت الحكومة الفرنسية ، عازمة على ايجاد حلول للمستقبل ، فانه من الضروري ان تواجه الحقائق كما هي وان تعرف كيف سيطرت الحركة الوحدوية منذ الحرب على مجرى الحياة السياسية في سوريا .

« لنعدد فقط الوقائع منذ قام في شتاء ١٩١٥ السير هنري مكماهون المفوض السامي البريطاني في مصر بوضع اسس اتفاق مع الشريف حسين يرمي الى اعلان الثورة العربية على الترك . فقد طلب الشريف ، فيما طلب ، ان تقوم في سوريا بعد النصر دولة مستقلة تمتد حدودها من البحر المتوسط الى جبال طوروس في الشمال وخليج العقبة في الجنوب ويكون عرشها لاحد ابنائه ، الامير فيصل . وقد منح المفوض السامي البريطاني موافقته على هذه المطالب مستثنيا ما لفرنسا من حقوق في المنطقة الغربية الساحلية . واجاب الشريف ان حرصه على عدم ايجاد نزاع في اثناء الحرب بين بريطانيا وفرنسا (؟) يحمله على تأجيل اتخاذ قرار بشأن هذه المنطقة واكد انه لن يتراجع عن تحقيق وجهة نظره عند عودة السلام . ولا شك ان الحسين كان منسجما في موقفه هذا مع رغبته في تحقيق حلم يراوده ، وهو احياء امبراطورية الامويين والعباسيين بزعامته وزعامة احفاده من بعده . وهذا الموقف يعبّر تعبيرا صادقا عن شعور المواطنين بقيام دولة واحدة في سوريا ...

« وفي نظر فئات المثقفين والصحفيين والضباط والاعيان الذين التحقوا به وفوضوه التكلم باسمهم ، يلخص دستور سوريا بكلمتين : الاستقلال ، والوحدة .

(١) راجع الفصل بهذا العنوان « الطائفية » ، في الجزء الثاني .

(٢) ربما كان هذا جوهر المطالبة الحديثة المعاصرة « بالمشاركة » راجع الفصل المعنون « المشاركة » في الجزء الثاني .

«وعلى هذا النهج السياسي تم التفاف الوطنيين السوريين حول فيصل بعد دخول الحلفاء دمشق ، كما كان رائد حكومة الامير بين سنتي ١٩١٨و١٩٢٠-فقد وضع فيصل نصب عينيه تنفيذ عهود السير مكماهون والغاء التحفظ الخاص بمصالح فرنسا والحقوق التي اعترفت بريطانيا لنا بها في اتفاق سايكس بيكو سنة ١٩١٦ . واستعمل من اجل ذلك الدبلوماسية باتصالاته الشخصية في حلقات مؤتمر الصلح . كما لجأ الى الوسائل العسكرية في تغذية الاضطرابات التي قامت علينا في المنطقة الغربية ، دون أن يتظاهر بتأييدها .

«وهذه الاهداف القومية هي التي عبّرت عنها سوريا الفيصلية للجنة الدكتور كراين سنة ١٩١٩ ...

«واذا كانت طلقات مدافعنا بميسلون في تموز ١٩٢٠ هي التي حالت بين الملك فيصل وبين اقامة الوحدة السورية ، واذا كان السوريون يعتبرون اليوم ان الانتداب الذي فرضناه بحد السيف اصبح امرا واقعا ، واذا كان امر المطالبة بالاستقلال التام الناجز قد خف ذكره موقتا على السنتهم ، فان طيف الوحدة ومن ورائه فكرة التحرر المطلق ما تزال حية في سوريا الداخلية ، في دمشق وحمص وحماه رغم التشويش المعنوي الذي ادخله في نفوس الكثيرين ضياع الامل المنشود وانقلاب نظام الحكم ...

«وفي نيسان ١٩٢٢ ، تمكن الشهبندر ايضا من حمل ابناء دمشق على القيام بمظاهرات معادية للانتداب . كان ذلك حين قدم اليها صديقه الاميركي الدكتور كراين رئيس لجنة الاستفتاء سنة ١٩١٩ . فقد عقدت بينه وبين الوطنيين اجتماعات عديدة شكوا له فيها مظالمهم وشرحوا مطالبهم وعلى رأسها الوحدة السورية ، فشجعهم على موقفهم ووعدهم بالمساعدة . ويوم سفره خرجت هذه الاحتجاجات من شكلها الكلامي الى مظاهرات شعبية راح القائمون بها يطالبون بالاستقلال والوحدة ويوجهون الشتائم علنا الى الانتداب والى الحكومة السورية القائمة ...

«... وكشفت سوريا الجنوبية عن وجهها الحقيقي وايدت بشيء من التهديد هذه المطالب . فتبين لنا عندئذ اخطار تمزيق البلاد السورية الى اشلاء . لقد لمس عدد من رجال المندوبية هذا الشعور وقدروا قوة التيار القومي فيها بفعل انخراطهم اليومي بابناء المنطقة . وهؤلاء يرون اليوم ان الفرصة ما تزال ممكنة لاقامة تعاون قوي بيننا وبين السوريين اذا وافقت سلطات الانتداب على تحقيق مطالبهم القومية . لا شك ان هذا الاجراء صعب ودقيق اذ علينا ان نهدم البناء الذي اقمناه طوال سنين وان نعيد الى احضان الوحدة بلاداً فرضنا عليها الانفصال . وسيجر هذا العمل اضرارا بمصالح الكثيرين . كما سيحملنا على نقض التزامات تعهدنا بالمحافظة عليها علنا.

«ان مجمل هذه الافكار جعلت المفوض السامي يميل الى تبني مشروع يكون حدا وسطا بين سياسة التقسيم التي اتبعناها في السابق والعودة الى الوحدة التي يطالب بها السوريون . انه نوع من الفدرالية تجلب الطمأنينة الى روح الوحدويين وتفتح لهم الافاق دون ان تقضي بصورة جذرية

على الاستقلالات الذاتية التي اقمناها . انه من السهل ضم دمشق وحلب وبلاد العلويين في وحدة فدرالية . اما اللبنانيون فسيرفضون ذلك . وليس من الحكمة ارغامهم على قبوله . ويمكننا بعد اقامة هذا النظام وتجربته ازالة الحواجز شيئا فشيئا اذا طالب بها ابناء المناطق اصحاب العلاقة . وهكذا نكون قد رفعنا عن كاهلنا مسؤولية اقامة الحواجز في طريق الوحدة المنشودة ...

« ولا شك ان المحاولتين المتتاليتين اللتين قمنا بهما ... سنة ١٩٢٢ وسنة ١٩٢٤ لارضاء دعاة الوحدة جزئيا ، كانتا عقيمتين وفشلها يعود الى انعدام الحس السياسي في تصرفاتنا والى كثرة تقلبات اهوائنا ، والى النقص الذي اكتنف سياستنا . وقد ادى ذلك الى زوال محبتنا من نفوس السوريين وضعف شعور الاحترام لنا » .

حمل بونسو هذا التقرير — وهو كما يرى القارىء مفعم بالنقد الذاتي والدراسة المتعمقة لقضايا هذه المنطقة ، وفيه ما فيه من صراحة التحقيق ووضوح الفكرة والشعور الصادق مع أبناء المنطقة ، ونفوذ الى مطالبهم القومية — الى باريس حينما دعته حكومتها لتطلع منه مباشرة على تحقيقاته ولتبحث معه في الحلول الممكنة اللازمة .

المهادنة

وعاد بونسو من هذه الرحلة الى بيروت في اوائل حزيران . فاجتمع الى كبار المسؤولين في سوريا ولبنان واكد لهم على عزم حكومته على اقامة تحالف بين بلديهما وعلى استعدادها لمساعدتهما على تحقيق تطورهما السياسي والاقتصادي والاداري ، وقال :

« ان العنف يقوض اعدل الامال ، كما ان عدم الصبر لا يعجل الحل المرغوب فيه بل يؤخر تحقيقه » . وكانت هذه دعوة الى المهادنة . وهكذا نرى ان الجناح المعتدل ، جناح كاترو في المفوضية العليا قد انتصر على جناح المتطرفين الداعين الى استعمال العنف .

ولكن ماذا كانت النتائج العملية لهذه السياسة ؟

في لبنان

اما في لبنان فقد ساعدت مطالبة السوريين الملحة بالاقضية الاربعة على تثبيت اقدام الفرنسيين فيه . فظهر هؤلاء ، لبعض اللبنانيين على الاقل ، بموقف المدافع عن وحدة بلادهم وسيادتها . وكان هذا من جملة عوامل كثيرة حملت كثيرا من اللبنانيين على التغاضي عن سيئات الانتداب والقبول ولو على مضض بوصاية المندوبية العليا .

ولم يعدم الفرنسيون وسائل تغذية الانشقاقات الطائفية في صفوف اللبنانيين . وكان من نتائج ذلك ان قام بين أبناء لبنان مشاعر كثيفة من الحذر وعدم الثقة . ولم تبق هذه المحاولات الفرنسية خافية متسترة . اذ ظهرت علناً في انتخابات رئاسة الجمهورية . فقد أقدم بونسو عشية الانتخابات ، أي في ٩ نوار ١٩٣٢ ،على تعليق الدستور[1] وحل المجلس النيابي ،وذلك على أثر بروز الخلاف القوي بين مرشحين للرئاسة : بشارة الخوري واميل اده ، وعلى أثر انحياز عدد من النواب المسيحيين الى محمد الجسر ، كمرشح حيادي ، الأمر الذي كاد يضمن فوزه بالرئاسة لو تمت الانتخابات .

(١) للاستاذ فيليب خبير تفسير مغاير لهذه الحادثة .

وينبغي ان لا يغيب عن ذهن القارىء ان هذا يشكل بعدا واحدا عن ابعاد تلك الازمة . من ابعادها الاخرى ، الابعاد التي تذرعت بها السلطات المنتدبة لتعليق الدستور ، عدم اهتمام ذوي المسؤولية بالقضية الاجتماعية .

وعلى اثر ذلك اعاد المفوض السامي تعيين شارل دباس رئيسا للدولة يعاونه مجلس مديرين. وكان الدباس قد مارس الرئاسة لست سنوات خلت ، اي على اثر تعديل الدستور بتاريخ ٢٧ اذار ١٩٢٩ حيث اعيد انتخابه.

وذهبت السلطات المنتدبة مذاهب شتى في فرض سيطرتها على البلاد . اضطهدت الصحافة الوطنية ، واستنجدت بصحف تسبح بحمدها وتمجد وحاولت القضاء على الحركة القومية ، وسعت الى نشر النفوذ الفرنسي ، وجعلت اللغة العربية لغة ثانوية ، اذ كانت اللغة الفرنسية — لغة الادارة الرسمية والقضاء . وهكذا خلط المنتدبون بين الثقافة واللغة وبين السياسة واصول التربية . وكانت هذه السياسة من ابرز أسباب الاستياء من الانتداب .

غير أن الانتداب لم يكن كله مساوئ فمن حسناته في الحقول الاقتصادية والتجارية والثقافية انه مد الطرقات وشاد المستشفيات ونظم وسائل النقل والبريد والمواصلات والجمارك والمساحة والاثار . وأنشأ المكتبات العامة .

ولسوف ترى في المقطع التالي وعلى التخصيص ، في مذكرة البطريرك عريضة ، تفصيلا اوسع لماجريات الانتداب ، وبالتالي المآخذ على تطبيقه .

في سوريا

اما في سوريا فكلف ، بعد محاولات جانبية ، الشيخ تاج الدين الحسني بتأليف حكومة مؤقتة لانتخاب مجلس تأسيسي يضع دستورا للبلاد . وكان ذلك في ١٥ شباط ١٩٢٨ . وفي اليوم التالي اصدر بونسو قرارات بالعفو عن بعض السياسيين ، وبالغاء حالة الطوارئ في سوريا ، وبرفع المراقبة عن الصحف ، واعلن أن الانتخابات ستكون حرة وان المجلس الذي سينبثق عنها يكلف وحده بوضع دستور للبلاد .

جرت الانتخابات في ٢٦ نيسان ففاز فيها الكتلويون في معظم المناطق . وفي ٩ حزيران اجتمع المجلس التأسيسي . والقى في هذا الاجتماع المفوض السامي بيانا دعا فيه النواب الى وضع دستور للبلاد بحرية تامة وبما «يوفق» بين المصالح الفرنسية والمصالح السورية . واعلن مجددا عن عزم حكومته على عقد معاهدة تحل المسائل المعلقة بين البلدين .

وضعت اللجنة المختصة برئاسة ابراهيم هنانو مشروع الدستور معلنة ان سوريا دولة مستقلة ذات نظام جمهوري وان الامة وحدها هي مصدر السلطتين التشريعية التي يمارسها مجلس النواب المنبثق عن ارادة الشعب ، والتنفيذية التي تناط برئيس الجمهورية وبحكومته دون سواهما . كما أقر الحريات العامة في المعتقد والقول والتجمع وفي تنظيم الصحافة والاحزاب ضمن احكام القانون . وجعل اللغة العربية وحدها لغة الدولة الرسمية . ولم يأت في مواده(١١٥)على ذكر الانتداب بقليل صريح او بكثير .ولكن المضمون انه ينفي الانتداب .

ويهمنا معا من جهة وطنية ومن جهة سياسية ان نذكر هنا المادة الثانية من هذا المشروع .
تنص هذه المادة على التالي :
«البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية وحدة سياسية لا تتجزأ ، ولا عبرة لكل تجزءة طرأت عليها بعد نهاية الحرب» .

وقد احتج اللبنانيون على نص هذه المادة .

فاغتنم بونسو هذه الفرصة فكتب الى رئيس المجلس التأسيسي في ٩ آب ١٩٢٨ طالبا تعديلها بما يتوافق واحتجاج اللبنانيين.وكما طلب الغاء خمس مواد اخرى (٧٣و٧٤و٧٥و١١٠و١١٢) لانها ، حسب رأيه ، تتعارض مع نظام الانتداب ومع تعهدات فرنسا الدولية .

وكان رد السوريين حاسما : ان وضع الدستورهو من حقهم وحدهم . وواجبهم الوطني يقضي بأن لا يتضمن المشروع ما يخالف أسس السيادة القومية ووحدة بلادهم .

ولدى انذار بونسو بتعطيل أعمال المجلس اذا لم يعد النواب عن موقفهم رفضوا قبول الانذار واذاعوا بياناً قالوا فيه ان حذف المواد المشار اليها اعلاه يجعل الدستور «ابتر ويحرم الدولة السورية من سيادتها واستقلالها» .

وكان جواب بونسو حاسماً كذلك : اصدر قراراً بتعطيل أعمال المجلس التأسيسي مدة ثلاثة اشهر ابتداء من ١١ آب ١٩٢٨ . ثم جدده بموافقة حكومته ثلاثة اشهر اخرى .

وفي ٥ كانون الثاني ١٩٢٩ استدعى بونسو هاشم الاتاسي رئيس الكتلة الوطنية واقترح عليه حلا وسطا . كان هذا الحل يقضي باضافة مادة جديدة «١١٦» على مشروع الدستور [1] .

ولكن السوريين رفضوا هذا الاقتراح . لقد اعتبروه اشد قساوة من حذف المواد (٥ مواد) المختلف عليها — ذلك لان المادة ١١٦ ، المقترحة كحل وسط ، تثبت دعائم الانتداب وتجعل ، لذلك ، استقلال البلاد صوريا وحسب . انها تفرغ الاستقلال من محتواه العملي .

وفي ٢٥ كانون الثاني اقترحت الكتلة الوطنية بدورها ، على المفوض السامي الابقاء على مشروع الدستوركما اقرته اللجنة المنبثقة عن المجلس التأسيسي — على ان تبدأ المفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا تحدد العلاقات بينها وبين سوريا استنادا الى احكام المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم وعلى أن يؤخذ بعين الاعتبار استمرار مصالح فرنسا العليا في سوريا .

واقترحت كذلك تعديل المادة الثانية التي تمس وحدة الاراضي اللبنانية على الوجه التالي :
«البلاد السورية وحدة سياسية لا تتجزأ وحقوق الاعتراض على التجزئة محفوظة» .

رفض بونسو هذه الاقتراحات واصر على ادراج المادة ١١٦ بنصها الحرفي في صلب الدستور . وفي ٧ شباط ١٩٢٩ اصدر قراره بارجاء اجتماعات المجلس التأسيسي الى اجل غير مسمى . وقام بمعاونة الشيخ تاج واعضاء حكومته بوضع دستور جديد نشره في ٢٢ نوار ١٩٣٠ . وبالرغم من ان هذا الدستور قوبل بالاستنكار والاستياء الشديدين ، وبالرغم من الاحتجاج عليه الى مجلس عصبة الأمم ، فقد جرت ، عملا باحكامه ، الانتخابات النيابية في ٢٠ كانون الأول سنة ١٩٣١ وفي كانون الثاني ١٩٣٢ .

---

(١) لمراجعة نص هذه المادة يراجع عادل اسماعيل ، المرجع المذكور سابقا ، الجزء الخامس ص ١٢٧ .

وانه لمن المهم ان نعرف، انه رغم مساعي الفرنسيين الحثيثة لتأمين نجاح مرشحيهم، فقد فاز في هذه الانتخابات حزب الكتلة الوطنية.

وبدأت على اثر انتهاء الانتخابات النيابية مفاوضات بونسو مع الحكومة السورية بغية عقد الاتفاقية الموعودة. فطالب السوريون منذ اليوم الاول الاعتراف بوحدة البلاد.

وفي المقابل اصر بونسو على الابقاء على جبل الدروز وبلاد العلويين خارج نطاق المعاهدة. وحجته كانت المحافظة على حقوق الاقليات فيها. ويجدر بالذكر ان السوريين، وقد احسوا بأن الحاحهم على المطالبة بالاقضية الاربعة قد حمل اللبنانيين على الميل الى الانتداب على علاته، تراجعوا الآن عن المطالبة بها.

وفند السوريون ادعاءات بونسو: اختلاف الثقافة، والمستوى السياسي، والتخوف من التضحية، ورفضوها راجعين الى شغف الدروز والعلويين بالوحدة والى العوامل الجغرافية والاقتصادية والتاريخية التي توحد بينهم.

واصر الفريقان بعناد على موقفها.

وفي ١٨ شباط ١٩٣٣، اعلنت الكتلة الوطنية، وكانت هي التي سيطرت على الانتخابات في كانون الثاني ١٩٣٢، العصيان المدني، وغايتها من ذلك ارغام سلطات الانتداب على الاستجابة الى مطاليبها القومية المشروعة.

وكانت هذه نهاية بونسو. اذ تبين لحكومة باريس انه ليس الرجل القادر على حل ازمتها السورية المستعصية — خصوصا وكانت سنوات حكمه السبع قد افقدته كثيرا من الهيبة والاحترام. فعينت في ١٢ تشرين الاول ١٩٣٣ الكونت دي مارتيل.

توحيد الجهود ضد سلطات الانتداب

زوّد دي مارتيل، عند قدومه، بمشروع معاهدة يلغي الانتداب. ولكنه يضمن لفرنسا مركزا ممتازا في سوريا. وكانت الحكومة الفرنسية تعتقد ان تغيير المفوض السامي والتلويح بالاستقلال سيرضي السوريين فيقبلون على توقيع المعاهدة بلهفة كبيرة — خصوصا وان هذه المعاهدة تنص على سيادة سوريا داخليا ودوليا.

ولكن المشروع هذا كان ينص كذلك على ان تكون حكومات مستقلة اداريا في جبل الدروز وبلاد العلويين ولواء الاسكندرون. فرفض السوريون حتى الدخول في المفاوضات على اساس كهذا.

وهكذا قضي على محاولة دي مارتيل في مهدها — لقد تحطمت على صخرة الوحدة السورية، وذلك لصلف دي مارتيل وعناده واصراره. ولما كان المجلس النيابي خذل الحكومة ودي مارتيل معا برفضه التصديق على المشروع باكثرية ساحقة بتاريخ ٢١ من الشهر ذاته، تداخلت عناصر الكبرياء في تصعيد الصراع. فاصدر دي مارتيل قراراً بتعطيل اعمال المجلس طيلة مدة الدورة — فرد النواب ببيان يؤكدون فيه رفض التصديق على مطلق معاهدة تبقي على التمزيق في وحدة الدولة مما يجعل استقلالها صوريا، ويذكرون الحكومة بسقوطها، وبالتالي

اعتبارها غير شرعية ، لفقدانها ثقة المجلس وبالتالي ثقة البلاد الذي يمثلها هذا المجلس تمثيلا شرعيا .

كما ان الوطنيين قدموا احتجاجات الى عصبة الأمم . ولكن ، وللأسباب التي سبق ذكرها ، لم تسفر هذه الاحتجاجات عن نتيجة . لقد ذهبت هذه الاعتراضات ، كسالفاتها ، ادراج الرياح .

وكما في سوريا كذلك في لبنان . لم يكن لبنان اسعد حظا من شقيقته سوريا وشريكته في المصير . ومظاهر سوء الحظ هذه تبينت في تعطيل الحياة البرلمانية .

اقال دي مارتيل رئيس الجمهورية شارل دباس . واصدر تنظيما يمنح نفسه فيه حق تعيين رئيس الدولة سنة فسنة الى ان تعود الحياة النيابية الى مجراها الطبيعي . واستنادا الى هذا التنظيم الجديد عين حبيب باشا السعد رئيسا للجمهورية في ٣٠ كانون الثاني ١٩٣٤ . ثم جدد له الرئاسة ثانية .

وقد رأى رجالات البلد في هذا سوء تصرف واستهتار بالكرامة . من هؤلاء البطريرك عريضة . فعارض رجالات المفوضية العليا وشكاهم الى وزارة الخارجية الفرنسية وحذرها من مغبة تصرفهم ، وفند التهم وتوسع بها : لقد سعوا الى جعل مرافق البلاد مرتزقا لانصارهم ، وجعلوا استقلال لبنان صوريا ، وبنوا روح التفرقة والعداء بين ابنائه . ولم يتردد في اعلان تأييده لرجال الكتلة الوطنية في دمشق ، خصوصا وكان هؤلاء قد امتنعوا عن اثارة مسألة الاقضية الاربعة ، فارسل اليهم رسالة محبة وتقدير . وقرئت هذه الرسالة في الجامع الاموي . وكان وقعها مستحبا في كافة الاوساط السورية .

وفي ٢٣ نيسان ١٩٣٦ رفع مذكرة الى اللجنة البرلمانية في باريس — اللجنة المكلفة بدراسة احوال البلدان الخاضعة للانتداب . ومما جاء في هذه المذكرة الامور التالية :

« عندما طلب اللبنانيون الانتداب الفرنسي كانوا ينتظرون تحقيق امانيهم في الاستقلال السياسي والاقتصادي وبالاتفاق مع فرنسا ، وبما يرضي مصالح الطرفين . ولكنه تحول في ايدي من اسند اليهم تنفيذه الى ادارة استعمارية محضة . فكان هذا الاصطدام الدائم في كل مكان وزمان ... وانتهت سياسة الانتداب الى التبديل المستمر في الهيئات التشريعية والتنفيذية والادارية والعدلية الى تضييق ممارسة لبنان حرياته التي كان يتمتع بها قبل الانتداب .

« وبينما كانت الدولة العثمانية تسدد العجز في الموازنة اللبنانية طبقا لاحكام المادة ١٥ من بروتوكول ايلول ١٨٦٤ ، فان لبنان البلد الفقير بموارده يتحمل ثلثي نفقات موازنة المفوضية العليا بالاضافة الى موازنته العادية ... وهذا يدفعها الى فرض ضرائب جمركية باهظة وبالتالي مضرة بمصلحة البلاد . بينما نجد الشركات الاجنبية تنمو بسرعة وتزدهر بفضل الحماية التي تنالها من المفوضية . اما الزراعة اللبنانية التي كانت تعتمد على محاصيل الحرير والزيت والعنب والدخان فقد انحطت المواسم الثلاثة الاولى ، ولم يبق سوى محصول الدخان . لذلك تقرر احتكاره ..

« ومن التجني ان تنسب معاداة فرنسا الى كل من يشكو من مساوىء الامتيازات والاعانات

لبعض الشركات ، كأن فرنسا لم تأت الى الشرق الا لخدمة هذه الشركات فحسب .

« ومن المستغرب ان تنظر السلطات نظرة استياء من تقرّب السوريين واللبنانيين . وكان حقها ان تفرح لذلك لان الالوف من الموارنة والمسيحيين اجمالا يعيشون في سوريا . ومن المصلحة ان يعيشوا بسلام . ومن الخطأ ان يظن ان التقارب بين سوريا ولبنان، معناه العمل ضد فرنسا . ان مندوبي فرنسا البعيدي النظر عليهم ان يجدوا في اتفاق السوريين واللبنانيين ما يسرهم وما يوجب تهنئتنا عليه ...

« لقد قيل في تبرير حصر الدخان انه وجد لسد عجز خزانة المفوضية . ان خزانة المفوضية هي التي ترهق المكلف اللبناني . وكانت سبب تخفيض رواتب الموظفين الوطنيين والغاء محاكم الاقضية مع انها ضرورية . وذلك كي توفر لنفسها مبلغ التسعة ملايين ليرة سنويا . هذا هو البلاء الذي يمنع اللبنانيين سكان الجبال من الحصول على قوتهم الضروري ، بينما تنتشر في المدن الدعارة واسباب مفاسد الاخلاق » .

وكان يساعد هذا الجو المضطرب في لبنان وسوريا نشوب ازمة سياسية واقتصادية في اوروبا . واخذت هذه الازمة تستفحل وتتعقد . وأخذ خطر الحرب فيها يزداد اقتراباً وذلك بفضل اصرار الحزبين النازي والفاشي على التوسع في اوروبا وحوض البحر المتوسط وافريقيا — وكل ذلك سعياً وراء « المجال الحيوي » للبلدين .

وكان من الطبيعي ان تعدل فرنسا ، تحت مجموعة هذه الضغوط ، سياستها في الشرق . فطلبت الى دي مارتيل الخروج من السلبية ومفاوضة الاحزاب الوطنية ذات الشعبية الواسعة بامتحان الانتخابات ، في امر الانتداب ووضع معاهدة مع سوريا ولبنان تحدد ما لفرنسا تجاههما من حقوق وواجبات .

وفي ٢٢ شباط ١٩٣٦ قدّم الشيخ تاج الدين الحسني استقالة حكومته تهيئة لذلك . وما كانت هذه الحكومة بكفوءة للدخول في مفاوضات المعاهدة العتيدة لانها كانت معروفة بمالأتها للفرنسيين .

وخلفتها حكومة برئاسة عطا الايوبي اشتركت فيها الكتلة الوطنية ، وكانت مهمتها الاولى وضع المعاهدة الموعودة .

شكل الوفد السوري على الوجه التالي : هاشم الاتاسي رئيسا ، وعضوية كل من فارس الخوري ، سعدالله الجابري ، جميل مردم ، ادمون حمصي ، الامير مصطفى الشهابي . ورافق الوفد رياض الصلح ، بدون صفة رسمية . وبدأ الوفد مفاوضاته مع الوفد الفرنسي في ٤ نيسان ١٩٣٦ .

وكادت المفاوضات تفشل بفضل المواقف المتضاربة للوفدين بالنسبة لقضية الاقليات . غير ان الموقف انقذ بفضل عنصرين : رسالة من بطريرك الروم الارثوذكس والانتخابات النيابية الفرنسية .

كانت رسالة البطريرك قد وجهت الى وزير الخارجية الفرنسية . واكد فيها رئيس اكبر

طائفة مسيحية في سوريا ، وهي من الاقليات ، ان ابناء طائفته يتمتعون كجميع السوريين، نصارى ومسيحيين ، ، بكامل حقوقهم المدنية والسياسية حسب نصوص الدستور. واما مسألة العقيدة فلا علاقة لها بالسياسة .

ورجحت في الانتخابات الفرنسية كفة الجبهة الشعبية ، وبالتالي مجيء حكومة معتدلة . وتحققت رغبات السوريين. ففي ٩ ايلول ١٩٣٦ وقعت المعاهدة بين الطرفين : «حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية السورية» [1]

ووافق مجلس الوزراء السوري على هذه المعاهدة بتاريخ ٢٢ كانون الاول ١٩٣٦ والمجلس النيابي في ٢٦ و٢٧ منه .

وكان من الطبيعي ان يقتدي اللبنانيون بالسوريين فيطالبون بانهاء الانتداب وبعقد معاهدة مع فرنسا . ولم تماطل فرنسا في تحقيق هذا المطلب . ففي ٢٠ تشرين الاول ١٩٣٦ بدأت المفاوضات بين الوفد اللبناني المؤلف من السادة : اميل اده ، بشارة الخوري ، ايوب ثابت ، خالد شهاب ، بترو طراد ، محمد عبود عبد الرزاق ، حكمت جنبلاط ، نجيب عسيران ، ووهرام ليليكيان ، والوفد الفرنسي. وانتهت المفاوضات في ١٣ تشرين الثاني بالتوقيع على المعاهدة في بيروت بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة الجمهورية اللبنانية [2]. وفي ١٩ منه اقرها مجلس النواب بالاجماع .

وبعد التصديق على هذه المعاهدة اعيد العمل بالدستور اللبناني — ولكنه كان عملا جزئيا ، وكان ذلك بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ .

ولكن الحكومة الفرنسية لم تتجرأ على احالة المعاهدتين الى الجمعية الوطنية . وذلك لموقف الاحزاب اليمينية ومن لف لفهم في الجمعية الوطنية المعادي لها. الاسباب؟ انهما يعتبرانهما بداية انحلال الامبراطورية الفرنسية(؟) وانهما يؤديان ، بفضل انسحاب الجيش الفرنسي ، الى اقتسام سوريا من قبل تركيا والعراق وشرقي الاردن ، ولانهما تهملان حقوق الاقليات في لبنان وسوريا وتتركانهم ضحايا بريئة . فاية انسانية هي هذه الانسانية؟ !

جاءت هذه المعاهدة تكريسا للواقع اللبناني ببعديه : اي الحفاظ على كيانه الاقليمي وعلى نظامه الطائفي معاً «وبما يتعلق بلبنان فان هذا الكيان قد حدد في ٣١ اب ١٩٢٠ ...» . ووعدت فرنسا ، كذلك ، بانها تستوحي احكام المعاهدة تلك من مبادىء جمعية الامم «الحريصة على تحقيق تعاون منسق بين العناصر المختلفة المتآلفة في الاطار الوطني الواحد» .

غير ان ما حدث قبيل هذه المعاهدة يعطي صورة عن التيارات في السياسة اللبنانية .

مؤتمر الساحل

بتاريخ ١٤ اب سنة ١٩٣٦ تقدم مفتي المسلمين ، وكان عندئذ الشيخ محمد توفيق خالد ، الى المفوض السامي بثلاث مطالب : السيادة القومية ، والاستقلال الشامل ، والوحدة السورية بطريقة الاستفتاء» .

---

(١) عادل اسماعيل ، المرجع المذكور سابقا ، الجزء الخامس ، ص ٢٧٣ — ٢٧٦ .

(٢) المرجع ذاته ، ص ٢٨٢ — ٢٨٥

وكان ذلك مقدمة لمؤتمر الساحل . فقد عقد «المجلس الوطني الاسلامي في لبنان» خلال تشرين الاول من سنة ١٩٣٦ اجتماعا في دار السيد عمر بيهم ضم شخصيات اسلامية بارزة ، وانتهى من مذاكراته ببيان جاء فيه :

«ان المسلمين انما يطالبون بالسيادة القومية ، على اساس الوحدة السورية كمرحلة اولى نحو الوحدة العربية ، وانهم على استعداد لتحقيق ذلك بجميع الوسائل المشروعة .

«ولان الوحدة السورية متعذرة في الظروف الراهنة ، فان المسلمين قد قرروا القبول بمبدأ المفاوضات ، في سبيل الوصول الى معاهدة فرنسية لبنانية شرط ان تتضمن هذه المعاهدة الايلة الى تحقيق الوحدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع سوريا . وهم انما يتوجهون بندائهم الى جميع مسيحيي لبنان ، من انصار الوحدة ، لكي يساهموا في هذا العمل .

«اثبتت التجارب المتوالية ، منذ تأسيس الدولة اللبنانية ، ان حقوق المسلمين مهضومة ، لذلك يطلب المسلمون ان تحتوي المعاهدة الجديدة على احكام خاصة تضمن توزيع وظائف الدولة ، توزيعا عادلا بين الطوائف وادارة لا مركزية في الدولة .

«ان المؤتمر انما يحتج على تأليف [1] الوفد اللبناني للمفاوضة مع فرنسا ويطالب بان يتمثل فيها ايضا انصار الوحدة السورية من اللبنانيين» .

اناط المؤتمر بلجنته التنفيذية [2] مهمة اجراء محادثات على الاسس المذكورة مع الطوائف المسيحية بغية توحيد اماني الامة كافة .

وهذا المطلب الاخير يبين اهتمام هذا الجناح اللبناني «بالوحدة الوطنية» — العامل الصحي في هذا الظرف .

والواقع ان مؤتمر الساحل كان ردا على مؤتمر من مطارنة الطائفة المارونية واساقفتها دعا اليه البطريرك بطرس عريضة وعقد في مقره في ٦ شباط سنة ١٩٣٦ . ووجهت على اثره مذكرة تاريخية الى المفوض السامي جاء فيها :

«الاهتمام بصيانة الكيان اللبناني بحدوده الحالية بدون اي تغيير أو تعديل .

«بالاستقلال الناجز والسيادة الكاملة للبنان على ان يوطد صلات الاخوة مع الشقيقة سوريا ولاسيا في ميدان التعاون الاقتصادي والاجتماعي .

«الاهتمام بوضع دستور جديد ، على اساس استقلال لبنان الفعلي ، لكي يضمن للبنانيين الحريات التي يوفرها النظام البرلماني للفرد وللمجتمع — وعلى الأخص حرية التعبير

---

(١) تألف الوفد اللبناني من هيئتين : حكومية وبرلمانية . تشكلت الاولى بموجب مرسوم اتخذه رئيس الجمهورية في ١٥ تشرين الاول من رئيس الجمهورية نفسه (اميل اده) ورئيس مجلس النواب الأمير خالد شهاب وأمين الدولة العام الدكتور أيوب ثابت ، وضمت الثانية سبعة نواب انتخبهم المجلس في نفس التاريخ وترأسهم الشيخ بشارة الخوري .

(٢) تألف الوفد الذي قدم هذه المطالب الى المفوض السامي في ٢٨ تشرين الاول من : سليم علي سلام ، عمر بيهم ، عبد الحميد كرامي ، عبد اللطيف البيسار ، رياض الصلح ، سليمان الضاهر ، احمد عارف الزين ، واحمد رضا .

(الصحافة) وحرية الاجتماع ، وحرية تأليف الاحزاب والجمعيات في ظل القانون .
«بعقد معاهدة مع فرنسا . وبانضمام لبنان الى جمعية الامم» .

القرار رقم ١٣٥

بتاريخ ٧ تشرين الاول ١٩٣٧ ، صدر هذا القرار عن المفوض السامي وقضى برفع عدد اعضاء مجلس النواب من ٢٥ الى ٦٠ (٢/٣ انتخاب و١/٣ تعيين) . وحل المجلس النيابي . وجرت انتخابات جديدة بتاريخ ٢٤ ت ٢ سنة ١٩٣٧ .

وكانت المنافسة التقليدية بين زعيمي الموارنة اميل اده وبشارة الخوري قد بلغت ذروتها . سياسيا كان بشراة الخوري ، يطالب باعادة الدستور والتخفيف من قيود الانتداب ، بينما كان اميل اده لا يخفي ميوله الفرنسية وولاءه للانتداب . غير ان الانتداب تدخل [1] وحصل تفاهم على توزيع المقاعد بينهما مما ادى الى تأليف حكومة جديدة برئاسة خير الدين الاحدب . ومنذ ذلك الحين بدأ تقليد جديد في السياسة اللبنانية : جعل رئاسة الحكومة من نصيب السنّة .

الصراع الدولي — الحرب العالمية الثانية

بفضل الصراع الدولي ، اي اقتراب موعد الحرب العالمية الثانية ، تأثرت هذه المنطقة ، على ثلاث جبهات ، تأثرا ملموسا .

اولا — اشرفت هذه الفترة من الحياة الدستورية في سوريا ولبنان على الزوال . فبعد اندلاع الحرب العالمية في ٣ ايلول ١٩٣٩ بايام معدودة اقدم السيد بيو . وكان قد خلف الكونت دي مارتيل ، على حل المجلس النيابي في كل من سوريا ولبنان . وعطل دستوريهما ، وصرف الحكومتين المنبثقتين عن مجلسيهما النيابيين واستعاض عنهما بحكومتين معينتين .

ثانيا : لم تثمر الجهود القصوى التي بذلها الوطنيون من سوريين ولبنانيين بالتوقيع الفرنسي على المعاهدتين .

ثالثاً : انتقل لواء الاسكندرون ، الذي تنازل عنه الفرنسيون ، للاتراك بمقتضى الاتفاق الذي تم بين الفريقين في ٢٣ حزيران سنة ١٩٣٩ . فما كان السبب في ذلك ؟ اهو استرضاء الاتراك وكسب مودتهم الى جانبهم في الحرب التي كان يشتم المهتمون بالأمور السياسية رائحتها من بعيد ؟

ويكتسب هذا التنازل الفرنسي اهمية خصوصا وانه يتناقض والتعهد الذي قدمته فرنسا ، في المادة الرابعة [٤] من شرعة الانتداب (صك الانتداب) . ويقول هذا التعهد بكل صراحة ان فرنسا تضمن كلا من اقليمي سوريا ولبنان ضد اعتداء اي دولة أجنبية .

وهذا مما يعمّق مفهومنا للواقعية السياسية التقليدية — انها لا تهتم بالعهود والمواثيق الا بقدر ما تخدم مصالحها الملحة .

كان جو هذه الحرب قد بدأ يسيطر على اوروبا والعالم عندما رفضت الجبهة الشعبية في فرنسا برئاسة ليون بلوم ، توقيع المعاهدتين اللبنانية والسورية .

(١) من تقرير فرنسا لجمعية الامم عن سوريا ولبنان لسنة ١٩٣٥ راجع كذلك ، الدكتور رباط ، المرجع المذكور ، سابقا ، ص٤٠٢ .

وكانت من حججهم اعتبار الانتداب نوعا من الاستعمار...

غبريال بيو

وكان الكونت دي مارتيل قد غادر لبنان ووصل مكانه المسيو غبريال بيو. ولم يبق هذا طويلاً في لبنان .

دانتز

ولما اندلعت الحرب عين الجنرال دانتز مفوضا ساميا على لبنان . وعلى الاثر نشأت المشاكل بين الرئيس اميل اده ، الذي اصبح يشعر بان السلطة تتسرب من بين يديه [1] ، ودانتز فاضطر الرئيس اده الى الاستقالة ١٩٤١ . وبقيت البلاد مدة بلا رئيس .

وفي خريف ١٩٤١ عين الفرد نقاش رئيسا للجمهورية .

وزارة احمد الداعوق ، وكان عليها ان تعنى بامور الحرب ، لم تعمر طويلاً .

وجاءت وزارة سامي الصلح التي اتفقت مع الرئيس على مجابهة الفرنسيين وعلى الأخص عندما دخلت جيوش فرنسا الحرة لبنان .

وعندما احتل هتلر فرنسا ١٩٣٩ ، انقسمت كذه الى قسمين : واحد بزعامة المارشال بيتان الذي وقع هدنة مع الالمان وتالفت في ظله حكومة فيشي الموالية للالمان ، وواحد بزعامة الجنرال ديغول الذي اعلن مقاومته لالمانيا .

وكان في لبنان الجنرال دانتز تحت سلطة حكومة فيشي . فاراد الحلفاء ابعاده وحصلت مشاكل وحروب . ورحل دانتز .

الجنرال كاترو

حل محله الجنرال كاترو مفوضا ساميا على لبنان . ووعد هذا اللبنانيين بالاستقلال عند نهاية الحرب .

وهنا بدأ عهد جديد من التصارع على النفوذ بين الفرنسيين والانكليز . وظهر هذا التصارع على كيفية منح الاستقلال ، فبينما رأت فرنسا انه ينبغي الرجوع الى عصبة الأمم ، رأت انكلترا ان لا ضرورة لذلك .

وفي خريف ١٩٤١ كان الفرد نقاش قد عين رئيسا للجمهورية بعد مدة خلت فيها سدة الرئاسة على اثر استقالة اميل ادة في نيسان ١٩٤١ .

ومن مآثر النقاش انه ، اثر المعارك التي حصلت في لبنان ، اعلن بيروت مدينة مفتوحة — الامر الذي وقى العاصمة اللبنانية شر الدمار .

غير انه في النهاية ، اضطر هو وسامي الصلح ، الى الاستقالة (في اوائل السنة ١٩٤٣) على اثر خلافات عنيفة مع الفرنسيين .

---

(١) كان اميل اده يشعر بذلك من قبل هذا التاريخ . فكثيرا ما نشأت خلافات حادة بينه وبين كولومباني ، وكان هذا يتولى الامن العام في لبنان ، لانه كان ينفرد باتخاذ بعض المواقف السياسية بعد الاستئناس برغبة المفوض السامي (دي مارتيل) . وهذا مما كان يحرج الرئيس اده .

وفي آذار سنة ١٩٤٣ عينت فرنسا الدكتور أيوب ثابت رئيساً . وبعد مدة قصيرة ، أي حوالي الأربعة اشهر ، استقال ليعين محله بترو طراد .

تقييم الانتداب

بقي الانتداب على لبنان حوالي الربع قرن .

وبسبب عوامل كثيرة كانت قصة الانتداب الفرنسي مع لبنان تختلف ، وخصوصا بمظاهر العداء ، عن قصته مع الشقيقة سوريا .

وتاريخيا جاء الانتداب على لبنان ، وعلى سوريا ، ايضا ، تكريسا للاحتلال العسكري . وربما كان هذا الواقع ، من جملة الاسباب التي خلقت الادعاء لدى الفرنسيين ، او بعضهم ، بان بقاء الانتداب على لبنان ، وربما على سوريا كذلك ، امر ينبغي ان يستمر ، مما جعل الصراع بين اللبنانيين والسوريين من جهة والفرنسيين من جهة أخرى صراعاً ، عدائياً ، من أجل الاستقلال .

وهذا التطور مخالف تمام المخالفة لروح الانتداب ولنصه القانوني . ذلك لان صك الانتداب (المادة الاولى) واستنادا الى المادة ٢٢ من معاهدة الصلح (شرعة عصبة الامم) يلقي على عاتق الدولة المنتدبة مسؤولية مساعدة الدولة الواقعة تحت انتدابها لتحصل على استقلالها الكامل ، لا ان تحافظ على استمراره وكأنه صار لها فيه حق مكتسب . الانتداب مسؤولية ، لا امتياز — كما ان صك الانتداب اوجب على الدولة المنتدبة ان تسن دستور البلاد بمدة ثلاث سنوات من تاريخ ممارستها لمسؤوليتها . وتأخر هذا الامر في لبنان حتى ٢٦ ايار ١٩٢٦ تاريخ اقرار الدستور واعلان الجمهورية اللبنانية .

غير ان هذا الدستور علّق اكثر من مرة في عهد الانتداب كما ان الضغوطات من قبل السلطات المنتدبة كثيرا ما اجبرت رئيس الدولة على الاستقالة كما حدث لاميل اده والفرد نقاش وايوب ثابت . إنه وجه جديد من وجوه الاستعمار بالمعنى الصحيح . ذلك لان فرنسا جاءت لبنان لتبقى — هكذا تبين من تصرفات مفوضي الامن العام وبعض المسؤولين في المفوضية العليا وبعض الموظفين .

كما ان هؤلاء ساعدوا على تفشي الفساد في الادارة .

ومن حيث الطوائف والاحزاب كثيرا ما ظهر الانتداب عنصرا عاملا للتفرقة ، وكان من الطبيعي ان تلوذ به طوائف وتعارضه اخرى معارضة شديدة . وقد نال الكيان اللبناني نفسه جزءا من نتائج هذا الانقسام .

ومن نتائج عهد الانتداب اعتبار منصب الافتاء تمثيليا .

وشهد عهد الانتداب نشأة صحافية تمثلت في جرائد الاحرار والنهار والبيرق وبيروت وبيروت المساء والاوريان واللوجور (الاخيرتان باللغة الفرنسية) . وعرف هذا العهد صحافيين ذوي مقدرة مشهود لها مثل ميشال زكور وجبران تويني ومحي الدين النصولي وعبد الله المشنوق وجورج نقاش وميشال شبحا وشارل عمون وشارل حلو .

ولما نشأ في هذا العهد الحكم البرلماني التمثيلي كان من الطبيعي ان يظهر ، عن طريق المجلس ، قادة سياسيون لمعت اسماؤهم في سماء السياسة اللبنانية مثل اميل اده وبشارة الخوري وكميل شمعون وبترو طراد وحميد فرنجية وحبيب ابو شهلا وعبد الله اليافي وشبل دموس .

وينبغي ان يرجع القارىء ، لاستكمال الصورة عن الانتداب بتفاصيلها العملية ، الى المذكرة التي رفعها البطريرك عريضة بتاريخ ٢٣ نيسان ١٩٣٦ الى اللجنة البرلمانية في باريس .

وضعت في السنتين الاولى من الانتداب الاسس والقواعد التي قامت عليها الادارة[1] اللبنانية الجديدة . فاعيد ، بادىء ذي بدء ، تنظيم الدرك اللبناني ، وكان قد انشىء في عهد المتصرفية . ثم اعيد تنظيم فصائل الشرطة في بيروت ، وهذه كانت من مخلفات العهد العثماني .

وفي ١٩٢٠ ، خص باصدار نقد خاص بسوريا ولبنان مرتبط بالفرنك الفرنسي ، فرع من البنك العثماني : بنك سوريا ولبنان . وظلت هذه المؤسسة تصدر النقد اللبناني حتى تأسيس مصرف لبنان المركزي في ١٩٦٤ .

ووضع قانون انتخابي عمل به حتى مطلع عهد الاستقلال .

كما وضعت القوانين العقارية التي نظمت حق الملكية في البلاد .

٤ — معركة الاستقلال

على اثر فوز الكتلة الدستورية في انتخابات جرت في اواخر صيف ١٩٤٣ تحت رقابة مثلثة : لبنانية فرنسية انكليزية ، وعلى اثر انتخاب هذه الكتلة بشارة الخوري رئيسا للجمهورية في ٢١ ايلول سنة ١٩٤٣ باغلبية ٤٤ صوتا من ٥٥ ، وعلى اثر تكليف الرئيس الجديد حليفه رياض الصلح بتشكيل حكومة جديدة ، وعلى اثر تأليف هذه الحكومة ، بدأت معركة الاستقلال .

طالبت الحكومة الجديدة ، بعد استتباب الامر لها ، بفتح باب المفاوضات مع هيللو لانهاء الانتداب انهاءا فعليا ، ولتعديل الدستور بحيث تلغى منه قيود الانتداب فيتم انتقال السلطات التنفيذية والتشريعية الى يدها انتقالا كاملا ، ولتحويل المندوبية العامة الى سفارة .

وما ان حمل هيللو في ٥ تشرين الثاني الى الرئيس بشارة الخوري ، رسالة من الحكومة الفرنسية الحرة ، وكانت مقيمة في الجزائر ، برفض تعديل الدستور ، وخصوصاً من طرف واحد ، حتى باشر مجلس النواب في ٨ تشرين الثاني مناقشة مشروع قرار ينص على التعديلات الدستورية المقترحة ، واقره بالاجماع .

وأهم ما قضت به هذه التعديلات الغاء الاشارة الى الانتداب في الدستور ، واثبات سيادة لبنان الوطنية ، وابطال اعتبار اللغة الفرنسية لغة رسمية ثانية . وعلى الفور وقعها رئيس الجمهورية ، فنشرت في الجريدة الرسمية في اليوم التالي . وكان الهدف من هذه السرعة قطع الطريق على الفرنسيين فلا يتقدمون بأي اعتراض عليها — خصوصاً ، وكان هيللو يومذاك في

---

(١) واختار دي كيه عددا من المعاونين من بين خريجي المعاهد الفرنسية والكاثوليكية وتألف من هؤلاء اول جهاز اداري للدولة اللبنانية .

رحلة استشارية في الجزائر . وما ان عاد حتى جوبه بالتعديلات الدستورية المذكورة وقد دخلت حيز التنفيذ . فأمر بارسال فرق من البحارة الفرنسيين والجنود السنغاليين ، قبيل مطلع فجر الحادي عشر من تشرين الثاني ، لاعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الوزارة وأربعة من الوزراء : كميل شمعون ، وسليم تقلا ، وعبد الحميد كرامي وعادل عسيران ، وأمر بحل المجلس ، وبتعيين اميل اده رئيساً للدولة .

وكانت هذه مناسبة كبيرة لتجلي الوحدة الوطنية بأبهى مظاهرها. فنسيت تجاهها الطوائف والأحزاب والفئات المختلفة خلافاتها القديمة وتكاتفت معاً في تنظيم اضراب شامل في البلاد .

ولجأ الوزيران الناجيان من الاعتقال : حبيب ابو شهلا ومجيد ارسلان الى بشامون وتمركزا فيها ممثلين للحكومة الشرعية في البلاد. وتابع مجلس النواب جلساته، بالرغم من حل المندوب العام له ، في البيوت الخاصة . واتخذ عدة قرارات ، منها استبدال العلم القديم الفرنسي المزين بالارزة بعلم جديد يرمز الى الاستقلال عن فرنسا وعلمها .

وشجع الجنرال سبيرز هذه الحركة تشجيعاً واضحاً وعلنياً .

وأدرك اميل اده ، أنه في عزلة مربعة عما يجري في البلاد .

ووصل في ١٧ تشرين الثاني الجنرال كاترو الى بيروت لمعالجة الموقف فأقيل هيللو وافرج في ٢٢ تشرين الثاني عن المعتقلين في راشيا .

ومنذ ذلك الحين أصبح عيد استقلال لبنان في ٢٢ تشرين الثاني .

وفي ١٩٤٤ تسلم لبنان مع سوريا السلطة على الجمارك والأمن العام والشركات ذات الامتيازات ورقابة المطبوعات وغيرها .

ابقيت فرنسا محتفظة بـ Troupes Spéciales وهم مجندون محليون ، ومتمسكة بفكرة استبدال الانتداب ، وقد ضاع منها وولت ايامه ، بمعاهدة تضمن لها مركزاً ممتازاً في سوريا وفي لبنان — هذا بالرغم من مقاومة الحلفاء لهذه الفكرة .

غير ان الفكرتين قضي عليهما معاً ، وذلك أثر ردة فعل عنيفة لاستجلاب الفرنسيين فرقاً من الجنود السنغاليين الى سوريا ولبنان— الأمر الذي اعتبره الشعبان محاولة مكشوفة لفرض معاهدة تحد من استقلالها الجديد . وساندت بريطانيا الحكومتين اللبنانية والسورية في ذلك . وتسلمت الحكومة اللبنانية الفرق اللبنانية ، وكانت تابعة للجيش الفرنسي ،في أول آب من سنة ١٩٤٥ ، ولم يزل هذا التاريخ عيد الجيش في لبنان . وتم جلاء الجنود الفرنسيين عن الأراضي اللبنانية بتاريخ ٣١ كانون الأول سنة ١٩٤٦ .

٥ — لبنان في الجامعة العربية

تأسست الجامعة العربية بتاريخ ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ ولا يزال هذا اليوم عيداً رسمياً في لبنان .

وكان لهذا التأسيس اطار في الصراع الدولي أثناء الحرب العالمية الثانية . فقد كانت المانيا

تهيء الجو مع رجالات العالم العربي ، لاستجلاب اخلاصهم ومعاونتهم العسكرية [1] .
وكما في الحرب العالمية الأولى كذلك في الحرب العالمية الثانية — حاول الحلفاء وعلى الخصوص بريطانيا ،الاستعانة بقوى العرب . ففي ٢٤ شباط من عام ١٩٤٣ أعلن وزير خارجية بريطانيا ، انطوني ايدن ، في مجلس العموم ، بان بريطانيا على تمام الاستعداد لمؤازرة تحقيق « الوحدة العربية » . شرط أن تأتي المبادرة فيها من العرب أنفسهم [2] .
وبالفعل جاءت المبادرة من العرب أنفسهم ، صدفة ام بعد عملية تفاهم مع الحلفاء . فقد باشر مصطفى النحاس باشا ، رئيس حزب الوفد الحاكم يومذاك في مصر ، اتصالاته بحكومات المشرق المستقلة ومنها لبنان بقصد تحقيق التفاهم حول نوع الوحدة العربية .
وكان مؤتمر الاسكندرية [3] . ولكنه اثار معارضة في لبنان وفي غيره من الدول العربية .
فكان ، وبعد أشهر من المباحثات ، ميثاق القاهرة . وقد وقع هذا بتاريخ ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥ ، ويستند هذا الميثاق الى الروابط المشتركة بين الأعضاء الموقعين :

« تثبيتنا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها ، وتوجيهاً لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتامين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها ، واستجابة للرأى العربي العام في جميع الاقطار العربية » .

لقد كرّس اشتراك لبنان بتأسيس جامعة الدول العربية سيادته واستقلاله في العالم العربي .
وقد قوى انضمامه اليها هذا التكريس وترجمه تاريخ مشاركته اعمالها وقراراتها اعمالا واقعية .
وبذلك تنمت شخصية لبنان المميزة واكتسبت اعترافات جيرانها وشقيقاتها .

٦ — لبنان في هيئة الامم

في ٢٧ شباط ١٩٤٥ [1] اعلن لبنان الحرب على المحور ليضمن لنفسه المشاركة في المؤتمرات الدولية والتوكيد على ان اعلان فرنسا الحرب باسم لبنان لم يكن ملزما للبنان . وكذلك فعلت سوريا .
ولذا كان من الطبيعي دعوة الدولتين الى مؤتمر سان فرنسيسكو .
وحاولت فرنسا ، عبثا تعطيل هذه الدعوة .
وهكذا تسنى للبنان ان يكون في الهيئة التأسيسية للمنظمة الدولية : « هيئة الامم المتحدة » .
وفي ٨ ايار سنة ١٩٤٥ انتهت الحرب فاستقدمت فرنسا قوات عسكرية الى لبنان . فقدمت الحكومة اللبنانية ، على الاثر ، احتجاجا شديدا على هذا التصرف . وما اكتفت الحكومة

---

(١) Hierszowicz, Lukasz, *The Third Reich and the Arab East*, London, 1966, p. 313.

(٢) محاضر جلسات مجلس العموم البريطاني ، لسنة ١٩٤٣ ، المجلد ٧ ، ص ١١١٢ عامود ١٠ — ١١ .

(٣) ان قصة المقابلة بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق القاهرة . ومغزى هذه القصة ، يتناولها الجزء الثاني من هذه الدراسات في بحث « تشاد القوميات » .

(٤) جاء هذا التاريخ ١٧ بدلا من ٢٧ في الدكتور رباط ، المرجع المذكور ، ص٤٦٣ .

الفرنسية بالامتناع عن الجواب على هذا الاحتجاج بل استقدمت قوات جديدة في ١٧ ايار من السنة ذاتها .

فما كان من وزير خارجية لبنان الا الاتصال بالحكومة السورية لاتخاذ موقف موحد ازاء تحديات فرنسا هذه .

وجاءت ، بتاريخ ١٩٤٤/٥/١٨ ، مذكرة فرنسية جاء فيها :

«ان فرنسا تتمنى أن تمارس الحكومتان السورية واللبنانية سلطتيهما بدون عرقلة ... ترغب الحكومة الفرنسية ان تؤمن فيما يتصل بها صيانة المصالح الجوهرية التي تحتفظ بها فرنسا في سوريا ولبنان ، وهي مصالح ثقافية واقتصادية وستراتيجية ...»[(١)] .

فرأى اللبنانيون ان هذه المذكرة تنم عن روح عدائية ، وزاد في قوة هذا الانطباع استقدام فرنسا للقوات العسكرية . فاجتمع ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية وقرروا متفقين ، عدم الدخول في المفاوضة والقاء جميع التبعات على فرنسا . ولم يتم الجلاء حتى ١٩٤٦/١٢/٣١ . وكان الجيش اللبناني قد استلم في أول آب ١٩٤٥ .

اشترك وفد لبنان ، برئاسة الاستاذ وديع نعيم ، بمؤتمر سان فرنسيسكو ، الذي آل الى توقيع ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، في ٢٦ حزيران (يونيو) سنة ١٩٤٥ ، هذا الميثاق الذي يحمل اليوم توقيع لبنان ، بين الدول الخمسين المؤسسة . ولا شك بان بفضل هذه المساهمة التاريخية في بناء المنظمة الدولية ، قد توصل لبنان الى أن يحتل مكانته بين الدول السيدة ، في أسرة الدول المستقلة ، وانه كان لهذه النتيجة العظيمة الأثر الفعال ، الذي عجّل في جلاء القوات الأجنبية عن لبنان»[(٢)] .

وهكذا يكتسب لبنان شخصية ذات صفات مميزة ومعترف بها دوليا ، ويصح لذلك اعتبار «ميثاق جامعة الدول العربية وميثاق الامم المتحدة» دعامتين[(٣)] قويتين لاستقلال لبنان ، وبالتالي مرحلتين مهمتين من مراحل تطوره السياسي والاجتماعي .

وهكذا يكتمل الاستقلال السياسي ليصبح من أفعل وسائل بناء دولة الاستقلال .

---

(١) أنور الخطيب ، المرجع المذكور ، ص ١٠ .

(٢) ادمون رباط ، المرجع المذكور سابقا ص٤٦٤ .

(٣) «واذا كان ميثاق جامعة الدول العربية التي نغتبط جميعا لاستئناف نشاطها . وميثاق هيئة الامم المتحدة . هما الدعامتين القويتين لاستقلال لبنان . فان الدعامة الكبرى تبقى في ميثاقنا الوطني ، في وحدة صفوفنا واجتماع قلوبنا ، في اعتمادنا على انفسنا واتكالنا على سواعدنا ، في ولائنا الكامل غير المشوب ولا المجزأ لوطننا لبنان» (فؤاد شهاب ، بيان قسم اليمين الدستورية ، ٢٣ أيلول ١٩٥٨) مجموعة خطب ، ص ١٢ .

